

للإمام الأدبيا للغوى أبى لِعلال العَسكرى أبى لِعلال العَسكرى أحَداْعَ لَاعِ الفَرِن الرَّابِع الهِرِي

حقته دعلن عليه محازيراليميمسكيم

دار العلم والثقافة

النشئر والنوزيع

۲۱ شارع الشيخ محمد النادي ــ المنطقة السادسة مدينة تصــر ــ القاهــرة
 ت : ٢٠٤٩٥٠٤ ــ فاكس ٩٦١٨ ٣٩٠٩٦

الإهداء

إلى حفيدتي الغالية :

كان لتساؤلك عن سر تعدد أسماء الغزلان والطباء ، وغيرها من الناس ، والحيوان ، والأشياء – أثره في تلبية «دعوة كريمة» إلي تحقيق كتاب «الضروق اللغوية» لأبي هلال العسكري ؛ لعله يجيب عن كل تساؤلاتك حول ما يسمي بالمترادفات!

وها هو ذا بين يديك ؟

جدك محمد إبراهيم سليم

الحب الذى تفتقده لُغَتَنا الجميلة فى عصرنا الحاضر

مَن أَحَبّ الله أحبّ رسولَه المصطفى ﷺ . ومن أَحَبّ النبيّ العربيّ أحبّ العرب ،

ومن أحب العرب أحب لغتهم العربية التي نزل بها القدران الكريم ، أضضل الكتب ، على أضضل العرب والعَجَم ا

ومَن أحبّ العربيَّةَ عُنِيَ بها ، وثابر عليها ، وصرف همَّتُه إليها 1

ومَن هداه الله للإسلام ، وشرح صدرَه للإيمان ، وآتاه حُسنَنَ سنريرة فيه ، اعتقد أن محمدًا ولله خيرُ الرسل ١ ، والإسلام خيرُ الملل ، والعرب خيرُ الأمم ، والعربية خيرُ اللغات والألسنة والإقبالُ على تفهمها من الديانة ؛ إذ هي أداة العلّم ، ومفتاح التفقّه في الدين ، وسبب إصلاح المعاش والمعاد ١





الحمد لله الذي جعل أمنتا خير الأمم ، ورسولنا خاتم الأنبياء والمرسلين، وانزل عليه القرآن الكريم بلسان عربي مبين .

أما بعد .. فقد قلت لنفسى: إذا كنا نسائل أبناءنا وبناتنا في مراحل التعليم المتنوعة عن سر التعبير بكلمة دون أخرى ، وأى الكلمتين أجمل ؟ وأى التعبيرين أدق وأفضل ؟ إلى غير ذلك من أسئلة التذوق الجمالى ، فجدير بنا أن ننمى فيهم ألوانا من المهارات اللغوية لإقدارهم على معرفة تلك «الفروق اللغوية» ، وحسن التذوق ، وتحديد الأفكار ، وتمييز بعضها من بعض «ولاشك أن الألفاظ هي الوسيلة لتحديد الأفكار ، وتمييز بعضها من بعض .

وإذا كانت المدلولات متنوعة فمن اللازم أن تتنوع الدوالٌ تبعا لها .

ولاشك في أن الأفكار متفاوتة معنى ومدلولا ، عموما وخصوصا ، جنسا ونوعا^(١). ولولا الألفاظ ما أمكن تقسيمها ، وتصنيفها ، ولا تحليلها وتركيبها .

وآية الفكر الدقيق تعبير دقيق يؤديه ، والعبارة المحكمة تؤدى إلى تفكير محكم» .

وقديما وجه «أبو هلال العسكرى» أحد أعلام القرن الرابع الهجرى - أنظارنا إلى تلك الفروق الدقيقة بين ما يسمى «بالمترادفات» وصولا إلى تعبير دقيق يكون آية فكر دقيق ، وعبارة محكمة تقودنا إلى تفكير محكم .

ولقد شهد القرن الرابع الهجرى قمة ما بلغته الثقافة العربية ، وما أنجزته في ميادين التقدم على اختلافها .

فلاعجب إذا رأينا عالما من العلماء يُدلى بدلوه بين الدِّلاَء ، ولا عجب إذا رأيناه قد أحب العربية ، وعُنى بها وثابر عليها ، وصرف همته إليها .

والكلمات الصادرة عن حب من حقها أن تحيا وقد مضى عليه أكثر من عشرة قرون منذ أن وقف أبو هلال العسكرى يتصدى لظاهرة شغلت العلماء والأدباء في عصره، وكانت لهم فيها آراء وآراء تلك هي «قضية الترادف» التي ظلت حتى عصرنا موضع اهتمام العلماء من رجال اللغة والأدب.

⁽١) دكتور ابراهيم بيومي مدكور . سلسلة اقرأ - في اللغة والأدب ص ١٩ .

ولقد كانت للعلماء في الترادف آراء متباينة :

1- فالمبرد ، وثعلب ، وابن هارس ، والفارسي ، والعسكرى وغيرهم من الاشتقاقيين أصحاب الحس الأدبى ينكرون وجود الترادف التام ، ويؤكدون وجود المعانى الفارقة بين الألفاظ التي تبدو وكأنها مترادفة .

ومن أجل هذا وضع أبو هلال العسكرى كتابه هذا : «الفروق اللغوية» للإبانة عن الفروق الدقيقة بين المترادفات مدللا بصورة عملية على ماذهب إليه .

ويعبر الدكتور المعاصر عثمان أمين - رحمة الله عليه - عن وجود تلك المعانى الفارقة بلغة العصر ، وإن شئت فقل بلغته «الجُوَّانِيَّة» فيقول : تكاد اللغة العربية تنفرد عن اللغات الحية الأخرى بخصيعت جديرة بالتنويه ، وإن تكن قد خفيت زمانا على الكثيرين : شرقيين وغربيين ، تلك هي وفرة الألفاظ الدالة على الشيء منظورًا إليه في مختلف درجاته وأحواله ، ومتفاوت صوره وألوانه : «فالظمأ ، والصدي ، والأوام ، والهيام» كلمات تدل على العطش إلا أن كلا منها ، يصور درجة من درجاته :

فأنت تعطش إذا أحسست بحاجة إلى الماء ا

ثم يشتد بك العطش فتظمأ ١

ويشتد بك الظمأ فتصندي ١

ويشتد بك الصّدّى فتُتُّوم ١

ويشتد بك الأوام فتهيم ا

وإذا قلت : إن فلانا عطشان : فقد أردت أنه بحاجة إلى جرعات من الماء لا يضيره أن تبطئ عليه .

أما إذا قلت : إنه هائم فقد علم السامع أن الظمأ برِّح به حتى كاد يقتله.

والعشق ، والغرام ، والولّع ، والولّه ، والتّيم ، صور من الحب ، أو درجات متفاوتة منه تبين حالاته المختلفة في نفوس المحبين ؛ فليس كل محب مُغرمًا، ولا كل مغرم مولّعًا، ولا كل مُولّه متيمًا» .

وواضح أن هذه الخاصية العربية ، «خاصية التلوين الداخلي» الذي كانما يرسم للماهية الواحدة بالأطياف والظلال صورًا ذهنية متعددة تغنينا باللفظ الواحد عن عبارة مطولة ، نحدد بها المعنى المقصود ، وتجعلنا نقول للمشرف على الموت عطشا :

⁽١) د عثمان أمين - فلسفة اللغة العربية - المكتبة الثقافية .

انه «هائم» (۱)

وعلى هذا النحو تصدى العسكرى قديما فى هذا الكتاب لدراسة هذا النمط من اختلاف التعبير بين المترادفات فى «ثلاثين بابا» ضمّ الكثير مما يحتاج إليه الباحثون ، والمدققون ، وأصحاب الحسّ الأدبى .

وإذا كنا ننادى بوضع الرجل المناسب فى المكان المناسب ، فأحرى بنا أن نعرف أن لكل كلمة مع صاحبتها مقام ، وأن غيرها لايننى عنها ولا يكون ذلك إلا بإدراك الفروق الدقيقة بين ما يسمى بالمترادفات .

٢- ولم يخلُ الجوّ لأبى هلال ومؤيديه ، فقد ظهر على الساحة فريق آخر ينكر وجود المانى الفارقة بين المترادفات ، مؤكدا وجود الترادف (١) التّام .

وقالوا : لو لم يكن هناك ترادف تام ، وكان لكل لفظة معنى خاص بها لما أمكن أن نعبر عن الشيء بغير عبارته ، فنُصِّبح كمن يفسر الماء بعد الجهد بالماء ا

ألا تراهم يقولون في تفسير ؛ «لاريب فيه» : «لاشك فيه» فلوكان «الريب» غير «الشك» لكان التعبير عن معنى الريب بالشك خطأ ، فلما عبر بهذا عن هذا دلّ على أن المعنى واحد .

ومن أصحاب هذا الرأى «الفخر الرازى» الذى أنكر على الاشتقاقيين تلمس المعانى الفارقة ، ومعه التاج السبكى .

وكان ابن خالويه أشدهم تحمّسًا له ، وانشغالاً به ، ولقد كان للفيروزآبادى ولع شديد بهذا الرأى كما يبدو من كتابه : «الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف» .

* ويميل المحدثون من علماء اللغة إلى هذا الرأى مسلمين بوجود الترادف التام مكتفين فيه باشتراك ألفاظه في «المعانى العامه» دون النظر إلى «المعانى الفارقة» معتدين في ذلك بالفهم العادى لدى متوسطى الناس ا

وعلى ذلك «فالمتساهلون» يكتفون بتقارب الألفاظ في معانيها العامة ، ويحكمون عليها بالترادف .

و«المدققون» في المعانى الخاصة ينكرون الترادف بينها ، فالخلاف بينهما أشبه ما يكون بالخلاف الشكلي (٢) :

⁽١) جاء في المعجم الوسيط : ترادف الكلمتين ؛ أن تكونا بمعنى واحد ، وكذلك ترادف الكلمات . (مولد) .

⁽٢) أسرار الترادف في القرآن الكريم . د. على اليمني دردير .

ونستطيع أن نقول:

إن هناك لغة ميسرة بسيطة يتعامل بها الناس فى شئونهم العامة ، ويكتفون منها بتقارب الدلالات ، ولا يكادون يفرقون بين الكلمات ، وهذه اللغة تقر الترادف ، وتتوسط فيه .

وهناك اللغة الفنية الراقية الدقيقة المحكمة ، وهى لغة تتحرى الدقة ، وتتوخّى الإحكام في البيان ، وترى للألفاظ خصائصها الفارقة ، وسماتها الميزة، وهي بهذا لا تعترف بالترادف .

والعالم الناقد ، والفاحص الفنى حين يفاضل بين المنشئين ، فاحصا أساليبهم، يحتكم إلى اللغة الفنية ليتعرف من خلالها على دقائق المعانى ، وسمات التفوق والإبداع التعبيرى ، والتصويرى .

وحين يشرح الأساليب ويبسطها ، ويقرب معانيها للعامة يستعين باللغة البسيطة مكتفيا من الألفاظ بمعانيها القريبة دون أن يكون متناقضا في حالتيه ا

فإلى الذين يزنون الكلمات ، ويُريدون لها أن تعبر عن أفكارهم ومشاعرهم ، وأحاسيسهم ، ونبضات قلوبهم أقدم كتاب «الفروق اللغوية» مُحَقَّقًا في ثوب جديد .

وكل أملى أن ينفع الله به أهل الكلمة ،

محمد إبراهيم سليم

القاهرة في ٦ من ربيع الأول ١٤١٨ هـ ١١ من يوليه ١٩٩٧ م

أضواء كاشفة تتناول ما يأتى :

- * المؤلف.
- * الكتاب: «الفروق اللغوية» .
- * مؤلفات أبى هلال العسكرى .
- * مخطوطات الكتاب ومختصراته.
- * ظاهرة الترادف كما يراها أحد علماء اللغة

العاصرين.

أولاً - المؤلف

هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكرى أبو هلال الشاعر الناثر الأديب الفقيه .

وصفه عارفوه بالعلم والفقه معا ، وكان الغالب عليه الأدب والشعر .

وذكروا أنه كان ابن أخت «أبى أحمد العسكرى» وأنه تتلمذ عليه ، ووافق اسمه اسم شيخه ، واسم أبيه ، وهو عسكرى أيضا ، وكلاهما ينتمى إلى «عَسنّكر مُكرّم» من كور الأهواز .

وريما اشتبه ذكره بذكر شيخه إذا قيل: الحسن بن عبد الله العسكرى غير أن شيخه يكنى أبا أحمد، وهذا يكنى أبا هلال.

ووصفوه بالعلم والعفة ، فكان يذهب إلى السوق احترازا من الطمع والدناءة والتبذل ، ويبيع الثياب ، حين رأى بضاعته من الأدب كاسدة أمام رواج بضاعة خاله وأستاذه ، وشهرته دونه ا

وفى ذلك يقول:

جلوسي في سوق ابيع واشترى

دليلٌ على أن الأنبامَ قُـــرودُ 1

ولا خيسرَ في قسوم تَذِلٌ كِرامُهم

ويَعظُم فيهم نَذْلُهم ويَسُودُ ١

وتهجوهم عَنى رَثَاثَةُ كُسُوتي

هجاءً قبيحًا ما عليه مَزيدُ

ومما أنشده أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكرى لنفسه عندما حل به المشيب :

قد تعاطاك شباب فات ماليس يمضى فاتى ماليس يمضى فتاه المسام فتاه بعيدا لا تُوهَمُ الله بعيدا

وتَغَشَّ الله مشيسب وتَغَشَّ ماليس يشوب ومضَّ ماليس يشوب ليس يشفيسه طبيب لنمسا الآتسى قسريب

مولده ووفاته:

أما مولده فلم تذكره المراجع التى بين أيدينا ، ويقول ياقوت : وأما وفاته فلم يبلغنى فيها شيء غير أنى وجدت في آخر كتاب «الأوائل» من تصنيفه : «وفرغنا من إملاء هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة خمس وتسعين وثلاث مئة» .

والظاهر أن شهرة أستاذه: «أبى أحمد» قد غطت عليه حيث انتهت إليه رياسة التحديث والإسلاء للآداب والتدريس بقطر خوزستان مما جعل الصاحب بن عباد يسعى إليه بعسكر مكرم ويغدق عليه، وعلى تلاميذه.

ولم يُستعد الجدّ أبا هلال فعاش فى شبه عزلة ، وشيخه حى إلى جانبه ا ومن يتتبع شعره يجد أنه قد سجل على نفسه تجاوزه الثمانين بخمس سنوات، وإن كنا لا ندرى كم عاش بعدها ؟ وفى ذلك يقول :

لى خمس وثمانون سنه في إذا قدرتها كانت سينه أن عُمرَ المرء ما قد سرّه ليس عمرُ المرء مرَّ الأزمينة رحم الله أبا هلال ، وجزاه عما قدمه للعربية خير الجزاء .

شانيا - كتاب (الضروق اللغوية) بي هلال العسكري للإمام الأديب اللغوي أبي هلال العسكري

ذكره بروكلمان في موسوعته بين مؤلفاته ورسائله التي جاوزت العشرين - باسم : «معرفة الفروق في اللغة» أو «الفروق اللغوية» .

وذكره أنه نشر بالقاهرة سنة ١٩٣٥ م.

والكتاب بأبوابه الثلاثين مبنى على ماذهب إليه أبو هلال من أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني .

ولقد قدم لرأيه هذا بمقدمة ذكر فيها الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعانى في كل لغة .

ثم تعرض لما يعرف به الفرق بين هذه المعانى المختلفة ، وذكر ثمانية أشياء .

الباعث له على تأليفه :

ولقد كان الباعث له على تأليفه أنه لم ير نوعًا من العلوم ، وفنا من الآداب إلا وقد صننف فيه كتب تجمع أطرافه ، وتنظم أصنافه إلا الكلام فى الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها ، نحو ؛ العلم والمعرفة ، والفطنة والذكاء ، والإرادة والمشيئة إلخ .. ؛ فإنه لم ير فى الفرق بين هذه المعانى وأشباهها كتابا يكفى الطالب ، ويُقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدى إلى المعرفة بوجوه الكلام ، والوقوف على حقائق معانيه ، والوصول إلى الغرض فيه ، كما قال فى تقديمه له .

اسلویه:

جاء أسلوبه - كما أراد له - مشتملا على ما فيه الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير ، تاركا الغبريب الذى يقل تداوله ليكون الكتاب وسطا ، وخير الأمور الوسط .

المجالات التي تناولها:

جعل أبو هلال كلامه في الفروق اللفوية منتاولا ثلاثة مجالات ، أو الجاهات:

- (١) ما يعرض منه في كتاب الله تعالى .
- (٢) ما يجرى في الفاظ الفقهاء والمتكلمين.
 - (٣) ما يدور بين الناس من محاورات .

هدف هذه الدراسة :

تهدف هذه الدراسة - أول ما تهدف - إلى دحض فكرة التأكيد اللفظي.

هذا وللراغب الأصفهاني جهد فائق في هذا الميدان ، فقد تتبع في كتابه «المفردات» الألفاظ القرآنية ، وأبرز معانيها الخاصة بشكل لم يرق إليه غيره .

وبعد : فلعل الشوق يحدوك إلى معرفة مؤلفات «أبى هلال العسكرى» لمايشته على صفحاتها وها هي ذي ..

صصح ثالثا - مؤلفات أبي هلال العسكري

- عدّ بروكلمان من مؤلفاته أربعة وعشرين مؤلفا على الوجه الآتي :
 - ١- حمهرة الأمثال ط ،
- ٢- كتاب الصناعتين : الكتابة والشعر ، أو المختصر في صناعتي النظم
 والنثر ط .
 - ٣- ديوان المعانى في اثنى عشر بابا ط ، جزآن ،
 - ٤- كتاب المصون (وليس له بل لخاله أبي على) .
 - ٥- كتاب المعجم في بقية الأشياء ط.
 - ٦- كتاب الزواجر والمواعظ (عزى إلى خاله) .
 - ٧- شرح ديوان أبى محجن الثقفى ط ، أصدرته مكتبة القرآن ،
 - ٨- كتاب الأوائل ط.
 - ٩- معرفة الفروق في اللغة ، أو الفروق اللغوية ، وهو ما نحن بصدده .
- ١- رسالة في ضبط وتحرير مواضع من ديوان الحماسة لأبي تمام . وهذه النسخة هي : «الرسالة الماسّة فيما لم يضبط من الحماسة» .
- ١١- النوادر في العربية (وهي جوابات على مسائل كثيرة في اللغة والأدب).
- 17- كتاب الكرماء ، ونشر في القاهرة ١٣٥٣ هـ بعنوان : فضل العطاء على العسر .
 - ١٣- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء .
 - ١٤- الحث على طلب العلم .
 - ١٥- ما احتكم فيه الخلفاء إلى القضاة .
- 17، ١٧- المعرب عن المغرب ومنه رسالة فيما يشق على الإنسان ثم إذا اعتاده سهل.
 - ١٨- تفسير القرآن خمس مجلدات .
 - ١٩- أشعاره.

- ٧٠- محاسن النثر والنظم من الكتابة والشعر.
 - ٢١- مجموعة رسائل العسكرى .
 - ومما ذكره هو من مصنفاته:
- ١- كتاب الدينار والدرهم . (ذكره في كتاب الكرماء) .
 - ٢- صنعة الكلام . (ذكره في كتاب الأمثال) .
 - ٣- شرح الفصيح . (ذكره في كتاب الأمثال) .

ــــ رابعا - مخطوطات الكتاب ومختصراته ــــ

لهذا الكتاب أكثر من مخطوطة ، عزيت كلها لأبي هلال ، وبيانها كالآتى:

- ١- الإسكندرية ١٦ لغة .
- ٢- آصفية ٢: ١٤٤٠ رقم ١٧٢ .
 - ٠ ١٤٣٠ ١٤٢٩ سفار -٣
 - ٤- القاهرة ثان ٢ : ٢٢ .
- ٥- مكتبة أحمد تيمور (انظر مجلة المجمع العلمي العربي (٣٤٠ : ٣٤٠) .
 - ٦- ذكر الأب أنستاس الكرملي وجود نسخة ببغداد .
 - وذكر بروكلمان أنه نشر بالقاهرة ١٩٣٥ م .

المختصرات:

ذكر بروكلمان أن له مختصرين:

أحدهما : في امبروزيانا : ٥ : ٨ ٧٥ .

والثانى : اختصره أحد تلامذة العسكرى بعنوان : اللَّمَع من الفروق نشر في بولاق ١٣٢٧ هـ ، ونشر بمصر أيضا ١٣٤٥ هـ .

حامسا - عملي في هذا الكتاب

۱- كان بين يدى الطبعة التى ظهرت سنة ١٣٥٣ هـ وهى غير محققة ، وإلى جانبها «المخطوطة التيمورية» ، فراجعت الأبواب فقرة فقرة ، وأثبت أصحهما ، وأدقهما عبارة مستعينا بلسان العرب ، ومفردات الراغب ، ومعجم ألفاظ القرآن الكريم إصدار مجمع اللغة ، وإصلاح المنطق لابن

- السكيت ، وغيرها من المراجع .
- ٢- كـما عـزوت الآيات إلى سـورها مـصحـوبة بأرقـامـها ، وخـرجت الأحاديث المستشهد بها .
 - ٣- عزوت معظم الشواهد الشعرية إلي قائليها .
 - ٤- علقت على بعض الفقرات بما يلقى الضوء عليها .
- 0- قدمت للكتاب بما يخدم موضوعه ، ويلقى الضوء على ما سمى بظاهرة الترادف ، ومصادرها ، وآراء العلماء والباحثين فيها .
- ٦- ترجمت لأبى هلال العسكرى ، والقيت الضوء على مؤلفاته . ولعل
 الكتاب يحدثك عن نفسه ، وما بذل فيه من جهد .

ظاهرة الترادف في عصرنا الحديث * مصادرها . * رأى العلم فيها .

المترادفات المترادفات

🖪 تمهيد :

مما امتازت به لفنتا العربية من الخصائص : «المترادفات» ، وهي بحر زاخر لا يُسبر غورُه ، ولا تُحصى دررُه .

ومن مزايا المترادفات أنها تعين على إفراغ المعنى فى قوالب متعددة ، ونظمها فى سلك من البلاغة ، ولا تنكر من البلاغة ، ولا تنكر من البلاغة ، ولا تنكر من الكلام جَزَّلاً بليغا .

ويعد الترادف مظهر ثراء في اللغة ، فهو حشد لغوى تترادف فيه الألفاظ ، وتتوالى على المعنى الواحد .

وشواهد الترادف في اللغة كثيرة ، ومنتوعة تشمل الأسماء ، والأفعال ، والصفات ، والحروف .

وهذه الكثرة ، وذلك التنوع في المترادفات العربية أمر استرعى انتباه اللغويين على مر العصور ، وأثار دهشة المستشرقين ، فللماء مئة وسبعون اسمًا ، وللسيف الف اسم ، وللداهية مالا يحصى من الأسماء حتى قالوا : «أسماء الدواهي من الدواهي» والكلام عن المترادفات يستدعى البحث عن مصادرها ، ورأى العلم فيها ..

مصادر ظاهرة الترادف في لغتنا العربية الفصحي

من المفيد ، وقد دار الخلاف حول «ظاهرة الترادف» ، أن نتناول مصادرها في لغتنا الفصحى ، وقد ذكر الدكتور «تمام حسان» في كتابه : «الأصول» مصادر تلك الظاهرة فقال : من القضايا المتصلة بالمعنى المعجمي قضية «الترادف» وهي حقيقة بأن تثير عددا من الملاحظات المتصلة ببعض المسلّمات ، أو المصادرات كالاقتصاد اللغوى ، والفرق بين الاسمية والوصفية ، والعلاقات بين الاستعمالات القبلية المختلفة ، وحدود الحقيقة والمجاز إلخ .

* ويتمثل المصدر الأول لظاهرة الترادف في التساهل في العزّو ، فقد يختلف اللفظ من حيّ إلى حَيّ ، ويتحد المدلول عند الحيين جميعا ، حتى إذا ما ظفر الرواة باللفظين في الحَيّيّن من أحياء القبيلة الواحدة ،

سجلوهما للمعنى الواحد، دون أن يعنوا فى الكثير من الحالات إلى الاختلاف فى الاستعمال بين الحيين ، على نحو ما أشار السيوطى فى معترك الأقران(١) .

فحين رأى المتأخرون الكلمات المتعددة ترد على المعنى الواحد ، دون إشارة إلى مصادرها ، جعلوها مترادفة ، كما لو كانت قد وردت على لسان المتكلم الواحد .

* اما المصدر الشائى لظاهرة «الترادف» فيتمثل فى أن الرواة لم «يهجروا» المهجور ، وربما أهملوا الإشارة إلى بعض المهجور بأنه من المهجور، فكانوا إذا ورد المهجور فى شعر جاهلى أو نحوه احتفظوا به ، وقيدوه ، ووضعوه موضع المستعمل ، فبقى فى المعاجم مرادفا للمستعمل ، ولو من الناحية النظرية فقط .

وهكذا شغل الدارسون به أنفسهم ، وجعلوه مظهرا من مظاهر الترادف .

* والمصدر الثالث أن اللفظ قد ترد عليه الحقيقة والمجاز ، لأن المعروف أن ألفاظ اللغة متناهية ، وأن المعانى غير متناهية ، ومن المحال أن تستطيع لغة منا أن تقدم لفظا منفصلا لكل معنى يرد على الخاطر ، لما ذكرنا ، ولأن الذاكرة الإنسانية ذات طاقة اختزانية معينة لا تمكنها من استيعاب مالا يقع تحت الحصر من الألفاظ .

فإذا كان ذلك كذلك فلابد من التوسع فى استعمال اللفظ بأن نُجوز به معناه الحقيقى الذى كان له بأصل الوضع ، ونستعمله بواسطة هذا «الجواز» أو «المجاز» (مصدر ميمى من جاز يجوز» فى معنى آخر تطبيقا لفكرة الاقتصاد فى الاستعمال اللغوى ، وأى اقتصاد أفضل من أن تعبر بالقليل من الألفاظ عن الكثير من المعانى ؟

كل ما هنالك أن هذا المجاز مشروط دائما بوجود العلاقة والقرينة .

وهكذا يمكن للفظين أن يستعملا لمعنى واحد يكون أحدهما مستعملا على سبيل المجاز .

كما يمكن أن يكون كلاهما على سبيل المجاز ، فإذا اشتهر هذا المجاز على الألسنة لصق المجاز باللفظ حتى صار كالحقيقة فيه ، فإذا دل لفظ (١) ص ٢٠١ رما بعدها .

آخر بالحقيقة على هذا المعنى عد اللفظان مترادفين .

ومن هذا القبيل أيضا أن يشتهر الوصف فى الدلالة على الموصوف ، حتى يصبح دالاً عليه دون ذكر الموصوف كالبازل ، واللبون ، والهندوانى ، والضرّعام ، والجوارح إلخ .

* والمصدر الرابع التوليد والتعريب الذي يحمل اللفظ القديم ولكنه لا يميته ، فيظل المولّد ، أو المعرب ، يستعمل على لسان طبقة من طبقات المجتمع ، ويظل اللفظ القديم يستعمل على السنة الطبقات الأخرى ، فلا يجد اللغوى مَفَرًا من اعتبار اللفظين : القديم والمولّد مترادفين ، دون أن يعنى بذكر الفروق الاجتماعيّة في استعمالهما ، وهذا شبيه بإهمال الفروق الجغرافية بين اللهجتين .

* والمصدر الخامس يعود إلى تاريخ الكتابة العربية التى كانت فى فترة من هذا التاريخ تسمح بالكثير من التصحيف الذى يؤدى بدوره إلى إيجاد الألفاظ الجديدة التى تؤخذ بنفس معانى الكلمات القديمة ، فتصبح مرادفة لها ، ويتضح هذا فى المترادفات التى يتحد رسمها ويختلف نقطها كما فى «ناض» ، و«ناص» وكلاهما بمعنى «تحرك» .

ويقول الدكتور تمام حسان : هذه -فيما أرى- أشهر روافد ما اصطلح اللغويون على تسميته بالترادف .

أما رأى علماء اللغة قديما فيما اصطلح اللغويون على تسميته بالترادف:

فقد أنكره بعضهم كأحمد بن فارس $^{(1)}$ ، وشيخه ثعلب $^{(2)}$ ، وأبى على الفارسي $^{(3)}$.

ولكن إنكارهم لهذه الظاهرة يحمل في طيه قدرا من التحكم ، والتسرع ، فهذه الظاهرة قائمة في اللغة العربية ، ولكنها لا تقوم على نحو ما رآها المدافعون عنها ، والجاعلون إياها مظهرا من مظاهر الغنى في اللغة الفصحى .

* فلو صح أن هذه الظاهرة قائمة على نحو ما ادعوا لاتجه إلى اللغة

⁽١) الصاحبي : ٦٥ ، ٦٦ . (٢) المزهر : ١ : ٤٠٣ . (٣) المزهر : ١ : ٤٠٥ .

العربية اتهام بالإسراف، ومجافاة الاقتصاد.

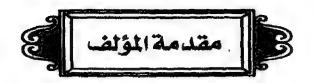
ولو صح من جهة أخرى أنها لا توجد في اللغة العربية مطلقا لاتجه إلينا نحن الاتهام بجهل لغنتا ، وعدم التفريق بين معانى مفردات نزعمها مرادفة.

وكلا الاتهامين غير قائم وغير صحيح ، وليس الأمر إلا تراكبا للمعانى ، والتقاء جزئيا لمعنى الكلمتين ، ثم افتراقا بين الكلمتين فيما عدا هذا الجزء من المعنى .

والدليل على ذلك ماثل فيما ألفه السلف أنفسهم من كتب «الفروق» ككتاب أبى هلال العسكرى الذي يشير في صدره إلى رأى المبرد في قوله تعالى : ﴿ لَكُلْ جَعَلْنَا مِنكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة: ١٠] أن الله تعالى عطف المنهاج على الشرعة ، لأن الشرعة لأول الشيء والمنهاج لمعظمه ومتسعه .

وإن الناظر في فهرس هذا الكتاب ، وفي صلب نصه ، ليرى من المفردات ما يبدو للوهلة الأولى أن المتعدد منه يدل على مدلول واحد ، ولكن العسكرى مايزال يبدى له الفروق في الدلالة ، حتى يتضح لك تراكب المعانى ، وعدم تطابقها تطابقا تاما ، فلا تقع في فهم الترادف كما لو كان «مطلق التساوى» .

وبعد : فقد آن لك بعد هذا العرض ، وتلك الدراسة أن تعايش أبا هلال في فروقه اللغوية .



بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

الحمد لله القائم بالقسط ، المالك للقبض والبسط ، الذى لا رادً لما يُقضيه ولا دافع لما يُمضيه ، أحمده على نعمه التى لا يُحصى عددُها ولا ينقطع مددُها ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تُزلِفُ إليه وتُكسب الحُظُوة لديه ، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ، المبعوث بالرحمة المختار لهداية الأمة ، أرسله رافعًا لأعلام الحق ، صلى الله عليه وعلى آله مصابيح الخلق .

ثم إنى ما رأيت نوعا من العلوم ، وفنًا من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب تجمع أطرافه ، وتنظم أصنافه إلا الكلام في الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل الفرق بينها نحو : العلم والمعرفة ، والفطنة والذكاء ، والإرادة والمشيئة ، والغضب والستخط ، والخطأ والغلط ، والكمال والتمام ، والحسن والمشيئة ، والفصل والفرق ، والسبب والآلة ، والعام والسنة ، والزمان والجمال ، والفرة بن هذه المعانى وأشباهها والمدة ، وما شاكل ذلك ؛ فإنى ما رأيت في الفرق بين هذه المعانى وأشباهها كتابًا يكفى الطالب ، ويُقنع الراغب مع كثرة منافعه فيما يؤدى إلى المعرفة بوجوه الكلام ، والوقوف على حقائق معانيه والوصول إلى الغرض فيه ؛ على ماتقع الكفاية به من غير إطالة ولا تقصير، وجعلت كلامي فيه على : ما يعرض منه في كتاب الله وما يجرى في ألفاظ وجعلت كلامي فيه على : ما يعرض منه في كتاب الله وما يجرى في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين ، وسائر محاورات الناس . وتركت الغريب الذي يقل الداولة ليكون الكتاب قصدًا بين العالى والمنحط ، وخير الأمور أوسطها .

وفرقت ما أردت تضمينه إياه من ذلك في ثلاثين باباً.

الباب الأول

فى الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء مُوجبًا لاختلاف المعانى في كل لغة ، والقول في الدلالة على الفروق بينها .

قال الشيخ أبو هلال الحسن عبد الله بن سهل ـ رحمه الله تعالى ـ : الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني : أن الاسم كلمة تدل على معنى الإشارة ، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف ، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة . وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد ، فإن أشير منه في الثاني ، والثالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأول ، كان ذلك صوابا ؛ فهذا يدل على أن كل اسمين يجريان على معنى من المعانى ، وعين من الأعيان في لغة واحدة ، غإن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر ، وإلا كان الثاني فضلا لا يُحتاج إليه . وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء ، وإليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى ﴿ لَكُلْ جِعلْنَا مِنكُمْ شُرْعَةً وَمَنْهَاجًا ﴾ قال فعطف منهاجا على شرعة لأن الشرعة لأول الشيء، والمنهاج لمعظمه ومتسعه . واستشهد على ذلك بقولهم: شرع فلان في كذا ؛ إذا ابتدأه ، وأنهج البلِّي في الثوب إذا اتسع فيه . قال: ويعطف الشيء على الشيء وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد إذا كان في أحدهما خلاف لآخر ، فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول فعطف أحدهما على الآخر خطأ ؛ لاتقول : جاءني زيد ، وأبو عبد الله ، إذا كان زيد هو: أبو عبد الله ولكن مثل قوله:

أمرتُكَ الخير فافعل ما أمرتَ به فقد تركتُك ذا مالٍ ، وذا نَشَب(١)

وذلك أن المال إذا لم يقيد فإنما يعنى به الصامت (٢) ، كذا قال : والنّشبَبُ (١) هذا البيت قد نسبه قوم إلى عمرو بن معد يكرب الزبيدى ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ١٧) ومن شواهد مغنى اللبيب رقم ٥٣١ ، ومن شواهد المبرد في الكامل (٢١/١) ، ونسبه إلى أعشى طرود ، واسمه إياس بن عامر .

والنشب : المال الثابت كالضياع ونحوها ، وكأنه أراد بالمال الذى ذكر قبل ذلك : الإبل خاصة ؛ لأنها غالب أموال العرب. .

(٢) جاء في المعجم الوسيط : الصامت من المال : الذهب والفضة ، ويقولون : ماله صامت ، ولا ناطق : لا يملك شيئا . والنشب : المال والعقار .

ما ينشب ويثبت من العقارات .

وكذلك قول الحُطِّينَة :

الا حبدًا هندٌ ، وأرضٌ بها هندٌ وهند أتى من دُونِها النأَىُ والبُعْدُ

وذلك أن الناًى يكون لما ذهب عنك إلى حيث بلغ ، وأدنى ذلك يقال له : النائى. والبُعْدُ تحقيق التروح ، والذهاب إلى الموضع السحيق . والتقدير : النائى الذى يكون أول البعد ، والبعد الذى يكاد يبلغ الغاية . قال أبو هلال – رحمه الله – ؛ والذى قاله هاهنا فى العطف يدل على أن جميع ما جاء فى القرآن ، وعن العرب من لفظين جاريين مجرى ما ذكرنا من العقل واللب ، والمعرفة والعلم ، والكسب والجَرح ، والعمل ، والفعل ، معطوفا أحدهما على الآخر ، فإنما جاز هذا فيهما ؛ لما بينهما من الفرق فى المعنى ، ولولا ذلك لم يجز عطف زيد على أبى عبد الله إذ كان هو هو .

قال: أبو هلال - رحمه الله -: ومعلوم أن من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه ليصح عطف ما عطف به عليه إلا إذا علم أن الثانى ذكر تفخيما، وأفرد عما قبله تعظيما نحو عطف جبريل وميكائيل على الملائكة في قوله تعالى: « من كَان عَدُوا لله و مَلائكته و رُسُله و جبريل وميكال ﴾

[البقرة: ٨٨]

وقال بعض النحويين لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف علامة لكل واحد منهما ، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل وأنبس على المخاطب ، وليس من الحكمة وضع الأدلة المشكلة إلا أن يدف إلى ذلك ضرورة أو علة ولا يجىء في الكلام غير ذلك إلا ما شذ وقل .

وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين ، فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثيرًا للغة بما لا فائدة فيه .

قال: ولا يجوز أن يكون فَعَلَ، وأَفْعَل بمعنى واحد (٢) ، كما لا يكونان على (٣) نقد قالوا: إن زيادة المبنى تدل على زيادة المبنى .

بناء واحد إلا أن يجىء ذلك فى لغتين ؛ فأما فى لغة واحدة ؛ فمحال أن يختلف اللفظان ، والمعنى واحد ؛ كما ظن كثير من النحويين واللغويين . وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها ، وما فى نفوسها من معانيها المختلفة ، وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ، ولم يعرف السامعون تلك العلل والفروق ، فظنوه من ذلك ، وتأولوا على العرب مالا يجوز فى الحكم . وقال المحققون من أهل العربية: أن تختلف الحركتان فى الكلمتين ومعناهما واحد قالوا : فإذا كان الرجل عُدّةً للشيء قيل فيه : مفعل مثل : مرحم ومحرب وإذا كان قويًا على الفعل قيل : فعولٌ مثل صَبور وشكور، وإذا فعل الفعل وقتًا بعد وقت قيل : فعّال مثل عَلام وصَبّار ، وإذا كان ذلك عادة فعل : مفعل : مفعال : مغوان ومعطاء ومهداء .

ومن لا يتحقق المعانى يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك ، بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها .

وكذلك قولنا : فعلت يفيد خلاف ما يفيد أفعلت فى جميع الكلام إلا ما كان من ذلك لغتين فقولك : سقيت الرجل يفيد أنك أعطيته ما يشريه ، أوصببت ذلك فى حلقه ، وأسقيته يفيد أنك جعلت له سقيًا أو حظًّا من الماء ، وقولك : شَرقت الشمس يُفيد خلاف غَربت وأشرقت يفيد أنها صارت ذات إشراق ، ورعدت السماء أتت برعد ، وأرعدت صارت ذات رعد

فأما قول بعض أهل اللغة إن الشَّعْر والشَّعْر ، والنَّهْر والنَّهْر بمعنى واحد فإن ذلك لغتان ، وإذا كان اختلاف الحركات يوجب اختلاف المعانى فاختلاف المعانى أنفسها أولى أن يكون كذلك ؛ ولهذا المعنى ـ أيضاً قال المحققون من أهل العربية : إن حروف الجر لا تتعاقب (٥) ؛ حتى قال ابن درستويه في جواز تعاقبها إبطال حقيقة اللغة ، وإفساد الحكمة فيها ، والقول بخلاف ما يوجبه العقل والقياس .

قال: أبو هلال (٦) - رحمه الله - وذلك أنها إذا تعاقبت خرجت عن (٤) قال في الوسط: المحرب من الرجال: الخير بالحرب الشجاع.

⁽٥) تعاقب الشيئان : خلَّف أحدهما الآخر .

⁽٦) يعنى نفسه ، على طريقة المؤلفين القدامي .

حقائقها ، ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر فأوجب ذلك أن يكون لفظان مختلفان لهما معنى واحد فأبى المحققون أن يقولوا بذلك ، وقال به من لا يتحقق المعانى .

ولعل قائلا يقول : إن امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين معنى واحد رد على جميع أهل اللغة ، لأنهم إذا أرادوا أن يفسروا اللب قالوا : هو العقل ، أو الجرح قالوا : هو الكسب ، أو السكب قالوا : هو الصَّبّ ، وهذا يدل على أن اللب والعقل عندهم سواء ، وكذلك الجُرِّحُ والكسِّب ، والسَّكب والصَّبِّ وما أشبه ذلك ، قلنا : ونحن أيضاً كذلك نقول ، إلا أنا نذهب إلى قولنا: اللب وإن كان هو العقل فإنه يُفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل ، ومثل ذلك القول وإن كان هو الكلام ، والكلام هو القول فإن كل واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيده الآخر، وكذلك المؤمن وإن كان هو المستحق للثواب فإن قولنا: مستحق للثواب يفيد خلاف ما يفيده قولنا: مؤمن ، وكذلك جميع مافي هذا الباب : ولهذا المعنى قال الميرد: الفرق بين أبصرته و بَصُرْتُ به على اجتماعهما في الفائدة أن يَصُرُتُ به معناه أنك صرت بصيرا بموضعه وفعلت أي انتقلت إلى هذا الحال ، وأما أبصرته فقد يجوز أن يكون مرة ، ويكون لأكثر من ذلك ، وكذلك أدخلته ، ودخلت به ، فإذا قلت أدخلته جاز أن تَدْخلُه وأنت معه ، وجاز ألا تكون معه. ودخلتُ به إخبار بأن الدخول لك وهو معك بسببك . وحاجتنا إلى الاختصار تلزمنا الاقتصار في تأييد هذا المذهب على ماذكرناه وفيه كفاية.

فأما مايعرف به الفرق بين هذه المعانى وأشباهها فأشياء كثيرة :

- (١) منها أختلاف مايستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما.
 - (٢) ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما .
 - (٣) ومنها اعتبار مايئول إليه المعنيان .
 - (٤) ومنها اعتبار الحروف التي تعدى بها الأفعال .

- (٥) ومنها اعتبار النقيض .
- (٦) ومنها اعتبار الاشتقاق .
- (٧) ومنها مايوجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين مايقاربه .
 - (٨) ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة .
- (۱) فأما الفرق الذي يعرف من جهة ماتستعمل عليه الكلمتان فكالفرق بين العلم والمعرفة ، وذلك أن العلم يتعدى إلى مفعولين ، والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد فتصرفهما على هذا الوجه ، واستعمال أهل اللغة إياهما عليه يدل على الفرق بينهما في المعنى : وهو: أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ، ولفظ العلم لايفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم . وسنتكلم في ذلك بما فيه كفاية إذا انتهينا إلى موضعه .
- (٢) وأما الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين ؛ فكالفرق بين الحلم والإمهال ، وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسننًا ، والإمهال يكون حسنا وقبيحا . وسنبين ذلك في موضعه إن شاء الله .
- (٣) وإما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار مايئول إليه المعنيان فكالفرق بين المزاح والاستهزاء ، وذلك أن المُزاح لا يقتضى تحقير الممازّح ، ولا اعتقاد ذلك فيه ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك ، فلا يدل ذلك منه على تحقيرهم ، ولااعتقاد تحقيرهم ، ولكن يدل على استئناسه بهم ، والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزأ به فظهر الفرق بين المعنيين بتباين مادلاعليه وأوجباه .
- (٤) وإما الفرق الذي يعلم من جهة الحروف التي تعدى بها الأفعال فكالفرق بين: العفو والغفران، وذلك أنك تقول: عفوت عنه، فيقتضى ذلك أنك محوت الذم والعقاب عنه، وتقول: غفرت له، فيقتضى ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به، وبيان هذا يجيء في بابه إن شاء الله.
- (٥) وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار النقيض ؛ فكالفرق بين الحفظ والرعاية ، وذلك أن نقيض الحفظ الإضاعة ، ونقيض الرعاية

الإهمال ، ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع :هُمَل ، والإهمال مايؤدى إلى الإضاعة ، فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء ، لتلا يهلك ، والرعاية فعل السبب الذي يصرف به المكاره عنه ، وسنشرح هذا في موضعه إن شاء لله .

ولو لم يعتبر في الفرق بين هاتين الكلمتين ومابسبيلهما النقيض لصعب معرفة الفرق بين ذلك .

- (٦) وأما الفرق الذي يعرف من جهة الاشتقاق ؛ فكالفرق بين السياسة والتدبير . وذلك أن السياسة هي : النظر في الدقيق من أمور المسوس مشتقة من السوس هذا الحيوان المعروف ؛ ولهذا لايوصف الله تعالى بالسياسة ؛ لأن الأمور لاتدق عنه . والتدبير مشتق من الدُّبُر ، ودُبُر كل شيء آخره . وأدبار الأمور عواقبها فالتدبير آخر الأمور ، وسوقها إلى مايصلح به أدبارها أي عواقبها ؛ ولهذا قيل للتدبير المستمر : سياسة ؛ وذلك أن التدبير إذا كثر ، واستمر عرض فيه مايحتاج إلى دقة النظر فهو راجع إلى الأول . وكالفرق بين التلاوة والقراءة ، وذلك أن التلاوة لاتكون في الكلمة الواحدة . والقراءة تكون فيها ؛ تقول : قرأ فلان اسمه ، ولا تقول : تلا السمه . وذلك أن أصل التلاوة من قولك : تلا الشيءُ الشيء يتلوه ؛ إذا تبعه ، فإذا لم تكن الكلمة تتبع أختها لم تستعمل فيها التلاوة ، وتستعمل فيها القراءة ؛ لأن القراءة اسم لجنس هذا الفعل .
- (٧) وإما الفرق الذى توجيه صيغة اللفظ هكالفرق بين : الاستفهام والسؤال؛ وذلك أن الاستفهام لايكون إلا لما يجهله المستفهم ، أويشك فيه لأن المستفهم طالب لأن يفهم ، وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم ، فصيغة الاستفهام وهو استفعال ، والاستفعال للطلب ينبئ عن الفرق بينه وبين السؤال ؛ وكذلك كل مااختلف صيغته من الأسماء والأفعال، فمعناه مختلف مثل الضعف والضعف ، والجهد والجهد وغير ذلك مما يجرى مجراه .

(٨) وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة

وحقيقته فيها ، فكالفرق بين الحنين والاشتياق ، وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو : صوت من أصوات الإبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها ، ثم كثر ذلك حتى أجرى اسم كل واحد منهما على الآخر ، كما يجرى على السبب وعلى المسبب اسم السبب ، فإذا اعتبرت هذه المعانى وماشاكلها في الكلمتين ولم يتبين لك المفرق بين معنييهما فاعلم أنهما من لفتين مثل : القدر بالبصرية ، والبرمة بالمكية ومثل قولنا : الله بالعربية ، وآزر بالفارسية .

وهذه جملة إذا اعتمدتها أوصلتك إلى بُغيتك من هذا الباب إن شاء الله.

الباب الثانى كالمن في الفرق بين ماكان من هذا النوع كلامًا

فمن الكلام: الاسم، والتسمية، واللقب، والصفة.

فالفرق بين الاسم والتسمية ، والاسم واللقب : أن الاسم – فيما قال ابن السراج – : مادل على معنى مفرد شخصا كان ، أوغير شخص .

وفيما قال أبو الحسن على بن عيسى - رحمه الله - : كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة ، واشتقاقه من السمو ، وذلك أنه كالعَلَم يُنْصنَبُ ليدل على صاحبه .

وقال أبو العلاء المازنى - رحمه الله - : الاسم قول دال على المسمى غير مقتض لزمان من حيث هو اسم . والفعل مااقتضى زمانا أو تقديره من حيث هو فعل .

قال: والاسم اسمان: اسم محض وهو قول دال دلالة الإشارة، واسم صفة، وهو قول دال دلالة الإفادة. وقال على بن عيسى: التسمية تعليق الاسم بالمعنى على جهة الابتداء. وقال أبو العلاء: اللقب ماغلب على المسمّى من اسم علم بعد اسمه الأول؛ فقولنا: زيد ليس بلقب، لأنه أصل، فلا لقب إلا علم، وقد يكون علم ليس بلقب. وقال النحويون: الاسم الأول هو الاسم المستحق بالصورة مثل: رجل وظبى وحائط وحمار. وزيد هو اسم ثان. واللقب ماغلب على المسمى من اسم ثالث، وأما النبز فإن المبرد قال: هو اللقب الثابت، قال: والمنابزة الإشاعة باللّقب يقال: لبنى فلان ثبز يعرفون به؛ إذا كان لهم لقب ذائع شائع؛ ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلا تعالى عنه وقيل: النبز ذكر اللقب؛ يقال: نبز ونزب كما يقال جذب تعالى عنه وقيل: النبز ذكر اللقب؛ يقال: نبز ونزب كما يقال جذب وجبذ، وقالوا في تفسير الآية: هو أن يقول للمسلم: يايه ودى ، أو بانصرانى فينسبه إلى ماتاب منه.

الفرق بين الاسم والصفة : أن الصفة ماكان من الأسماء مخصَّصنًا

مفيدا مثل زيد الظريف ، وعَمر والعاقل ، وليس الاسم كذلك فكل صفة اسم، وليس كل اسم صفة ، والصفة تابعة للاسم في إعرابه وليس كذلك الاسم من حيث هو اسم ، ويقع الكذب والصدق في الصفة لاقتضائها الفوائد ، ولا يقع ذلك في الاسم واللقب ؛ فالقائل للأسود : أبيض على الصفة كاذب ، وعلى اللقب غير كاذب ، والصحيح من الكلام ضربان : أحدهما يفيدفائدة الإشارة فقط ، وهو الاسم العلم واللقب ، وهوماصح تبديله ، واللغة مجالهاكزيد وعمرو لأنك لوسميت زيدا عَمرًا لم تتغير اللغة .

والثانى ينقسم أقساما : فمنها مايفيد إبانة موصوف من موصوف كعالم وحى . ومنها مايبين نوعا من نوع كقولنا : جوهر وسواد ، وقولنا : شىء ، يقع على مايعلم ، وإن لم يفد أنه يعلم .

المصرق بين الصفة والنعت : أن النعت فيما حكى أبو العلاء - رَحمه الله - لما يتغير من الصفات . والصفة لما يتغير ، ولما لا يتغير فالصفة أعم من النعت ، قال: فعلى هذا يصح أن ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنه يفعل ولا يفعل. ولا ينعت بأوصافه لذاته إذ لا يجوز أن يتغير . ولم يستدل على صحة ماقاله من ذلك بشىء والذي عندى : أن النعت هو مايظهر من الصفات ويشتهر ، ولهذا قالوا : هذا نعت الخليفة ؛ كمثل قولهم : الأمين ، ولم والمأمون ، والرشيد . وقالوا : أول من ذكر نعته على المنبر الأمين ، ولم يقولوا : صفته ، وإن كان قولهم : الأمين صفة له عندهم ، لأن النعت يفيد من المعانى التى ذكرناها مالا تفيده الصفة ، ثم قد تتداخل الصفة والنعت فيقال : فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معناهما ، ويجوز أن يقال : الصفة لغة ، والنعت لغة أخرى ، ولا فرق بينهما في المعنى .

والدليل على ذلك أن أهل البصرة من النَّحاة يقولون : الصفة ،وأهل الكوفة يقولون : النعت ولايفرقون بينهما .

فأما قولهم نعت الخليفة فقد غلب على ذلك كما يغلب بعض الصفات على بعض الموصوفين بغير معنى يخصه ، فيجرى مجرى اللقب في الرفعة ثم كثرا حتى استعمل كل واحد منهما في موضع الآخر .

المفرق بين الصفة والحال: أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين فى اللفظ ، والحال زيادة فى الفائدة والخبر ، قال المبرد: إذا قلت : جاءنى عبد الله ، وقصدت إلى زيد فخفت أن يعرف السامع جماعة أو الثين كل واحد عبد الله ، أو زيد قلت : الراكب ، أو الطويل ، أو العاقل ، وما أشبه ذلك من الصفات لتفصل بين من تعنى ، وبين من خفت أن يُلبس به ، كأنك قلت : جاءنى زيد المعروف بالركوب ، أو المعروف بالطول ، فإن لم ترد هذا ، ولكن أردت الإخبار عن الحال التى وقع فيها مجيئه ، قلت : جاءنى زيد راكبا ، أو ماشيا ، فجئت بعده بذكر ما لا يكون نعتا له ، لأنه معرفة وإنما أردت أن مجيئه وقع فى هذه الحال ، ولم ترد جاءنى زيد المعروف بالركوب، فإن أدخلت الألف واللام صارت صفة للاسم المعروف وفرقا بينه وبينه .

المفرق بين الوصف والصفة: أن الوصف مصدر ، والصفة فعلة. وفعلة نقصت فقيل: صفة وأصلها وصنفة ؛ فهي أخص من الوصف ، لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله ، والصفة ضرب من الوصف مثل: الجلسة والمشية وهي هيئة الجالس والماشي، ولهذا أجريت الصفات على المعاني فقيل: العفاف ، والحياء من صفات المؤمن ، ولا يقال: أوصافه بهذا المعنى ، لأن الوصف لا يكون إلا قولا ، والصفة أجريت مجرى الهيئة ، وإن لم تكن بها ؛ فقيل للمعاني : نحو العلم والقدرة : صفات لأن الموصوف بها يُعقل عليها ، كما ترى صاحب الهيئة على هيئته ، وتقول : هو على صفة كذا ، وهذه صفتك كما تقول : هذه حلِّيتك ، ولاتقول : هذا وصفك إلا أن يعنى به وصفه للشيء .

المفرق بين التحلية والصفة: أن التحلية في الأصل فعل المحلِّي ، وهو تركيب الحلِّية على الشيء ، مثل السيف وغيره ، وليس هي من قبيل (١) القول ، واستعمالها في غير القول ، مجاز، وهو أنه قد جعل مايعبر عنه بالصفة صفة ، كما أن الحقيقة من قبيل القول ، ثم جعل مايعبر عنه بالحقيقة حقيقة وهو الذات، إلا أنه كثر به الاستعمال حتى صار كالحقيقة والمنات ، والسند ؛ جعل له حلية ، والسنا ؛ ومنه ونعته بها يحليه .

المضرق بين الاسم والحد: أن الحد يوجب المعرفة بالمحدود من غير الوجه المذكور في المسألة عنه ؛ فيجمع للسائل المعرفة من وجهين . وفرق آخر، وهو أنه قد يكون في الأسماء مشترك ، وغير مشترك مما يقع الالتباس فيه بين المتجادلين ، فإذا توافقا على الحد زال ذلك . وفرق آخر، وهو أنه قديكون مما يقع عليه الاسم ماهو مشكل ، فإذا جاء الحد زال ذلك. مثاله قول النحويين : الاسم والفعل والحرف ، وفي ذلك إشكال فإذا جاء الحد أبان ، وفرق آخر وهو : أن الاسم يستعمل على وجه الاستعارة والحقيقة فإذا جاء الحدبين ذلك وميزه .

المفرق بين الحد والحقيقة: أن الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء ؛ بحيث منع من مخالطة غيره له ، وأصله في العربية : المنع والحقيقة ما وضع من القول موضعه في أصل اللغة . والشاهد أنها مقتضية المجاز ،وليس المجاز إلا قولا فلا يجوز أن يكون ما يناقضه إلا قولا.

ومثل ذلك الصدق لمّا كان قولا كان نقيضه وهو الكذب قولا ، ثم يسمى مايعبر عنه بالحقيقة وهو الذات حقيقة مجازا ، فهى على الوجهين مفارقة للحد مفارقة بينة ، والفرق بينهما أيضا : أن الحد لايكون إلالما له غير يجمعه واياه جنس قد فصل بالحد بينه وبينه ، والحقيقة تكون كذلك ولما ليس له غير كقولنا : شيء ؛ والشيء لا حد له من حيث هو شيء ، وذلك أن الحد هو المانع للمحدود من الاختلاط بغيره، والشيء لاغير له ، ولو كان له غير لما كان شيئا ، كما أن غير اللون ليس بلون ، فتقول : ماحقيقة الشيء؟ ولا تقول : ماحد الشيء ؟

وفرق آخر وهو أن العلم بالحد هو علم به وبما يميزه ، والعلم بالحقيقة علم بذاتها .(٢)

المضرق بين الحد والرسم : أن الحد أتم مايكون من البيان عن المحدود .

⁽٢) الحدُّ في اصطلاح المناطقة : القول الدال على ما هية الشيء ، وماهية الشيء : كنهه ، أخلت من النسبة إلى ما هو ؟ أو ما هي ؟ والرسم في علم المنطق : تعريف الشيء بخصائصه .

والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد . ولابد للحد من الإشعار بالأصل إذا أمكن ذلك فيه ، والرسم غير محتاج إلى ذلك . وأصل الرسم في اللغة : العلامة ومنه رسوم الديار . وفرق المنطقيون بين الرسم والحد ، فقالوا : الحد مأخوذ من طبيعة الشيء ، والرسم من أعراضه .

المفرق بين قولنا ماحده ؟ وبين قولنا ماهو ؟ : أن قولنا : ماهو ؟ يكون سؤالا عن الحد كقولك : ماالجسم ؟ وسؤالا عن الرسم كقولك ماالشيء ؟ وذلك أن الشيء لا يحد على ماذكرنا ، وإنما يرسم بقولنا : إنه الذي يصح أن يعلم ويذكر ويخبر عنه ، وسؤالا عن الجنس كقولك : ماالدنيا ، وسؤالا عن التفسير اللغوى ؛ كقولك : ما القطر ؟ فنقول : النحاس . وما القطر ؟ فنقول : النحاس . وما القطر ؟ فنقول : الغود (٢) وليس كذلك قولنا ماحده ؟ لأن ذلك يبين الاختصاص من وجه من هذه الوجوه .

المضرق بين الحقيقة والذات: أنه لم يعرف الشيء من لم يعرف ذاته ، وقد يعرف ذاته من لم يعرف حقيقته ، والحقيقة أيضا من قبيل القول على ماذكرنا ، وليست الذات كذلك ، والحقيقة عند العرب مايجب على الإنسان حفظه يقولون: هو حامى الحقيقة ، وفلان لا يحمى حقيقته ،

المضرق بين الحقيقة والحق: أن الحقيقة ماوضع من القول موضعه في أصل اللغة حسنًا كان أو قبيحا ، والحق ماوضع موضعه من الحكمة ؛ فلا يكون إلا حسنا ، وإنما شملهما اسم التحقيق لا شتراكهما في وضع الشيء منهما موضعه من اللغة والحكمة .

الفرق بين الحقيقة والمعنى: أن المعنى هو القصد الذى يقع به القول على وجه دون وجه ، وقد يكون معنى الكلام فى اللغة ماتعلق به القضد . والحقيقة : ماوضع من القول موضعه منها على ماذكرنا ، يقال : عنيته أعنيه معنى ، وألمفعل يكون مصدرا ، ومكانا ، وهو هاهنا مصدر ومشله قولك : دخلت مُدُخلا حسنا ؛ أى : دخولاً حسنا ، ولهذا قال أبو على -

 ⁽٣) القطر - بكسر القاف - النحاس المذاب ، والحديد الذائب .
 وقال في اللسان ٥قطر٥ والقطر - بضم القاف والطاء وكذا سكون الطاء - مثل عُسْر وعُسْر : العود الذي يتبخر به .

رحمة الله عليه . إنّ المعنى هو القصد إلى مايقصد إليه من القول ، فجعل المعنى القصد لأنه مصدر .

قال: ولايوصف الله تعالى بأنه معنى، لأن المعنى هو قصد قلوينا إلى ما نقصد إليه من القول، والمقصود هو المعنى، والله تعالى هو المعنى، وليس بمعنى وحقيقة هذا الكلام: أن يكون ذكر الله هو المعنى، والقصد إليه هو المعنى إذا كان المقصود في الحقيقة حادثًا. وقولهم: عنيت بكلامي زيدا ؛ كقسولك: أردته بكلامي، ولا يجوز أن يكون زيد في الحقيقة مرادًا مع وجوده ؛ فدل ذلك على أنه عنى ذكره وأريد الخبر عنه دون نفسه.

والمعنى مقصور على القول دون ما يقصد . ألا ترى أنك تقول : معنى قولك كذا ، ولاتقول : معنى حركتك كذا ، ثم توسع فيه فقيل : ليس لدخولك إلى فلان معنى ؛ والمراد أنه ليس له فائدة تقصد ذكرها بالقول .

وتوسع فى الحقيقة مالم يتوسع فى المعنى ؛ فقيل : لاشىء إلا وله حقيقة ولا يقال : لا شىء إلا وله معنى . ويقولون : حقيقة الحركة كذا ، ولا يقولون : معنى الحركة كذا هذا على أنهم سموا الأجسام والأعراض معانى إلا أن ذلك توسع ، والتوسع يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعداه .

المفرق بين المعنى والموصوف: أن قولنا: موصوف يجىء مطلقًا، وقولنا: معنى لا يجىء إلا مقيدًا! تقول: هذا الشيء موصوف، ولا تقول: معنى، حتى تقول: معنى بهذاالقول، وبهذا الكلام؛ وذلك أن «وصفت» تتعدى إلى مفعول واحد بنفسه كضريت، تقول وصفت زيدا، كما تقول ضريت زيدًا، فإن أردت زيادة فائدة عديته بحرف، فقلت: وصفته بكذا، كما تقول: ضريته بعصا أو بسيف، وعنيت يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه، والآخر بالحرف تقول: عنيت زيدا بكذا، فالفائدة في قولك: بكذا، فهو كالشيء الذي لابد منه، فلهذا يقيد المعنى، ويطلق الموصوف.

الفرق بين الغرض والمعنى: أن المعنى: القصد الذى يقع به القول على وجه دون وجه ، على ما ذكرنا . والكلام لايترتب في الإخبار والاستخبار

وغير ذلك إلا بالقصد ؛ فلو قال قائل : محمد رسول الله ، ويريد محمد بنّ جعفر ، كان ذلك باطلا ، ولو أراد محمد بن عبد الله ـ عليه السلام ـ كان حقًا ، أوقال : زيد في الدار ، يريد بزيد تمثيل النّحويين(1) لم يكن مخبرا . والغرض هو المقصود بالقول أو الفعل بإضمار مقدمة ولهذا لا يستعمل في الله تعالى تقول: غرضي بهذا الكلام كذا ، أي هو مقصودي به . وسنمي الله غرضا تشبيها بالغرض الذي يقصده الرامي بسهمه ، وهو الهدف ، وتقول : معنى قول الله كذا ؛ لأن الغرض هو المقصود ، وليس للقول مقصود .

فإن قلت : ليس للقول قصد أيضا . قلنا : هو مجاز ، والمجاز يلزم موضعه ، ولا يجوز القياس عليه فتقول : غرض قول الله ، كما تقول معنى قول الله قياسا . والغرض أيضا يقتضي أن يكون بإضمار مقدمة ، والصفة بالإضمار لا يجوز على الله تعالى ، ويجوز أن يقال : الغرض : المعتمد الذي يظهر وجه الحاجة إليه ، ولهذا لايوصف الله تعالى به ؛ لأن الوصف بالحاجة لايلحقه.

المفرق بين الكلام والتكليم ، أن التكليم : تعليق الكلام بالمخاطب ؛ فهو أخص من الكلام ، وذلك أنه ليس كل كلام خطابا للغير ، فإذا جعلت الكلام في موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التكليم ، وذلك أن قولك : كلَّمته كلاما وكلمته تكليما سواء .

وأما قولنا : فلان يخاطب نفسه ، ويكلّم نفسه فمجاز وتشبيه بمن يكلم غيره ، ولهذا قلنا :

إن القديم لو كان متكلما فيما لم يزل ، لكان ذلك صفة نقص ، لأنه كان تكلُّم ولا مكلِّم ، وكان كلامه أيضا يكون إخبارًا عما لم يوجد فيكون كذبا .

المصرق بين المتكلم والكلماني : أن المتكلم هو : فاعل الكلام ، ثم استعمل في القاص"، ومن يجرى مجراه من أهل الجدل على وجه الصناعة. والكلماني(٥) الحقت به الزوائد للمبالغة ومثله الشُّعراني . والصفة به تلحق

 ⁽٤) في قولهم : جاء زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد .
 (٥) جاء في مختار الصحاح : الكِلْماني – بكسر الكاف وسكون اللام – المنطيق – بكسر الميم .

الذَّربَ اللسان المقتدر على الكلام القوى على الاحتجاج ولا يوصف الله تعالى به لأن الصفة بالذَّرابَةِ لا تلحقه .

المُصرق بين الكُلِمَة والعبارة : أن الكلمة الواحدة من جملة الكلام ، ثم سميت القصيدة كلمة لأنها واحدة من جملة القصائد . والعبارة عن الشيء هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نُقصان ؛ ألا ترى أنه لو سُئُلُ عن الجسم ، فقيل هو الطويل العريض العميق المايع ، لم يكن ذلك عبارة عن الجسم لزيادة المايع في صفته ، ولو قيل : هو الطويل العريض لم يكن ذلك عبارة عنه أيضًا ، لنقصان العمق من حَدّه ، ويقال فلان يُعَبِر عن فلان إذا كان يؤدي معانى كلامه على وجهها من غير زيادة فيها ولا نقصان منها وإذا زاد فيها أو نقص منها لم يكن معبِّرا عنه . وقيل العبارة من قولك : عَبَّرت الدنانير ، وإنما يعبِّرها ليعرف مقدار وزنها فيرتفع الإشكال في صفتها بالزيادة والنقصان . وسميت العبارة عبارة : لأنها تعبُّر المعنى إلى المخاطب، والتعبير وزن الدنانير لأنها تعبر به من حال جهل المقدار إلى ظهوره ، والعبرة : الدمعة المترددة في العين لعبورها من أحد الجانبين إلى الآخر، والعِبْرة الآية التي يعبر بها من منزلة الجهل إلى العلم ، والتّعبير تفسير الرؤيا لأنه يعبر بها من حال النوم إلى اليقظة ، والعبارة بمنزلة القول في أنها اسم لما يُتكلم به المتكلم أجمع ، وأنها تقتضي معبرا عنه ، وتكون مفردًا وجملة ، فالمفرد قولك : عبرت عن الرجل بزيد ، والجملة قولك : عبرت عما قلته بقام زيد ، وبزيد منطلق .

والمفرق بينهما وبين القول: أن القول يقتضى المقول بعينه مفردًا كان أو جملة ، أو ما يقوم مقام ذلك ولذلك تعدى تعديًا مطلقًا ، ولم يتعد إلى غير المقول ، والعبارة تعدت إلى معنى القول بحرف فقيل : عبرت عنه .

المفرق بين العبارة عن الشيء والإخبار عنه يكون بالزيادة في صفته والنقصان منها ، ويجوز أن يخبر عنه بخلاف ما هو عليه فيكون ذلك كذبًا ، والعبارة عنه هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان فالفرق بينهما بين .

* ومن قبيل الكلام السؤال:

المضرق بين السؤال والاستخبار: أن الاستخبار طلب الخبر فقط، والسؤال يكون طلب الخبر، وطلب الأمر والنهى، وهو أن يسأل السائل غيره أن يأمره بالشيء أو ينهاه عنه، والسؤال والأمر سواء في الصيغة، وإنما يختلفان في الرتبة، فالسؤال من الأدنى في الرتبة، والأمر من الأرفع فيها.

المضرق بين السؤال والاستضهام: أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم ، أو يشك فيه ، وذلك أن المستفهم طالب لأن يفهم ، ويجوز أن يكون السائل يسأل عما يعلم وعَمّا لا يعلم ؛ فالفرق بينهما ظاهر ، وأدوات السؤال : هل ، والألف(٢) وأم ، وما ، ومن ، وأى ، وكيف ، وكم ، وأين، ومتى .

والسؤال هو طلب الإخبار بأداته فى الإفهام ، فإن قال : ما مذهبك فى حدوث العالم ؟ فهو سؤال ، لأنه قد أتى بصيغة السؤال ، وأن قال : أخبرنى عن مذهبك فى حدوث العالم فمعناه معنى السؤال ، ولفظه لفظ الأمر .

المضرق بين الدعاء والمسألة: أن المسألة يقارنها الخضوع والاستكانة ، ولهذا قالوا: المسألة ممن دونك ، والأمر ممن فوقك ، والطلب ممن يساويك ؛ فأما قوله تعالى: ﴿ وَلا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالْكُمْ ﴾ [محمد: ٣٦] . فهو يجرى مجرى الرفق في الكلام ، واستعطاف السامع به ، ومثله قوله تعالى: ﴿ إِن تُقْرضُوا اللّهَ قَرْضًا حَسنًا ﴾ [التغابن: ١٧] . فأما قول الحصين بن المنذر ليزيد بن المهلب .

أمرتُك أمراً جازمًا فعَصنيْتَنى وكان من التوفيق قتلُ ابنِ هاشم

فهو على وجه الازدراء بالمخاطب، والتخطئة له ليقبل لرأيه الإدلال عليه أو غير ذلك مما يجرى مجراه، والأمر في هذا الموضع هو المشورة، وسميت المشورة أمرًا لأنها على صيغة الأمر، ومعلوم أن التابع لا يأمر المتبوع، ثم يعنفه على مخالفته أمره، لا يجوز ذلك في باب الدين والدنيا، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال: إن المسكين أمر الأمير بإطعامه، وإن كان

المسكين أفضل من الأمير في الدين ، والدعاء إذا كان لله تعالى فهو مثل المسألة ، معه استكانة وخضوع ، وإذا كان لغير الله جاز أن يكون معه خضوع ، وجاز أن لا يكون معه ذلك كدعاء النبي على أبا جهل إلى الإسلام ، لم يكن فيه استكانة ، ويُعَدَّى هذا الضرب من الدعاء بإلى فيقال : دعاه إليه ، وفي الضرب الأول بالباء فيقال : دعاه به ؛ تقول دعوت الله بكذا ، ولا تقول دعوته إليه لأن فيه معنى مطالبته به ، وقودَه إليه .

الله رق بين الدعاء والنداء: أن النداء هو رفع الصوت بماله معنى والعربى يقول لصاحبه ناد معى ليكون ذلك أنّد كل لصوتنا ؛ أى : أبعد له ، والدعاء يكون برفع الصوت وخفضه ؛ يقال : دعوته من بعيد ، ودعوت الله في نفسى ، ولا يقال : ناديته في نفسى ، وأصل الدعاء طلب الفعل دعا يدعو ، وادعى ادعاء لأنه يدعو إلى مذهب من غير دليل ، وتداعى البناء يدعو بعضه بعضاً إلى السقوط ، والدعوى مطالبة الرجل بمال يدعو إلى أن يُعطاه ، وفي القرآن ﴿ تَدْعُو مَنْ أَدْبَرُ وَتُولِّي ﴾ [المعارج: ١٧]. أى : تأخذه بالعذاب كأنها تدعوه إليها .

المضرق بين النداء والصبياح: أن الصياح رفع الصوت بما لا معنى له، وربما قيل للنداء: صياح ؛ فأما الصياح فلا يقال له نداء، إلا إذا كان له معنى.

والفرق بين الصوت والصياح: أن الصوت عام في كل شيء تقول: صوت الحجر، وصوت الباب، وصوت الإنسان، والصياح لا يكون إلا لحيوان فأما قول الشاعر:

تصيحُ الرُّدَيْنَياتُ فيناً وفيهم صياحَ بناتِ الماءِ اصبحْن جُوعا(٢) فهو على التشبيه والاستعارة .

الفرق بين الصوت والكلام: أن من الصوت ماليس بكلام، مثل صوت الطّست ، وأصوات البهائم والطيور، أما ما أشكل معناه فهو من الشُكلة

 ⁽٧) الردينيات : نسبة إلى امرأة السمهرى كان اسمها ردينة ، ويقال : الرماح الردينية ، والقناة الردينية .
 وقال فى اللسان : الواحدة جوعى ، والجمع جوعى وجياع ، وجُوع وجيع .

وهى حُمْرة تخالط بياض العين وغيرها ، والمختلط بغيره قد يظهر للمتأمل، فكذلك المعنى المشكل قد يعرف بالتأمل والذى فيه لبس كالمستور ، والمستور خلاف الظاهر .

المفرق بين الاستعارة والتشبيه: أن التشبيه صيغة لم تُغَيّر ، واللفظ المستعار قد نقل من أصل إلى فرع فهو مُغَيّر عما كان عليه ، فالفرق بينهما بيّن .

المُصْرِقَ بِينِ الإعادة والتكرار: أن التكرار يقع على إعادة الشيء مرة ، وعلى إعادته مرات ، والإعادة للمرة الواحدة . ألا ترى أن قول القائل : أعاد فلان كذا لا يفيد إلا إعادته مرة واحدة ، وإذا قال : كرر كذا كان كلامه مُبِّهَمًا لم يُدِّرُ أعاده مرتين أو مرات ، وأيضا فإنه يقال : أعاده مرات ، ولا يقال: كرره مرات إلا أن يقول ذلك عاميّ لا يعرف الكلام، ولهذا قالت الفقهاء: الأمر لا يقتضي التكرار، والنهي يقتضي التكرار، ولم يقولوا الإعادة ، واستدلوا على ذلك بأن النهى : الكف عن المنهى ولا ضيق في الكف عنه ولا حرج ؛ فاقتضى الدوام والتكرار ، ولو اقتضى الأمر التكرار للَّحق المأمور به الضِّيق والتشاغل به عن أموره ، فاقتضى فعله مرة ، ولو كان ظاهر الأمر يقتضي التكرار ، ما قال سراقة للنبي على: ألعامنا هذا أم للأبد ؟ فقال النبي على: «للأبد قال لو قلت نعم لوجبت» (^) ، فأخبر أن الظاهر لا يوجبه ، وأنه يصير واجبًا بقوله ، والمنهى عن الشيء إذا عاد إلى فعله لم يُقل : إنه قد انتهى عنه ، وإذا أمر بالشيء ففعله مرة واحدة لم يُقُل: إنه لم يفعله . فالضرق بين الأمر والنهي في ذلك ظاهر ، ومعلوم أن من يُوكِّل غيرَه بطلاق امرأته كان له أن يطلق مرة واحدة ، وما كان من أوامر القرآن مقتضيا للتكرار ، فإن ذلك قد عُرف من حاله بدليل لا بظاهره ، ولا يتكرر الأمر مع الشرط أيضا ؛ ألا ترى أن من قال لغلامه : اشتر اللحم إذا دخلت السوق لم يقتض ذلك التكرار .

 ⁽٨) ذكره ابن الأثير في النهاية وأبد، وقال: وفي حديث الحج، قال له سراقة بن مالك: أرأيت متعتنا هذه، العامنا أم للأبد ؟ فقال: وبل لأبد الأبد، وإلابد: العامنا أم للأبد ؟ فقال: وبل لأبد الأبد، وإلابد: العامنا أم للأبد ألى هي لآخر الدهر.

المفرق بين الاختصار والإيجاز: أن الاختصار هو القاؤك فضول (١) الألفاظ من الكلام المؤلف ، من غير إخلال بمعانيه ، ولهذا يقولون: قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها إذا ألقى فضول ألفاظهم ، وأدى معانيهم في أقل مما أدوها فيه من الألفاظ . فالاختصار يكون في كلام قد سبق حدوثه وتأليفه ، والإيجاز هو أن يبنى الكلام على قلة اللفظ ، وكثرة المعانى . يقال : أوجَزَ الرجلُ في كلامه ؛ إذا جعله على هذا السبيل ، واختصر كلامة أو كلام غيره إذا قصره بعد إطالة ، فإن استعمل أحدهما موضع الآخر فلتقارب معنيهما .

المضرق بين الحدف والاقتصار: أن الحدف لابد فيه من خَلَف ليستغنى به عن المحدوف ، والاقتصار تعليق القول بما يحتاج إليه من المعنى دون غيره مما يستغنى عنه ، والحدف إسقاط شيء من الكلام وليس كذلك الاقتصار .

الفرق بين الإسهاب: أن الإطناب هو بسط الكلام لتكثير الفائدة ، والإسهاب: بسطه مع قلة الفائدة ؛ فالإطناب بلاغة ، والإسهاب عي ، والإطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة تحتوى على زيادة فائدة ، والإسهاب بمنزلة سلوك طريق بعيدة تحتوى على زيادة فائدة ، والإسهاب بمنزلة سلوك ما يبعد جهلا بما يقرب ، وقال الخليل : يُختصر الكلام ليُحفظ ، ويبسط ليفهم ، وقال أهل البلاغة : الإطناب إذا لم يكن منه بُد فهو إيجاز ، وفي هذا الباب كلام كثير استقصيناه في «كتاب صنعة الكلام» .

* ومن قبيل القول الخبر:

المضرق بين الخبر وبين الحديث: أن الخبر هو القول الذى يصح وصفه بالصدق والكذب، ويكون الإخبار به عن نفسك وعن غيرك، واصله أن يكون الإخبار به عن غيرك ؟ وما به صار الخبر خبرًا هو معنى غير صيغته، لأنه يكون على صيغة ماليس بخبر، كقولك: رحم الله زيدًا، والمعنى اللهمَّ

⁽٩) الفضول : جمع فضل ، وهو الزيادة . وفضول الألفاظ مازاد منها على الوفاء بالمعنى . ويقول الفيومى : وقد استعمل الجمع استعمال المفرد فيما لا خير قيه .

ارحم زيدًا . والحديث في الأصل هو ما تخبر به عن نفسك من غير أن تسنده إلى غيرك ، وسمى حديثًا لأنه لا تقدم له ، وإنما هو شيء حدث لك، فَحدَّثْتَ به ، ثم كثر استعمال اللفظين حتى سمى كل واحد منهما باسم الآخر ؛ فقيل للحديث خبر ، وللخبر حديث ، ويدل على صحة ما قلنا ، أنه يقال : فلان يحدَّثُ عن نفسه بكذا ، وهو حديث النفس ، ولا يقال : مخبر عن نفسه ، ولا هو خبر النفس ، واختار مشايخنا قولهم : إن سأل سأئل فقال : أخبروني ، ولم يختاروا حدثوني ؛ لأن السؤال استخبار ، والمجيب مُخبر ، ويجوز أن يقال : إنّ الحديث ما كان خبرين فصاعدًا ، إذا كان كل واحدً منهما متعلقًا بالآخر ، فقولنا : رأيت زيدًا خبر ، ورأيت زيدًا منطلقًا حديث ، وكذلك قولك : رأيت زيدًا وعمرًا حديث مع كونه خبرًا .

المضرق بين النبأ والخبر: أن النبأ لا يكون إلا للإخبار بما لا يعلمه المخبر، ويجوز أن يكون الخبر بما يعلمه وبما لا يعلمه ؛ ولهذا يقال الخبرني عن نفسى ، وكذلك تقول : تخبرني تخبرني عن نفسى ، وكذلك تقول : تخبرني عما عندى، ولا تقول : تنبئني عما عندى ، وفي القرآن : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا به يَسْتَهْزُءُونَ ﴾ [الأنعام : ٥]. وإنما استهزءوا به ؛ لأنهم لم يعلموا حقيقته ولو علموا ذلك لتوقوه ؛ يعنى العذاب ، وقال تعالى :﴿ ذَلكَ مَنْ أَنَاءُ اللهُ مِنْ نَفَعَمُ عَلَيْكُ مَا النبي وَقَال تعالى :﴿ ذَلكَ مَنْ أَنبَاءُ اللهُ عَلَيْكُ مِنْ أَنبَاءُ مَا كَانُوا به يَسْعَى في النبأ معنى عظيم الشأن ، وكذلك أخذ منه صفة النبي عَلَيْ ، قال أبو هلال – أيده الله – ولهذا يقال سيكون لفلان نبأ ، ولا يقال خبر بهذا المعنى ، وقال الزجاج في قوله تعالى : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا به يَسْتَهُرْءُونَ ﴾ أنباؤه تأويله ، والمعنى : سيعلمون ما يَتُول إليه استهزاؤهم ، قانا : وإنما يطلق عليه هذا لما فيه من عظم الشأن .

قال أبو هلال: والإنباء عن الشيء أيضاً قد يكون بغير حمل النبأ عنه، تقول: هذا الأمرينبي بكذا، ولا تقول: يخبر بكذا لأن الإخبار لا يكون إلا بحمل الخبر.

الفرق بين القَصص والحَديث : أن القصص ما كان طويلا من

الأحاديث متحدًّتاً به عن سلف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ نَحْنُ نَقُصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَص ﴾ [يوسف : ٣]. ﴿ وَكُلاً نَقُصُ عَلَيْكَ مَنْ أَنبَاء الرَّسُلِ ﴾ [هود : ١٢]. ولا يقال لله : قاص ؛ لأن الوصف بذلك قد صار علما لمن يتخذ القصص صناعة ، وأصل القصص في العربية : اتباع الشيء الشيء الشيء ومنه قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتُ لا خُته قُصِيه ﴾ [القصص : ١١]. وسمى الخبر الطويل قصصا لأن بعضه يتبع بعضاً ، حتى يطول ، وإذا استطال السامع الحديث قال هذا قصص . والحديث يكون عمن سلف ، وعمن حضر ، ويكون طويلا وقصيرًا، ويجوز أن يقال : القصص هو الخبر عن الأمور التي يتلو بعضها بعضا ، والحديث يكون عن ذلك وعن غيره ، والقص قطع يستطيل ويتبع بعضه بعضاً مثل قص الثوب بالمقص وقص الجناح ، وما أشبه ذلك ، وهذه قصة الرجل ؛ يعنى الخبر عن مجموع أمره، وسميت قصة لأنها يتبع بعضها بعضاً حتى تحتوى على جميع أمره، وسميت قصة لأنها يتبع بعضها بعضاً حتى تحتوى على جميع أمره،

المضرق بين المخبر والشهادة: أن شهادة الاثنين عند القاضى يوجب العمل عليها ، ولا يجوز الانصراف عنها ، ويجوز الانصراف عن خبر الاثنين والواحد إلى القياس ، والعمل به ، ويجوز العمل به أيضا ، والتعبد إخرج الشهادة عن حكم الخبر المحض ، ويفرق بين قولك : شهد عليه ، وشهد على إقراره ، فتقول : إذا جرى الفصل أو الأخذ بحضرة الشاهد ، كُتب : شهد عليه ، وإذا جرى ذلك رؤية ثم أقربه عنده ، كُتب : شهد على إقراره .

المفرق بين الخبر والأمر: أن الأمر لا يتناول الآمر لأنه لا يصح أن يأمر الإنسان نفسه ، ولا أن يكون فوق نفسه في الرتبة ، فلا يدخل الآمر مع غيره في الخبر ، لأنه لا يمتنع أن يخبر عن غيره في الأمر ، ويدخل مع غيره في الخبر ، لأنه لا يمتنع أن يخبر عن نفسه كإخباره عن غيره ، ولذلك قال الفقهاء : إن أوامر النبي والله تتعداه إلى غيره من حيث كان لا يجوز أن يختص بها ، وفصلوا بينها وبين أفعاله بذلك فقالوا : أفعاله لا تتعداه إلا بدليل ، وقال بعضهم بل حكمنا وحكمه في فعله سواء ، فإذا فعل شيئا فقد صار كأنه قال لنا : إنه مباح ، قال : ويختص العام بفعله ، كما يختص بقوله . ويفرق بينهما أيضا من وجه آخر ،

وهو أن النسخ يصح فى الأمر ، ولا يصح فى الخبر عند أبى على وأبى هاشم - رحمهما الله تعالى - وذهب أبو عبد الله البصرى - رحمه الله - والله البصرى - رحمه الله - إلى أن النسخ يكون فى الخبر كما يكون فى الأمر ، قال : وذلك مثل أن يقول : الصلاة تلزّمُ المكلفَ فى المستقبل ، ثم يقول : بعد مدة إن ذلك لا يلزمه ، وهذا أيضا عند القائلين بالقول الأول أمر ، وإن كان لفظه لفظ الخبر . وأما الخبر عند حال الشيء الواحد المعلوم أنه لا يجوز خروجه عن تلك الحال ، فإن النسخ لا يصح فى ذلك عند الجميع نحو الخبر عن صفات الله بأنه عالم وقادر .

* ومن أقسام القول الكذب:

المفرق بين الكذب والمُحال : أن المُحال (١٠) ما أحيل من الخبر عن حقه حتى لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطرارًا مثل قولك : سأقوم أمس ، وشريت غدًا والجسم أسود أبيض في حال واحدة . والكذب هو الخبر الذي يكون مخبره على خلاف ماهو (١١) عليه ، ويصح اعتقاد ذلك ، ويعلم بطلانه استدلالا . والمحال ليس بصدق ولا كذب ، ولا يقع الكذب إلا في الخبر ، وقد يكون المحال في صورة الخبر ؛ مثل قولك : هو حسن قبيح من وجه واحد ، وفي صورة الاستخبار ؛ مثل قولك : أقدم زيد غدًا ؟ وفي صورة التمنى : كقولك لينتي في هذه الحال بالبصرة ومكة ، وفي صورة الأمر : اتق زيدًا أمس ، وفي صورة النهى : كقولك لا تلق زيدًا في السنة الماضية ، ويقع في النداء : كقولك يازيدُ بكرُ على أن تجعل زيدًا بكرًا . وخلاف المحال المستقيم ، وخلاف الكذب الصدق .

والمحال على ضربين: تجويز الممتنع، وإيجابه، فتجويزه قولك: المقيد يجوز أن يعدو، وإيجابه كقولك: المقيد يعدو، والآخر مالا يفيد مُمنَّتعًا، ولا غير ممتنع بوجه من الوجوه، كقول القائل: يكون الشيء أسود أبيض

⁽١٠) المحال - بضم الميم - من الكلام ، ما عدل به عن وجهه . والمحال : ما اقتضى الفساد من كل جهة كاجتماع الحركة والسكون في جسم واحد .

⁽١١) قال في المعجم الوسيط الكلب : الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه في الواقع . وكلب عليه : أخبر عنه بما لم يكن فيه .

وقائمًا قاعدًا.

المفرق بين المحال والممتنع على ما قال بعض العلماء: أن المحال مالا يجوز كونه ولا تصوره مثل قولك: الجسم أسود أبيض في حال واحدة، والممتنع مالا يجوز كونه، ويجوز تصوره في الوهم، وذلك مثل قولك للرجل: عش أبدا فيكون هذا من الممتنع لأن الرجل لا يعيش أبدا مع جواز تصور ذلك في الوهم.

المضرق بين المحال والمتناقض: أن من المتناقض ماليس بمحال ؛ وذلك أن القائل ربما قال صدقا ، ثم نقضه فصار كلامه متناقضا قد نقض آخره أوله ، ولم يكن محالا لأن الصدق ليس بمحال ، وقولنا محال لا يدخل إلا في الكلام ، ولكن المتكلمين يستعملونه في المعنى الذي لا يصح ثبوته كالصفة ، وهو في اللغة قول الواصف ، ثم تعارفه المتكلمون في المعانى . والمناقضة تنقسم أقساما : فمنها مناقضة جملة بتفصيل كقول المخبر : الله عادل ولا يظلم ، مع قولهم : إنه خلق الكفار للنار من غير جُرِّم ، ومنها نقض جملة بجملة وهو قولهم : إن جميع جهات الفعل بالله ، ثم يقولون : واحد ثلاثة ، وثلاثة واحد لأن إثباته واحدًا نفي لثان وثالث ، وفي إثباته ثلاثة الثبات لم نفي في الأول بعينه .

المفرق بين التضاد والتناقض: أن التناقض يكون في الأقوال ، والتضاد يكون في الأفعال يقال: الفعلان متضادان ، ولا يقال: متناقضان ، فإذا جعل الفعل مع القول استعمل فيه التضاد ، فقيل: فعل زيد يضاد قوله ، وقد يوجد النقيضان من القول ، ولا يوجد الضدان من الفعل ؛ ألا ترى أن الرجل إذا قال بلسانه: زيد في الدار ، في حال قوله في الضد: إنه ليس في الدار ، فقد أوجد نقيضين معا ، وكذلك لو قال أحد القولين بلسانه ، وكتب الآخر بيده ، أو أحدهما بيمينه ، والآخر بشماله ولا يصح ذلك في الضدين ، وحد الضدين هو : ما تنافيا في الوجود ، وحد النقيضين ؛ وليس القولان المتنافيان في المعنى دون الوجود ، وكل متضادين متنافيان ، وليس

كل متنافيين ضدين عند أبى على كالموت والإرادة ، وقال أبو بكر : هما ضدان لتمانعهما وتدافعهما قال : ولهذا سمى القِرِّنَان(١٢) المتقاومان ضيدين.

ومما يجرى مع هذا - وإن لم يكن قولا - التنافى والتضاد والفرق بينهما أن التنافى لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى ومالا يبقى .

المفرق بين الكذب والمخرص: أن الخرص هو الحرر ، وليس من الكذب (١٢) في شيء ، والخرص ما يُحرر من الشيء ، يقال كم خرص نخلك؟ أي : كم يجيء من ثمرته ؟ وإنما استعمل الخرص في موضع الكذب، لأن الخرص يجرى على غير تحقيق فشبه بالكذب ، واستعمل في موضعه ، وأما التكذيب فالتصميم على أن الخبر كذب بالقطع عليه ، ونقيضه التصديق ، ولا تُطلَق صفة المكذب إلا لمن كذب بالحق ، لأنها صفة ذم ، ولكن إذا قيدت فقيل : مكذب بالباطل ، كان ذلك مستقيما وإنما صار المكذب صفة ذم ، وإن قيل : كُذب بالباطل لأنه من أصل فاسد ، وهو الكذب فصار الذم أغلب عليه ، كما أن الكافر صفة ذم وإن قيل كفر بالطاغوت لأنه من أصل فاسد وهو الكفر .

⁽١٢) مثنى قرن – بكسر القاف – وهو المكافئ في الشجاعة .

⁽١٣) قال الراغب في مفرداته : وحقيقة ذلك أن كل قول مقول عن ظن وتخمين ، يقال : خرص ، سواء كان مطابقا ، أو مخالفا له من حيث إن صاحبه لم يقله عن علم ولا غلبة ظن ، ولا سماع ، بل اعتمد فيه على الظن والتخمين كفعل الخارص في خرصه . وكل من قال قولا على هذا النحو قد يسمى كاذبا وإن كان قوله مطابقا للمقول الخبر عنه .

أثيم الجاثية: ٧]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكُ عُصْبَةٌ مِنكُمْ ﴾ [النور: ١١]. ويقال للرجل إذا أخببر عن كبون زيد في الدار، وزيد في السوق: أنه كذب ولا يقال إفك حتى يكذب كذبة يفحش قبحها على ما ذكرنا، وأصله في العربية: الصَّرِّف وفي القرآن: ﴿أَنِّي يُؤْفَكُونَ ﴾ [المائدة ذكرنا، وأصله في العربية : الصَّرِّف وفي القرآن: ﴿المؤتفكات» لأنها تقلب ذهراً، أي يصرفون عن الحق، وتسمى الرياح «المؤتفكات» لأنها تقلب الأرض فتصرفها عما عهدت عليه، وسنميّت ديار قوم لوط «المؤتفكات» لأنها قلبت بهم.

المُعرق بين الإنكار والجَحْد: أن الجَحْد أخص (١٤) من الإنكار وذلك أن الجَحْد إنكار الشيء الظاهر، والشاهد قوله تعالى: ﴿ بِآياتِنا يَجْحَدُونَ ﴾ الجَحْد إنكار الشيء الظاهر، والشاهد قوله تعالى : ﴿ بِآياتِنا يَجْحَدُونَ ﴾ [فصلت : ١٠]. فجعل الجحد مما تدل عليه الآيات ، ولا يكون ذلك إلا ظاهرًا ، وقال تعالى ﴿ يَعْرِفُونَ نَعْمَتُ الله ثُمُّ يُنكُرُونَها ﴾ [النحل: ٢٨]. فجعل الإنكار للنعمة ، لأن النعمة قد تكون خافية ، ويجوز أن يقال : الجحد هو إنكار الشيء مع العلم به ، والشاهد قوله : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتُهَا أَنفُسُهُمْ ﴾ [النمل: ١٠]. فجعل الجَحْد مع اليقين ، والإنكار يكون مع العلم وغير العلم .

المفرق بين قولك: جحده وجحد به: أن قولك جَحدَهُ يفيد: أنه أنكره مع علمه به ، وجحد به يفيد أنه جحد مادل عليه ، وعلى هذا فسر قوله تعالى: ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَبْقَنتُهَا أَنفُسُهُمْ ﴾ أى جحدوا مادلت عليه من تصديق الرسل ، ونظير هذا قولك: إذا تحدث الرجل بحديث كذّبته وسميته كاذبا ، فالمقصود المحدّث ، وإذا قلت كذبت به فمعناه كذبت بما جاء به ، فالمقصود هاهنا الحديث ، وقال المبرد لا يكون الجحود إلا بما يعلمه الجاحد كما قال الله تعالى : ﴿ فَإِنّهُمْ لا يُكذّبُونَكُ وَلَكِنّ الظّالمِينَ بآياتِ يعلمه الجاحد كما قال الله تعالى : ﴿ فَإِنّهُمْ لا يُكذّبُونَكُ وَلَكِنّ الظّالمِينَ بآياتِ

المفرق بين الجحد والكذب: أن الكذب هو الخبر الذى لا مُخبِرَ له على ما هو به ، والجَحد: إنكارك الشيءَ الظاهرَ ، أو إنكارك الشيءَ مع علمك (١٤) قال الراغب في مفرداته:

الجَعْد : نفي ما في القلب إثباته ، وإثبات ما في القلب نفيه . يقال : جحد جحودا وجحدًا .

به ، فليس الجحد له إلا الانكار الواقع على هذا الوجه ، والكذب يكون في إنكار وغير إنكار .

المضرق بين قولك اتكر منه كذا ، وبين قولك ، نَقَم منه كذا : أن قولك : أنكره عليه يفيد أنه بين أن أنكر منه كذا يفيد أنه لم يجوّز فعله ، وقولك : أنكره عليه يفيد أنه بين أن ذلك ليس بصلاح له ، وقوله : نَقُم منه يفيد أنه أنكر عليه إنكار من يريد عقابه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلاَّ أَنْ يُؤْمُنُوا بِاللّه ﴾ [البروج : ٨]. وذلك أنهم أنكروا منهم التوحيد ، وعذبوهم عليه في الأخدود المقدم ذكره في السورة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا نَقَمُوا إِلاَّ أَنْ أَغْنَاهُمُ اللّهُ وَرَسُولُهُ مِن فَعِلْه ﴾ [التوبة : ٢٠]. أي : ما أنكروا من الرسول حين أرادوا إخراجه من المدينة وقتله إلا أنهم استغنوا ، وحسنت أحوالهم منذ قدم بلدهم ، والدليل على ذلك قوله تعالى : ﴿ وَهُمُوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا ﴾ [التوبة : ٢٠]. أي هموا بقتله ، أو إخراجه ، ولم ينالوا ذلك ، ولهذا المعنى سمى العقاب انتقاما ، والعقوبة نقمة .

المفرق بين الزُور والكذب والبُهتان : أن الزُورَ هو الكذب الذي قد سوى وحسن في الظاهر ، ليحسب أنه صدق ، وهو من قولك زَوَّرَتُ الشيء إذا سويتَه وحسنتُهُ ، وفي كلام عمر «زَوَّرَت يوم السقيفة كلاما» ، وقيل أصله فارسي (١٥) من قولهم : زُور ، وهو القوة وزَوَّرته قويته ، وأما البُهتان فهو مواجهة الإنسان بما لم يحبه ، وقد بهتَّه .

المفرق بين قولك اختلق ، وقولك افترى : أن افترى قطع على كذب ، وأخبر به ، واختلق قدر كذبا وأخبر به ، لأن أصل افترى قطع (١٦) ، وأصل اختلق قدر على ما ذكرنا .

* ومما بخالف الكذب الصدق:

المضرق بين قولك صدق الله ، وصدق به ، أن المعنى فيما دخلته الباء أنه أيقن بالله لأنه بمنزلة صدق الخبر بتثبيت الله ، ومعنى الوجه الأول أنه

⁽١٥) قال في القاموس المحيط : والزور القوة ، وهذه وفاق بين لغة العرب ولغة الفرس .

⁽١٦) قال الراغب : الفرى : قطع الجلد للخرز والإصلاح -

صدق الله فيما أخبر به .

الشرق بين الصدق والحق: أن الحق أعم ؛ لأنه وقوع الشيء في موقعه الذي هو أولى به ، والصدق الإخبار عن الشيء على ما هو به ، والحق يكون إخبار .

* ومن قبيل القول الإقرار:

المضرق بين الإقرار والاعتراف: أن الإقرار فيما قاله أبو جعفر الدامغانى حاصله: إخبار عن شيء ماض وهو في الشريعة جهة ملزمة للحكم، والدليل على أنه جهة ملزمة قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا للحكم، والدليل على أنه جهة ملزمة قوله تعالى: ﴿ وَلْيَمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُ ﴾ فأمر تدايت مدين أه [البقرة: ١٨٢]. إلى قوله: ﴿ وَلْيَمْلِلِ اللَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُ ﴾ فأمر بالإصغاء إلى قول من عليه الحق في حال الاستيثاق، والإشهاد ليثبت عليه ذلك، فلولا أنه جهة ملزمة، لم يكن لإثباته فائدة، وقال بعضهم: الاعتراف مثل الإقرار، إلا أنه يقتضى تعريف صاحبه أنه قد التزم ما اعترف به، وأصله من المعرفة، وأصل الإقرار من التقرير وهو تحصيل اعترف به، وأصله من المعرفة، وأصل الإقرار من التقرير وهو تحصيل مالم يصرح به القول، ولهذا اختار أصحاب الشروط أقريه ولم يختاروا اعترف به.

قال الشيخ أبو هلال – أيده الله تعالى – : يجوزُ أن يُقر بالشيء وهو لا يعرف أنه أقر به ، ويجوز أن يُقرّ بالباطل الذي لا أصل له ، ولا يقال لذلك اعتراف ، إنما الاعتراف هو الإقرار الذي صحبته المعرفة بما أقربه مع الالتزام له ؛ ولهذا يقال : والشكر اعتراف بالنعمة ، ولا يقال : إقرار بها لأنه لا يجوز أن يكون شكرًا إلا إذا قارنت المعرفة موقع المشكور ، وبالمشكور له في أكثر الحال ، فكل اعتراف إقرار ، وليس كل إقرار اعترافًا ، ولهذا اختار أصحاب الشروط ذكر الإقرار لأنه أعم ، ونقيض الاعتراف الجَحّدُ ، ونقيض الإقرار الإنكار .

* ومن قييل القول الشكر:

المفرق بين الشكروالحمد : أن الشكر هو الاعتراف بالنعمة على جهة

التعظيم للمنعم ، والحمد الذكر بالجميل على جهة التعظيم المذكور به أيضا، ويصح على النعمة وغير النعمة ، والشكر لا يصح إلا على النعمة ، ويجوز أن يَحْمَد الإنسان نفسه في أمور جميلة يأتيها ، ولا يجوز أن يشكرها ؛ لأن الشكر يجرى مجرى قضاء الدين ، ولا يجوز أن يكون للإنسان على نفسه دين ، فالاعتماد في الشكر على ما توجبه النعمة وفي الحمد على ما توجبه الحكمة ، ونقيض الحمد الذم ، إلا على إساءة ، ويقال: الحمد لله على الإطلاق؛ ولا يجوز أن يطلق إلا لله لأن كل إحسان فهو منه في الفعل ، أو التسبيب ، والشاكر هو الذاكر بحق المنعم بالنعمة على جهة التعظيم ، ويجوز في صفة الله الشاكر مجازًا ، والمراد : أنه يجازى على الطاعة جزاء الشاكرين على النعمة ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسناً ﴾ [البقرة: ٢٤٠]. وهذا تلطف في الاستدعاء إلى النفقة في وجوه البر ، والمراد أن ذلك بمنزلة القرض في إيجاب الحق ، وأصل الشكر : إظهار الحال الجميلة فمن ذلك دابّة شكُور إذا ظهر فيها السِّمُن مع قلة العلف ، وأشْكرُ الضَّرَّءُ إذا امتلا ، وأشكرُتُ السحابةُ : امتلأتْ ماءً ، والشَّكير: قُضبان غَضَّة تخرُجُ رَخْصةً بين القضبان العاسية ، والشكير من الشعر والنبات صغار نَبّت خرّج بين الكبار مُشَبّهة بالقضبان الغضة ، والشُّكُر بُضِّع المرأة ، والشُّكر على هذا الأصل إظهار حق النعمة لقضاء حق المنعم ، كما أن الكُفرَ تغطية النعمة لإبطال حق المنعم ، فإن قيل: أنت تقول: الحمد لله شُكِّرًا، فتجعل الشكر مصدرًا للحمد. فلولا اجتماعهما في المعنى لم يجتمعا في اللفظ ، قلنا هذا مثل قولك قتلته صبرًا (١٧) وأتيته سعيًا ، والقتل غير الصبر ، والإتيان غير السعى ، وقال سيبويه هذا باب ما ينصب من المصادر لأنه حال وقع فيها الأمر، وذلك كقولك : «قتلته صبرًا» ومعناه : أنه لما كان القتل يقع على ضروب وأحوال ، بيِّن الحالُ التي وقع فيها القتل ، والحال التي وقع فيها الحمد ، فكأنه قال: قتلته في هذه الحال ، والحمد لله شكرًا أبلغ من قولك الحمد لله حَمْدًا ؛ لأن ذلك للتوكيد ، والأول لزيادة معنى ، وهو أي : أحمده في (١٧) يقال قتله صبراً : حبسه حتى مات .

حال إظهار نِعَمِه عُلَى .

المفرق بين الحمد والإحماد: أن الحمد من قبيل الكلام على ماذكرناه، والإحماد معرفة تضمرها، ولذلك دخلته الألف فقلت: أحمدته، لأنه بمعنى: أصبته ووجدته، فليس هو من الحمد في شيء.

المفرق بين الشكر والجزاء: أن الشكر لا يكون إلا على نعمة ، والنعمة لا تكون إلا لمنفعة ، أو ما يؤدى إلى منفعة كالمرض ، يكون نعمة لأنه يؤدى إلى الانتفاع بعوض ، والجزاء يكون منفعة ومضرة كالجزاء على الشر .

المفرق بين الشكر والمكافأة ، أن الشكر على النعمة سمى شكرًا عليها ، وإن لم يكن يوازيها في القدر ؛ كشكر العبد لنعم الله عليه ، ولا تكون المكافأة بالشر مكافأة به حتى تكون مثله ، وأصل الكلمة ينبئ عن هذا المعنى ، وهو الكفء يقال : هذا كفء هذا إذا كان مثله ، والمكافأة أيضًا تكون بالنفع والضر ، والشكر لا يكون إلا على النفع ، أو ما يؤدى إلى النفع على ماذكرنا ، والشكر أيضا لا يكون إلا قولا ، والمكافأة تكون بالقول والفعل وما يجرى مع ذلك .

المضرق بين الجزاء والمقابلة: أن المقابلة هي: المساواة بين شيئين كمقابلة الكتاب بالكتاب، وهي في المجازاة استعارة، قال بعضهم: قد يكون جزاء الشيءأنقص منه، والمقابلة عليه لا تكون إلا مثله، واستشهدوا بقوله: ﴿ وجزاءُ سينة سيئة مَثْلُها ﴾ [الشورى: ١٠]. قال: ولو كان جزاء الشيء مثله لم يكن لذكر المثل هاهنا وجه، والجواب عن هذا: أن الجزاء يكون على بعض الشيء، فإذا قال: مثلها ؛ فكأنه قال: على كلها.

اللهرق بين الحَمد والمُعدح: أن المحمد لا يكون إلا على إحسان ، والله حامد لنفسه على إحسانه إلى خلقه ، فالحمد مُضَمّن بالفعل ، والمدح يكون بالفعل والصفة وذلك مثل أن يمدح الرجل بإحسانه إلى نفسه ، وإلى غيره ، وأن يمدحه بحسن وجهه وطول قامته ، ويمدحه بصفات التعظيم من نحو قادر ، وعالم ، وحكيم ، ولا يجوز أن يحمده على ذلك ، وإنما يحمده على

إحسان يقع منه فقط .

المفرق بين المدح والتقريظ: أن المدح يكون للحى والميت ، و«التقريظ» لا يكو إلا للحيّ ، وخلافه «التأبين» ولا يكون إلا للميت ؛ يقال : أبّنه يُؤبّنه تأبينا ، وأصل التقريظ من القرط وهو شيء يدبغ به الأديم ، وإذا دبغ به حسن وصلح وزادت قيمته ، فشبه مدحك للإنسان الحي بذلك ، كأنك تزيد في قيمته بمدحك إياه ، ولا يصح هذا المعنى في الميت ، ولهذا يقال مدح الميت ولا يقال قرظه .

الفرق بين المدح والثناء: أن الثناء مدح مكرر من قولك: ثَنَيْتُ الخيطَ! إذا جعلته طاقين، وتثيّتُه بالتشديد إذا أضفت إليه خيطا آخر، ومنه قوله تعالى: ﴿ سَبْعا مَنَ الْمَنَانِي ﴾ [الحجر: ٧٠]. يعنى «سورة الحمد» لأنها تكرر في كل ركعة.

المفرق بين الثناء والنباء والنباء يكون في الخير والشر ؛ يقال : أثنى عليه سعيد رحمه الله (١٨) : أن الثناء يكون في الخير والشر ؛ يقال : أثنى عليه بخير ، وأثنى عليه بشر والنبا مقصور لا يكون إلا في الشر ، ونحن سمعناه في الخير والشر ، والصحيح عندنا أن النبا هو : بسط القول في مدح الرجل أو ذمه ، وهو مثل النب قيقال : نث الحديث نثا إذا نشره ، ويقولون : جاءني نَثا خبر ساءني ؛ يريدون انتشاره واستفاضته ، وقال أبو بكر الثناء بالمد لا يكون إلا في الخير ، وربما استعمل في الشر ، والنبا يكون في الخير والشر ، وهذا خلاف ما حكاه أبو أحمد والثناء هو بسط القول مدحًا أو ذمًا والنثا تكريره فالفرق بينهما(١٩) بين .

الفرق بين المدح والإطراء: أن الإطراء هو المدح في الوجه ، ومنه قولهم: الإطراء يورث الغفلة ، يريدون المدح في الوجه ، والمدح يكون مواجهة وغير مواجهة .

⁽۱۸) هو شيخ المصنف .

⁽١٩) قال صاحب القاموس : نَثَا الحديث : حدث به وأشاعه ، والشيء فرقه وأذاعه ، والنَّنَا : ما أخبرت به عن الرجل من حسن أو سيَّئ . وجاء في الوسيط : نث الخبر نثا : أفشاه وحقه أن يكتمه ، وفلانا : اغتابه .

* ومما يخالف ذلك الهجو:

المضرق بين الهجووالذم: أن الذم نقيضُ الحمد، وهما يدلان على الفعل، وحمد المكلَّف يدل على استحقاقه للثواب بفعله ، وذمه يدل على استحقاقه للثواب بفعله ، والهجو نقيض المدح وهما يدلان على الفعل والصفة كهجوك الإنسان بالبخل ، وقبح الوجه ، وضرق آخر : أن الذم يستعمل في الفعل والفاعل ، فتقول : ذممته بفعله ، وذممت فعله والهجو يتناول الفاعل ، والموصوف دون الفعل والصفة ، فتقول : هجوته بالبخل وقبح الوجه ، ولا تقول : هجوت قبحه وبخله ، وأصل الهجو في العربية الهدم ؛ تقول : هجوت البيت إذا هدمته ، وكان الأصل في الهجو أن يكون بعد البناء ، إلا أنه كثر استعماله فجرى في الوجهين .

المفرق بين السب والشتم: أن الشتم تقبيح أمر المشتوم بالقول ، وأصله من الشّتامة ، وهي قبح الوجه ، ورجل شتيم : قبيح الوجه ، وسمى الأسد شَتيمًا لقبح منظره ، والسب : هو الإطناب في الشتم والإطالة فيه ، واشتقاقه من السّبّ ، وهي الشّقة الطويلة (٢٠) ويقال لها : سنبيب أيضاً ، وسبيب الفرس شعر ذنبه سمى بذلك لطوله خلاف العرف والسنب العمامة الطويلة فهذا هو الأصل ، فإن استعمل في غير ذلك فهو توسع .

المضرق بين البَهل واللعن : أن اللعن هو الدعاء على الرجل بالبُعد ، والبَهل الأجتهاد في اللعن ، قال المبرد : بَهلَه الله يُنبئ عن اجتهاد الداعى عليه باللعن ، ولهذا قيل للمجتهد في الدعاء : المبتهل .

المُصْرِقَ بِينَ المُسْتِمِ وَالسَّفَهُ: أَنَ الشَّتِم يَكُونَ حَسَنًا ؛ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ المُسْتُوم يَسْتَحَقَ الشَّتِم ، والسَّفَه لا يكون إلا قبيحًا ، وجاء عن السلف في تفسير قوله تعالى : ﴿ صُمِّ بُكُمٌ ﴾ [البقرة : ١٨]. أن الله وصفهم بذلك على وجه السَّقَه لما قلناه .

المضرق بين الذم واللوم: أن اللوم هو تنبيه الفاعل على موقع الضرر في المنان على السببة ؛ النَّقة ، وخص بعضهم به النُّقة البيضاء .

فعله ، وتهجين طريقته فيه ، وقد يكون اللوم على الفعل الحسن ، كاللوم على السخاء ، والذم لا يكون إلا على القبيح ، واللوم أيضًا يواجه به الملوم ، والذم قد يواجه به المذموم ، ويكون دونه ، وتقول : حمدت هذا الطعام ، أو ذَمَمّتُه وهو استعارة ولا يستعار اللوم في ذلك .

المُفرق بين العِتاب واللُوم: أن العتاب هو الخطاب على تضييع حقوق المودَّة والصداقة في الإخلال بالزيارة، وترك المعونة، وما يشاكل ذلك، ولا يكون العتاب إلا ممن له موات يَمُت (٢١) بها، فهو مفارق للَّوم مفارقة بَيّنَةً.

المفرق بين اللوم ، والتشريب ، والتفنيد : أن التشريب شبيه بالتقريع والتوبيخ ؛ تقول : وبخه ، وقرّعه ، وثرّبه بما كان منه ، واللوم قد يكون لما يفعله الإنسان في الحال ، ولا يقال لذلك : تقريع ، وتشريب ، وتوبيخ ، واللوم يكون على الفعل الحسن ، ولا يكون التشريب إلا على قبيح ، والتفنيد: تعجيز الرأى يقال : فنّده إذا عجّز رأيه ، وضعفه ، والاسم الفند، وأصل الكلمة الغلّط ، ومنه قيل للقطعة من الجبل : فند ، ويجوز أن يقال : التشريب الاستقصاء في اللوم والتعنيف ، وأصله من الشرب ، وهو شحم الجوف (٢٢) لأن البلوغ إليه هو البلوغ إلى الموضع الأقصى من البدن .

المُصْرِقَ بِين قولك عابه وبِين قولك لمزّه: أن اللمز هو أن يعيب الرجل بشيء يتهمه فيه ولهذا قال تعالى: ﴿ وَمَنْهُم مَن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [التوبة: ٥٠]. أي يعيبك ويتهمك أنك تضعها في غير موضعها ، ولا يصح اللمز فيما لا تصح (٢٢) فيه التهمة ، والعيب يكون بالكلام وغيره ، يقال: عاب الرجل بهذا القول ، وعاب الإناء بالكسر له ، ولا يكون اللمز إلا قولا .

المُصْرِقَ بِينَ المُهمزُ واللمز : قال المبرد : المهمز هو أن يهمز الإنسانَ بقول قبيح من حَيث لا يسمع ، أو يحته ويُوسدُه على أمر قبيح ؛ أى : يغريه به ، وبيح من حَيث لا يسمع ، أو يحته ويُوسدُه على أمر قبيح ؛ أى : يغريه به ، (٢١) قال صاحب اللسان : المت كالمد ، إلا أن المت يوصل بقرابة ودالة يُمت بها ، والماتة : الحرمة والوسيلة ، وجمعها موات . يقال : فلان يمت إليك بقرابة . والمُوات : الوسائل .

(٢٢) جاء في مختار الصحاح وثرب، القرب : شحم قد غشى الكرش ، والأمعاء رقيق . والتثريب : التعيير والاستقصاء في اللوم .

(٢٣) جاء في معجم الفاظ القرآن هلز» لمز فلانا لمزا : عابه ، أو طعن في عرضه بقول أو فعل ، فهو لامز خلافا لما قاله المصنف من أن اللمز لا يكون إلا قولا .

واللمز أجهر من الهمز وفى القرآن: ﴿ هُمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ﴾ [المؤمنون: ١٠] ولم يقل: لمزات؛ لأن مكايدة الشيطان خفية، قال الشيخ - رحمه الله -: المشهور عند الناس أن اللمز العيب سرًا، والهمز العيب بكسر (٢٤) العين وقال قتادة: ﴿ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ [التوبة: ٥٠]. يطعن عليك وهو دال على صحة القول الأول.

* ومما يوصف به الكلام المستقيم:

المضرق بين المستقيم والصحيح والصواب: أن كل مستقيم صحيح وصواب، وليس كل صواب وصحيح مستقيما ، والمستقيم من الصواب وصواب، وليس كل صواب وصحيح مستقيما ، والمستقيم من الصواب والصحيح ما كان مؤلفا ومنظوما على سنن لا يحتاج معه إلى غيره ، والصحيح والصواب يجوز أن يكونا مؤلفين وغير مؤلفين ، ولهذا قال المتكلمون : هذا جواب مستقيم ، إذا كان مؤلفا على سنن يغنى عن غيره ، وكان مقتضيًا لسؤال السائل ، ولا يقولون للجواب إذا كان كلمة نحو لا ونعم: مستقيم ، وتقول العرب : هذه كلمة صحيحة وصواب ، ولا يقولون : كلمة مستقيم ، ولكن كلام مستقيم ؛ لأن الكلمة لا تكون مؤلفة ، والكلام مؤلف.

المفرق بين المستقيم والصواب: أن الصواب إطلاق الاستقامة على الحسن والصدق ، والمستقيم هو الجارى على سنن ، فتقول للكلام إذا كان جاريا على سنن لا تفاوت فيه : إنه مستقيم ، وإن كان قبيحا ، ولا يقال له صواب إلا إذا كان حسنا ، وقال سيبويه : مستقيم حسن ، ومستقيم قبيح ، ومستقيم صدق ، ومستقيم كذب . قلنا : ولا يقال : صواب قبيح .

المفرق بين الخطا والخطء: أن الخطا هو أن يقصد الشيء فيصيب غيرة ولا يطلق إلا في القبيح، فإذا قُيد جاز أن يكون حسنًا مثل أن يقصد القبيح فيصيب الحسن، فيقال: أخطأ ما أراد، وإن لم يأت قبيحًا، والخطء تعمد (٢٥) الخطأ، فلا يكون إلا قبيحًا، والمصيب مثل المخطىء إذا أطلق لم يكن إلا ممدوحا، وإذا قيد جاز أن يكون مذمومًا كقولك: مصيب أطلق لم يكن إلا ممدوحا، وإذا قيد جاز أن يكون مذمومًا كقولك: مصيب

⁽٢٤) قال في اللسان : المزه وأصله الإشارة بالعين . (٢٥) قال في الوسيط : الخطء : الذنب ، أو ما تعمد منه ، أما الخَطَّ : فهو ما لم يتعمد من الفعل ، وضد الصواب .

فى رميه ، وإن كان رميه قبيحًا فالصواب لا يكون إلا حَسنًا ، والإصابة تكون حسنة وقبيحة ، والخاطئ فى الدين لا يكون إلا عاصيا لأنه قد زَلّ عنه لقصده غيره ، والمخطئ يخالفه لأنه قد زل عما قصد منه وكذلك يكون المخطئ من طريق الاجتهاد مطيعا لأنه قصد الحق ، واجتهد فى إصابته .

المضرق بين الخطأ والغلط: أن الغلط (٢٦) هو وضع الشيء في غير موضعه ، ويجوز أن يكون صوابا في نفسه والخطأ لا يكون صوابا على وجه ، مثال ذلك: أن سائلا لو سأل عن دليل حدوث الأعراض ، فأجيب بأنها لا تخلو من المتعاقبات ولم يوجد قبلها كان ذلك خطأ ، لأن الأعراض لا يصح ذلك فيها ، ولو أجيب بأنها على ضربين : منها ما يبقى ، ومنها مالا يبقى كان ذلك غلطا ، ولم يكن خطأ لأن الأعراض هذه صفتها إلا أنك قد وضعت هذا الوصف لها في غير موضعه ، ولو كان خطأ لكان الأعراض لم تكن هذه حالها ، لأن الخطأ ما كان الصواب خلافه ، وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه ، بل هو وضع الشيء في غير موضعه ، وقال بعضهم يكون الصواب خلافه ، بل هو وضع الشيء في غير موضعه ، وقال بعضهم الغلط أن يُسنّهي عن ترتيب الشيء وإحكامه ، والخطأ أن يُسنّهي عن فعله ،

المفرق بين اللحن والخطأ: أن اللحن صرفك الكلام عن جهته، ثر صار اسما لازما لمخالفة الإعراب، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد، وقا يكون في القول والفعل، واللحن لا يكون إلا في القول؛ تقول: لحن فو كلامه، ولا يقال لحن في فعله، كما يقال أخطأ في فعله إلا على استعارة بعيدة، ولحن القول: مادل عليه القول، وفي القرآن: ﴿ وَلَتَعْرِفَنَهُمْ فِي لَحْنِ الْقَولُ وَمَدَهِهُ الْفَولُ فِي اللّهُ الله الله القول عليه القول عليه القول عليه القول عليه القول المن القول عليه القول ومذهبه، واللحن أيضا: الله ؛ يقال اهذا بلحن اليمن، واللحن الاحريك بالتحريك الفطئة ومنه قوله عليه السلام دقلعل بعضكم الحن بحجته (٢٧).

⁽٢٦) جاء في اللسان : الغلط : أن تعيا بالشئ فلا تعرف وجه الصواب فيه . والخطأ : ضد الصواب . (٢٦) ذكره ابن الأثير في تذكرته نقلا عن الهروى وأبي موسى ، وتمامه : وإنكم لتختصمون إلى وعسى أن يكون بعضكم الحن بحجته من الآخر ، فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فإنما أقطع له قطعة من النارة ثم قال : اللحن الميل عن جهة الاستقامة ، يقال : لحن في كلامه ؛ إذا مال عن صحيح المنطق .

المُصْرِقَ بِينَ خَطُل اللسان وزَلُق اللسان : أنه يقال : فلان خَطلِ اللسان إذا كان سفيهًا لا يبالى ما يقول ، وما يقال له . قال أبو النجم :

* اخطل والدهر كثيرٌ خَطلُه *(٢٨)

أى لا يبالى ما أتى به من المصائب وأصله من استرخاء الأذن ، ثم استعمل فيما ذكرناه ، والزِّلقُ اللسانِ : الذى لا يزال يسقطُ السقطة ، ولا يريدُها ، ولكن تجرى على لسانه .

المفرق بين المهمكل والهذيان والهذر: أن المهمكل خلاف المستعمل، وهو لا معنى له في اللغة التي هو مهمل فيها، والمستعمل ما وضع لفائدة مفردا كان أو مع غيره، والهديان كلام مستعمل أخرجه على وجه لا تنعقد به فائدة، والهذر الإسقاط في الكلام ولا يكون الكلام هَذَرًا حتى يكون فيه سقط قل أو كثر، وقال بعضهم: الهذر : كثرة الكلام، والصحيح هو الذي تقدم.

* ومن قبيل الكلام القسم:

الفرق بين القسم بالله ؛ أنه صار ذا قسم بالله ، والقسم النصيب ، والمراد أن قولنا؛ أقسم بالله ؛ أنه صار ذا قسم بالله ، والقسم النصيب ، والمراد أن الذي أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله ، والحلف ؛ من قولك : سيف حليف أي قاطع ماض ، فإذا قلت : حلف بالله فكأنك قلت : قطع المخاصمة بالله ؛ فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع الخصم ؛ ففيه معنيان ، وقولنا : حلف يفيد معنى واحدًا ، وهو قطع المخاصمة فقط ، وذلك أن من أحرز الشيء باستحقاق في الظاهر فلا خصومة بينه وبين أحد فيه ، وليس كل من دفع الخصومة في الشيء فقد أحرزه ، واليمين : اسم للقسم مستعار ، وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على أحرزه ، واليمين : اسم للقسم مستعار ، وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على شيء تصافقوا بأيمانهم ثم كثر ذلك حتى سمى القسم يمينًا .

⁽٢٨) ذكره في اللسان وتمامه :

المُعْرِقُ بِينَ العَقْد والقُسنَم: أن العقد هو: تعليق القسم بالمقسم عليه ، مثل قولك : والله لأدخلن الدار ، فتعقد اليمين بدخول الدار ، وهو خلاف اللغو من الأيمان ، واللغو من الأيمان مالم يعقد بشيء كقولك في عرض كلامك : هذا حسن والله ، وهذا قبيح والله .

المشرق بين العقد والعهد: أن العقد أبلغ من العَهد ؛ تقول : عهدت إلى فلان بكذا أى : ألزمته إياه ، وعقدت عليه ، وعاقدته ألزمته باستيثاق ، وتقول : عاهد العبد ربه ، إذ لا يجوز أن يقال استوثق من ربه ، وقال تعالى : ﴿ أَرْفُوا بِالْغُفُرد ﴾ [المائدة : ١]. وهى ما يتعاقد عليه اثنان ، وما يعاهد العبد ربه عليه ، أو يعاهده ربه على لسان نبيه عليه السلام ، ويجوز أن يكون العقد ما يعقد بالقلب ، واللغو ما يكون غلطًا ، والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَلَكن يُواخذُكُم بِمَا كَسَبتُ قُلُوبُكُم ﴾ [البقرة : ٢٢٠]. ولا كان العقد هو اليمين لقال تعالى : ولكن يؤاخذكم بما عقدتم أى حلفتم، ولم يذكر الأيمان ، فلما أتى بالمعقود به الذى وقع به العقد علم أن العقد غير اليمين ، وأما قول القائل : إن فعلت كذا فعبدى حر ، فليس ذلك بيمين في الحقيقة ، وإنما هو شرط وجزاء به همتى وقع الشرط وجب الجزاء ، فسمى ذلك يمينا مجازا وتشبيها ، كأن الذى يلزمه من العتق مثل ما يلزم فسمى ذلك يمينا مجازا وتشبيها ، كأن الذى يلزمه من العتق مثل ما يلزم فسمى ذلك يعيدى قائم ، إلا أنه ألزم نفسه في قوله : عبدى حر ؛ عتق العبد ، قلزمه ذلك ، ولم يكن في قوله : عبدى حر ؛ عتق العبد ، قلزمه ذلك ، ولم يكن في قوله : عبدى حر ؛ عتق العبد ، قلزمه ذلك ، ولم يكن في قوله : عبدى حر ؛ عتق العبد ، قلزمه ذلك ، ولم يكن في قوله : عبدى قائم الزام .

المُصْرِقَ بين العهد والميثاق: أن الميثاق توكيد العهد من قولك: أوثقتُ الشيءَ إذا أحكمت شدّه، وقال بعضهم: العهد يكون حالاً من المتعاهدين، والميثاق يكون من أحدهما.

المُصْرِقَ بِينَ الْوَعِدُ وَالْعِهِدُ : أَنَ الْعِهِدُ مَا كَانَ مِنَ الْوَعِدُ مَقْرُوناً بِشَرِطُ نَحُو قُولُكُ : إِنْ فَعَلَتُ كَذَا ، وما دمت على ذلك فأنا عليه ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدُ عَهِدُنَا إِلَىٰ آدَمُ ﴾ [طه :١١٥]. أي : أعلمناه أنك لا تخرج من الجنة مالم تأكل من هذه الشجرة ، والعهد يقتضى الوفاء ، والوعد

يقتضى الإنجاز ، ويقال : نقض العهد ، وأخلف الوعد .

المفرق بين الوعد والواى : أن الوعد يكون مؤقتاً ، وغير مؤقت فالمؤقت كقولهم : جاء وعد ربك ، وفى القرآن : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعُدُ أُولاهُمَا ﴾ كقولهم : جاء وعد ربك ، وفى القرآن : ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعُدُ أُولاهُمَا ﴾ [الإسراء: ٥] . وغير المؤقت كقولهم : إذا وعد زيد أخلف ، وإذا وعد عمرو وَفّى ، والوَأْىُ ما يكون من الوعد غير مؤقت ألا ترى أنك تقول : إذا وأى زيد أخلف أو وَفّى ، ولا تقول : جاء وأى زيد ، كما تقول : جاء وعده .

* ومن قبيل الكلام ؛ التفسير ، والتأويل ؛

الضرق بين التاويل والتفسير: أن التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة ، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام ، وقيل : التفسير إفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل ، والتأويل : الإخبار بغرض المتكلم بكلام . وقيل التأويل : استخراج معنى الكلام لا على ظاهره ، بل على وجمه يحتمل مجازًا أو حقيقة، ومنه يقال: تأويل المتشابه، وتفسير الكلام إفراد آحاد الجملة، ووضع كل شيء منها موضعه ومنه أخذ تفسير الأمتعة بالماء ، والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه ، والمجمل مالا يفهم المراد به إلا بغيره ، والمجمل في اللغة ما يتناول الجملة ، وقيل : المجمل ما يتناول جملة الأشياء أو ينبئ عن الشيء على وجه الجملة دون التفصيل ، والأول هو العموم وما شاكله لأن ذلك قد سمى مجملا من حيث يتناول جملة مسميات ، ومن ذلك قيل: أجملت الحساب، والثاني هو مالا يمكن أن يعرف المراد به خلاف المفسير، والمفسير ما تقدم له تفسير، وغرض الفقهاء غير هذا، وإنما سموا ما يفهم المراد منه بنفسه مفسرًا لما كان يتبين كما يتبين ما له تفسير، وأصل التاويل في العربية من أُلْتُ إلى الشيء أَوُّول إليه ؛ إذا صرت إليه ، وقال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْلُمُ تَأْوِيلُهُ إِلاَّ اللَّهُ والرَّاسِخُونَ فِي الْعَلْمِ ﴾ [آل عمران : ٧]. ولم يقل : تفسيره لأنه أراد ما يئول من المتشابه إلى المُحكم .

المفرق بين الشرح والتفصيل: أن الشرح: بيان المشروح وإخراجه من وجه الإشكال إلى التجلى والظهور، ولهذا لا يستعمل الشرح في القرآن، والتفصيل: هو ذكر ما تضمنه الجملة على سبيل الإفراد، ولهذا قال

تعالى: ﴿ ثُمَّ فُصَلَتُ مِن لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود: ١]. ولم يقل شرحت، وفرق آخر: أن التفصيل هو وصف آحاد الجنس وذكرها معا، وربما احتاج التفصيل إلى الشرح والبيان والشيء لا يحتاج إلى نفسه.

المفرق بين التفصيل والتقسيم: أن في التفصيل معنى البيان عن كل قسم بما يزيد على ذكره فقط ، والتقسيم يحتمل الأمرين ، والتقسيم يفتح المعنى ، والتفصيل يُتِمّ بيانه .

المفرق بين القرآن والفرقان : أن القرآن يُفيد جمع السور ، وضم بعضها إلى بعض ، والفرقان يفيد أنه يفرق بين الحق والباطل ، والمؤمن والكافر .

* ومن قبيل القول السلام والتحية:

المفرق بين السلام والتحية: أن التحية أعم من السلام، وقال المبرد: يدخل في التحية: حَيّاك الله، ولك البُشري، ولقيت الخير، وقال أبوهلال – أيده الله تعالى – ولا يقال لذلك سلام، إنما السلام قولك: سلام عليك، ويكون السلام في غير هذا الوجه السلامة مثل الضلال والخلالة، والجلالة، ومنه دار السلام أي دار السلامة وقيل: دار السلام؛ أي دار الله، والسلام اسم من أسماء الله، والتحية أيضا اللك، ومنه قولهم: التحيات لله.

* ومن الكلام الخاص:

المفرق بين الخاص والخصوص: أن الخصوص يكون فيما يراد به بعض ما ينطوى عليه لفظه بالوضع ، والخاص ما اختص بالوضع لا بإرادة ، وقال بعضهم : الخصوص ما يتناول بعض ما يتضمنه العموم ، أو جرى مجرى العموم من المعانى ، وأما العموم فما استغرق ما يصلح أن يستغرقه وهو عام ، والعموم لفظ مشترك يقع على المعانى والكلام ، وقال بعضهم : الخاص ما يتناول أمرًا واحدًا بنفس الوضع ، والخصوص أن يتناول شيئا دون غيره وكان يصح أن يتناوله وذلك الغير .

الضرق بين العام والمبهم : أن العام يشتمل على أشياء ، والمبهم يتناول

واحد الأشياء ؛ لكن غير معين الذات ؛ فقو لنا : شيء ؛ مبهم ، وقولنا : الأشياء ؛ عام .

المفرق بين التخصيص والنسخ: أن التخصيص هو مادل على أن المراد بالكلمة بعض ما تناولته دون بعض، والنسخ مادل على أن مثل الحكم الثابت بالخطاب زائل في المستقبل على وجه لولاه لكان ثابتا، ومن حق التخصيص أن لا يدخل إلا فيما يتناوله اللفظ، والنسخ يدخل في النص على عين، والتخصيص مالا يدخل فيه، والتخصيص يُؤذن بأن المراد بالعموم عند الخطاب ماعداه، والنسخ يحقق أن كل ما يتناوله اللفظ مراد في حال الخطاب، وإن كان غيره مرادًا فيما بعد، والنسخ في الشريعة لا يقع بأشياء يقع بها التخصيص، والتخصيص لا يقع ببعض ما يقع به النسخ فقد بان لك مخالفة أحدهما للآخر في الحد والحكم جميعا، وتساويهما في بعض الوجوه لا يوجب كون النسخ تخصيصا.

المفرق بين النسخ والبداء :(٢٩) أن النسخ رفع حكم تقدم بحكم ثان أوجبه كتاب أو سنة ؛ ولهذا لا يقال : إن تحريم الخمر وغيرها مما كان مطلقا في العقل نسخ لإباحة ذلك ، لأن إباحته عقلية ، ولا يستعمل النسخ في العقليات ، والبداء أصله الظهور ، تقول : بدا لي الشيء إذا ظهر ، وتقول : بدا لي في الشيء إذا ظهر لك فيه رأى لم يكن ظاهرًا لك ، فتركته لأجل ذلك ، ولا يجوز على الله البداء لكونه عالما لنفسه ، وما ينسخه من الأحكام ويثبته إنما هو على قدر المصالح ، لا أنه يبدو له من الأحوال مالم يكن باديًا ، والبداء هو : أن تأمر المكلَّف الواحد بنفس ما تنهاه عنه على الله ، لأنه يدل على التردد في الرأى ، والنسخ في الشريعة لفظة منقولة الله ، لأنه يدل على التردد في الرأى ، والنسخ في الشريعة لفظة منقولة عما وضعت له في أصل اللغة كسائر الأسماء الشرعية مثل : الفسق والنفاق ونحو ذلك وأصله في العربية الإزالة ؛ ألا تراهم قالوا : نسخت والريح المست بمزيلة لها على الحقيقة . قلنا : الريح المست بمزيلة لها على الحقيقة . قلنا : الرب في ملا الأمر بداء ، أي ظهر الرأى بعد أن لم يكن ، واستصوب شيء علم بعد أن لم يعلم . وبقال : بعا في في ملا الأمر بداء ، أي ظهر الرأى بعد أن لم يكن ، واستصوب شيء علم بعد أن لم يعلم . وبقال : بعا في في ملا الأمر بداء ، أي ظهر الرأي بعد أن لم يكن ، واستصوب شيء علم بعد أن لم يعلم . وبقال : بعا في في ملا الأمر بداء ، أي ظهر الرأي بعد أن لم يكن ، واستصوب شيء علم بعد أن لم يعلم . وبقال : بعا في في ملا الأمر بداء ، أي ظهر الرأي بعد أن لم يكن ، واستصوب شيء علم بعد أن لم يعلم . وبقال : بعا

اعتقد أهل اللغة أنها مزيلة لها كاعتقادهم أن الصنم إله .

المصرق بين فحوى الخطاب ، ودليل الخطاب : أن فحوى الخطاب ما يعقل عند الخطاب لا بلفظه كقوله تعالى : ﴿ فَلا تَقُل لَّهُ مَا أُفَ ﴾ [الإسراء: ٢٣]. فالمنع من ضريهما يعقل عند ذلك ، ودليل الخطاب هو أن يعلق بصفة الشيء ، أو بعدد ، أو بحال ، أو غاية ، فما لم يوجد ذلك فيه فهو يخلاف الحكم ، فالصفة قوله : "في سائمة الغنم الزكاة" . فيه دليل على أنه ليس في المعلوفة زكاة ، والعدد تعليق الحد بالثمانين ، فيه دليل على سقوط مازاد عليه ، والغاية قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يَطْهُرُنَّ ﴾ [البقرة:٢٢٢]. فيه دليل على أن الوطء قبل ذلك محظور ، والحال مثل ماروى أن يعلى بن أمية قال لعمر : مالنا نقصر وقداً منَّا ؟ يعني الصلاة . فقال عمرُ : تعجبتُ مما تعجبت منه ، وسأل رسول الله عليه عن ذلك فقال : «صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته (٢٠)، وهذا مذهب بعض الفقهاء ، وآخرون يقولون : إن جميع ذلك يعرف بدلائلَ أُخر ، دون دلائل الخطاب المذكورة هاهنا ، وفيه كلام كثير ليس هذا موضع ذكره ، والدليل لو قرن به دليل لم يكن مناقضه ، ولو قرن باللفظ فحواه لكان ذلك مناقضه ، ألا ترى أنه لو قال في سائمة الغنم الزكاة ، وفي المعلوفة الزكاة ، لم يكن تناقضا ، ولو قال فلا تقل لهما أفّ ، واضريهما لكان تناقضًا ، وكذلك لو قال : هو مؤتمن على قنطار ثم قال: يخون في الدرهم، يعد تناقضا وقوله تعالى: ﴿ وَلا تُظْلَمُونَ فتيلا فِهِ [النساء: ٧٧]. يدل فحواه على نفى الظلم فيما زاد على ذلك، ودلالة هذا كدلالة النص لأن السامع لا يحتاج في معرفته إلى تأمل ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّريضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَر فَعِدَّةً مَنْ أَيَّام أَخُر ﴾ [البقرة: ١٨٠]. فمعناه فأفطر بعده ، وقد جعله بعضهم فحوى الخطاب ، وليس ذلك بفحوى عندهم ، ولكنه من باب الاستدلال ؛ ألا ترى أنك لو قرنت به فحواه لم يكن تتاقضا ، فأما قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أُيديهُما ﴾ [المائدة: ٣٨]. فإنه يدل على المراد بفائدته لا بصريحه ولا فحواه ، وذلك أنه لما ثبت أنه زجر أفاد أن القطع هو لأجل السرقة ، وكذلك

⁽۳۰) رواه مسلم .

قوله تعالى : ﴿ الزَّانيَةُ وَالزَّانِي ﴾ [النور : ٢]. .

المفرق بين البَيان والفائدة : قال على بن عيسى : ماذكر ليعرف به غيره فهو البيان ؛ كقولك : غلام زيد ، وإنما ذكر زيد ليعرف به الغلام فهو للبيان ، وقولك : ضربت زيدًا إنما ذكر زيد ليعرف أن الضرب وقع به ، فذكر ليعرف به غيره ، والفائدة ماذكر ليعرف في نفسه نحو قولك : قام فذكر ليعرف المعتمد البيان فهو الذي لا زيد إنما ذكر قام ليعرف أنه وقع القيام ، وأما معتمد البيان فهو الذي لا يصح الكلام إلا به نحو قولك : ذهب زيد ، فذلك معتمد الفائدة ، ومعتمد البيان ، وأما الزيادة في البيان فهو البيان الذي يصح الكلام دونه ، وكذلك البيان ، وأما الزيادة في البيان فهو البيان الذي يصح الكلام دونه ، وكذلك زيدٌ ضاحكا ، والبيان في قولك : أعطيت زيدًا درهمًا . فعلي هذا يجرى البيان ، والفائدة ، ومعتمد الفائدة والحال أبدًا للزيادة في الفائدة فالمفعول النيان ، وكذلك الذي يسم فاعله ، وقولك : قام زيد معتمد الفائدة ، فإذا كان صفة فهو للزيادة في البيان نحو قولك : مررت برجل قام فهو هاهنا صفة مذكورة للزيادة في البيان .

المضرق بين عطف البيان وبين الصفة: أن عطف البيان يجرى مجرى الصفة فى أنه تبيين للأول، ويتبعه فى الإعراب؛ كقولك مررت بأخيك زيد إذا كان له أخوان: أحدهما زيد، والآخر عمرو، فقد بين قولك: زيد أي الأخوين مررت به، والفرق بينهما: أن عطف البيان يجب بمعنى إذا كان غير الموصوف به عليه كان له مثل صفته، وليس كذلك الاسم العلم الخالص لأنه لا يجب بمعنى لو كان غيره على مثل ذلك المعنى استحق مثل اسمه، مثال ذلك، مررت بزيد الطويل؛ فالطويل يجب بمعنى الطول، وإن كان غير الموصوف على مثل هذا المعنى وجب له صفة طويل، وأما زيد في جب المسمى به من غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل اسمه إذ لو في جب المسمى به من غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل اسمه إذ لو وافقه غى كل شيء وافقه غيره فى كل شيء وافقه غيره له مثل اسمه . قال (١٣)

⁽٣١) هذه الفقرة حتى نهايتها إلى قوله من الأدلة لم أجدها بالتيمورية .

أبوهلال أيده الله: والبيان عند المتكلمين: الدليل الذي تتبين به الأحكام؛ ولهذا قال أبوعلى وأبوهاشم - رحمهما الله - الهداية هي الدلالة والبيان؛ فجعلا الدلالة والبيان واحدًا، وقال بعضهم: هو العلم الحادث الذي يتبين به الشيء، ومنهم من قال: البيان حصر القول دون ماعداه من الأدلة، وقال غيره: البيان هو الكلام، والخط، والإشارة، وقيل: البيان هو الذي أخرجه الشيء من حيز الإشكال إلى حد التجلّي، ومن قال: هو الدلالة ذهب إلى أنه يتوصل بالدلالة إلى معرفة المدلول عليه، والبيان هو ما يصح أن يتبين به ماهو بيان له، وكذلك يقال: إن الله قد بين الأحكام بأن دل عليها بنصية الدلالة في الحكم المظهر ظنا، وكذلك يقال للمدلول عليه: قد بان، ويوصف الدال بأنه يبين، وتوصف الأمارات الموصلة إلى غلبة الظن بأنها بيان، كما يقال: إنها دلالة تشبيها لها بما يوجب العلم من الأدلة.

* ومن قبيل الكلام النَّجُوَى:

المضرق بين النجوى والسر: أن النجوى اسم للكلام الخفى الذى تناجى به صاحبك ، كأنك ترفعه عن غيره ، وذلك أن أصل الكلمة الرفعة ، ومنه النجوة من الأرض ، وسمى تكليم الله تعالى موسى عليه السلام : مناجاة لأنه كان كلامًا أخفاه عن غيره ، والسر إخفاء الشيء في النفس ، ولو اختفى بستر أووراء جدار لم يكن سرًا ، ويقال : في هذا الكلام سر تشبيها بما يخفى في النفس ، ويقال : سرًى عند فلان تريد : ما يخفيه في نفسه من ذلك ، ولا يقال : نجواى عنده ، وتقول لصاحبك : هذا ألقيه إليك تريد المعنى الذي تخفيه في نفسك ، والنجوى تتناول جملة ما يتناجى به من الكلام ، والسر يتناول معنى ذلك ، وقد يكون السر في غير المعانى مجازًا الكلام ، والسر يتناول معنى ذلك ، وقد يكون السر في غير المعانى مجازًا الكلام ، والسر يتناول معنى ذلك ، وقد يكون السر في غير المعانى مجازًا الكلام ، والسر يتناول معنى ذلك ، وقد يكون السر في غير المعانى مجازًا

المفرق بين القراءة والتلاوة: أن التلاوة لا تكون إلا لكلمتين فصاعدا ، والقراءة تكون للكلمة الواحدة ؛ يقال : قرأ فلان اسمه ولا يقال : تلا اسمه وذلك أن أصل التلاوة إتباع الشيء الشيء يقال : تلاه إذا تبعه ، فتكون

التلاوة في الكلمات يتبع بعضُها بعضًا ولا تكون في الكلمة الواحدة إذ لا يصبح فيها التلو.

المفرق بين إلا ولكن: أن الاستثناء هو تخصيص صيغة عامة ، فأما لكن فهى تحقيق إثبات بعد نفى ، أو نفى بعد إثبات ، تقول ما جاءنى زيد ، لكن عمرو لكن زيد لم يأت ، فهدا أصل لكن ، وليس باستثناء فى التحقيق ، وقال ابن السراج : الاستثناء هو إخراج بعض من كل.

اللهرق بين الاستثناء والعطف: أنك إذا قلت: ضربت القوم فقد أخبرت أن الضرب قد استوفى القوم ثم قلت: وعمرًا ؛ فعمرو غير القوم والفعل الواقع به غير الفعل الواقع بالقوم وإنما أشركته معهم في فعل ثان وصل إليه منك، وليس هذا حكم الاستثناء لأنك تمنع في الاستثناء أن يصل فعلك إلى جميع المذكور.

* ومن قبيل الكلام المنازعة:

المضرق بين المنازعة والمطالبة ، أن المطالبة تكون بما يعرف به المطلوب كالمطالبة بالدين ، ولا تقع إلا مع الإقرار به ، وكذلك المطالبة بالحجة على الدعوى ، والدعوى قول يعترف به المدعى ، والمنازعة لا تكون إلا فيما ينكر المطلوب ، ولا يقع فيما يعترف به الخصمان منازعة .

المضرق بين المعارضة والإلزام: أن كل معارضة إلزام ، وليس كل إلزام معارضة ، ألا ترى أن قولك لمن أنكر حدوث الأجسام : ما أنكرت أنها سابقة للحوادث إلزام ، وليس بمعارضة ، والمعارضة أن تبدأ بما في عرض المسألة ، وبما في رأيه ثم تأتى بالمسألة فتجمع بينهما ، وبين ذلك إما بعلة أو بغير علة ، فالمعارضة بالعلة كقولك : إن كان الله تعالى يفعل الجور فلا يكون الجور لأنه القادر المالك ، والمعارضة على غير علة نحو قولنا : لمن يقول : إن السواء والحركة جسم : ما أنكرت أن البياض والسكون أيضًا جسم .

المفرق بين المعارضة وإجراء العلة في المعلول: أن المطالب بإجراء العلة في المعلول يبدأ بتقرير خصمه على جهة الاعتلال، ثم يأتى بالموضع الذي رام أن يجرى فيه كما تقول لأصحاب الصفات: إذا قلتم: إن كل موجود لم يكن غير الله محدث فقولوا: إن صفاته محدثة لأنها ليست هي الله، وكذلك قولك للملحد: إذا قلت إن الاجسام قديمة لأن قدمها متصور في العقل مالا حقيقة له.

الفرق بين المسالة والفُتيا : أن المسالة عامة في كل شيء ، والفُتيا سؤال عن حادثة ، وأصله من الفتاء وهو الشباب ، والفتى الشاب ، والفتاة الشابة ، وتقول للأمة وإن كانت عجوزًا : فتاة لأنها كالصغيرة في أنها لا تُوقر توقير الكبيرة ، والفتوة حال الغرة والحداثة ، وقيل للمسألة عن حادثة فُتيا لأنها في حالة الشابة في أنها مسألة عن شيء حدث .

المفرق بين المعارضة وقلب المسألة: أن قلب المسألة هو الرجوع على السائل بمثل مطالبته في مذهب له يلزمه فيه مثل الملك: كقولنا للمحيرة إذا قالوا: إن الفاعل في الشاهد لا يكون إلا جسما، فلما كان الله فاعلا وجب أن يكون جسما : ما أنكرتم إذا كان الفاعل في الشاهد لا يكون إلا محدثا مربوبا ! أي لا يكون في الغائب إلا كذلك، وقلب المسألة يكون بعد الجواب فإذا كان قبل الجواب كان ظلما إلا أن يجعل على صيغة الجواب، والمعارضة هو أن يذكر المذهبان جميعًا فيجمع بينهما، وقلب السؤال لا يكون إلا ذكر مذهب واحد.

المفرق بين الإبلاغ والأداء: أن الأداء إيصال الشيء على ما يجب فيه ، ومنه أداء الدين ، فسلان حسن الأداء لما يسمع وحسن الأداء للقراءة ، والإبلاغ إيصال ما فيه بيان للأفهام ، ومنه البلاغة ، وهي إيصال المعنى إلى النفس في أحسن صورة .

الفرق بين الإبلاغ والإيصال : أن الإبلاغ أشد اقتضاء للمنتهى إليه من الإيصال ، لأنه يقتضى بلوغ فهمه وعقله كالبلاغة التى تصل إلى القلب ، وقيل : الإبلاغ اختصار الشيء على جهة الانتهاء ، ومنه قوله تعالى :

﴿ ثُمَّ أَبْلَغْهُ مَأْمَنَهُ ﴾ [التوبة: ١] .

المفرق بين الاسم العُرفي والاسم الشرعي : أن الاسم الشرعي : ما نقل عن أصله في اللغة ، فسمى به فعل ، أو حكم حدث في الشرع نحو : الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والكفر ، والإيمان ، والإسلام ، وما يقرب من ذلك ، وكانت هذه أسماء تجرى قبل الشرع على أشياء ، ثم جرب في الشرع على أشياء أخُر ، وكثر استعمالها حتى صارت حقيقة فيها ، وصار استعمالها على الأصل مجازًا ، ألا ترى أن استعمال الصلاة اليوم في الدعاء مجاز ، وكان هو الأصل ، والاسم العُرْفي : ما نقل عن بابه بعرف الاستعمال نحو قولنا: «دابة» وذلك أنه قد صار في العرف اسما لبعض ما يدب ، وكان في الأصل اسما لجميعه ، وكذلك الغائط كان اسما للمطمئن من الأرض ، ثم صار في العرف اسما لقضاء الحاجة ، حتى ليس يعقل عند الإطلاق سواه ، وعند الفقهاء أنه إذا ورد عن الله خطاب قد وقع في اللغة لشيء ، واستعمل في العرف لغيره ، ووضع في الشرع لآخر فالواجب حمله على ما وضع في الشرع ؛ لأن ما وضع له في اللغة قد انتقل عنه ، وهو الأصل ، فما استعمل فيه بالعرف أولى بذلك ، وإذا كان الخطاب في العُرف لشيء ، وفي اللغة بخلافه ، وجب حمله على الغُرف لأنه أولى ، كما أن اللفظ الشرعي يحمله على ما عدل عنه ، وإذا حصل الكلام مستعملا في الشريعة أولى على ماذكر قبل ، وجميع أسماء الشرع تحتاج إلى بيان نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَآتُوا الزُّكَاةَ ﴾ [البقرة: ١٠]. إذ قد عرف بدليل أنه أريد بها غير ما وضعت له في اللغة وذلك على ضربين:

أحدهما يراد به مالم يوضع له البتَّةَ نحو: الصلاة والزكاة.

والثنائى يراد به ما وضع له فى اللغة لكنه قد جعل اسما فى الشرع لما يقع منه على وجه مخصوص أو يبلغ حدًا مخصوصًا ، فصار كأنه مستعمل فى غير ما وضع له وذلك نحو: الصيام ، والوضوء ، وما شاكله .

المضرق بين بلى ونعم: أن بلى لا تكون إلا جوابًا لما كان فيه حرف جَحَد كقوله تعالى : ﴿ السَّتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الأعراف : ١٧٢]. وقوله عز وجل :

﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنكُمْ ﴾ ثم قال في الجواب : ﴿ قَالُوا بَلَىٰ ﴾ [الزمر: ٧٠]. ونعم تكون للاستفهام بلا جحد كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ وَجَدتُم مّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًا قَالُوا نَعَمْ ﴾ [الأعراف : ٤٤]. وكذلك جواب الخبر إذا قال : قد هعلت ذلك . قلت : نعم لعمرى قد ضعلته ، وقال الفراء : وإنما امتنعوا أن يقولوا في جواب الجحود : نعم ؛ لأنه إذا قال الرجل : مالك عَلَىّ شيءٌ فلو قال الآخر : نعم كان صدقه ، كأنه قال : نعم ليس لي عليك شيء، وإذا قال بلي فإنما هو رد لكلام صاحبه أي بلي لي عليك شيء ، فلذلك اختلف بلي ونعم .

المشرق بين الوسوسة والنزغ : أن النزغ هو الإغواء بالوسوسة وأكثر ما يكون عند الغضب ، وقيل : أصله للإزعاج بالحركة إلى الشر ، ويقال هذه نزغة من الشيطان للخصلة الداعية إلى الشر ، وأصل الوسوسة الصوت الخفى ، ومنه يقال لصوت الحلّى : وسنواس ، وكل صوت لا يفهم تفصيله لخفائه ، وسنوسة ووسواس ، وكذلك ماوقع في النفس خفينا ، وسمى الله تعالى الموسوس وسنواس المحدد في قوله تعالى: ﴿ مَن شَرِ الْوَسُواسِ الْخَنّاسِ ﴾ [الناس : ٤] .

البابالثالث اللهاب

فى الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال ، وبين النظر والتأمل وين النظر والرؤية ، وما يجرى مع ذلك

المُصْرِقَ بِينِ الدُّلالة والدُّليل :(١) أن الدَّلالة تكون على أربعة أوجه :

احدها ما يمكن أن يُستَدلّ به ، قصد فاعله ذلك أو لم يقصد ، والشاهد أن أفعال البهائم تدل على حدثها ، وليس لها قصد إلى ذلك ، والأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها ، وإن لم يقصد فاعلها أن تكون دلالة على ذلك ، ومن جعل قصد فاعل الدلالة شرطًا فيها احتج بأن اللص يستدل بأثره عليه ، ولا يكون أثره دلالة ، لأنه لم يقصد ذلك فلو وصف بأنه دلالة لوصف هو بأنه دال على نفسه ، وليس هذا بشيء لأنه ليس بمنكر في اللغة أن يسمى أثره دلالة عليه ، ولا أن يوصف هو بأنه دال على نفسه بل ذلك جائز في اللغة معروف ، يقال : قد دل الحارب(٢) على نفسه بركوبه الرمل ويقال :

اسلُك الحَزِّن ؛ لأنه لا يدل على نفسك ويقولون :استدللنا عليه بأثره ، وليس له أن يحمل هذا على المجاز دون الحقيقة إلا بدليل ولا دليل .

والثاني - العبارة عن الدلالة يقال للمسئول: أعدد لالتك .

والثالث - الشبهة يقال : دلالة المخالف كذا أي : شبهته .

والرابع - الأمارات يقول الفقهاء: الدلالة من القياس كذا ، والدليل فاعل الدلالة ، ولهذا يقال لن يتقدم القوم في الطريق:

دليل ، إذ كان يفعل من التقدم ما يستدلون به ، وقد تسمى الدلالة دليلا مجازا، والدليل أيضاً فاعل الدلالة مشتق من فعله ، ويستعمل الدليل فى العبارة ، والأمارة ، ولا يستعمل فى الشبه ، والشبهة هى الاعتقاد الذى يختار صاحبه الجهل ، أو يمنع من اختيار العلم ، وتسمى العبارة عن كيفية

⁽١) جاء في المعجم الوسيط . الدَّلالة – بفتح الدال المشدَّدة – ما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه . وبالكسر أيضا .

⁽٢) المحارب . من يسلب غيره جميع ما يملك . والمفعول محروب .

ذلك الاعتقاد شبهة أيضًا ، وقد سمى المعنى الذى يعتقد عنده ذلك الاعتقاد شبهة ، فيقال : هذه الحيلة شبهة لقوم اعتقدوها معجزة .

الفرق بين الدلالة والشبهة - فيما قال بعض المتكلمين- أن النظر فى الدلالة يوجب العلم ، والشبهة يعتقد عندها أنها دلالة ، فيختار الجهل ، لا لكان الشبهة، ولا للنظر فيها ، والاعتقاد هو الشبهة ، في الحقيقة لا المنظور فيه .

الشرق بين الدلالة والأمارة: أن الدلالة عند شيوخنا ما يؤدى النظر فيه إلى العلم، والأمارة ما يؤدى النظر فيه إلى غلبة الظن لنحو ما يطلب به من جهة القبلة، ويعرف به جزاء الصيد، وقيم المتلفات، والمظن فى الحقيقة ليس يجب عن النظر في الأمارة لوجوب النظر عن العلم في الدلالة، وإنما يختار ذلك عنده، فالأمارة في الحقيقة ما يختار عنده الظن، ولهذا جاز اختلاف المجتهدين مع علم كل واحد منهم بالوجه الذي منه خالفه كاختلاف الصحابة في مسائل الجدّ، واختلاف آراء ذوى الرأى في الحروب وغيرها مع تقاربهم في معرفة الأمور المتعلقة بذلك، ولهذا تستعمل الأمارة فيما كان عقليًا وشرعيًا.

المفرق بين الدلالة والحُجّة: قال بعض المتكلمين الأدلة تنقسم أقسامًا: وهي دلالة العقل، ودلالة الكتاب، ودلالة السنة، ودلالة الإجماع، ودلالة القياس، فدلالة العقل ضربان: أحدهما ؛ ما أدى النظر فيه إلى العلم بسوى المنظور فيه، أو بصفة لغيره، والآخر: ما يستدل به على صفة له أخرى، وتسمى طريقة النظر، ولا تسمى دلالة لأنه يبعد أن يكون الشيء دلالة على نفسه، أو على بعض صفات نفسه، فلا يبعد أن يكون يدل على غيره، وكل ذلك يسمى حجة فافترقت الحجة والدلالة من هذا الوجه.

وقال قوم: لا يسميان حجة ودلالة إلا بعد النظر فيهما ، وإذا قلنا: حجة الله، ودلالة الله ، فالمراد أن الله نصبهما ، وإذا قلنا: حجة العقل، ودلالة العقل، فالمراد أن النظر فيهما يُفِّضى إلى العلم من غير افتقار إلى أن ينصبهما ناصب .

وقال غيره: الحجة هي الاستقامة في النظر، والمضى فيه على سننن مستقيم من ردّ الفرع إلى الأصل، وهي مأخوذة من المُحجَّة، وهي الطريق المستقيم وهذا هو فعل المستدل، وليس من الدلالة في شيء، وتأثير الحجة في النفس كتأثير البرهان فيها، وإنما تنفصل الحجة من البرهان، لأن الحجة مشتقة من معنى الاستقامة في القصد حَجِّ يَحُجُّ إذا استقام في قصده، والبرهان لا يعرف له اشتقاق، وينبغي أن يكون لغة مفردة.

الفرق بين الاحتجاج والاستدلال: أن الاستدلال طلب الشيء من جهة غيره، والاحتجاج هو الاستقامة في النظر على ماذكرنا سواء كان من جهة ما يطلب معرفته، أو من جهة غيره.

المفرق بين دلالة الكلام ودلالة البُرهان :أن دلالة البُرهان هى : الشهادة للمقالة بالصحة ، ودلالة الكلام :إحضاره المعنى النفس من غير شهادة له بالصحة إلا أن يتضمن بعض الكلام دلالة البرهان ، فيشهد بصحة المقالة .

ومن الكلام ما يتضمن دلالة البرهان ، ومنه مالا يتضمن ذلك ، إذ كل برهان ، فإنه يمكن ذلك فيه ، برهان ، فإنه يمكن ذلك فيه ، والاسم دلالة على معناه ، وليس برهانًا على معناه ، وكذلك هداية الطريق دلالة عليه ، وليس برهانًا عليه فتأثير دلالة الكلام خلاف تأثير دلالة البرهان .

الفرق بين الاستدلال والدلالة : أن الدلالة ما يمكن الاستدلال به ، والاستدلال فعل المستدلال فعل المستدلال والدلالة سواء لكان يجب أن لو صنع جميع المكلفين للاستدلال على حدث العالم أن لا يكون في العالم دلالة على ذلك .

المُصْرِقَ بين الدلالة والعلامة: أن الدلالة على الشيء ما يمكن كل ناظر فيها أن يستدل بها عليه كالعالم لما كان دلالة على الخالق كان دالا عليه لكل مستدل به ، وعلامة الشيء ما يعرف به المعلم له ، ومن شاركه في معرفته دون كلِّ واحد كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه ، فيكون دلالة لك دون

غيرك ، ولا يمكن غيرك أن يستدل به عليه إلا إذا وافقته على ذلك كالتصفيق تجعله علامةً لمجىء زيد ، فلا يكون ذلك دلالة إلا لمن يوافقك عليه ، ثم يجوز أن تُزيل علامة الشيء بينك وبين صاحبك ، فتخرج من أن تكون دلالة تكون علامة له ، ولا يجوز أن تخرج الدلالة على الشيء من أن تكون دلالة عليه ، فالعلامة تكون بالوضع والدلالة بالاقتضاء .

المُصْرِقَ بين العلامة والآية : أن الآية هي العلامة الثابتة، من قولك تأييّت بالمكان إذا تحبست به وتثبت ، قال الشاعر :

وعلمتُ أَنْ لَيْسَتْ بدار ثابتة فكصفقة بالكف كانَ رُقَادِي

أى ليست بدار تَحْبِسُ وتُثبت ، وقال بعضهم: أصل آية أيية ولكن لما اجتمعت ياءان قلبوا إحداهما ألفا كراهة التضعيف ، وجاز ذلك لأنه اسم غير جار على فعل .

المفرق بين العلامة و الأثر: أن أثر الشيء يكون بعده، وعلامته تكون فبله تقول: الغيوم والرياح علامات المطر، ومدافع السيول آثار المطر.

المُصْرِقُ بين العلامة والسّمة: أن السمة ضرب من العلامات مخصوص، وهو ما يكون بالنار في جسد حيوان مثل سمات الإبل، وما يجرى مجراها وفي القرآن: ﴿ سنسمُهُ عَلَى الْخُرْطُوم ﴾ [سورة القلم: ١٦] وأصلها التأثير في الشيء ومنه الوسميّ لأنه يؤثر في الأرض أثرآ (٣)، ومنه الموسم لما فيه من آثار أهله والوسمة: معروفة سميت بذلك لتأثيرها فيما يخضب بها (٤).

المفرق بين الدلة والبرهان أن البرهان لايكون الا قولاً، يشهد بصحة الشيء ، والدلالة تكون قولاً ، تقول العالم دلالة على القديم وليس العالم قولا، وتقول : دلالتي على صحة مذهبك . وقال بعض العلماء : البرهان : بيان يشهد بمعنى آخر حق في نفسه وشهادته، مثال ذلك أن الإخبار بأن الجسم مُحدث هو بيان بأن له مُحدثًا، والمعنى الأول حق في نفسه ،

⁽٣) الوسمى - كما جاء في اللسان - مطر أول الربيع وهو بعد الخريف ؛ لأنه يسم الأوض بالنبات ، فيصير فيها أثرا في أول السنة .

⁽٤) الوسمة – كما في اللسان – أهل الحجاز يثقلونها ، وغيرهم يخففها ، كلاهما شجر له ورق يختضب به .

والدليل: ماينبىء عن معنى من غير أن يشهد بمعنى آخر، وقد ينبىء عن معنى يشهد بمعنى آخر، فالدليل: أعم، وسمعت من يقول: البرهان ما يقصد به قطع حُجّة الخصم فارسى معرب وأصله بُرَان؛ أى اقطع ذاك، ومنه البرهة وهى القطعة من الدلالة ولا يعرف صحة ذلك، وقال على بن عيسى: الدليل يكون وضعيًا قد يمكن أن يجعل على خلاف ما جعل عليه نحو دلالة الاسم على المسمى، وأما دلالة البرهان فلا يمكن أن توضع دلالة علي خلاف ما هى دلالة عليه نحو دلالة الفعل على الفاعل، لا يمكن أن تجعل على تجعل على أن توضع دلالة على خلاف ما هى دلالة عليه نحو دلالة الفعل على الفاعل، لا يمكن أن تجعل دلالة تجعل دلالة على أنه ليس بفاعل.

المضرق بين الأمارة والعُلاَمة: أن الأمارة هي العلامة الظاهرة ، ويدل على ذلك أصل الكلمة وهو الظهور ، ومنه قيل أمر الشيء إذا كثر ، ومع الكثرة ظهور الشأن ، ومن ثم قيل : الأمارة لظهور الشأن ، وسميت المشورة أمارًا لأن الرأى يظهر بها، وائتمر القوم إذا تشاوروا قال الشاعر :

* ففيم الإمارة ، فيكم والأمار؟ *

الفرق بين العلامة والرسم: أن الرسم هو إظهار الأثر في الشيء ليكون علامة فيه ، والعلامة تكون ذلك وغيره ؛ ألا ترى أنك تقول : علامة مجى ء زيد تصفيق عمرو ، وليس ذلك بأثر .

المضرق بين الرسم والخنم : أن الختم ينبىء عن إتمام الشيء ، وقطع فعله وعمله تقول : ختمت القرآن ؛ أي : أتممت حفظه وقرأته ، وقطعت قراءته ، وختمت الكتاب لأنه آخر ما يفعل به لحفظه ، ولا ينبىء الرسم عن ذلك ، وإنما الرسم إظهار الأثر بالشيء ليكون علامة فيه ، وليس يدل على تمامه ؛ ألا ترى أنك تقول : ختمت القرآن ، ولا تقول : رسمته ، فإن استعمل الرسم في موضع الختم في بعض المواضع فلقرب معناه من معناه ، والأصل في الختم ختم الكتاب لأنه يقع بعد الفراغ منه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ النّومُ نَخْتُم عَلَىٰ أَفْرَاهِم ﴾ [سورة البقرة : ٧] ليس بَمنّع ، ولكنه ذم بأنها كالممنوعة من قبول الحق ، على أن الرسم فارسى معرّب لا أصل له في العربية فيجوز أن يكون الحق ، على أن الرسم فارسى معرّب لا أصل له في العربية فيجوز أن يكون

بمعنى الختم لا فرق بينهما لأنهما لغتان.

المضرق بين الخَتُم والطبع: أن الطبع أثر يثبت في المطبوع ويلزمه، فهو يفيد من معنى الثبات واللزوم مالا يفيده الختم؛ ولهذا قيل: طبع الدرهم طبعًا، وهو الأثر الذي يؤثّره فيه، فلا يزول عنه، كذلك أيضًا قيل: طبع الإنسان لأنه ثابت غير زائل، وقيل: طبع فلان على هذا الخلق إذا كان لا يزول عنه، وقال بعضهم: الطبع علامة تدل على كُنّه الشيء، قال: وقيل: طبع الإنسان لدلالته على حقيقة مزاجه من الحرارة والبرودة، قال: وطبع الدرهم علامة جوازه.

المفرق بين العلة والدلالة : أن كل علة مطردة منعكسة ، وليس كل دلالة تطرد وتتعكس ، ألا ترى أن الدلالة على حدث الأجسام هي استحالة خلوها عن الحوادث ، وليس ذلك بمطرد في كل محدث لأن العرض محدث ، ولا تحله الحوادث ، والعلة في كون المتحرك متحركا هي الحركة ، وهي مطردة في كل متحرك ، وتنعكس ، فليس بشيء يحدث فيه حركة إلا وهو متحرك ، ولا متحرك إلا وفيه حركة .

الفرق بين العلة والسبب: أن من العلة ما يتأخر عن المعلول ، كالربح وهو علة التجارة يتأخر ويوجد بعدها ، والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذا قيل لك : لِمَ تتجر ؟ قلت : للربح .

وقد أجمع أهل العربية أن قول القائل لم ؟ مطالبة بالعلة لا بالسبب، فإن قيل : ما أنكرت أن الربح علّة لحسن التجارة ، وسبب له أيضاً ، قلنا : أول ما فى ذلك أنه يوجب أن كل تجارة فيها ربح حسنة ، لأنه قد حصل فيها علة الحسن ، كما أن كل ما حصل فيه ربح فهو تجارة ، والسبب لا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه ألا ترى أن الرمى الذى هو سبب لذهاب السهم لا يجوز أن يكون بعد ذهاب السهم ، والعلة فى اللغة : ما يتغير حكم غيره به ، ومن ثم قيل للمرض : علة لأنه يغير حال المريض ، ويقال للداعى إلى الفعل علة له ، تقول فعلت كذا لعلة كذا ، وعند بعض المتكلمين أن العلة ما توجب حالا لغيره كالكون والقدرة ، ولا تقول ذلك فى

السواد لما لم يوجب حالا ، والعلة في الفقه ما تعلق الحكم به من صفات الأصل المنصوص عليه عند القايس .

المفرق بين السبب والشرط: أن السبب يُحتَاجُ إليه في حدوث المسبب ولا يحتاج إليه في بقائه ؛ ألا ترى أنه قد يوجد المسبب والسبب معدوم، وذلك نحو: ذهاب السهم يوجد مع عدم الرمى، والشرط يُحتاج إليه في حال وجود المشروط وبقائه جميعا، نحو: الحياة لما كانت شرطًا في وجود القدرة، لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة،

المفرق بين السبب والآلة: أن السبب يُوجب الفعل، والآلة لا توجبه، والآلة هي التي يحتاج إليها بعض الفاعلين دون بعض، فلا ترجع إلى حسن الفعل وهي كاليد والرجل.

المُصْرِقَ بِينَ النظر والاستدلال: أن الاستدلال طلب معرفة الشيء من جهة غيره . والنظر طلب معرفته من جهته ، ومن جهة غيره ، ولهذا كان النظر في معرفة القادر قادرًا من جهة فعله استدلالا ، والنظر في حدوث الحركة ليس باستدلال ، وحد النظر : طلب إدراك الشيء من جهة البصر أو الفكر ، ويحتاج في إدراك المعنى إلى الأمرين جميعًا كالتأمل للخط الدقيق بالبصر أولا ، ثم بالفكر لأن دلالة الخط الدقيق التي بها يقرأ طريق إلى إدراك المعنى ، وكذلك طريق الدلالة المؤدية إلى العلم بالمعنى ، وأصل النظر المقابلة فالنظر بالبصر الإقبال به نحو المبصر ، والنظر بالقلب الإقبال بالفكر نحو المفكر فيه ، ويكون النظر باللمس ليُدرّى اللين من الخشونة ، والنظر إلى الإنسان بالرحمة هو الإقبال عليه بالرحمة ، والنظر نحو ما يتوقع ، والإنظار إلى مدة هو الإقبال بالنظر نحو المتوقع ، والنظر بالأمل هو الإقبال به نحو المأمول، والنظر من اللَّكِ لرعيته هو إقباله نحوهم بحسن السياسة ، والنظر في الكتاب بالعين والفكر هو الإقبال نحوه بهما ، ونظرَ الدهرُّ إليهم ؛ أي : أهلكهم وهو إقباله نحوهم بشدائده ، والنظير المثيل ، فإنك إذا نظرت إلى أحدهما ، فقد نظرت إلى الآخر ، وإذا قرن النظر بالقلب فهو الفكر في أحوال ما ينظر فيه . وإذا قرن باليصر كان المراد به تقليب الحدقة نحو ما يلتمس رؤيته مع سلامة الحاسة .

المفرق بين النظر والتأمل: أن النظر هو ما ذكرناه، والتأمل هو النظر المؤمَّل به معرفة مايطلب، ولا يكون إلا في طول مدة ؛ فكل تأمل نظر، وليس كل نظر تأملا.

الفرق بين النظروالبديهة: أن البديهة أول النظريقال: عرفته على البديهة أى: في أول أحوال النظر، وله في الكلام بديهة حسنة إذا كان يرتجله من غير فكر فيه.

المفرق بين البديهة والروية : أن الروية فيما قال بعضهم: آخر النظر ، والبديهة أولا ، ولهذا يقال للرجل إذا وصف بسرعة الإصابة في الرأى : بديهته كروية غيره ، وقال بعضهم : الروية طول التفكر في الشيء وهو خلاف البديهة ، وبديهة القول ما يكون من غير فكر ، والروية إشباع الرأى، والاستقصاء في تأمله تقول : روات في الأمر بالتشديد ، وفعلت بالتشديد للتكثير والمبالغة ، وتركت همزة الروية لكثرة الاستعمال .

المضرق بين النظر والفكر: أن النظر يكون فكرًا ويكون بديهة ، والفكر ماعدا البديهة ،

الفرق بين النظر والانتظار: أن الانتظار طلب ما يقدر النظر إليه ، ويكون فى الخير والشر ، ويكون مع شك ويقين ، وذلك أن الإنسان ينتظر طعامًا يعمل فى داره وهو لا يشك أنه يحضر له ، وينتظر قدوم زيد غدًا ، وهو شاك فيه .

الفرق بين التفكير والتدبر: أن التدبر تصرف القلب بالنظر في العواقب ، والتفكر تصرف القلب بالنظر في الدلائل ، وسنبين اشتقاق التدبر، وأصله فيما بعد .

الفرق بين النظر والرؤية : أن النظر طلب الهدى ، والشاهد قولهم : نظرت فلم أر شيئا ، وقال على بن عيسى : النظر طلب ظهور الشيء ، والناظر الطالب لظهور الشيء ، والله ناظر لعباده بظهور رحمته إياهم ،

ويكون الناظر الطالب لظهور الشيء بإدراكه من جهة حاسة بصره، أو غيرها من حواسه، ويكون الناظر إلى لين هذا الثوب من لين غيره، والنظر بالقلب من جهة التفكر، والإنظار؛ التوقف لطلب وقت الشيء الذي يصلح فيه. قال : والنظر أيضا هو الفكر والتأمل لأحوال الأشياء، ألا ترى أن الناظر على هذا الوجه لابد أن يكون مفكرًا، والمفكر على هذا الوجه يسمى ناظرًا، وهو معنى غير الناظر، وغير المنظور فيه، ألا ترى أن الإنسان يفصل بين كونه ناظرًا، وكونه غير ناظر، ولا يوصف القديم بالنظر؛ لأن النظر لا يكون إلا مع فقد العلم، ومعلوم أنه لا يصلح النظر في الشيء ليعلم إلا وهو مجهول، والنظر يشاهد بالعين فيفرق بين نظر الغضبان ليعلم إلا وهو مجهول، والنظر يشاهد بالعين فيفرق بين نظر الغضبان ونظر الراضى، وأخرى فإنه لو طلب جماعة الهلال ليعلم من رآه منهم ممن لم يره مع أنهم جميعا ناظرون؛ فصح بهذا أن النظر تقليب العين حيال مكان المرئي طلبًا لرؤيته، والرؤية هي إدراك المرئي، ولما كان الله تعالى يرى الأشياء من حيث لا يطلب رؤيتها صح أنه لا يوصف بالنظر.

المضرق بين قولنا : مد إليه بصره ، واستشرفه ببصره : أن قولنا استشرفه ببصره معناه أنه مد إليه بصره من أعلاه .

* ومما يجرى مع ذلك:

الفرق بين الانتظار والترجى: أن الترجى انتظار الخير خاصة ، ولا يكون إلا مع الشك ، وأما الانتظار والتوقع فهو طلب ما يقدر أن يقع .

المُصْرِقَ بِينَ الانتظار والتربِص: أن التربِص طول الانتظار: يكون قصير المدة وطويلها، ومن ثم يسمي المتربِص بالطعام وغيره متربِصا؛ لأنه يطيل الانتظار لزيادة الربح، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَتربُّصُوا به حَتَّىٰ حِين ﴾ [سورة المؤمنون: ٢٠ اوأصله من الرَّبُّصنة، وهي التلبث، يقال: مالي على هذا الأمر رَبُّصنة، أي تلبث في الانتظار حتى طال.

المفرق بين الانتظار والإمهال: أن الانتظار مقرون بما يقع فيه النظر والإمهال مبهم .

المضرق بين قولهم: آنست ببصرى ، وأحسست ببصرى : أن الإحساس يفيد الرؤية وغيرها بالحاسة ، والإيناس يفيد الأنس بما تراه ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الله يؤنس ويحس ، إذ لا يجوز عليه الوصف بالحاسة والأنس ، ويكون الإيناس في غير النظر .

المصرق بين الخاطر والنظر: أن الخاطر مرور معنى بالقلب بمنزلة خطاب مخاطب يحدث بضروب الأحاديث ، والخواطر تنقسم بحسب المعانى إذ كل معنى فله خاطر يختصه يخالف جنس ما يختص غيره ، ومن كمال العقل تصرف القلب بالخواطر، ولا يصح التكليف إلا مع ذلك، وعند أبى على أن الخاطر جنس من الأعراض لا يوجد إلا في قلب حيوان ، وأنه شيء بين الفكر والذكر ، لأن الذكر علم ، والفكر جنس من النظر الذي هو سبب العلم ، والخواطر تنبه على الأشياء وتكون ابتداءً ولا تولد علمًا ، ومنزلة الخاطر في ذلك منزلة التخيل في أنه بين العلم والظن لأنه تمثّل شيء من غير حقيقة ، وعند البلخي - رحمه الله - أنه كلام يحدثه الله تعالى في سمع الإنسان ، أو يحدثه الملك ، أو الشيطان فإذا كان من الشيطان سُمِّي وَسواسًا ، وإلى هذا ذهب أبو هاشم رحمه الله ، والذي يدل على أن الخاطر ليس بكلام ، ما يدل من أفعال الأخرس على خطور الخواطر بقلبه ، وهو لا يعرف الكلام أصلا ، ولا يعرف معانيه ، وعن إبراهيم أنه لابد من خاطرين: احدهما يأمر بالإقدام، والآخر بالكف ليصح الاختيار ، وعن ابن الرواندي : أن خاطر المعصية من الله تعالى ، وأن ذلك كالعقل والشهوة لأن الشهوة ميل الطبع إلى المشتهى ، والعقل التمييز بين الحسن والقبيح .

المنسرق بين الذكر والخاطر: أن الخاطر يكون ابتداءً ، ويكون عن عُرُوب، والذكر لا يكون إلا عن عُرُوب لأنه إنما يذكر ما عَرْب (٥) عنه ، وهو عَرَضٌ ينافى النسيان .

⁽٥) عزب كنصر وضرب : بعد ، والعازب : المتباعد في طلب الكلاً عن أهله . [مفردات الراغب] .

* ومما يجرى مع الاستدلال القياس:

المفرق بين القياس وبين الاجتهاد: أن القياس حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لوجه من الشبه، وقيل حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما عند الحامل^(٦)، وقال أبو هاشم رحمه الله: حمل شيء على شيء، وإجراء حكمه عليه، ولذلك سمى المكيال مقياسًا من حيث كان يحمل عليه ما يراد كيله، وكذلك يسمون ما يقدّر به النعال مقياسًا أيضًا، ولذلك لا يستعمل القياس في شيء من غير اعتبار له بغيره، وأنما يقال قست الشيء بالشيء؛ فلا يقال لمن شبه شيئًا بشيء من غير أن يحمل أحدهما على الآخر، ويجرى حكمه عليه -قايس، ولو جاز ذلك لجاز أن يسمى الله تعالى: قايسًا لتشبيهه الكافر بالميت، والمؤمن بالحى، والكفر بالظلمة، والإيمان بالنور.

ومَنْ قال : القياس استخراج الحق من الباطل فقد أبعد ؛ لأن النصوص قد يستخرج بها ذلك ولا يسمى قياسًا ، ومثال القياس قولك : إذا كان ظلم المحسن لا يجوز من حكيم ، فعقوبة المحسن لا تجوز منه .

والفقهاء يقولون : هو حمل الفرع على الأصل لعلة الحكم ، والاجتهاد موضوع فى أصل اللغة لبذل المجهود ؛ ولهذا يقال : اجتهد فى حمل الحجر، إذا بذل مجهوده فيه ، ولا يقال : اجتهدت فى حمل النواة .

وهو عند المتكلمين ما يقتضى غلبة الظن فى الأحكام التى كل مجتهد فيها مصيب، ولهذا يقولون: قال أهل الاجتهاد كذا، وقال أهل القياس كذا، فيفرقون بينهما ؛ فعلى هذا الاجتهاد أعم من القياس، لأنه يحتوى على القياس وغيره.

وقال الفقهاء: الاجتهاد بذل المجهود في تعرف حكم الحادثة من النص لا بظاهره ولا فحواه، ولذلك قال معاذ: «أجتهد رأيي فيما لا أجد فيه كتابًا ولا سنة . وقال الشافعي: الاجتهاد والقياس واحد وذلك أن الاجتهاد عنده هو أن يعلّل أصلاً ، ويرد غيره إليه بها ، فأما الرأي فما أوصل إليه (٢) وهو من يحمل الثيء على الثيء ، ويجري حكمه عليه لئيه بينهما عنده .

الحكم الشرعى من الاستدلال والقياس، ولذلك قال معاذ: «أجتهد رأيى»، وكتب عمر هذا ما رأى عمر، وقال على - رَوِّ الله حرايى ورأى عمر أن لا يبعن ثم رأيت بيعهن؛ يعنى: أمهات الأولاد، وفيه دلالة على بطلان قول من يرد الرأى ويذمه، والترجيح ما أيد به العلة، والخبر إذا قابله ما يعارضه، والاستدلال أن يدل على أن الحكم في الشيء ثابت من غير رده إلى أصل، والاجتهاد لا يكون إلا في الشرعيات وهو مأخوذ من بذل المجهود واستفراغ الوسع في النظر في الحادث ليرده إلى المنصوص على المجهود واستفراغ الوسع في النظر في الحادث ليرده إلى المنصوص على حسب ما يغلب في الظن وإنما يوسع ذلك مع عدم الدلالة والنص، ألا ترى أنه لا يجوز لأحد أن يقول: أن العلم بحدوث الأجسام اجتهاد، كما أن سهم الجد اجتهاد، ولا يجوز أن يقال: وجوب خمسة دراهم في مائتي درهم مسألة اجتهاد، لكون ذلك مُجمعًا عليه، وقد يكون القياس في العقليات فالفرق بينه وبين الاجتهاد ظاهر.

المفرق بين دلالة الآية وتضمين الآية: أن دلالة الآية على الشيء هو ما يمكن الاستدلال به على ذلك الشيء ؛ كقوله: الحمد لله ، يدل على معرفة الله إذا قلنا: إن معنى قوله: الحمد لله أمر لأنه لا يجوز أن يحمد من لا يعرف ، ولهذا قال أصحابنا: إن معرفة الله واجبة ؛ لأن شكره واجب ؛ لأنه لا يجوز أن يشكر من لا يعرف ، وتضمين الآية هو احتمالها للشيء بلا يجوز أن يشكر من لا يعرف ، وتضمين الآية هو احتمالها للشيء بلا مانع، ألا ترى أنه لو احتملته لكن منع منه القياس ، أو سنة ، أو آية أخرى لم تتضمنه ، ولهذا نقول : إن قوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيهُمَا ﴾ [سورة المائدة : ٢٠] لا يتضمن وجوب القطع على من سرق . دانقاً (٢) ، وإن كان محتملا لذلك لمنع السّنة منه ، وهذا واضح والحمد لله تعالى .

⁽٧) الدانق : سدس الدرهم ، والجمع دوانق ، ودوانيق .

الباب الرابع

فى الفرق بين أقسام العلوم ، وما يجرى مع ذلك من الفرق بين الإدراك والوجدان ، وفي الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفها

المفرق بين العلم والمعرفة: أن المعرفة أخص من العلم ، لأنها علم بعين الشيء مفصلا عما سواه ، والعلم يكون مُجّملا ومفصلا . قال الزهرى: لا أصف الله بأنه عارف ، ولا أعنف من يصفه بذلك ، لأن المعرفة مأخوذة من عرفان الدار ، يعنى آثارها التي تعرف بها . قال : ولا يجوز أن يكون علم الله تعالى بالأشياء من جهة الأثر والدليل ، قال : والمعرفة تمييز المعلومات ، فأوما إلى أنه لا يصفه بذلك كما لا يصفه بأنه مميز ، وليس ما قاله بشيء لأن آثار الدار إن كانت سنميت عرفانا فسميت بذلك لأنها طريق إلى المعرفة بها ، وليس في ذلك دليل على أن كل معرفة تكون من جهة الأثر والدليل .

وأما وصف العارف بأنه يفيد تمييز المعلومات في علمه ، فلو جعله دليلا على أن الله عارف ، كان أولى من أن المعلومات متميزة في علمه بمعنى أنها متخيلة له ، وإنما لم يُسمَّ علمه تمييزًا لأن التمييز فينا هو استعمال العقل بالنظر والفكر اللذين يؤديان إلى تمييز المعلومات ، فلم يمتنع أن توصف معلوماته بأنها متميزة ، وإن كان لا يوصف بأنه مُميّز ، لأن تميزها صفة لها لا له ، والمعرفة بها تفيد ذلك فيها لا فيه ، فكل معرفة علم ، وليس كل علم معرفة ، وذلك أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم ، والشاهد قول ألم اللغة : إن العلم يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما إلا أن يكون بمعنى المعرفة ؛ كقوله تعالى : ﴿ لا تعلمونهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾ [سررة الأنفال:١٠] أي لا تعرفونهم الله يعرفهم ، وإنما كان ذلك كذلك ، لأن لفظ العلم مبهم ، فإذا قلت : علمت زيدا فذكرته باسمه الذي يعرفه به المخاطب لم يفد ، فإذا قلت قائمًا أفدت ؛ لأنك دللت بذلك على أنك علمت زيدا

على صفة جاز أن لا تعلمه عليها مع علمك به فى الجملة ، وإذا قلت : عرفت زيدا أفدت لأنه بمنزلة قولك : علمته متميزا من غيره ، فاستغنى عن قولك متميزا من غيره لما فى لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك . والفرق بين العلم والمعرفة إنما يتبين فى الموضع الذى يكون فيه جملة غير مبهمة ؛ ألا ترى أن قولك : علمت أن لزيد ولدا، وقولك : عرفت أن لزيد ولدًا ، يجريان مجرى واحدًا .

المفرق بين العلم واليقين: أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة ، واليقين هو سكون النفس وثلج الصدر بما علم ، ولهذا لا يجوز أن يوصف الله تعالى باليقين ، ويقال : ثُلِّجُ اليقين ، وبرِّد اليقين ، ولا يقال : ثُلِّجُ العلم ، وبرِّدُ العلم ، وقيل : الموقن العالم بالشيء بعد حَيِّرة الشك ، والشاهد : أنهم يجعلونه ضد الشك فيقولون : شك ويقين ، وقلما يقال : شك وعلم ، فاليقين مايزيل الشك دون غيره من أضداد العلوم ، والشاهد قول الشاعر :

بكي صاحبي لما رأى الدربُ دونُه وايقن أنَّا لاحقان بِقَيْصَرُا(١)

أى: أزال الشك عنه عند ذلك، ويقال: إذا كان اليقين عند المصلّى أنه صلى أربعًا فله أن يُسلّم، وليس يراد بذلك أنه إذا كان عالمًا به، لأن العلم لايضاف إلى ماعند أحد إذا كان المعلوم في نفسه على ما علم، وإنما يضاف اعتقاد الإنسان إلى ما عنده سواء كان معتقده على ما اعتقده أولا إذا زال به شكه، وسمى علمنا يقينًا، لأن في وجوده ارتفاع الشك.

المفرق بين العلم والشعور: أن العلم هو ماذكرناه، والشعور علم يوصل إليه من وجه دقيق كدقة الشّعر، ولهذا قيل للشاعر: شاعر لفطنته لدقيق المعانى، وقيل للشعير: شعير للشظية الدقيقة التى فى طرفه خلاف الحنطة، ولا يقال: الله تعالى يشعر؛ لأن الأشياء لا تدق عنه، وقال بعضهم: الذم للإنسان بأنه لا يشعر أشد مبالغة من ذمه بأنه لا يعلم؛ لأنه إذا قال لا يشعر، فكأنه أخرجه إلى معنى الحمّار وكأنه قال: لا يعلم من وربها. وأتول: هناك مثل قريب من هذا هو: كل الطرق مودية إلى روما.

وجه واضح ولا خفى ، وهو كقولك : لا يحس ، وهذا قول من يقول : إن . الشعور هو أن يدرك بالمشاعر وهى الحواس ، كما أن الإحساس هو الإدراك بالحاسة ولهذا لا يوصف الله بذلك .

المصرق بين البصير والمستبصر: أن البصير على وجهين ؛ أحدهما المختص بأنه يدرك المبصر إذا وجد ، وأصله البصر وهو صحة الرؤية ، ويؤخذ منه صفة مُبصر بمعنى رأى ، والرأى هو المدرك للمرئى والقديم رأى بنفسه ، والآخر البصير بمعنى العالم ، تقول منه : هو بصير وله به بصر وبصيرة ؛ أى : علم ، والمستبصر هو العالم بالشيء بعد تطلب العلم ، كأنه طلب الإبصار مثل المستفهم والمستخبر المتطلب للفهم والخبر ، ولهذا يقال : إن الله بصير ، ولا يقال مستبصر ، ويجوز أن يقال : إن الاستبصار هو أن يتضح له الأمر حتى كأنه يبصره ولا يوصف الله تعالى به لأن الاتضاح لا يكون إلا بعد الخفاء .

*ومما يجرى مع هذا:

المُعْرِقَ بين البَصَرِ والعَيْن: أن العين آلة البصر وهى الحدقة ، والبصر اسم للرؤية ؛ ولهذا يقال : إحدى عينيه عمياء ، ولا يقال أحد بصريه أعمى، وربما يجرى البصر على العين الصحيحة مجازا ، ولا يجرى على العين العمياء ، فيدلك هذا على أنه اسم للرؤية على ما ذكرنا ، ويسمى العلم بالشيء إذا كان جليًا بصرا ، يقال لك فيه بصر ، يراد أنك تعلمه كما يراه غيرك .

الفرق بين التعليم والتلقين: أن التلقين يكون في الكلام فقط، والتعليم يكون في الكلام وغيره تقول: لقنه الشعر وغيره، ولا يقال: لقنه التجارة والنّجارة والخياطة، كما يقال: علمه في جميع ذلك، وأخرى فإن التعليم يكون في المرة الواحدة، والتلقين لا يكون إلا في المرات، وأخرى فإن التلقين هو مشافهتك الغير بالتعليم، وإلقاء القول إليه ليأخذه عنك، ووضع الحروف مواضعها والتعليم لا يقتضى ذلك، ولهذا لا يقال: إن الله يلقن العبد كما يقال: إن الله يعلمه.

الفرق بين العلم والرسوخ: أن الرسوخ هو أن يعلم الشيء بدلائل كثيرة أو بضرورة لا يمكن إزالتها ، وأصله الثبات على أصل يتعلق به ، وسنبين ذلك في آخر الكتاب إن شاء الله ، وإذا علم الشيء بدليل لم يقل : إن ذلك رسوخ(٢).

المفرق بين المعرفة المضرورية والإلهام: أن الإلهام ما يبدو في القلب من المعارف بطريق الخير ليفعل، وبطريق الشر ليترك، والمعارف الضرورية على أربعة أوجه: أحدها: يحدث عند المشاهدة، والثاني: عند التجرية، والثالث: عند الأخبار المتواترة، والرابع: أوائل العقل،

المفرق بين العالم والمتحقق: أن المتحقّق هو المتطلب حقّ المعنى حتى يدركه كقولك: تعلّم ؛ أى: اطلب العلم، ولهذا لا يقال: إن الله متحقق، وقيل: التحقق لا يكون إلا بعد شك ؛ تقول: تحققت ما قلته ؛ فيفيد ذلك أنك عرفته بعد شك فيه.

الفرق بين العلم والعقل: أن العقل هو العلم الأول الذي يزجر عن القبائح ، وكل من كان زاجره أقوى كان أعقل ، وقال بعضهم : العقل يمنع صاحبه عن الوقوع في القبيح وهو من قولك : عقل البعير إذا شده فمنعه من أن يثور ولهذا لا يوصف الله تعالى به ، وقال بعضهم : العقل الحفظ ، يقال : عقلت دراهمي ؛ أي : حفظتها وأنشد قول لبيد :

واعقلى إن كُنْتِ لَّا تَعْقلِي ولقد افلح من كان عَقَلْ

قال: ومن هذا الوجه يجوز أن يقال: إن الله عاقل، كما يقال له: حافظ، إلا أنه لم يستعمل فيه ذلك، وقيل: العقل يفيد معنى الحصر والحبس، وعقل الصبى إذا وجد له من المعارف ما يفارق به حدود الصبيان وسميت المعارف التى تحصر معلوماته عقلا؛ لأنها أوائل العلوم ألا ترى أنه يقال للمخاطب: اعقل ما يقال لك؛ أى: احصر معرفته لئلا يذهب عنك، وخلاف العقل الحمق، وخلاف العلم الجهل، وقيل لعاقلة الرجل: عاقلة،

⁽٢) قال الراغب في مفرداته : رسوخ الشيء ثباته ثباتا متمكنا ، والراسخ في العلم المتحقق به الذي لا يعرضه شبهة.

لأنهم يحبسون عليه حياته ، والعقال ما يحبس الناقة عن الانبعاث ، قال : وهذا أحب إلى فى حَد العقل من قولهم : هو علم بقبح القبائح والمنع من ركوبها ؛ لأن فى أهل الجنة عقلاء ، لا يشتهون القبائح وليست علومهم منعًا، ولو كان العقل منعًا لكان الله تعالى عاقلا لذاته وكنا معقولين لأنه الذى منعنا ، وقد يكون الإنسان عاقلا كاملا مع ارتكابه القبائح ، ولما لم يجز أن يوصف الله بأن له علومًا حَصرت معلوماته ، لم يجز أن يسمى عاقلا ، وذلك أنه عالم لذاته بما لا نهاية له من المعلومات ، ولهذه العلة لم يجز أن يقال : إن الله معقول لنا لأنه لا يكون محصورًا بعلومنا كما لا تحيط به علومنا .

المُصْرِقَ بِينَ الْعَقُلُ وَالأَرْبِ : أَن قُولْنَا : الأَرْبِ يَفَيد وَقُورِ الْعَقَلِ مِن قُولُهِم: عظم مؤرَّب إذا كان عليه لحم كثير وافر ، وقدح أريب وهو المعلَّى وذلك أنه يأخذ النصيب المؤرب أى الوافر(٢).

المفرق بين العقل واللب: أن قولنا: اللب يفيد أنه من خالص صفات الموصوف به، فهو مفارق الموصوف به، فهو مفارق لم من هذا الوجه، ولباب الشيء ولبه خالصه، ولما لم يجز أن يوصف الله تعالى بمعان بعضها أخلص من بعض لم يجز أن يوصف باللب،

المضرق بين العقل والنهى: أن النهى هو النهاية (٥) في المعارف التي لا يجتاج إليها في مفارقة الأطفال ، ومن يجرى مجراهم وهي جمع واحدها النهية ، ويجوز أن يقال : إنها تفيد أن الموصوف بها يصلح أن يُنتّهَى إلى رأيه، وسمى الغدير نهيًا لأن السيل ينتهى إليه ، والتنهية المكان الذي ينتهى إليه السيل ، والجمع النتاهي ، وجمع النهي : أنّه (٢) وأنّها ء.

 ⁽٣) قال في اللسان «أرب» كل ما وُفر فقد أرب ، وكل موفر مؤرب .

⁽٤) قال الراغب في مفرداته ٥لبّ، اللُّبّ العقل الخالص من الشوائب ، وسَمّى بدلك لكونه خالص ما في الإنسان من معانيه كاللباب ، واللب من الشيء ، وقيل : هو ما زكا من العقل ، فكل لّبّ عقل ، وليس كل عقل لّبًا ، ولهذا علق الله ستعلى - الأحكام التي لايدركها إلا العقول الزكية بأولى الألباب .

⁽٥) قال الراغب في مفرداته : والنُّهية : العقل الناهي عن القبائح جمعها نُّهيُّ .

⁽٦) النّهْي - بالكسر - الغزير في لغة أهل بنجد . وجمعه كما جاء في اللسان : أنه ، وأنهاء ، ونُهيّ ، ونهاء . وقيل النّهي الموضع الذي له حاجز بنهي الماء أن يفيض منه .

المفرق بين العقل والحبجا : أن الحبجا هو ثبات العقل من قولهم تَحَجّى بالمكان إذا قام به .

المفرق بين العقل والذهن: أن الذهن هو نقيض سوء الفهم، وهو عبارة عن وجود الحفظ لما يتعلمه الإنسان ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالتعلم.

المُصْرِقُ بين العلم والفطنة: أن الفطنة هي التنبُّه على المعنى ، وضدها الغفلة ورجل مُغفَّل : لا فطنة له وهي الفطنة والفطانة ، والطبّانة مثلها ورجل طبنٌ فَطن ، ويجوز أن يقال : إن الفطنة ابتداء المعرفة من وجه غامض ، فكل فطنة علم ، وليس كل علم فطنة ، ولما كانت الفطنة علمًا بالشيء من وجه غامض ، لم يجز أن يقال : الإنسان فطن بوجود نفسه وبأن السماء فوقه .

المُصْرِقَ بِينَ الفِطنة والذّكاء : أن الذكاء تمام الفِطنة من قولك : ذكت النار إذا تم اشتعالها ، وسميت الشمسُ ذُكاءً لتمام نُورها ، والتذكية تمام الذبح ففى الذكاء معنى زائد على الفطنة .

المفرق بين الفطنة والحدق والكيس: أن الكيس هو سرعة الحركة في الأمور، والأخذ فيما يعنى منها دون مالا يعنى ؛ يقال : غلام كيس، إذا كان يُسرع الأخذ فيما يؤمر به ، ويترك الفضول ، وليس هو من قبيل العلوم ، والحدق أصله حدة القطع ، يقال : حذقه إذا قطعه ، وقولهم : حذق الصبى القرآن معناه أنه بلغ آخره ، وقطع تعلمه وتناهى في حفظه وكل حاذق بصناعة فهو الذي تناهى فيها وقطع تعلمها ، فلما كان الله تعالى لا توصف معلوماته بالانقطاع لم يجز أن يوصف بالحذق .

* ومما يجرى مع هذا ،

الفرق بين الأنمسي واللود عيى : أن اللود عيى هو الخفيف الظريف مأخوذ من لَذُع النار وهو سرعة أخذها في الشيء ، والألمى هو الفطن الذكي الذي يتبين عواقب الأمور بأدنى لمحة تلوح له .

المضرق بين الفطنة والنفاذ : أن النفاذ أصله في الذهاب ، يقال : نفذ السهم إذا ذهب في الرَّمية ، ويسمى الإنسان نافذًا إذا كان فكره يبلغ حيث لا يبلغ فكر البليد ، ففي النفاذ معنى زائد على الفطنة ، ولا يكاد الرجلُ يسمى نافذًا إلا إذا كثرت فطنته للأشياء ، ويكون خَرَّاجًا ولاَّجًا في الأمور ، وليس هو من الكيّس أيضًا في شيء ، لأن الكيّس هو سرعة الحركة فيما يعنى دون مالا يعنى ، ويوصف به الناقص الآلة مثل الصبى ، ولا يوصف بالنفاذ إلا الكامل الراجح وهذا معروف .

المضرق بين ذلك وبين الجَلادة : أن أصل الجلادة صلابة البدن ، ولهذا سمى الجلد جلّداً لأنه أصلب من اللحم ، وقيل : الجليد لصلابته ، وقيل : للرجل الصُّلُب على الحوادث جَلّد وجليد من ذلك ، وقد جالد قرنه ، وهما يُجَالدان إذا اشتد أحدهما على صاحبه ، ويقال للأرض الصُّلبة : الجلّد بتحريك اللام(٧) .

* ومما يجرى مع ذلك وليس منه:

المفرق بين القريحة والطبيعة: أن الطبيعة ما طبع عليه الإنسان ، أى خُلق ، والقريحة فيما قال المبرد: ما خرج من الطبيعة من غير تكلف ، ومنه فلان جيد القريحة ، ويقال للرجل : اقترح ماشئت ؛ أى : اطلب ما فى نفسك ، وأصل الكلمة الخلوص ، ومنه ماء قراح إذا لم يخالطه شىء ، ويقال للأرض التى لا تنبت شيئا قرواح إذا لم يخالطها شىء من ذلك ، والنخلة إذا تجردت وخُلُصت جلدتها قرواح وذلك إذا نمت ، وتجاوزت ، وأتى عليها الدهر ، والفرس القارح يرجع إلى هذا لأنه قد تم سنه ، قال وأما القرّحُ والقرّحُة فليس من ذلك ، وإنما القرّحُ ثلم فى الجلد والقرّحة مشبهة بذلك .

المضرق بين عَلام وعَلامة: أن الصفة بعلاًم صفة مبالغة ، وكذلك كل ما كان على فعّال ، وعلامة وإن كان للمبالغة ، فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه

 ⁽٧) المناسب أن يكون مكان هذه الفقرة مع الفقرة الآتية فيما بعد مخت عنوان : الفرق بين الشدة والجلد : ولعل
 الذى دعاه إلى ذلك ذكره النفاذة .

أنه يقوم مقام جماعة علماء ، فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التي هي في معناه ، فأما قول من قال : إن الهاء دخلت في ذلك على معنى الداهية، فإن ابن درستويه رده واحتج فيه بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة ، ولكن يقال في الذم والمدح وفي المكروه والمحبوب ، قال : وفي القرآن : ﴿ وَالسَّاعَةُ اللَّهُ مِنْ وَأَمْرُ وَالسَّاعَةُ الشّاعر :

لكل أخى عيش وإن طال عمرهُ دُوَيْهِيةٌ تصفر منها الأَناملُ

يعنى الموت ، ولو كانت الداهية صفة مدح خاصة لكان ما قاله مستقيما ، وكذلك قوله : لحانة شبهوه بالبهيمة غلط لأن البهيمة لا تلحن ، وإنما يلحن من يتكلم ، والداهية اسم من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال : دهى يدهى فهو داه ، وللأنثى داهية ، ثم يلحقها التأنيث على ما يراد به للمبالغة فيستوى فيه الذكر والأنثى ، مثل الراوية ، ويجوز أن يقال : إن الرجل سمى داهية ، كأنه يقوم مقام جماعة دهاة ، وراوية كأنه يقوم مقام جماعة رواة على ما ذكر قبل وهو قول المبرد .

المفرق بين الفهم والعلم: أن الفهم هو العلم بمعانى الكلام عند سماعه خاصة ، ولهذا يقال فلان سنين الفهم إذا كان بطىء العلم بمعنى ما يسمع ، ولذلك كان الأعجمى لا يفهم كلام العربى ، ولا يجوز أن يوصف الله بالفهم، لأنه عالم بكل شىء على ما هو به فيما لم يزل ، وقال بعضهم: لا يستعمل الفهم إلا فى الكلام ، ألا ترى أنك تقول : فهمت كلامه ، ولا تقول : فهمت ذهابه ومجيئه كما تقول : علمت ذلك ، وقال أبو أحمد بن أبى سلمة حرحمه الله – الفهم يكون فى الكلام وغيره من البيان كالإشارة ؛ألا ترى أنك تقول فهمت ما قلت ، وفهمت ما أشرت به إلى ، قال الشيخ أبو هلال حرحمه الله – الأصل هو الذى تقدم ، وإنما استعمل الفهم فى الإشارة لأن الإشارة تجرى مجرى الكلام فى الدلالة على المعنى .

الفرق بين العلم والفقه: أن الفقه هو العلم بمقتضى الكلام على تأمله ؛ ولهذا لا يقال : إن الله يفقه ، لأنه لا يوصف بالتأمل ، وتقول لمن تخاطبه تفقه ما أقوله ، أى تأمله لتعرفه ، ولا يستعمل إلا على معنى الكلام

قال ومنه قوله تعالى: ﴿ لاَ يَكَادُونَ يَفْقُهُونَ قَوْلاً ﴾ [الكهف: ١٠] وأما قوله تعالى: ﴿ وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم ﴾ [الإسراء: ١٠] فإنه لما أتى بلفظ التسبيح الذي هو قول ذكر الفقه كما قال: ﴿ سَنَفُرُ غُلَمُ ﴾ [الرحمن: ٢٠].

قال الشيخ أبو هلال: -رحمه الله وسمى علم الشرع فقها، لأنه مبنى على معرفة كلام الله تعالى وكلام رسول الله على معرفة كلام الله على معرفة كلام الله على معرفة كلام الله على معرفة كلام الله على الل

الشرق بين العالم والعليم: أن قولنا: عالم دال على معلوم، لأنه من علمت وهو متعدً، وليس قولنا: عليم جاريًا على علمية، فهو لا يتعدى، وإنما يفيد أنه إن صح معلوم علمه، كما أن صفة سميع تفيد أنه إن صح مسموع سمعه، والسامع يقتضى مسموعًا، وإنما يسمى الإنسان وغيره سميعًا إذا لم يكن أصم، وبصيرًا إذا لم يكن أعمى، ولا يقتضى ذلك مبصرًا ومسموعًا؛ ألا ترى أنه يسمى بصيرًا وإن كام مغمضًا، وسميعًا وإن لم يكن بحضرته صوت يسمعه فالسميع والسامع صفتان، وكذلك المبصر والبصير، والعليم والعالم، والقدير والقادر لأن كل واحد منهما يفيدمالا يفيده الآخر، فإن جاء السميع والعليم وما يجرى مجراهما متعديًا في بعض الشعر فإن ذلك قد جعل بمعنى السامع والعالم، وقد جاء السميع أيضا بمعنى مُستمع في قوله:

أمن ريحانة الداعى السَّميعُ يؤرقنى وأصحابى هُجُوعُ^(^)

الْمُرقَ بين الصفة بسامع ، والصفة بعالم : أنه يصح عالم بالمسموع بعد تَقصيِّه .

⁽٨) القائل -كما في اللسان - عمرو بن معد يكرب ، وقد أتى به شاهذا على أن السميعا، بمعنى مسمع ، وهو شاذ، والظاهر الأكثر من كلام العرب أن يكون السميع بمعنى السامع مثل عليم وعالم ، وقدير وقادر ، ومناد مسمع : مسمع كخبير ومخبر . وبقول الأزهرى : ولست أنكر في كلام العرب أن يكون السميع سامعا ، ويكون مسمعا . والمحجب من قوم فسروا السميع بمعنى المسمع فراراً من وصف الله تعالى بأن له سمعا . فهو سميع ذو سمع بلا تكييف ولا تشبيه بالسمع من خلقه ، ولا سمعه كسمع خلقه ، ونحن نصف الله تعالى بما وصف به نفسه بلا تخديد ، ولا تكييف .

** ومما يجرى مع ذلك وليس من الباب:

المفرق بين السمع والإصغاء: أن السمع هو إدراك المسموع ، والسمع أيضا اسم الآلة التي يسمع بها ، والإصغاء هو طلب إدراك المسموع بإمالة السّمّع إليه ، يقال : صغا يصغو إذا مال ، وأصغى غيره وفي القرآن : ﴿ فَقَدْ صُغتْ قُلُوبَكُما أَهُ [سررة التحريم : ٤] أي مالت ، وصغوك مع فلان أي ميلك .

الفرق بين السمع والاستماع: أن الاستماع هو استفادة المسموع بالإصغاء إليه ليفهم، ولهذا لا يقال: إن الله (٩) يستمع، وأما السماع فيكون اسما للمسموع يقال: لما سمعته من الحديث هو سماعى، ويقال للغناء: سماع، ويكون بمعنى السمع تقول: سمعت سماعًا، كما تقول: سمعت سمعا، والتسمع طلب السمع مثل التعلم طلب العلم.

المفرق بين العلم والإدراك: أن الإدراك موقوف على أشياء مخصوصة، وليس العلم كذلك، والإدراك يتناول الشيء على أخص أوصافه وعلى الجملة، والعلم يقع بالمعدوم، ولا يدرك إلا الموجود، والإدراك طريق من طرق العلم، ولهذا لم يجز أن يقوى العلم بغير المدرك قوته بالمدرك، ألا ترى أن الإنسان لا ينسى ما يراه في الحال كما ينسى ما رآه قبل.

الفرق بين قولنا: يدرك وبين قولنا يُحُس : أن الصفة بحس مضمنة بالحاسة ، والصفة بيدرك مطلقة ، والحاسة اسم لما يقع به إدراك شيء مخصوص؛ ولذلك قلنا: الحواس أربع (١٠): السمع ، والبصر ، والذوق والشم ، وإدراك الحرارة والبرودة لا تختص بآلة ، والله تعالى لم يزل مدر بمعنى أنه لم يزل عالما ، وهو مدرك للطعم والرائحة لأنه مبين لذلك مر وجه يصح أن يتبين منه لنفسه ، ولا يصح أن يقال : إنه يشم ويذوق ، لأن

⁽٩) جاء في معجم ألفاظ القرآن «استمع» استمعه ، واستمع إليه ،واستمع له : سمعه ، وأصغى إليه ، فهو مستمع، وهم مستمعون والاستماع بالنسبة لله علمه بما يسمع . و قال كلاً فاذهبا بآياتنا إنا معكم مستمعون ه . إ الشعراء : ١٠٠ .

⁽١٠) قال فى الوسيط : الحاسة قوة طبيعية لها اتصال بأجهزة جسمية بها يدرك الإنسان والحيوان ما يطرأ على جسمه من التغيرات ؛ والحواس خمس فى العرف العام وهى : البصر ، والسمع ، والشم ، والذوق ، واللمس ، وتسمى الحواس الظاهرة . ويرى العسكرى أن إدراك الحرارة والبرودة لا يختص بآلة .

الشم ملابسة المشموم للأنف ، والذوق ملابسة المذوق للفم ، ودليل ذلك قولك : شممته فلم أجد له رائحة وذقته فلم أجد له طعما ، ولا يقال :إن الله يحس بمعنى أنه يرى ويسمع ؛ إذ قولنا : يحس يقتضى حاسة .

المُصرق بين الإدراك والإحساس: على ما قال أبو أحمد أنه يجوز أن يدرك الإنسان الشيء ، وإن لم يحس به ، كالشيء يدركه ببصره ويغفل عنه فلا يعرفه فيقال: إنه لم يحس به ، ويقال: إنه ليس يحس إذا كان بليدا لا يفطن ، وقال أهل اللغة كل ما شعرت به فقد أحسسته ، ومعناه أدركته بحسك وفي القرآن: ﴿ فَلَمَّا أَحَسُوا بَأْسَنَا ﴾ [الأنبياء:١٢] وفيه: ﴿ فَتَحَسَسُوا مِن يُوسُفُ وأَخِيه ﴾ [يوسف: ٨٧] أي تعرفوا بإحساسكم ، وقال بعضهم:

المفرق بين العلم والحس: أن الحس هو أول العلم، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَحْسَ عِيسَىٰ مِنْهُمُ الْكُفْرَ ﴾ [آل عَمران: ١٠]أى: علمه في أول وهلة، ولهذا لا يجوز أن يقال: إن الانسان يُحِسِّ بوجود نفسه، قلنا: وتسمية العلم حسنًا وإحساسنًا مجاز، ويسمى بذلك لأنه يقع مع الإحساس، والإحساس من قبيل الإدراك والآلات التي يدرك بها حواس كالعين والأذن والأنف والفم.

والقلب ليس من الحواس ، لأن العلم الذي يختص به ليس بإدراك ، وإذا لم يكن العلم إدراكا لم يكن محله حاسة ، وسميت الحاسة حاسة على النسب لا على الفعل ، لأنه لا يقال منه : حسسته ، وإنما يقال : حسستهم إذا أبدتهم قتلا مستأصيلاً ، وحقيقته أنك تأتى على إحساسهم فلا تُبقى لهم حساً (١١) .

المُفرق بين الإدراك والوجدان: أن الوجدان في أصل اللغة لما ضاع، أو لما يجرى مجرى الضائع في أن لا يعرف موضعه، وهو على خلاف النشدان، فأخرج على مثاله، يقال: نَشدت الضالة إذا طلبتها نشدانا فإذا وجدتها قلت: وجدتها وجدانا، فلما صار مصدره موافقًا لبناء النّشدان

⁽١١) قال في اللسان : والحُس - بفتح الحاء - القتل الذريع ، وحسسناهم ، أي استأصلناهم قتلا ، وحُسّهم يحسهم حسًا : قتلهم قتلا ذريعًا مستأصلا .

استدل على أن وجدت هاهنا إنما هو للضالة ، والإدراك قد يكون لما يسبقك ، ألا ترى أنك تقول : وجدت الضالة ولا تقول : أدركت الضالة ، وإنما يقال : أدركت الرجل إذا سبقك ثم اتبعته فلحقته ، وأصل الإدراك في اللغة : بلوغ الشيء ، وتمامه ، ومنه إدراك الثمرة ، وإدراك الغلام وإدراكك من تطلب يرجع إلى هذا لأنه مبلغ مرادك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ﴾ [الشعراء:١١] والدّرك الحبل يقرن بحبل آخر ليبلغ ما يحتاج إلى بلوغه ، والدّرك المنزلة لأنها مبلغ من تجعل له ، ثم تُوسِع في الإدراك ، والوجدان فأجريا مُجرًى واحدًا ؛ فقيل : أدركته ببصرى ، ووجدته ببصرى ، ووجدت حجمه بيدى وأدركت حجمه بيدى ، ووجدت طعمه بفمى ، وأدركت ريحه بأنفى ، ووجدت ريحه بأنفى ، ووجدت ريحه بأنفى ،

وحَدَّ المتكلمون الإدراك فقالوا : هو ما يتجلى به المدرك تجلى الظهور ثم قيل : يجد بمعنى يعلم ، ومصدره الوجود ، وذلك معروف فى العربية ومنه قول الشاعر :

وَجَدُت الله أكبر كُلُ شيء محاولة وأكثرهم جنودًا

أى عامته كذلك إلا أنه لا يقال للمعدوم موجود بمعنى أنه معلوم ، وذلك أنك لا تسمى واجدًا لما غاب عنك ، فإن علمته في الجملة فذلك في المعدوم أبعد ، وقال الله تعالى : ﴿ يَجد اللّه غَفُوراً رَحيما ﴾ [النساء:١١٠] أى : يعلمه كذلك ، وقيل يجدونه حاضرًا فالوجود هو العلم بالموجود ، وسمى العالم بوجود الشيء واجدًا له لا غير وهذا مما جرى على الشيء اسم ما قاربه وكان من سببه ، ومن هاهنا يفرق بين الوجود والعلم .

الفرق بين العلم والبَصيرة : أن البصيرة هي تكامل العلم والمعرفة بالشيء ولهذا لا يجوز أن يسمى علم البارى تعالى بصيرة إذ لا يتكامل علم أحد بعظمته وسلطانه .

المضرق بين العلم والدراية : أن الدراية فيما قال أبو بكر الزييرى بمعنى

الفهم قال : وهو لنفى السهو عما يرد على الإنسان فيدريه أى يفهمه ، وحكى عن بعض أهل العربية أنها مأخوذة من دريت إذا ختلت وأنشد :

* يُصيبُ فما يدرى ويُخْطِي فما دَرَى *

أى ما ختل فيه يفوته ، وما طلبه من الصيد بغير ختل يناله فإن كانت مأخوذة من ذاك فهو يجرى مجرى ما يفطن الإنسان له من المعرفة التى تنال غيره فصار ذلك كالختل منه للأشياء ، وهذا لا يجوز على الله سبحانه وتعانى ، وجعل أبو على - رحمه الله - الدراية مثل العلم وأجازها على الله واحتج بقول الشاعر :

* لاَهُمُ لا أَدْرِي وانت الدَّارِي *

وهذا صحيح لأن الإنسان إذا سئل عما لا يدرى فقال: لا أدرى فقد أفاد هذا القول منه معنى قوله: لا أعلم لأنه لا يستقيم أن يسأل عما لا يعلم فيقول: لا أفهم، لأن معنى قوله: لا أفهم، أى: لا أفهم سؤالك، وقوله: لا أدرى، إنما هو لا أعلم ما جواب مسالتك، وعلى هذا يكون العلم والدراية سواءً، لأن الدراية علم يشتمل على المعلوم من جميع وجوهه، وذلك أن الفعالة للاشتمال مثل العصابة والعمامة والقلادة، ولذلك جاء أكثر أسماء الصناعات على فعالة نحو: القصارة، والخياطة، ومثل ذلك العبارة لاشتمالها على ما فيها، فالدراية تفيد ما لا يفيده العلم من هذا الوجه، والفعالة أيضا تكون للاستيلاء، مثل: الخلافة، والإمارة، فيجوز أن تكون بمعنى الاستيلاء فتفارق العلم من هذه الجهة.

المفرق بين العلم والاعتقاد: أن الاعتقاد هو اسم لجنس الفعل على أى وجه وقع اعتقاده، والأصل فيه أنه مشبه بعقد الحبل والخيط، فالعالم بالشيء على ما هو به كالعاقد المحكم لما عقده، ومثل ذلك تسميتهم العلم بالشيء حفظا له ولا يوجب ذلك أن يكون كل عالم معتقدًا، لأن اسم الاعتقاد أجرى على العلم مجازا، وحقيقة العالم هو من يصح منه فعل ما علمه متيقنًا إذا كان قادرًا عليه.

المفرق بين العلم والحفظ: أن الحفظ هو العلم بالمسموعات دون غيره من المعلومات، ألا ترى أن أحدًا لا يقول: حفظت أن زيدا في البيت، وإنما استعمل ذلك في الكلام، ولا يقال للعلم بالمشاهدات: حفظ، ويجوز أن يقال: إن الحفظ هو العلم بالشيء حالاً بعد حال من غير أن يخلله جهل أو نسيان، ولهذا سمى حُفاظ القرآن حفاظا، ولا يوصف الله بالحفظ لذلك.

المُصرق بين العلم والذكر: أن الذكر وإن كان ضريا من العلم فإنه لا يسمى ذكرا إلا إذا وقع بعد النسيان ، وأكثر ما يكون فى العلوم الضرورية ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالنسيان ، وقال على بن عيسى : الذكر يضاد السهو ، والعلم يضاد الجهل ، وقد يجمع الذّكر للشيء ، والجهل به من وجه واحد ، وأما :

الضرق بين الذكر والخاطر: فإن الخاطر مرور المعنى على القلب، والذكر حضور المعنى في النفس.

المفرق بين التذكير والتنبيه: أن قولك ذكره الشيء يقتضى أنه كان عالما به ثم نسيه ، فرده إلى ذكره ببعض الأسباب ، وذلك أن الذكر هو العلم الحادث بعد النسيان على ما ذكرنا ، ويجوز أن ينبه الرجل على الشيء لم يعرفه قط ، ألا ترى أن الله ينبه على معرفته بالزلازل والصواعق ، وفيهم من لم يعرفه البتة فيكون ذلك تنبيها له كما يكون تنبيها لغيره ، ولا يجوز أن يذكره مالم يعلمه قط .

المضرق بين العلم والخُبسر: أن الخُبسر هو العلم بكنه المعلومات على حقائقها ففيه معنى زائد على العلم، قال أبو أحمد بن أبى سلمة رحمه الله: لا يقال منه: خابر، لأنه من باب فعلت، مثل طرقت وكرمت، وهذا غلط لأن فعلت لا يتعدى وهذه الكلمة تتعدى به، وإنما هو من قولك: خَبرتُ الشيء إذا عرفت حقيقة خبره، وأنا خابر وخبير من قولك خبرت الشيء إذا عرفته مبالغة مثل عليم وقدير، ثم كثر حتى استعمل في معرفة كنهه وحقيقته قال كعب الأشقر:

وما جاءنا من نحو أرضك خَابِر ولا جاهل إلا يَذُمُّك ياعَمرُو(١٢)

المفرق بين قولنا : يُحسِنُ وبين قولنا :يَعلَم : أن قولنا :فلان يُحسِن كذا بمعنى يعلمه مجازا ، وأصله فيما يأتى الفعل الحسن ، ألا ترى أنه لا يجىء له مصدر إذا كان بمعنى العلم البتة ، فقولنا : فلان يُحسِنُ الكتابة ؛معناه أنه يأتى بها حسنة من غير توقف واحتباس ، ثم كثر ذلك حتى صار كأنه العلم، وليس به ،

المفرق بين العلم والرؤية: أن الرؤية لا تكون إلا لموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم ، وكل رؤية لم يعرض معها آفة فالمرئى بها معلوم ضرورة ، وكل رؤية فهى لمحدود أو قائم فى محدود ، كما أن كل إحساس من طريق اللمس فإنه يقتضى أن يكون لمحدود ، أو قائم فى محدود . والرؤية فى اللغة على ثلاثة أوجه : أحدها العلم وهو قوله تعالى : ﴿ وَنَرَاهُ قُرِيبًا ﴾ [سورة المعارج: الى ان كل آت قريب ، والآخر بمعنى الطرح وهو قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرُونَهُ بَعِيدًا ﴾ [المعارج:] أى : يظنونه ، ولا يكون ذلك بمعنى العلم ، لأنه لا يجوز أن يكونوا عالمين بأنها بعيدة وهى قريبة فى علم الله ، واستعمال الرؤية فى هذين الوجهين مجاز ، والثالث رؤية العين وهى حقيقة .

⁽١٢) قال في اللسان : الخابر : المختبر المجرب ، ورجل خابر وخبير : عالم بالخبر .

بِالْكَافِرِينَ ﴿ البقرة : ١٠] أي : لا يفوتونه ، وهو تخويف شديد بالغلبة فالمعلوم الذي علم من كل وجه بمنزلة ما قد أحيط به بضرب سور حوله ، وكذلك المقدور عليه من كل وجه فإذا أطلق اللفظ فالأولى أن يكون من جهة المقدور كقوله تعالى : ﴿ وَاللّهُ مُحيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴾ [سورة البقرة : ١٩] وقوله : ﴿ وَكَانَ اللّهُ بِكُلِ شَيْء مُحيطًا ﴾ [النساء : ١٦] ويجوز أن يكون من الجهتين فإذا قيد بالعلم ، فهو من جهة المعلوم لا غير ، ويقال للعالم بالشيء : عالم وإن عرف من جهة واحدة ، فالفرق بينهما بَيِّن ، وقد احتطت في الأمر ، إذا أحكمته كأنك منعت الخلل أن يدخله ، وإذا أحيط بالشيء علما فقد عُلم من كل وجه يصح أن يعلم منه ، وإذا لم يعلم الشيء مشاهدة لم يكن علمه إحاطة .

المفرق بين قولنا الله اعلم بذاته ولذاته اله عالم بذاته يحتمل أن يراد أنه يعلم ذاته ، كما إذا قلنا الله عالم بذاته لما فيه من الإشكال ، ونقول اله وعالم لذاته ، لأنه لا إشكال فيه ، ويقال الهو إله بذاته ، ولا يقال: هو إله لذاته احترازا من الإشكال لأنه يحتمل أن يكون قولنا اله لذاته ، أنه إله ذاته كما يقال: إنه إله لخلقه ، أى إله خلقه ، ويجوز أن يقال: قادر لذاته وبذاته ، لأن ذلك لا يُشكّل ، لكون القادر لا يتعدى بالباء واللام وإنما يتعدى بعلى .

المضرق بين العلم والتبين: أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة ، كان ذلك بعد لَبس أولا ، والتّبيّن علم يقع بالشيء بعد لبس فقط ولهذا لا يقال: تبينت أن السماء فوقى كما تقول: علمتها فوقى، ولا يقال لله متبين لذلك.

المضرق بين المعروف والمشهور: أن المشهور هو المعروف عند الجماعة الكثيرة، والمعروف معروف وإن عرفه واحد، يقال: هذا معروف عند زيد ولا يقال: مشهور عند زيد، ولكن مشهور عند القوم.

الفرق بين العلم والشهادة: أن الشهادة أخص من العلم ، وذلك أنها علم بوجود الأشياء لامن قبل غيرها ، والشاهد نقيض الغائب في المعنى

ولهذا سمى ما يدرك بالحواس ويعلم ضرورة شاهدًا وسمى ما يعلم بشىء غيره وهو الدلالة غائبا كالحياة والقدرة ، وسمى القديم شاهدا لكل نجوى ، لأنه يعلم جميع الموجودات بذاته ، فالشهادة علم يتناول الموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم .

الفرق بين الشاهد والمشاهد: أن المشاهد للشيء هو المدرك له رؤية ، وقال بعضهم: رُوِّية وسمعًا ، وهو في الرؤية أشهر ، ولا يقال: إن الله لم يزل مشاهدًا لأن ذلك يقتضى إدراكًابحاسة ، والشاهد لا يقتضى ذلك .

المُصرِقَ بين الشاهد والحاضر: أن الشّاهد للشيء يقتضى أنه عالم به ولهذا قُبلت الشهادة على الحقوق ، لأنها لا تصح إلا مع العلم بها ، وذلك أن أصل الشهادة الرؤية ، وقد شاهدت الشيء : رأيته ، والشهد العسل على ما شوهد في موضعه ، وقال بعضهم : الشهادة في الأصل إدراك الشيء من جهة سمع أو رؤية ، فالشهادة تقتضى العلم بالمشهود على ما بينا، والحضور لا يقتضى العلم بالمشهود على ما بينا، والحضور شهده الموت ، إذ لا يصح وصف الموت بالعلم ، وأما الإحضار ، فإنه يدل على سخط وغضب ، والشاهد في قوله تعالى : ﴿ ثُمُ هُو يَوْم الْقيامة من المُحْضَرِين هُ ، [سورة القصص : ١٠] .

المفرق بين العالم والحكيم: أن الحكيم على ثلاثة أوجه ، أحدها: بمعنى المحكم مثل: البديع بمعنى المبدع والسميع بمعنى المسمع، والآخر: بمعنى مُحنَّكُم، وفي القرآن ﴿ فِيهَا يُفْرِقُ كُلُّ أَمْرِ حكيم ﴾ [الدخان: ؛] أي مُحكَّم، وإذا وصف الله تعالى بالحكمة من هذا الوجه كان ذلك من صفات فعله، والثالث: الحكيم بمعنى العالم بأحكام الأمور، فالصفة به أخص من الصفة بعالم، وإذا وصف الله به على هذا الوجه فهو من صفات ذاته.

المضرق بين الإعلام والإخبار: أن الإعلام التعريض لأن يعلم الشيء وقد يكون ذلك بوضع العلم في القلب لأن الله تعالى قد علمنا ما اضطررنا إليه، ويكون الإعلام بنصب الدلالة والإخبار والإظهار للخبر علم به أو لم يعلم، ولا يكون الله مخبرا بما يحدثه من العلم في القلب.

* الفرق بين ما يخالف العلم ويضاده :

المفرق بين العلم والتقليد: أن العلم هو اعتقاد على ما هو به على سبيل الثقة ، والتقليد قبول الأمر ممن لا يُؤمن عليه الغلط بلا حجة ، فهو وإن وقع معتقدعلى ما هو به فليس بعلم لأنه لا ثقة معه ، واشتقاقه من قول العرب قلدته الأمانة ، أى : ألزمته إياها فلزمته لزوم القلادة للعنق ، ثم قالوا : طوقته الأمانة لأن الطوق مثل القلادة ، ويقولون هذا الأمر لازم لك ، وتقليد عنقك ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَ كُلَّ إِنسَانَ أَلْزَمْنَاهُ طَائرَهُ فِي عَنْقَه ﴾ [الإسراء :١٠] أى : ما طار له من الخير والشر والمرادبه عمله يقال : طأرلى منك كذا أى صار حظى منك ، ويقال : قلدت فلانا دينى ومذهبى ، أى : قلدته إثمًا إن كان فيه وألزمته إياه إلزام القلادة عنقه ، ولو كان التقليد حقًا لم يكن بين الحق والباطل فرق .

المفرق بين التقليد والتَّبُحِيت : أن التَّبُحِيت هو الاعتقاد الذي يعتد به الإنسان من غير أن يرجحه على خلافه ، أو يخطر بباله أنه بخلاف ما اعتقده ، وهو مفارق للتقليد ، لأن التقليد ما يقلد فيه الغير والتَّبُحيت لا يقلد فيه أحد (١٣) .

المفرق بين النسيان والسهو: أن النسيان إنما يكون عما كان ، والسهو يكون عما لم يكن ، تقول : نسيت ما عرفته ، ولا يقال : سهوت عما عرفته وإنما تقول : سهوت عن السجود في الصلاة ، فتجعل السهو بدلا عن السجود الذي لم يكن ، والسهو والمسهو عنه يتعاقبان ، وفرق آخر أن الإنسان إنما ينسى ماكان ذا كرًا له ، والسهو يكون عن ذكر ، وعن غير ذكر لأنه خفاء المعنى بما يمتنع به إدرا كه ، وفرق آخر وهو أن الشيء الواحد محال أن يسهى عنه في وقت ولا يسهى عنه في وقت آخر ، وإنما يسهى في وقت آخر عن مثله ويجوز أن ينسى الشيء الواحد في وقت ويذكره في وقت آخر .

⁽١٣) قال في الوسيط : البحت : الصرف الخالص الذي لا يخالطه غيره .

المضرق بين السهو والغفلة: أن الغفلة تكون عما يكون ، والسهو يكون عما لا يكون ، تقول : سهوت عما لا يكون ، تقول : غفلت عن هذا الشيء حتى كان ، ولا تقول : سهوت عنه حتى كان لأنك إذا سهوت عنه لم يكن ، ويجوز أن تغفل عنه ويكون ، وفرق آخر أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول : كنت غافلا عما كان من فلان ، ولا يجوز أن يسهى عن فعل الغير .

الفرق بين النوم والإغماء: أن الإغماء سهو يكون من مرض فقط والنوم سهو يحدث مع فتور جسم الموصوف به .

المفرق بين الظن والتصور: أن الظن ضرب من أفعال القلوب يحدث عند بعض الأمارات ، وهو رجحان أحد طرفى التجوز ، وإذا حدث عند أمارات غلبت وزادت بعض الزيادة فظن صاحبه بعض ما تقتضيه تلك الأمارات سمى ذلك غلبة الظن ، ويستعمل الظن فيما يدرك وفيما لا يدرك والتصور يستعمل في المدرك دون غيره ، كأن المدرك إذا أدركه المدرك تصور نفسه ، والشاهد ،أن الأعراض التي لا تدرك لا تتصور نحو العلم والقدرة ، والتمثل مثل التصور إلا أن التصور أبلغ ؛ لأن قولك : تصورت الشيء معناه: أنى بمنزلة من أبصر صورته ، وقولك : تمثلته معناه أنى بمنزلة من أبصر صورة الشيء أبلغ في عرفان ذاته من رؤيتك لمثاله .

المضرق بين التصور والتوهم: أن تصور الشيء يكون مع العلم به ، وتوهمه لا يكون مع العلم به لأن التوهم من قبيل التجويز ، والتجويز ينافي العلم ، وقال بعضهم: التوهم يجرى مجرى الظنون يتناول المدرك وغير المدرك ، وذلك مثل أن لا يخبرك من لا تعرف صدقه عما لا يخيل العقل فيتخيل كونه ، فإذا عرفت صدقه وقع العلم بمخبره وزال التوهم ، وقال فيتخيل كونه ، فإذا عرفت صدقه وقع العلم بمخبره وزال التوهم ، وقال أخر: التوهم هو تجويز مالا يمتنع من الجائز والواجب ، ولا يجوز أن يتوهم الإنسان ما يمتنع كونه ألا ترى أنه لا يجوز أن يتوهم الشيء متحركا ساكنا في حال واحدة .

المضرق بين الظن والشك : أن الشك استواء طرفى التجويز ، والظن رجحان أحد طرفى التجويز ، والشاك يجوز كون ماشك فيه على إحدى

الصفتين لأنه لا دليل هناك ولا أمارة ، ولذلك كان الشاك لا يحتاج في طلب الشك إلى الظن ، والعلم وغالب الظن يطلبان بالنظر ، وأصل الشك في العربية من قولك شككت الشيء إذا جمعته بشيء تدخله فيه ، والشك هو اجتماع شيئين في الضمير ، ويجوز أن يقال : الظن قوة المعنى في النفس من غير بلوغ حال الثقة الثابتة ، وليس كذلك الشك الذي هو وقوف بين النقيضين من غير تقوية أحدهما على الآخر .

الفرق بين الظن والحُسنبان: أن بعضهم قال: الظن ضرب من الاعتقاد، وقد يكون حسبان ليس باعتقاد، ألا ترى أنك تقول: أحسب أن زيدًا قد مات، ولا يجوز أن تعتقدأنه مات مع علمك بأنه حى .

قال أبو هلال - رحمه الله تعالى - أصل الحسبان من الحساب تقول : أحسبه بالظن قد مات كما تقول : أعده قد مات ، ثم كثر حتى سمى الظن حسبانًا على جهة التوسع وصار كالحقيقة بعد كثرة الاستعمال ، وفرق بين الفعل منهما فيقال في الظن : حسب ، وفي الحساب : حسب ولذلك فرق بين المصدرين فقيل : حسبًان وحُسبًان ، والصحيح في الظن ما ذكرناه .

المفرق بين الشك والارتياب: أن الارتياب شك مع تُهَمَة ، والشاهد أنك تقول: إنى شاك اليوم في المطر، ولا يجوز أن تقول: إنى مرتاب بفلان إذا شككت في أمره واتهمته ، فأما:

المفرق بين الريبة والتهمة: فإن الريبة هي الخصلة من المكروه تظن بالإنسان، فيشك معها في صلاحه، والتهمة (١٤) الخصلة من المكروه تظن بالإنسان أو تقال فيه، ألا ترى أنه يقال: وقعت على فلان تهمة إذا ذكر بخصلة مكروهة ويقال أيضًا: اتهمته في نفسي إذا ظننت به ذلك من غير أن تسمعه فيه فالمتهم هو المقول فيه التهمة والمظنون به ذلك، والمريب المظنون به ذلك فقط، وكل مريب متهم ويجوز أن يكون متهم ليس بمريب.

المفرق بين المشك والامتراء: أن الامتراء هو استخراج الشُّبه المشكلة، ثم كثر حتى سنميّ الشك مرية وامتراء وأصله اللري، وهو استخراج اللبن (١٤) النهمة - بسكون الهاء ، أو نعمها - الانهام ، كما في الوسيط.

من الضرع ؛ مَرى الناقة يَمْرِيهَا مَرْيًا ، ومنه ماراه مُماراة ومراء إذا استخرج ما عنده بالمناظرة ، وامترى امتراء إذا استخرج الشُّبّة المشَّكِلّة من غير حل لها.

المُصْرِقَ بِين العلم والظن: أن الظن يجوز أن يكون المظنون على خلاف ما هو ظنه ولا يحققه ، والعلم يحقق المعلوم وقيل: جاء الظن في القرآن بمعنى الشك في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ هُمْ إِلاَ يُظُنُونَ ﴾ [البقرة: ٧٨] والصحيح أنه على ظاهره.

المفرق بين النظن والجهل: أن الجاهل يتصور نفسه بصورة العالم، ولا يجوز خلاف ما يعتقده، وإن كان قد يضطرب حاله فيه لأنه غير ساكن النفس إليه، وليس كذلك الظان.

المفرق بين التصور والتخيل ، أن التصور تخيل لا يثبت على حال ، وإذا ثبت على حال الم يكن تخيل الله نفيذا تصور الشيء في الوقت الأول ، ولم يتصور في الوقت الثاني فيل : إنه تخيل ، وفيل : التخيل تصور الشيء على بعض أوصافه دون بعض ، فلهذا لا يتحقق ، والتخيل والتوهم ينافيان العلم كما أن الظن والشك ينافيانه .

المفرق بين التقليد والظن: أن المقلّد وإن كان محسنا للظن بالمقلّد ؛ لما عرفه من أحواله فهو سيظن أن الأمر على خلاف ما قلده فيه ، ومن اعتقد فيمن قلده أنه لا يجوز أن يخطئ فذاك لا يجوز كون ما قلده فيه على خلافه ، فلذلك لا يكون ظائًا ، وكذلك المقلد الذي تقوى عنده حال ما قلده فيه يفارق الظان ؛ لأنه كالسابق إلى اعتقاد الشيء على صفة لا ترجيح لكونه عليها عنده على كونه على غيرها ، والظن يكون له حكم إذا كان عن أمارة صحيحة ، ولم يكن الظان قادرًا على العلم ، فأما إذا كان قادرًا عليه فليس له حكم ، ولذلك لا يعمل بخبر الواحد إذا كان بخلاف القياس وعند وجود النص .

المضرق بين الجَهل والحُمق :أن الحُمق هو الجهل بالأمور الجارية في

العادة ، ولهذا قالت العرب : «أحمق (١٥) من دُغَة» ، وهي امرأة ولدت فظنت أنها أحدثت ، فحمّق تها العرب بجهلها بما جرت به العادة من الولادة ، وكذلك قولهم : «أحمق من المهورة إحدى خَدَمَتيها» وهي امرأة راودها رجل عن نفسها فقالت لا تتكحني بغير مهر ، فقال ، لها : مهرتك إحدى خدمتيك ؛ أي خَلخَاليك ، فرضيت ، فحمّقها العرب بجهلها بما جرت به العادة في المهور ، والجهل يكون بذلك وبغيره ، ولا يسمى الجهل بالله حمقا ، وأصل الحمق الضعف ومن ثمّ قيل : البقلة الحمقاء لضعفها ، وأحمق الرجل : إذا ضعف فقيل للأحمق : أحمق لضعف عقله .

الفرق بين الحماقة والرقاعة : أن الرقاعة ـ على ما قال الجاحظ ـ : حمق مع رفعة وعلو رتبة ، ولا يقال للأحمق إذا كان وضيعا : رقيعًا ، وإنما يقال ذلك للأحمق إذا كان سيدا ، أو رئيسا ، أو ذا مال وجاه .

المفرق بين الأحمق والمائق: أن المائق هو السريع البكاء ، القليل الحزم والثبات ، والماقة البُكاء وفي المثل: «أنا نتق وصاحبي مئق فكيف نتفق؟ » ، وقال بعضهم: المائق السيئ الخلق ، وحكى ابن الانبارى أن قولهم: أحمق مائق بمنزلة عطشان نطشان وجائع نائع(١٦) .

⁽١٥) انظر فصل المقال ١٨٣ ، وجمهرة العسكرى ٢/١٥ ، ٣٨٩ ، والدرة الفاخرة ١٤٥ ، والفاخر ٢٤ والميداني المار الفارد المار القلوب ٣٠٩ . الميداني ١٤٧/١ ، والمستقصى : ٣٠ ، ودغة هي مارية بنت معنج ، وفي حمقها انظر ثمار القلوب ٣٠٩ .

⁽١٦) انظر الأمثال للميداني ٢١/١ . قال أبو عبيد : التئق : السريع إلى الشر ، والمئق : السريع إلى البكاء . يضرب للمختلفين أخلاقا وقال في الوسيط : الإتباع : أن يأتي بكلمتين على وزن واحد تؤكد أخراهما الأولى ، وهي إما أن تكون في معنى الأولى مثل : هو قسيم وسيم ، وإما أن تكون خالية من المعنى مثل : حُسن بسَن .

الباب الخامس الباب المخامس

فى الفرق بين الحياة والنماء ، والحى والحيوان ، وبين الحياة والعيش والروح ، وما يخالف ذلك ،وفي الفرق بين الحياة والقدرة والاستطاعة والقوة والقدرة ، وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يضاده ويخالفه .

المفرق بين الحياة والنّماء: أن الحياة هي ما تصير به الجملة كالشيء الواحد في جواز تعلق الصفات بها فأما قوله تعالى: ﴿ فَأَحْيِينًا بِهِ الأَرْضَ بِعُدَ مَرْتِهَا ﴾ [فاطر: ٩] فمعناه: أنا جعلنا حالها كحال الحي في الانتفاع بها ، والصفة لله بأنه حي مأخوذة من الحياة على التقدير، وقد دل الدليل على أن الحي بعد أن لم يكن حيا حي من أجل الحياة فالذي لم يزل حيًا ينبغي أن يكون حيًا لنفسه ، والنماء يزيد الشيء حالا بعد حال من نفسه ، لا بإضافة إليه فالنبات ينمي ويزيد ، وليس بحي و الله تعالى حَيَّ ولا ينام ، ولا يقال لمن أصاب ميراثا ، أو أعطي عطية أنه قد نما ماله ، وإنما يقال : فلا يقال لمن أصاب ميراثا ، أو أعطي عطية أنه قد نما ماله ، وإنما يقال : نما ماله إذا زاد في نفسه ، والنماء في الماشية حقيقة لأنها تزيد بتوالدها قلي المؤرق (١) والذهب مجاز فهذا هو الفرق بين الزيادة والنماء ، ويقال للأشجار والنبات :نوام ، لأنها تزيد في كل يوم إلى أن تنتهي إلى حد التمام والنماء .

المفرق بين الحى والحيوان :أن الحيوان هو الحى ذو الجنس ، ويقع على الواحد والجسم ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ الدَّارَ الآخرةَ لَهِيَ الْحَيَوانُ ﴾ الواحد والجسمع ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ الدَّارَ الآخرةَ لَهِيَ الْحَيَوانُ ﴾ [العنكبوت: •] فقد قال بعضهم : يعنى البقاء ؛ يريد أنها باقية ، ولا يوصف الله تعالى بأنه حيوان ، لأنه ليس بذى جنس .

المضرق بين الحياة والعيش: أن العيش اسم لما هو سبب الحياة من الأكل والشرب وما بسبيل ذلك ، والشاهد قولهم: معيشة فلان من كذا يعننون مأكلة ومشريه مما هو سبب لبقاء حياته ، فليس العيش من الحياة في شهره.

⁽١) الورق - بكسر الراء - الفِضة مضروبة كانت أو غير مضروبة . الوسيط .

الفرق بين الحياة والروح: أن الروح جسم رقيق من جنس الريح، وقيل: هو جسم رقيق حساس، وتزعم الأطباء أن موضعها في الصدر من الحجاب والقلب، وذهب بعضهم: إلى أنها مبسوطة في جميع البدن، وفيه خلاف كثير ليس هذا موضع ذكره، والروح والريح في العربية من أصل واحد، ولهذا يستعمل فيه النفخ، فيقال: نفخ فيه الروح، وسمى جبريل عليه السلام روحًا، لأن الناس ينتفعون به في دينهم كانتفاعهم بالروح ولهذا المعنى سمى القرآن رُوحًا.

المضرق بين الروح، والمهجمة ، والنفس والذات : أن المهجمة خالص دم الإنسان الذى إذا خرج خرجت رُوحه ، وهو دم القلب فى قول الخليل ، والعرب تقول : سالت مُهَجُهم على رماحنا ، ولفظ النفس مشترك يقع على الروح ، وعلى الذات ، ويكون توكيدًا يقال : خرجت نفستُه أى رُوحه ، وجاءنى زيد نفسه ، بمعنى التوكيد ، والسواد سواد لنفسه ، كما تقول لذاته، والنفس أيضا الماء، وجمعه أنفاس قال جرير :

تُعَلَّلُ وَهُىَ سَاعَبِةٌ بَنيها بِأَنفاسِ مِن الشَّبِمِ القَراحِ^(٢)

والنفس ملء الكف من الدباغ ، والنفس التى تستعد بمعنى الذات ما يصح أن تدل على الشىء من وجه يختص به دون غيره ، وإذا قلت هو لنفسه على صفة كذا ، فقد دللت عليه من وجه يختص به دون ما يخالفه .

وقال على بن عيسى: الشيء والمعنى، والذات، نظائر وبينها فروق، في المعنى المقصود، ثم كثر حتى سمى المقصود معنى، وكل شيء ذات، وكل ذات شيء إلا أنهم ألزموا الذات الإضافة فقالوا ذات الإنسان، وذات الجوهر، ليحققوا الإشارة إليه دون غيره، قلنا: ويعبر بالنفس عن المعلوم في قولهم: قد صح ذلك في نفسى، أي: قد صار في جملة ما أعلمه ولا يقال صح في ذاتى.

 ⁽۲) ديوان جرير - دار المعارف - ۱۸۸۱ . الساخبة الجائعة ، والنفس من الماء ما كان مُرويًا كافيا ، والشبم : البارد. يقال منه شبم يشبم شبما ، والشبم : البرد .

* ومما يضاد الحياة الموت:

المفرق بين الموت والقتل: أن القتل هو نقص البنية الحيوانية ولا يقال له: قتل في أكثر الحال إلا إذا كان من فعل آدمى، وقال بعضهم: القتل إماتة الحركة: ومنه يقال ناقة مُقَتَلة إذا كثر عليها الإتعاب حتى تموت حركتها، والموت عرض أيضا يضاد الحياة مضادة القتل(٢) ولا يكون إلا من فعل الله، والميتة الموت بعينه إلا أنه يدل علي الحال، والموت ينفي الحياة مع سلامة البنية، ولابد في القتل من انتقاص البنية، ويقال لمن حبس الإنسان حتى يموت: أنه قتله، ولم يكن بقاتل في الحقيقة، لأنه لم ينقص البنية، ويستعار الموت في أشياء فيقال: مات قلبه إذا صار بليدًا، ومات المتاع أي: كسد، ومات الشيء بينهم: نقص، وحظ ميت: ضعيف ونبات المتاع أي: كسد، ووقع في الماشية مَوتَان إذا تماوتت ومَوتَان الأرض إذا لم تعمر(1).

الفرق بين القتل والذبح : أن الذبح عمل معلوم ، والقتل ضروب مختلفة ولهذا منع الفقهاء من الإجارة على قتل رجل قصاصًا ، ولم يمنعوا من الإجارة على دبح شاة لأن القتل منه ما لا يدرى أيقتله بضرية أو بضربتين أو أكثر ، وليس كذلك الذبح .

الفرق بين الفناء والنفاد : أن النفاد آخر الشيء بعد فناء أوله ، ولا يستعمل النفاد فيما يفني جملة ، ألا ترى أنك تقول فناء العالم ، ولا يقال : نفاد الزاد ، ونفاد الطعام ، لأن ذلك يفني شيئا فشيئا .

المضرق بين الإهلاك والإعدام :أن الإهلاك أعم من الإعدام ، لأنه قد يكون بنقص البنية ، وإبطال الحاسة ، وما يجوز أن يصل معه اللذة والمنفعة،

⁽٣) قال الراغب في مفرداته : أصل القال إزالة الروح عن الجسد كالموت ، لكن إذا اعتبر بفعل المتولى لذلك يقال: قتل ، وإذا اعتبر بفوت الحياة يقال : موت .

⁽٤) قال في القاموس: والموتان – بالتحريك – خلاف الحيوان، أو أرض لم تُحي بعد، وبالضم – موت يقع في الماشية، وبفتح. وقال في اللسان: الموات في الأرض مثل الموتان، يعني مواتها الذي ليس ملكا لأحد، وفيه لغتان سكون الوار وفتحها مع فتح الميم، والموتان ضد الحيوان، ثم قال: والموات – بضم الميم، والموتان – بضمها أو فتحها – كله الموت يقع في المال والماشية، الفراء: وقع في المال موتان، ومُوات، وهو الموت.

والإعدام نقيص الإيجاد فهو أخص ، فكل إعدام إهلاك ، وليس كل إهلاك إعداما .

المفرق بين الحياة والمقدرة: أن قدرة الحى قد تتناقص مع بقاء حياته على حد واحد ، ألا ترى أنه قد يتعذر عليه في حال المرض والكبر كثير من أفعاله التي كانت مناسبة له مع كون إدراكه في الحالين على حد واحد ، فيعلم أن ما صح به أفعاله قد يتناقص ، وما صح به إدراكه غير متناقص ، وفرق آخر :أن العضو قد يكون فيه الحياة بدليل صحة إدراكه ، وإن لم تكن فيه القدرة كالإذن ألا ترى أنه يتعذر تحريكها مباشرًا وإن كانت منفصلة ، وفرق آخر أن الحياة جنس واحد والقدرة مختلفة ولو كانت متفقة لقدرتا بقدرتين على مقدور واحد .

المفرق بين القدرة والقهر: أن القدرة تكون على صغير المقدور وكبيره ، والقهر يدل على كبر المقدور ، ولهذا يقال : ملك قاهر إذا أريد المبالغة في مدحه بالقدرة ، ولا يقال في هذا المعنى ، ملك قادر لأن إطلاق قولنا : قادر، لا يدل على عظيم المقدور كما يدل عليه إطلاق قولنا :قاهر .

المفرق بين القهر والغلبة ، أن الغلبة تكون بفضل القدرة وبفضل العلم يقال :قاتله فغلبه ، وصارعه فغلبه ، وذلك لفضل قدرته ، وتقول :حاجّه فغلبه ، ولاعبه بالشّطّرنج فغلبه (٥) بفضل علمه وفطئته ، ، ولا يكون القهر إلا بفضل القدرة ألا ترى أنك تقول : ناوأهُ فقهره ، ولا تقول حاجّه فقهره ، ولا تقول : قهره بفضل علمه كما تقول : غلبه بفضل علمه .

المُصْرِقَ بِينَ الغلبة والقدرة ؛ أن الغلبة من فعل الغالب وليست القدرة من فعل القادر يقال : غلب خصمه غلبًا ، كما تقول طلّب طلبًا ، وفى القرآن : ﴿ وَهُم مَنْ بَعْد غَلَبهمْ سَيَغْلَبُونَ ﴾ [سورة الروم: ٣] وقولهم :الله غالب من صفات

⁽٥) ذكر ابن حجر الهيشمى فى كتابه «كف الرعاع» أن هناك أقوالا أربعة فى خريمه أو إباحته ، أو كراهته ، ثم قال : ومحل القول بالإباحة أو الكراهة ما لم تكن بيادق الشطرنج ونحوها مصورة كلها أو بعضها بصورة حيوان ، وإلا حرم اللعب بها . هذا وإذا اقترن بقمار فهو حرام اتفاقاً . هذا وقد قيد المبيحون ، ومنهم جماعة من أصحاب ابن حجر بحالة ما إذا سلمت الأموال عن الخسران ، واللسان عن الطغيان ، والصلاة عن النسيان ، فهو أنس بين الإخوان واشتغال عن الغيبة والبهتان .

الفعل ، وقولنا له: قاهر من صفات الذات ، وقد يكون من صفات الفعل ، وذلك أنه يفعل ما يصير به العدو مقهورا ، وقال على بن عيسى : الغالب القادر على كسر حدِّ الشيء عند مقاومته باقتداره ، والقاهر القادر على المستصعب من الأمور .

الفرق بين القادر والمُقيت : أن المُقيت على ما قال بعض العلماء يجمع معنى القدرة على الشيء والعلم به قال : والشاهد قول الشاعر :

أَلِيَ الفضلُ أم عَلَى إذا حُو سبتُ إنى على الحساب مُقيت

قال ولا يمكن المحاسبة له مع القدرة عليها ، والعلم بها وفى القرآن : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُقيتًا ﴾ [النساء: ٨٠] أى مقتدرًا على كل شيء عالما به ، وقال غيره المقيت على الشيء الموقوف عليه ، وقيل :هو المقتدر وأنشد :

وَذَى ضِغْنِ كَفَفْتُ الْضُغْنُ عِنْهِ وَكُنْتُ عِلَى إساءتِهِ مُقَيِّتًا (٦)

وقيل: هو المجازى كأنه يجعل لكل ضعل قدرة من الجزاء، والقدرة والقوت متقاربان، وقال ابن عباس: مقيتا حفيظا، وقال مجاهد: شهيدا وحفيظا حسيبا، وقال الخليل: المقيت الحافظ، والحفيظ أشبه الوجوه لأنه مشتق من القوت والقوت يحفظ النفس، فكأن المقيت الذي يعطى الشيء قدر حاجته من الحفظ، وحكى الفراء: يَقُوت ويُقيت.

المصرق بين المصادر والمصوى: أن المصوى هو الذى يصدر على الشىء، وعلى ما هو أكثر منه، ولهذا لا يجوز أن يصال للذى استضرغ صدرته فى الشىء:إنه قوى عليه، وإنما يقال له إنه قوى عليه: إذا كان فى قدرته فضل لغيره، ولهذا قال بعضهم: القوى القادر العظيم الشأن فيما يقدر عليه.

المفرق بين قولك : قادر عليه وقادر على فعله : أن قولَك قادر عليه يُفيد أنه قادر على تصريفه ، كقولك : فلان قادر على هذا الحجر ، أى : قادر على رفعه ووضعه ، وهو قادر على نفسه ، أى قادر على ضبطها ومنعها

⁽٦) قاله الزبير بن عبد المطلب ؛ أى : رب ذى ضغن وحقد على ، كففت السوء عنه ، وكنت مقتدرا على أن أصيبه بالمكاره . وفى حواشى الصحاح عن الصغانى . الرواية أقيت ، والقافية مضمومة وبعده البيت السابق : أصيبه بالمكاره . وفى حواشى الفضل أم عَلَى إذا حو سبت ، وإنى على الحساب مُقيتُ

فيما تنازع إليه ، وقادر على فعله يفيد : أنه قادر على إيجاده فبين الكلمتين فرق .

المفرق بين القادر على الشيء والمالك له: أن المالك يضاف إلى المقدور، وغير المقدور نحو: زيد مالك للمال، وليس بقادر عليه، فالقادر على الشيء قادر على إيجاده، والمالك للشيء مالك لتصريفه، وقد يكون المالك بمعنى القادر سواء، وهو قوله تعالى: ﴿مَالِكُ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ [فاتحة الكتاب: ٤] ويوم الدين لم يوجد فيملك، وإنما المراد أنه قادر عليه، والملك في الحقيقة لا يكون إلا لموجود، والمقدرة لا تكون على الموجود.

المضرق بين القوة والشدة : أن الشدة في الأصل هي مبالغة في وصف الشيء في صلابة ، وليس هو من قبيل القدرة ، ولهذا لا يقال لله : شديد والقوة من قبيل القدرة على ما وصفنا ، وتأويل قوله وتعالى : ﴿ هُو أَشَدُ مِنْهُمْ قُونَة ﴾ [فصلت : ١٠] أي : أقوى منهم ، وفي القرآن : ﴿ ذُو الْقُوة وَ الْمُتِينُ ﴾ الذاريات : ١٠] أي : العظيم الشأن في القوة ، وهو اتساع .

المضرق بين الشدة والجلد: أن الجلد صلابة البدن ، ومنه الجلّد لأنه أصلب من اللحم ، والجلّد الصلّب من الأرض ، وقيل : يتضمن الجلّد معنى القوة والصبر ، ولا يقال لله جليد لذلك .

المُعْرِقُ بين الشدة والصّعُوبة: أن الشدة ما ذكرناه ، والصعوبة تكون فى الأفعال دون غيرها يقال : صَعّب على الأمر ، يعنى أن فعله صعب عليك ورجل صعب ، أى : مُقاسناته صعبة ، وفيها معنى الغلبة لمن يزاولها ، ومن ثم سمى الفحل الشديد الغالب مُصنّعبًا ؛ فالصّعوبة أبلغ من الشدة ، وقد يكون شديد عير صعب إذا استعمل فيما يستعمل فيه الصعب ، ولا صعب إلا شديد .

الفرق بين القوة والمتانة: أن المتانة صلابة في ارتفاع ، والمتن من الأرض الصلّب المرتفع والجمع متان ، ومنه سمى عقب الظهر متنا ، والصلابة قريبة من ذلك ، ولا تجوز الصفة بالصلابة والمتانة على الله ،

فأما قوله تعالى: ﴿ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾ [الذاريات: ٥٠] فالمتين في أسمائه مبالغة في الوصف بأنه قوي ، وهو في الله توسع لأن المتانة في الأصل نقيضة الرخاوة ، فاستعملت في نقيض الضعف للمبالغة في صفة القوة ، والله أعلم .

المُصْرِقَ بِينَ القدرة والمُنة : أن المُنَّة (٧) تفيد أنها قدرة للمبالغة تقطع بها الأعمال الشاقة ، وأصل الكلمة القطع ومنه قوله تعالى : ﴿ أَجْرٌ غَيْرُ مَنُونَ ﴾ [فصلت : ٨] أي مقطوع ، والمنون : المنيّة ؛ لأنها قاطعة عن التصرف بالحياة ، وقيل للامتنان بالنعمة : امتنان لأنه يقطع الشكر .

المفرق بين الشدة والصلابة: أن الصلابة هي النتام الأجزاء بعضها إلى بعض من غير خلل مع يُبُوسة فيها ، والشّدة هي التزاق الأجزاء بعضها ببعض سواء كان الموصوف بها ملتئما أو مُتَحلِّلاً ، والشدة مبالغة في وصف الشي ء والصلابة خلفه ، واستعمالها في موضع الصلابة استعارة .

المُصْرِقَ بين القوة والشهامة : أن الشهامة خُشُونة الجانب ، مأخوذة من الشَّيِّهُم (^) وهو ذكر القنافذ ، ولا يسمى الله شَهَمًا لذلك .

الفرق بين الشهامة والجزالة: أن الجزالة أصلها شدة القطع تقول: جزلت الشيء إذا قطعته بشدة، وقيل: حطب جزّل إذا كان شديد القطع صلّبًا، وإذا كان كذلك كان أبقى على النار، فشبه به الرجل الذي تبقى قوته في الأمور؛ فسمى جَزّلاً، ولا يوصف الله به.

المُصْرِقُ بِينَ السَّجِاعِيةَ والبِسِالةَ: أن أصل البَّسِلُ الحرام (٩)، فكأن الباسل حرام أن يصاب في الحرب بمكروه لشدته فيها وقوته، والشجاعة الجرأة، والشجاع: الجرىء المقدام في الحرب ضعيفًا كأن أو قويا،

 ⁽٧) المنة - بضم الميم بعدها نون مشددة - القوة ، يقال : ليس لقلبه منة ، والجمع منن .

 ⁽٨) قال في الوسيط : ١ الشيهم : حيوان من القوارض له شوك طويل ، كأنه المسال من فصيلة القنافذ ، ويسمى الدُّلْدُل أيضا .

⁽٩) جاء في مفردات الراغب : البسل : ضم الشيء ومنعة ، ولتضمنه لمعني الضم استعير لتقطيب الوجه ، فقيل : باسل ، ومبتسل الوجه ، ولتضمنه لمعنى المنع ، قيل للمحرّم ، والمرتهن : بسل . والبسل هو الممنوع منه بالقهر . والفرق بين الحرام والبسل هو الممنوع منه بالقهر .

والجرأة قوة القلب الداعية إلى الإقدام على المكاره فالشجاعة تُنبئ عن الجرأة ، والبسالة تنبئ عن الشدة ، والقوة يجوز أن يكون الباسل من البُسُول وهي تكره الوجه مثل البُثُور وهما لغتان ، وسمى باسلا لتكرهه ، ولا تجوز الصفة بذلك على الله تعالى .

المفرق بين الشجاعة والنجدة: أن النجدة حسن البدن وتمام لحمه ، وأصلها الارتفاع ، ومنه سميت بلادهم المرتفعة نَجُدًا ، وقيل للنجّاد نجاد: لأنه يحشو الثياب فترتفع ، ثم قيل: للشجاعة نجّدة لأنها تكون مع تمام الجسم في أكثر الحال .

ومما يجري مع ذلك:

المفرق بين الصلابة والقسوة: أن القسوة تستعمل فيما لا يقبل العلاج ولهذا يوصف بها القلب ، وإن لم يكن صلبا .

الشرق بين القدرة والصحة: أن الصّحة يوصف بها الجملة والآلات، والقدرة تتعلق بالجملة، فيقال عَين قادرة، وحاسة صحيحة، ولا يقال عين قادرة، وحاسة قادرة.

المفرق بين الصحة والعافية: أن الصحة أعم من العافية ، يقال: رجل صحيح ، وآلة صحيحة ، وخشبة صحيحة إذا كانت ملتئمة لا كسر فيها ، ولا يقال خشبة معافاة ، وتستعار الصحة فيقال: صححت القول ، وصح لى على فلان حق ، ولا تستعمل العافية في ذلك ، والعافية مقابلة المرض بما يضاده من الصحة فقط ، والصحة تنصرف في وجوه على ما ذكرنا ، وتكون العافية ابتداءً من غير مرض ، وذلك مجاز كأنه فعل ابتداء ما كان من شأنه أن ينافي المرض ، يقال : خلقه الله معافي صحيحا ، ومع هذا فإنه لا يقال: صح الرجل ، ولا عوفي إلا بعد مرض يناله ، والعافية مصدر مثل العاقبة والطاغية وأصلها الترك من قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِي لَهُ مَنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ والطاغية وأصلها الترك من قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِي لَهُ مَنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ والطاغية وأصلها الترك من قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ عُفِي لَهُ مَنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾ الله وهو ترك البقرة : ١٧٠] أي : ترك له ، وعفت الدار : تُركَتْ حتى دَرست ومنه «أعفوا اللهي الله عنه المنه عنه المنه عنه المنه المنه المنه المنه عنه المنه عنه المنه المنه عنه المنه المنه المنه المنه عنه المنه المنه عنه المنه عنه المنه المنه عنه المنه المنه عنه المنه عنه المنه المنه عنه المنه المنه عنه المنه عنه المنه المنه عنه المنه عنه المنه المنه عنه المنه المنه المنه المنه عنه المنه عنه المنه المنه عنه المنه المنه المنه عنه المنه المنه المنه عنه المنه ا

المعاقبة عليه ، وعافاه الله من المرض تركه منه بضده من الصحة ، وعفاه يعفوه ، واعتفاه يعتفيه إذا أتاه يسأله تاركا لغيره .

الفرق بين الصحة والسلامة : أن السلامة نقيضة الهلاك ، ونقيض الصحة الآفة من المرض والكسر وما بسبيل ذلك ، ألا ترى أنه يقال : سلم الرجلُ من علته إذا كان يُخاف عليه الهلاك منها ، أو على شى ء من جسده ، وإذا لم يكن يخاف عليه ذلك منها لم يُقلّ : صح منها ، هذا على أن السلامة نقيضة الهلاك ، وليست الصحة كذلك ، وفي هذا وقوع الفرق بينهما ، ثم كثر استعمال السلامة حتى قيل للمتبرئ من العيب : سالم من العيب ، ولا والسلامة عند المتخلمين ، زوال الموانع والآفات ممن يجوز عليه ذلك ، ولا يقال لله : سحيح ، لأن الصحة تقتضى منافاة المرض والكسر ولا يجوزان على الله تعالى .

المفرق بين القدرة والمطاقة: أن الطاقة غاية مقدرة القادر ، واستفراغ وُسنعه في المقدور ، يقال : هذا طاقتي أي : قدر إمكاني ، ولا يقال لله تعالى: مُطيق لذلك .

المضرق بين القدرة والاستطاعة: أن الاستطاعة في قولك: طاعت جوارحه للفعل، أي: انقادت له، ولهذا لا يوصف الله بها، ويقال: أطاعه، وهو مطيع، وطاع له وهو طائع له إذا انقاد له، وجاءت الاستطاعة بمعنى الإجابة وهو قوله تعالى: ﴿ هُلْ يَسْتَطِيعُ رَبُكُ ﴾ [المائدة:١١١] أي: هل يُجيبك إلى ما تسأله، وأما قوله تعالى: ﴿ لا يَسْتُطِيعُونَ سَمْعًا ﴾ [الكهف:١٠١] فمعناه أنه يثقل عليهم استماع القرآن ليس أنهم لا يقدرون على ذلك، وأنت تقول: لا أستطيع أن أبصر فلانًا ؛ تريد أن رؤيته تثقل عليك.

المفرق بين العزيز والقاهر: أن العزيز هو المتنع الذي لا ينال بالأذى ، ولذلك سمى أبو ذؤيب(١١) العُقاب عزيزة لأنها تتخذ وكرها في أعلى الجبل

⁽١١) هو أبو ذؤيب الهذلي ، جاهلي إسلامي واسمه خويلد بن خالد ، وكان راوية ساعدة بن جؤية وجاء في اللسان : والخنصف : المثقب ، والإشفى ، قال أبو كبير يصف عقابا :

[َ]حتي التهيت إلى فراش عزيزة فتخاء روثة الفها كالخصف

فهي ممتنعة على من يريدها فقال:

حتى انتهيتُ إلى فراش عزيزة سوداء روثة أنفها كالمخصف

ويقال : عزَّ يَعِزَّ ، إذا صار عزيزًا ، وعَزِّ يَعُزَّ عَزًا إذا قهر باقتدار على المنع والمثل : «مَن عَزِّ بَزَّ»(١٢) والعزاز : الأرض الصُّلبة لامتناعها على الحافر بصلابتها كالامتناع من الضيم ، والصفة بعزيز لا تتضمن معنى القهر ، والصفة بقاهر تتضمن معنى العِزِّ ، يقال قهر فلان فلانًا إذا غلبه ، وصار مقتدرًا على إنفاذ أمره فيه .

المضرق بين قولك : العزيز ، وبين قولك : عزيزى : أن قولك عزيزى بمعنى حبيبى الذى يَعِزّ عليك فقده لهيل طبعك إليه ، ولا يوصف العظماء به مع الإضافة ، وليس كذلك السيد وسيدى ، لأن الإضافة لا تقلب معنى ذلك إلا بحسب ما تقتضيه الإضافة من الاختصاص .

المُصْرِقَ بِين القادر والمتمكن: أن التمكن مضمن بالآلة ، والمكان الذى يتمكن فيه ، ولهذا لا تجوز الصفة به على الله تعالى ، وصفة القادر مطلقة لأنه لا يجوز أن يستغنى بنفسه عن القدرة كما يستغنى بها عن الآلة فى الكتابة ، ونحوها ، ويقال مكّنه ومكّن له ، قال بعضهم : معناهما واحد ، قال نومنه قروله تعالى : ﴿ مَكّناهُمْ فِي الأرْضِ مَا لَمْ نُمكّن لَكُمْ ﴾ والأنعام: اقال: فجاء باللغتين للتوسع في الكلام ، والصحيح : أن مكنت له : جعلت له ما يتمكن به ، ومكنته : أقدرته على ملك الشيء في المكان .

المفرق بين التمكين والإقدار: أن التمكين إعطاء ما يصح به الفعل كائنا ما كان من الآلات والعُدُد والقُوى ، والإقدار: إعطاء القدرة وذلك أن الذى له قدرة على الكتابة تتعذر عليه إذا لم يكن له آلة للكتابة ، ويتمكن منها إذا حضرت الآلة ، والقدرة ضد العجز ، والتمكن ضد التعذر .

⁽۱۲) انظر أمثال العرب للمفيضل الضبي / ۱۲٤ ، وجمهرة العسكرى ۲۸۸/۲ ، والفاخر ۷۲/ ، والزاهر ا۱۹۰ ، والزاهر الحرب ۱۹۵ ، والمسان بزز ، والوسيط ۱۹۳ ، والتلخيص للمسكرى ۱۹۰ ، والخزانة ۲۲٤/۱ .

** الفرق بين ما يضاد القدرة ويخالفها:

المفرق بين العجنزوالمنع: أن العجنز يضاد القدرة ، مضادة الترك ، ويتعلق بمتعلقها على العكس ، والمنع ما لأجله يتعذر الفعل على القادر ، فهو يضاد الفعل وليس يضاد القدرة ، بل ليس يسمى منعًا إلا إذا كان مع القدرة فليس هو من العجز في شيء .

المفرق بين المنع والكف : أن المنع ماذكرنا ، والكف على ما ذكر بعضهم يستعمل في الامتناع عما تدعو إليه الشهوة ، قال : والإمساك مثله ، يقال : كف عن زيارة فلان وأمسك عن الإفطار، وليس الأمر كما قال ؛ بل يستعمل الإمساك والكف فيما تدعو إليه الشهوة ، وفيما لا تدعو إليه يقال : كف عن القتال ، كما يقال كف عن شرب الماء ، وأمسك عن ذلك أيضا ، وأصل الإمساك حبس النفس عن الفعل ومنه المساك، وهو مكان يُمسك الماء أي : يحبسه ، والجمع مسك والمسك (١٣) الستوار ، سمى بذلك لأنه يلزم المعصم فهو كالمحبوس فيه ، والماسكة جلدة تكون على وجه الولد في بطن أمه لأنها محيطة به كإحاطة الحبس بالمحبوس ، واستمسك الشيء ، وتماسك كأن بعضه احتبس على بعض ، ونقيض الاستمساك الاسترسال ، ونقيض الإمساك الإرسال ، وأصل الكف الانقباض والتجمع ومنه سميت الكف كفا لأنها تقبض على الأشياء وتجتمع ، ويقال : جاءني الناس كافَّة أي جميعًا . فالكف عن الفعل هو الامتناع عن موالاة الفعل ، وإيجاده حالا بعد حال خلاف الانبساط فيه ، وإنما قلنا ذلك : لأن أصله الانقباض وخلاف الانقباض الانبساط ، والإمساك حبس النفس عن الفعل على ماذكرنا فالفرق بينهما بين.

المضرق بين الكف والترك : أن الترك عند المتكلمين فعل أحد الضدين اللذين يقدر عليهما المباشر ، وقال بعضهم : كل شيئين تضادا وقدر عليهما بقدرة واحدة مع كون وقت وجودهما وقتًا واحدًا وكانا يحلان محل القدرة ، وانصرف القادر بفعل أحدهما عن الآخر سمى الموجود منهما تركا ، وما لم (١٣) قال في المساح : والمك - بفتحتين - أسورة . وقال في اللسان : المك : الأسورة والخلاخيل ، من عاج .

يوجد متروكا ، والترك عند العرب تخليف الشيء في المكان الذي هو فيه ، والانصراف عنه ، ولهذا يسمون بيضة النعامة إذا خرج فرخها : تُريكة لأن النعامة تنصرف عنها ، والتريكة الروضة يُغفلها الناس ولا يَرْعَوْنها .

المفرق بين الترك والتخلية: أن الترك هو ماذكرنا ، والتخلية للشيء نقيض التوكيل به ، يقال : خلاه إذا أزال التوكيل عنه كأنه جعله خاليًا لا أحد معه ، ثم صارت التخلية عند المتكلمين ترك الأمر بالشيء ، والرغبة فيه ، والنهي عن خلافه ، ويقولون : القادر مخلي بينه وبين مقدوره ، أي : لا مانع له منه شبه بمن ليس معه موكل يمنعه من تصرفاته .

المفرق بين قولك: تركت الشيء ، وقولك : لهيت عنه : أنه يقال : لهيت عنه إذا تركته سهوًاأو تشاغلا ، ولا يقال لمن ترك الشيء عامدًا : إنه لَهي عنه ، وقول صاحب الفصيح : لهيت عن الشيء إذا تركته غلط ؛ ألا ترى أنه لا يقال لمن ترك الأكل بعد شبع ، أو الشرب بعد الرى : إنه لهي عن ذلك ، وأصله من اللهو ميل الانفعال والمطاوعة .

المفرق بين التخلية والإطلاق: أن الإطلاق عند الفقهاء كالإذن إلا أن أصل الإذن أن يكون ابتداء ، والإطلاق لا يكون إلا بعد نهى ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما في موضع الآخر ، والإطلاق مأخوذ من الطلق وهو القيد أطلقه إذا فك طلقه ، أى : قيده كما تقول أنشط : إذ حل الأنشوطة ، ومنه طلق المرأة ، وذلك أنهم يقولون للزوجة : إنها في حبال الزوج ، فإذا فارقها قيل : طلقها ، كأنه قطع حبلها وإنما قيل في الناقة : أطلق ، وفي المرأة في الناقة : أطلق ، وفي المرأة الفرق بين المعنيين ، والأصل واحد .

المفرق بين الكف والإحجام: أن الإحجام هو الكف عما يسبق فعله خاصة يقال: أحجم عن القتال، ولا يقال: أحجم عن الأكل والشرب.

الفرق بين الإقدام والتقحم: أن التقحم الإقدام في المضيق بشدة يقال: تقحم في الغار، وتقحم بين الأقران، ولا يقال: أقدم في الغار، وأصل التقحم الإقدام على القحم، وهي الأمور الشديدة واحدها قحمة،

والإقدام هو حمل النفس على المكروه من قُدّام ، ويخالف التقدّم في المعنى؛ لأن التقدم يكون في المكروه والمحبوب ، والإقدام لا يكون إلا على المكروه .

المُصْرِقَ بِينَ المنع والصد : أن الصد هو المنع عن قصد الشيء خاصة ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الأنفال: ٢٠]أى يمنعون الناس عن قصده ، والمنع يكون في ذلك وغيره ألا ترى أنه يقال : منع الحائط عن الميل ، ولا يقال : صده عن الميل ، لأن الحائط لا قصد له ، ويقولون : صدنى عن لقائك ، يريد عن قصد لقائك وهذا بين .

المفرق بين قولك: منعته عن الفعل وبين قولك: ثنيته عنه: أن المنع يكون عن إيجاد الفعل، والمثنى لا يكون إلا المنع عن إتمام الفعل تقول: ثنيته عنه إذا كان قد ابتدأه فمنعته عن إتمامه واستبقائه وإلى هذا يرجع الاستثناء في الكلام لأنك إذا قلت: ضربت القوم إلا زيدا، فقد أخبرت أن الضرب قد استمر في القوم دون زيد فكأنك أطلقت الضرب، حتى إذا استمر في القوم ثنيته فلم يصل إلى زيد.

المفرق بين الرد والرجع: أنه يجوز أن ترجعه من غير كراهة له قال الله تعالى: ﴿ فَإِنْ رَجَعَكَ اللّهُ إِلَىٰ طَائِفَةً مِنْهُم ﴾ [التوبة: ٨٠] ولا يجوز أن ترده إلا إذا كرهت حاله، ولهذا يسمى البهرج ردًا، ولم يسم رجعا، هذا أصله، ثم ربما استعملت إحدى الكلمتين موضع الأخرى لقرب معناهما.

المصرق بين الرد والرفع: أن الرد لا يكون إلا إلى خلف، والرفع يكون إلى قدام وإلى خلف جميعًا .

* ومما يجرى مع هذا:

المفرق بين الحصر والحبس: أن الحصر هو الحبس مع التضييق يقال: حصرهم في البلد ؛ لأنه إذا فعل ذلك فقد منعهم عن الأنفساح في الرعي والتصرف في الأمور، ويقال: حبس الرجل عن حاجته، وفي الحبس إذا منعه عن التصرف فيها، ولا يقال: حصر في هذا المعنى دون أن يضيق عليه، وهو في حصار أي: ضيق، والحصر احتباس النَّجِّو كأنه من ضيق

المخرج ، كذا قال أهل اللغة ، ويجوز أن يقال : إن الحبس يكون لمن تمكنت منه ، والحصر لمن لم تتمكن منه ، وذلك أنك إذا حاصرت أهل بلد في البلد فإنك لم تتمكن منهم ، وإنما تتوصل بالحصر إلى التمكن منهم ، والحصر في هذا سبب التمكن ، والحبس يكون بعد التمكن .

الفرق بين الحصر والإحصار: قالوا: الإحصار في اللغة منع بغير حبس ، والحصر المنع بالحبس ، قال الكسائي: ما كان من المرض قيل فيه: أحصر ، وقال أبو عبيدة: ما كان من مرض أو ذهاب نفقة قيل فيه: أحصر ، وما كان من سجن أو حبس قيل فيه: حصر فهو محصور ، وقال المبرد: هذا صحيح ، وإذا حبس الرجل الرجل قيل: حبسه، وإذا فعل به فعلا عرضه به لأن يحبس قيل: أحبسه ، وإذا عرضه للقتل قيل: أقتله. وسقاه إذا أعطاه إناء يشرب منه ، وأسقاه إذا جعل له سقيا ، وقبره إذا تولى دفنه ، وأقبره جعل له قبرًا ، فمعنى قوله تعالى ﴿ فَإِنْ أُحْصِرُ تُمْ ﴾ [سورة البقرة: ١٩١١] عرض لكم شيء يكون سببًا لفوات الحج .

المضرق بين الوَهن والضعف: أن الضعف ضد القوة، وهو من فعل الله تعالى، كما أن القوة من فعل الله تقول: خلقه الله ضعيفًا ، أو خلقه قويا ، وفى القرآن ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٢٨] والوَهن هو: أن يفعل الإنسان فعل الضعيف، تقول: وَهَن فى الأمريهن وَهنًا وهو واهن، إذا أخذ فيه أخذ الضعف، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلا تَهِنُوا وَلا تَحْزُنُوا وَأَنتُم الأَعْلُونَ ﴾ [آل عمران: ٢٦١] أى لا تفعلوا أفعال الضعفاء، وأنتم أقوياء على ما تطلبونه بتذليل الله إياه لكم، ويدل على صحة ما قلنا: أنه لا يقال: خلقه الله واهنا، كما يقال: خلقه الله ضعيفًا، وقد يستعمل الضعف مكان الله واهنا، كما يقال: خلقه الله ضعيفًا، وقد يستعمل الضعف مكان الوهن هو الوَهن مجازا في مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ﴾ [آل عمران: ٢٤١] أى لم يضعلوا فعل الضعيف، ويجوز أن يقال: إن الوهن هو انكسار الحد والخوف ونحوه، والضعف نقصان القوة، وأما الاستكانوا ﴾ [آل عمران: ٢٤١] أى لم يضعفوا بنقصان القوة، ولا استكانوا باظهار الضعف عمران: ٢٤١] أى لم يضعفوا بنقصان القوة، ولا استكانوا باظهار الضعف

عند المقاومة ، قال الخليل : إن الوهن الضعف فى العمل ، والأمر ، وكذلك فى العظم ونحوه يقال : وهن العظم يَهن وَهنا وأوهنه مَوْهنة ، ورجل واهن فى الأمر ، والعمل وموهون فى العظم والبدن والموهن لغة ، والوهين بلغة أهل مصر :رجل يكون مع الأجير يحثه على العمل .

المُفرق بين الضّعف والضّعف: أن الضّعف - بالضم - يكون في الجسد خاصة ، وهو من قوله (١٤) تعالى : ﴿ خَلَقَكُم مِن ضَعْف ﴾ [الروم: ٤٠] والضّعف بالفتح يكون في الجسد والرأى والعقل يقال : في رأيه ضعف ، ولا يقال : فيه ضعف ، كما يقال : في جسمه ضعف وضعف .

⁽٤٤) قال في اللسان : الضَّعف والضَّعف : خلاف القوة ، وقيل : الضعف - بالضم - في الجسد والضعف - بالفتح - في البسد والضعف - بالفتح - في الرأى والعقل . وقيل : هما جائزان في كل وجه . قال قتادة : خلقكم من ضعف - بضم العماد - قال من النطفة . ثم جعل من بعد قوة ضَعفاً . قال : الهرم ، وروى عن ابن عمر : أنه قال : قرأت على النبي على الله الله الذي خلقكم من ضَعفه فأقرأني : من ضعف : بالضم، وقرأ عاصم وحمزة : ووعلم أن فيكم ضعفا، بالفتح . وقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، ونافع ، وابن عامر ، والكسائي بالضم .

الباب السادس ك

في الفرق بين القديم والعتيق والباقي والدائم وما يجرى مع ذلك

المفرق بين القديم والعتيق: أن العتيق: هو الذي يُدّركُ حديث جنسه فيكون بالنسبة إليه عتيقا، أو يكون شيئًايطول مُكثه، ويبقى أكثر مما يبقى أمثالُه مع تأثير الزمان فيه فيسمى عتيقًا، ولهذا لا يقال: إن السماء عتيقة وإن طال مُكثها الأن الزمان لا يؤثر فيها، ولا يوجد من جنسها ما تكون بالنسبة إليه عتيقة، ويدل على ذلك أيضًا أن الأشياء تختلف فيعتق بعضها قبل بعض، على حسب سرعة تغيره وبطئه، والقديم: ما لم يزل موجودًا، والقدم لا يستفاد، والعتق يستفاد ألا ترى أنه لا يقال: سأقدم هذا المتاع، كما تقول: سأعتقه، ويتوسع في القدم فيقال: دخول زيد الدار أقدم من دخول عمرو، ولا يقال: أعتق منه، فالعتق في هذا على أصله لم يتوسع فيه.

المضرق بين الموجود والكائن: أن الموجود من صح له تأثير ، فتأثير القديم صحة الفعل منه ، وتأثير الجسم شغله للحيز ، وتأثير العرض تغييره للجسم ، وصفة الموجود من الوجود على التقدير ، وكذلك صفة القديم من القدم ، وصفة الحادث من الحدوث ، وإنما جرت الصفات على البيان بأصل رجع إليه ، إما محقق ، وإما مقدر ، وقد يكون الكلام المقدر أبلغ منه بالمحقق ، ألا ترى أن قول امرىء القيس :

* بمنجرد قيد الأوابد هَيْكُلِ^(١) *

أبلغ من مانع الأوابد ، وهو مقدر تقدير المانع .

والكائن على أربعة أوجه:

أحدها بمعنى الموجود ويصح ذلك في القديم كما يصح في المحدث والناس يقولون: إن الله لم يزل كائنا، والثاني بمعنى وجود الصنع والتدبير

⁽١) هذا عَجْز بيت من معلقته التي مطلعها : ﴿قَفَانِبُكُ ، وتمامه :

وقد أغتدى والطير في وُكُناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل (الديوإن ص ٥١ طبعة دار صادر) ، وانظر شرح المعلقات البيت رقم ٥٣ من المعلقة طبعة (دار الطلائع) بتحقيقي .

وهو قول الناس: إن الله تعالى كائن بكل مكان ، والمراد أنه صانع مدبر بكل مكان ، وأنه عالم بذلك غير غائب عن شيء من أحواله ، فيكون من هذا الوجه في حكم من هو كائن منه ، والثالث قولنا للجوهر : إنه كائن بالمكان ، ومعناه : أنه شاغل للمكان ، والرابع قولنا للعرض : إنه كائن في الجسم ، فالمراد حلوله .

المفرق بين الكائن والثابت: أن الكائن لا يكون إلا موجودا، ويكون ثابت نيس بموجود وهو من قولهم : فلان ثابت النسب ، معنى ذلك أنه معروف النسب وإن لم يكن موجودا ، ويقال : شيء ثابت بمعنى أنه مستقر لا يزول ، ويستعمل الثبات في الأجسام والأعراض ، وليس كذلك الكون .

المفرق بين الدوام والخلود :أن الدوام هو استمرار البقاء في جميع الأوقات ، ولا يقتضى أن يكون في وقت دون وقت ألا ترى أنه يقال : إن الله لم يزل دائما ولا يزال دائمًا ، والخلود هو استمرار البقاء من وقت مبتدأ ، ولهذا لا يقال: إنه خالد كما أنه دائم.

المُصْرِقَ بِينَ الدائم والسَّرْمد : أن السَّرْمد هو الذي لا فصل يقع فيه ، وهو إتباع الشيءالشيء ، والميم فيه زائدة ، والعرب تقول : شريته سرمدًا مبردا كأنه إتباع .(٢)

المفرق بين الخلود والبقاء أن الخلود استمرار البقاء من وقت مبتدأ على ما وصفنا ، والبقاء يكون وقتين فصاعدا ، وأصل الخلود اللزوم، ومنه أخلد إلى الأرض ، وأخلد إلى قوله ، أى : لزم معنى ما أتى به ، فالخلود اللزوم المستمر(٣) ، ولهذا يستعمل في الصخور ، وما يجرى مجراها ومنه قول لبيد:

* حُمْرٌ خُوالد ما يَبِينُ كُلامُها *

وقال على بن عيسى : الخلود مضمر بمعنى في كذا ، ولهذا يقال : خلده

⁽٢) قال في اللسان : السرمد : دوام الزمان من ليل أو نهار ، وليل سرمد طويل ، وفي حديث لقمان : جواب ليل سرمد . السرمد : الدائم الذي لا يتقطع .

⁽٣) قال الراغب في مفرداته : الخلود : هو تبرى الشيء من اعتراض الفساد ، وبقاؤه على الحالة التي هو عليها ، وكل ما يُتباطأ عنه التغيير والفساد ، تصفه العرف بالخلود كقولهم للأثافيُّ : خوالد . وذلك لطول مكثها ، لا لدوام بقائها .

فى الحبس ، وفى الديوان ، ومن أجله قيل للأثافى : خوالد ، فإذا زالت لم تكن خوالد ، ويقال لله تعالى دائم الوجود ، ولا يقال خالد الوجود .

المفرق بين القديم والباقي والمتقدم : أن الباقي هو الموجود لا عن حدوث في حال وصفه بذلك ، والقديم ما لم يزل موجودًا على ما ذكرنا ، وأنت تقول : سأبقى هذا المتاع لنفسى ، ولا تقول : سأقدمه، واستبقيت الشيء ، ولا تقول استقدمته ، وقال قوم : القديم في اللغة مبالغة في الوصف بالتقدم في الوجود ، كلما تقدم وجوده حتى سمى قديما فذلك حقيقة فيه ، وقال من يرد ذلك: لو كان القدم يستفاد لجاز أن تقول لما علمته سيبقى طويلا أنه سيقدم ، كما تقول : إنه سيبقى ، وفي بطلان ذلك دلالة على أنه في المحدث توسع ، والمتقدم خلاف المتأخر ، والتقدم حصول الشيء قدام الشيء، ومنه القدوم لتقدمها في العمل ، وقيل : لمضيها في العمل لا تنثنى فتوبع لها في الصفة كالمتقدم في الأمر ، ومنه القدّم لأنك تتقدم بها في المكان في المشي ، والسابقة في الخير والشر قدرم؛ وفي القرآن ﴿ قَدْمَ صدْق عند ربّهم ﴾ [سورة يونس: ٢] وقوادم الريش : العشر المتقدمات . ويقال قُدُمَ العهد ، وقدم البلي أي طال ، وكل ما يَقدُم فه قديم، وقدم . وفي الحديث : «حتى يضع الجبار فيها قدمه(١) ، أي في النا يريد .: من سلف في علمه أنه عاص ، ويجوز أن يكون من سلف بعصيانه والقديم على الحقيقة هو الذي لا أول لحدوثه.

المصرق بين قولنا: الأول، وبين قولنا: قبل، وبين قولنا: آخر، وقولنا: بعد: أن الأول: هو من جملة ما هو أوله، وكذلك الآخر من جملة ما هو آخره، وليس كذلك ما يتعلق بقبل وبعد، وذلك: أنك إذا قلت: زيد أول من جاءنى من بنى تميم وآخره، أوّجَبَ ذلك أن يكون زيد من بنى تميم، وإذا قلت جاءنى زيد قسبل بنى تميم، أو بعدهم لم يجب أن يكون زيد منهم، فلت جاءنى زيد قسبل بنى تميم، أو بعدهم لم يجب أن يكون زيد منهم، فعلى هذا يجب أن يكون قولنا: الله أول الأشياء في الوجود وآخرها، أن (٤) ذكر الحديث ابن الأثير في تذكرته وجبره ثم قال: المشهور في تأويله: أن المراد بالجبار: الله تعالى، ويشهد له قوله في الحديث الآخر: وحتي يضع رب العزة فيها قدمه والمراد بالقدم: أمل النار اللين قدمهم الله تعالى من شرار خلقه، كما أن المؤمنين قدمه الذين قدمهم للجنة. وقبل: أراد بالجبار هاهنا: المتمرد العاتى، ويشهد في الحديث الآخر: إن النار قالت: ووكل جبار عيد، وبالمصورين،

يكون الله من الأشياء ، وقولنا إنه قبلها أو بعدها لم يوجب أنه منها ، ولا أنه لا يجوز أن يطلق ذلك دون أن يقال : إنه قبل الأشياء الموجودة سواه ، أوبعدها فيكون استثناؤه من الأشياء لا يخرجه من أن يكون شيئا ، وقبل وبعد لا يقتضيان زمانا، ولو اقتضيا زمانا لم يصح أن يستعملا في الأزمنة والأوقات بأن يقال : بعضها قبل بعض ، أو بعده لأن ذلك يوجب للزمان زمانا ، وغير مستنكر وجود زمان لا في زمان ، ووقت لا في وقت ، وقبل مُضَمَّنة بالإضافة في المعنى واللفظ وربما حذفت الإضافة اجتزاء بما في الكلام من الدلالة عليها ، وأصل قبل المقابلة فكأن الحادث المتقدم قد قابل الوقت الأول ، والحادث المتأخر قد بعد عن الوقت الأول ما يستقبل ، والأخر يجيء على تفصيل الاثنين ، تقول : أحدهما كذا والآخر كذا ، والأول والآخر يقال بالإضافة ، يقال أوله كذا وآخره إلا في أسماء الله والأول والأول الموجود قبل ، والآخر الموجود بعد .

المفرق بين السابق والأول: أن السابق في أصل اللغة يقتضى مسبوقا، والأول لا يقتضى ثانيا، ألا ترى أنك تقول: هذا أول مولود ولد لفلان، وإن لم يولد له غيره، وتقول: أول عبد يملكه حر، وإن لم يملك غيره، ولا يخرج العبد والابن من معنى الابتداء، وبهذا يبطل قول الملحدين: إن الأول لا يسمى أولا إلا بالإضافة إلى ثان.

وأما تسمية الله تعالى بأنه سابق يفيد أنه موجود قبل كل موجود ، وقال بعضهم : لا يطلق ذلك فى الله تعالى إلا مع البيان لأنه يوهم أن معه أشياء موجودة قد سبقها ولذلك لا يقال : إن الله تعالى أسبق من غيره لأنه يقتضى الزيادة فى السبق ، وزيادة أحد الموصوفين على الآخر فى الصفة يوجب اشتراكهما فيها من وجه أو من وجوه .

المضرق بين قولك: يَقْدُمه، وقولك يَسبقه: أن معنى قولك: يَقَدُمه يسير قُدّامَه، ويسبقه يقتضى أنه يلحق قبله، وقال تعالى: ﴿ يَقُدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ اللّهِ يَامَة ﴾ [سورة هود: ٩٨] قيل إنه أراد يمشى على قدمه يقودهم إلى النار، وليس كذلك يسبقهم، لأن يسبقهم يجوز أن يكون معناه، أنه يوجد قبلهم فيها.



فى الفرق بين أقسام الإرادات ومايقرب منها وبين أقسام مايضادها ويخالفها ، وبين أقسام الأفعال .

المفرق بين الارادة والمحبة: أن المحبة تجري على الشيء ، ويكون المراد به غيره ، وليس كذلك الإرادة تقول: أحببت زيدًا والمراد: أنك تحب إكرامه و نفعه ، ولا يقال: أردت زيدا بهدا المعنى ، وتقول :أحب الله أى : أحب طاعته ولا يقال: أريده بهذا المعنى ، فجعل المحبة الطاعة الله محبة له ، كما جعل الخوف من عقابه خوفا منه . و تقول : الله يحب المؤمنين ؛ بمعنى أنه يريد إكرامهم و إثابتهم ولا يقال: إنه يريدهم بهذا المعنى ، ولهذا قالوا: إن يريد تكون ثوابا وولاية ، ولاتكون الإرادة كذلك ، ولقولهم: أحب زيدا مزية عن قولهم : أريدله الخير ، وذلك أنه إذا قال : أريد له الخير لم يبين أنه لا يريد له سوءًا أصلا وكذلك إذا قال :أكرة له الخير لم يبين أنه لا يريد له خيرًا البته ، والمحبة أيضًا تجرى مجرى الشهوة ، فيقال: فلان يحب اللحم ، أي يشتهيه ، وتقول :أكلت طعامًا لا احبه أي لا اشتهيه ومع هذا فإن المحبة مي الارادة ، والشاهد : أنه لا يجوز أن يحب الإنسان الشيء مع كراهته له .

المفرق بين المحبة و الشهوة : أن الشهوه توقان النفس ، وميل الطباع إلى المشتهى وليست من قبيل الإرادة ، والمحبة من قبيل الإرادة ونقضهاالبغضة، ونقيض الحب البُغض ، والشهوة تتعلق بالملاذ فقط ، و المحبة تتعلق بالملاذ وغيرها .

المفرق بينها وبين الصداقة: ان الصداقة قوة المودّة مأخوذه من الشيء الصدّد قوة المودّة مأخوذه من الشيء الصدّد قوم الصدّل أب القوي، وقال أبو على - رحمه الله -:

الصداقة: اتفاق القلوب على المودة ولهذا لا يقال: إن الله صديق المؤمن، كما يقال: إنه حبيبه وخليله.

المفرق بين الشهوة واللذة : أن الشهوة توقان النفس الى ما يلذ ويستر واللذة ما تاقت النفس إليه ونازعت إلى نيله ، فالفرق بينهما ظاهر.

المُصْرِقَ بِينَ الإرادة والشهوة: إن الانسان قد يشتهى ماهو كاره له كالصائم يشتهى الماء ويكرهه، وقد يريد الإنسان مالا يشتهيه كشرب الدواء المر، والحمية والحجامة وما بسبيل ذلك، وشهوة القبيح غير قبيحة، وإرادة القبيح قبيحة، فالفرق بينهما بين.

الشرق بين اللذة والراحة: أن الراحة من اللذة ما تقدمت الشهوة له وذلك أن العطشان إذا اشتهى الشرب ولم يشرب مليا، ثم شرب، سميت لذته بالشرب راحة ، وإذا شرب في أول أوقات العطش لم يسم بذلك ، وكذلك الماشي إذا أطال المشي ثم قعد ، وقد تقدمت شهوته للقعود سميت لذته بالقعود راحة وليس ذلك من إرادات ، ولكنه يجرى معها ويشكل بها ، وعنه أبى هاشم - رحمه الله - أن اللذة ليست بمعنى ، وفي تعيين الملتذ بها ، ويضروبها الدالة عل اختلاف أجناسها دليل على أنها معنى ، ولو لم تكن معنى مع هذه الحال لوجب أن تكون الإرادة كذلك .

المضرق بين الحب والود ، أن الحب يكون فيما يوجبه ميل الطباع ، والحكمه جميعا والود من جهه ميل الطباع فقط . ألا ترى أنك تقول أحب فلانًا ، وأوده وتقول أحب الصلاة ، وتقول أود الصلاة وتقول: أود أن ذاك كان لى إذا تمنيت وداده ، وأود الرجل ودًا ومودة ، والود والوديد مثل الحب والحبيب.

المصرق بين المحبة والعشق: أن العشق شدة الشهوة لنيل المراد من المعشوق إذا كان إنسانًا ، والعزم علي مواقعته عند التمكن منه ، ولو كان العشق مفارقًا للشهوة لجاز أن يكون العاشق خاليا من أن يشتهي النيّل ممن يعشقه ، إلا أنه شهوة مخصوصة لاتفارق موضعها ، وهي شهوة الرجل للنيّل ممن يعشقه ، ولا تسمي شهوته لشرب الخمر وأكل الطيّب عشقًا ، والعشق أيضا هو الشهوة التي إذا أفرطت ، وامتنع نيل ما يتعلق بها قتلت صاحبها ، ولا يقتل من الشهوات غيرها ، ألا ترى أن أحدًا لم يمت من شهوة الخمر ، والطعام ، والطيّب ، ولا من محبة داره أو ماله ، ومات خلق كثير من شهوة الحلوة مع المعشوق والنيل منه .

المُصْرِقَ بِين الإرادة والرضا: أن إرادة الطاعة تكون قبلها ، والرضا بها يكون بعدها أو معها ، فليس الرضا من الإرادة في شيء ، وعند أبي هاشم – رحمه الله – أن الرضا ليس بمعنى ، ونحن وجدنا المسلمين يرغبون في رضا الله تعالى ، ولا يجوز أن يرغب في لاشيء ، والرضا أيضا نقيض السنُّخط ، والسخط من الله تعالى إرادة العقاب ، فينبغي أن يكون الرضي منه إرادة الثواب أو الحكم به .

المفرق بين التمنى والإرادة : أن التمنى معنى في النفس يقع عند فوت فعل كان للمتمنى في وقوعه نفع ، أو في زواله ضرر مستقبلا كان ذلك الفعل أو ماضيا ، والإرادة لا تتعلق إلا بالمستقبل ، ويجوز أن يتعلق التمني بما لا يصح تعلق الإرادة به أصلا ، وهو أن يتمنى الإنسان أن الله لم يخلقه وأنه لم يفعل ما فعل أمس ولا يصح أن يريد ذلك ، وقال أبو على رحمه الله: التمنى هو قول القائل: ليت الأمر كذا فجعله قولا، وقال في موضع آخر: التمنى هو هذا القول، وإضمار معناه في القلب، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن الأخشاد ، والتمني أيضاً : التلاوة قال الله تعالى : ﴿ إِذَا تُمَنِّيٰ أَلْقَى الشِّيطُانُ في أَمنيَّته ﴾ [الحج: ٥٠]. وقال ابن الأنباري: التمني: التقدير، قال: ومنه قوله تعالى ﴿ مِن نُطُّفَةً إِذَا تُمنَّىٰ ﴾ [النجم : ٤]. ، وتمنى كذب ، وروى أن بعضهم قال للشعبى : أهذا مما رويته أو مما تمنيته ، أي كذبت في روايته ، وأما التمني في قوله تعالى : ﴿ فَتَمَنُّوا الْمِوْتَ إِن كُنتُمْ صَادَقِينَ ﴾ [البقرة : ٩١]. فلا يكون إلا قولا ، وهو أن يقول أحدهم : ليته مات ، ومتى قال الإنسان : ليت الآن كذا فهو عند أهل اللسان متمن غير اعتبارهم لضميره ، ويستحيل أن يتحداهم بأن يتمنوا ذلك بقلوبهم مع علم الجميع بأن التحدي بالضمير لا يعجز أحدًا ، ولا يدل على صحة مقالته ولا فسادها ، لأن المتحدى بذلك يمكنه أن يقول: تمنيت بقلبي فلا يمكن خصمه إقامة الدليل على كذبه، ولو انصرف ذلك إلى تمنى القلب دون العبارة باللسان لقالوا: قد تمنينا ذلك بقلوبنا ، فكانوا مساوين له فيه ، وسقط بذلك دلالته على كذبهم ، وعلى صحة ثبوته ، فلما لم يقولوا ذلك علم أن التحدى وقع بالتمني لفظًا . المصرق بين التمنى والشهوة: أن الشهوة لا تتعلق إلا بما يلذ من المدركات بالحواس، والتمنى يتعلق بما يلذ، وما يكره مثل أن يتمنى الإنسان أن يموت والشهوة أيضاً لا تتعلق بالماضى.

المضرق بين الهوى والشهوة: أن الهوى لطف محل الشيء من النفس مع الميل إليه بما لا ينبغى ، ولذلك غلب على الهوى صفة الذم ، وقد يشتهى الإنسان الطعام ولا يهوى الطعام .

المصرق بين الإرادة والمسيئة: أن الإرادة تكون لما يتراخى وقته ولما لا يتراخى، والمشيئة لما يتراخى، والمشيئة لما يتراخى، والمشيئة لما يتراخى، والمشيئة لما يتراخى، وذلك إنما يكون عند محاولة الفعل، وكذلك مشيئته إنما تكون بدلا من ذلك في حاله.

المفرق بين المشيئة والعزم: أن العزم إرادة يقطع بها المريد رويته في الإقدام على الفعل أو الإحجام عنه ، ويختص بإرادة المريد لفعل نفسه لأنه لا يجوز أن يعزم على فعل غيره .

المضرق بين العزم والنية: أن النية إرادة متقدمة للفعل بأوقات من قولك انتوى إذا بعد ، والنوى والنية البُعّد ، فسميت بها الإرادة التى بعد ما بينها وبين مرادها ، ولا يفيد قطع الروية في الإقدام على الفعل ، والعزم قد يكون متقدما للمعزوم عليه بأوقات وبوقت ، ولا يوصف الله بالنية ، لأن إرادته لا تتقدم فعله ، ولا يوصف بالعزم كما لا يوصف بالروية ، وقطعها في الإقدام والإحجام .

المفرق بين الإرادة والاختيار: أن الاختيار إرادة الشيء بدلا من غيره، ولا يكون مع خطور المختار وغيره بالبال، ويكون إرادة للفعل لم يخطر بالبال غيره وأصل الاختيار الخير، فالمختار: هو المريد لخير الشيئين في الحقيقة أو خير الشيئين عند نفسه من غير إلجاء واضطرار، ولو اضطر الإنسان إلى إرادة شيء لم يُسنم مختارًا له، لأن الاختيار خلاف الاضطرار.

المفرق بين الاختيار والإيثار: أن الإيثار على ما قيل هو الاختيار المقدم

والشاهد قوله تعالى: ﴿ قَالُوا تَاللّه لَقَدْ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنا ﴾ [يوسف: ١٠]. وذلك أنهم كلهم كانوا مختارين عند الله تعالى، لأنهم كانوا أنبياء، واتسع فى الاختيار فقيل حركة الجوارح اختيارية، تفرقة بين حركة البطش، وحركة المجس وحركة المرتعش، وتقول اخترت المروي على الكتان أى اخترت لبس هذا على لبس هذا، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَد اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ علم عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ هذا على لبس هذا، وقال تعالى: ﴿ وَلَقَد اخْتَرْنَاهُمْ عَلَىٰ علم عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [الدخان: ٣٠]. أى اخترنا إرسالهم، وتقول في الفاعل: مختار لكذا، وفي المفعول مختار من كذا، وعندنا أن قوله تعالى ﴿ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنا ﴾ [يوسف: المفعول مختار من كذا، وعندنا أن قوله تعالى ﴿ آثَرَكَ اللّهُ عَلَيْنا ﴾ [يوسف: أفضله على غيره بتأثير الخير والنفع عنده، واخترتك أخذتك للخير الذي فيك في نفسك؛ ولهذا يقال: آثرتك بهذا الثوب وهذا الدينار ولا يقال اخترتك به وإنما يقال: اخترتك لهذا الأمر؛ فالفرق بين الإيثار والاختيار بين من هذا الوجه.

المُصْرِقَ بِين العَرْمُ والرَّمَاع : أن العرم يكون في كل ضعل يختص به الإنسان ، والزَّماع يختص بالسفر ، يقال : أزمعت المسير قال الشاعر : * أأزمعت من آل ليلَى ابتكارا *

ولا يقال أزمعت الأكل والشرب ، كما تقول : عزمت على ذلك ، والإزماع أيضاً لا يتعدى بعلى فالفرق بينهما ظاهر .

الفرق بين الإرادة والمعنى: أن المعنى إرادة كون القول على ما هو موضوع له فى أصل اللغة أو مجازها فهو فى القول خاصة إلا أن يستعار لغيره على ما ذكرنا قبل، والإرادة تكون فى القول والفعل.

المفرق بين التيمم والإرادة: أن أصل التيمم التامم وهو قصد الشيء من أمام ؛ ولهذا لا يوصف الله به ، لأنه لا يجوز أن يوصف بأنه يقصد الشيء من أمامه ، أو ورائه ، والمتيمم القاصد ما في أمامه ، ثم كثر حتى استعمل في غير ذلك .

المفرق بين الإرادة والتحرى: أن التحرى هو طلب مكان الشيء مأخوذ من الحري وهو المأوى، وقيل لمأوى الطير حَرَاها، ولموضع بيضها حَرَى

أيضا ، ومنه تحرّى القبلة ، ولا يكون مع الشك فى الإصابة ، ولهذا لا يوصف الله تعالى به ، فليس هو من الإرادة في شيء .

المضرق بين الإرادة والتوخى: أن التَّوَخَى ماخوذ من الوَخَى وهو الطريق القاصد المستقيم، وتوخيت الشيء مثل تطرقته، جعلته طريقى، ثم استعمل في الطلب والإرادة توسعا، والأصل ما قلناه.

الفرق بين الإرادة وتوطين النفس: أن توطين النفس على الشيء يقع بعد الإرادة له ، ولا يستعمل إلا فيما يكون فيه مشقة ، ألا ترى أنك لا تقول وُطِّن فلان نفسه على ما يشتهيه .

المفرق بين القُصد والإرادة: أن قصد القاصد مختص بفعله دون فعل غيره، والإرادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر، والقصد أيضا إرادة الفعل في حال إيجاده فقط وإذا تقدمته بأوقات لم يسم قصدًا، ألا ترى أنه لا يصح أن تقول: قصدت أن أزورك غدًا.

المفرق بين القصد والحج: أن الحج هو القصد على استقامة ، ومن ثُمّ سمى قصد البيت حَجًا ، لأن من يقصد زيارة البيت لا يعدل عنه إلى غيره، ومنه قيل للطريق المستقيم: مَحَجّة ، والحَجّة فَعَلَة من ذلك لأنه قصد إلى استقامة رد الفرع إلى الأصل.

المفرق بين المحرد والقصد : أن الحرد قصد الشيء من بعد ، وأصله من قولك : رجل حريد المحل ، إذا لم يخالط الناس ، ولم يزل معهم ، وكوكب حريد مُنتَّح عن الكواكب ، وفي القرآن : ﴿ وَعَدُواْ عَلَىٰ حرد قَادرين ﴾ [القلم : ٢] . والمراد أنهم قصدوا أمرًا بعيدًا ، وذلك أن الله أهلك تمرتهم بعد الانتفاع بها .

المفرق بين الإرادة والإصابة: أن الإرادة سميت إصابة على المجاز في قولهم: أصاب الصواب، وأخطأ الجواب؛ أى أراد، قال الله تعالى: ﴿ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ ﴾ [ص: ٣٦]. وذلك أن أكثر الإصابة تكون مع الإرادة.

المفرق بين القصد والنحو: أن النحو قصد الشيء من وجه واحد،

يقال: نحوته إذا قصدته من وجه واحد، والناس يقولون: الكلام في هذا على أنحاء، أي: على وجوه، وروى أن أبا الأسود عمل في الإعراب وقال: لأصحابه: أُنْحُوا هذا النحو، أي: اقصدوا هذا الوجه من الكلام، فسمى الإعراب نحوًا، وناحية الشيء الوجه الذي يقصد منه، وهي فاعلة بمعنى مفعولة أي هي مُنْحُوّة.

المضرق بين الهم والإرادة: أن الهم آخر العزيمة عند مواقعة الفعل ، قال الشاعر (٢):

هَمَمْتُ ولَمْ أفعلْ وكدتُ ولَيْتَنى تركتُ على عثمانَ تبكى حلائلُه

ويقال: همّ الشحم إذا أذابه، وذلك أن فوبان الشحم آخر أحواله، وقيل: الهم تعلق الخاطر بشىء له قدرة في الشدة، والمهمات الشدائد، وأصل الكلمة الاستقصاء، ومنه همّ الشحم إذا أذابه حتى أحرقه، وهمّ المرض إذا هبط.

المفرق بين الهم والقصد : أنه قد يهم الإنسان بالأمر قبل القصد إليه، وذلك أنه يبلغ آخر عزمه ثم يقصده .

المضرق بين الهم والهمة : أن الهمة أساع الهم وبعد موقعه ، ولهذا يمدح بها الإنسان فيقال : فلان ذو همة وذو عزيمة ، وأما قولهم : فلان بعيد الهمة ، وكبير العزيمة فلأن بعض الهمم يكون أبعد من بعض ، وحقيقة ذلك أنه يهتم بالأمور الكبار ، والهم هو الفكر في إزالة المكروه واجتلاب المحبوب ومنه يقال : أهم بحاجتي ، والهم أيضًا الشهوة قال الله تعالى : فر رَلَقَدُ هُمُتُ بِهِ وَهم بِها ﴾ [يوسف: ٢٠]. أي عزمت على الفاحشة ، واشتهاها هو ، والشاهد على صحة هذا التأويل قيام الدلالة على أن الأنبياء -صلوات

⁽٣) قيل : إن «عمير بن ضابئ البوجمي» أتى الحجاج ، وهو شيخ يرعد ، فقال : أيها الأمير ، إنى من الضعفة ، وإن لى ابنا هو أقوى منى على الأسفار ، واحتمال مشاق السهول والأوعار ، وقد خرج اسمى فى هذا البعث ، فإن رأى الأمير أن يقبله منى بديلا فعل ، فقال الحجاج : نفعل . فلما ولى قال قائل له : أيها الأمير ؛ هذا عمير الذى يقول : هممت ولم أفعل إلى البيت . وقد دخل هذا الشيخ على عشمان وهو مقتول فوطئ بطنه ، وكسر ضلعا من أضلاعه ؛ فقال الحجاج : ردوه ، فرد ، فقال له : هلا بعثت أيها الشيخ إلى أمير المؤمنين عثمان يوم الدار بديلا ؟!

الله عليهم - لا يعزمون على الفواحش، وهذا مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللهُ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِي ﴾ [الأحزاب: ١٠]. والصلاة من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن الآدميين الدعاء، وقوله تعالى: ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنّهُ لا إِلهَ إِلاَّ هُو وَالْمَلائكة ﴾ [آل عمران: ١٨]. فالشهادة من الله تعالى إخبار، وبيان ومنهم إقرار، والهم أيضاً عند الحزن الذي يُذيب البدن من قولك: هم الشحم إذا أذابه، وسنذكر الفروق بين الهم ، والغم ، والحُزنَ في بابه إن شاء الله .

المفرق بين الحسد والغبط: أن الغبط على ان تتمنى أن يكون مثل حال المغبوط لك من غير أن تريد زوالها عنه ، والحسد أن تتمنى أن تكون حاله لك دونه ، فلهذا ذم الحسد ولم يذم الغبط ؛ فأما ما روى أنه عليه السلام سئل فقيل له : أيضر الغبط ؟ فقال : «نعم كما يضر العصا الخبط(٤)» فإنه أراد أن تترك مالك فيه سعة لئلا تدخل في المكروه ، وهذا مثل قولهم: ليس الزهد في الحرام ، إنما الزهد في الحلال ، والاغتباط الفرح بالنعمة، والغبطة الحالة الحسنة التي يغبط عليها صاحبها .

* الفرق بين ما يضاد الإرادة ويخالفها:

الفرق بين الكراهة والإباء : أن الإباء هوأن يمتنع وقد يكره الشيء من لا يقدر على إبائه ، وقد رأيناهم يقولون للملك : أبيت اللعن ، ولا يعنون أنك تكره اللعن ، لأن اللعن يكرهه كل أحد ، وإنما يريدون أنك تمتنع من أن تلعن وتشتم ، لما تأتى من جميل الأفعال ، وقال الراجز :

⁽٤) ذكر هذا الحديث ابن الأثير في تذكرته نقلا عن الهروى «غبط» بلفظ : أنه سئل : هل يضر النَّبطُ ، قال : ولا ، إلا كما يضر العضاء الخبطُ» ثم قال :

النبط : حسد خاص ، يقال : غبطت الرجل أغبطه غبطا ، إذا اشتهيت أن يكون لك مثل ماله ، وأن يدوم عليه ما هو فيه ، فأراد علله : أن الغبط هو فيه ، فأراد علله : أن الغبط هو فيه ، فأراد علله : أن الغبط لا يضر ضرر الحسد ، وأن ما يلحق الغابط من الضرر الراجع إلى نقصان الثواب دون الإحباط ، بقدر ما يلحق العضاء من خبط ورقها الذى هو دون قطعها ، واستئصالها ، ولأنه يعود بعد الخبط ، وهو إن كان فيه طرف من الحسد ، فهو دونه في الإثم ، ا هد .

* ولو أرادُوا ظُلْمَه أبينا *(٥)

أى امتنعنا عليهم أن يظلموا ، ولم يرد أنا نكره ظلمهم إياه لأن ذلك لا مدح فيه ، وقال الله تعالى : ﴿ وَيَابَى اللّهُ إِلاَ أَن يُتِمْ نُورهُ ﴾ [التوبة : ٣٠]. أى يمتنع من ذلك ، ولو كان الله يأبى المعاصى كما يكرهها لم تكن معصية ولا عاص .

المفرق بين الإباء والمضادة: أن الإباء يدل على المنعة ، ألا ترى المتحرك ساكنًا . فلا يخرجه ذلك من أن يكون أتى بضد السكون ، ولا يصح أن يقال: قد أبى السكون ، والمضادة لا تدل على المنعة .

الفرق بين الكراهة والبغض: أنه قد اتسع بالبغض ما لم يتسع بالكراهة فقيل: أبغض زيدًا: أى: أبغض إكرامه ونفعه، ولا يقال: أكرهه بهذا المعنى، كما اتسع بلفظ المحبة فقيل: أحب زيدًا بمعنى أحب إكرامه ونفعه، ولا يقال: أريده في هذا المعنى، ومع هذا فإن الكراهة تستعمل فيما لا يستعمل فيه البغض فيقال: أكره هذا الطعام، ولا يقال أبغضه، كما تقول أحبه والمراد: أنى أكره أكله كما أن المراد بقولك: أريد هذا الطعام أنك تريد أكله أو شراءه.

المفرق بين الكراهة وتفور الطبع: أن الكراهة ضد الإرادة ، وتفور الطبع ضد الشهوة ، وقد يريد الإنسان شرب الدواء المر مع نفور طبعه منه ، ولو كان نفور الطبع كراهة لما اجتمع مع الإرادة ، وقد تستعمل الكراهة في موضع نفور الطبع مجازا ، وتسمى الأمراض والأسقام مكاره ، وذلك لكثرة ما يكره الإنسان ما ينفر طبعه منه ، ولذلك تسمى الشهوة محبة ، والمشتهى محبوبا لكثرة ما يحب الإنسان ما يشتهيه ويميل إليه طبعه ، ونفور الطبع يختص بما يؤلم ويشق على النفس ، والكراهة قد تكون كذلك ، ولما يلذ ويشتهى من المعاصى وغيرها .

المفرق بين قولك : يبغضه ، وقولك : لا يحبه أبلغ

⁽٥) لعله من ذلك الرجز الذى ردده حفار الخندق فى دغزوة الخندق، وقد جاء بلفظ : إن الألى قد بغوا علينا إذا أرادوا فتلة أبينا

من حيث يتوهم إذا قال: يبغضه أنه يبغضه من وجه، ويحبه من وجه كما إذا قلت: لا قلت: لا علمه لم يحتمل الوجهين.

المفرق بين الغضب والغيظ: أن الإنسان يجوز أن يغتاظ من نفسه ولا يجوز أن يغضب عليها ، وذلك أن الغضب إرادة الضرر للمغضوب عليه ولا يجوز أن يريد الإنسان الضرر لنفسه ، والغيظ يقرب من باب الغم .

المفرق بين الغضب والسخط: أن الغضب يكون من الصغير على الكبير ومن الكبير على الصغير ، والسخط لا يكون إلا من الكبير على الصغير يقال : سخط الأمير على الحاجب ، ولا يقال : سخط الحاجب على الأمير، ويستعمل الغضب فيهما ، والستخط إذا عديته بنفسه فهو خلاف الرضا يقال : رضيه وسخطه ، وإذا عديته بعلى فهو بمعنى الغضب تقول : سخط الله عليه إذا أراد عقابه .

المفرق بين الغضب والاشتياط: أن الاشتياط خفة تلحق الإنسان عند الغضب، وهو في الغضب كالطرب في الفرح، وقد يستعمل الطرب في الغضب، الخفة التي تعتري من الحزن، والاشتياط لا يستعمل إلا في الغضب، ويجوز أن يقال: الاشتياط سرعة الغضب، قال الأصمعي يقال: ناقة مشياط إذا كانت سريعة السيمن، ويقال: استشاط الرجل إذا التهب من الغضب كأن الغضب قد طار فيه.

المفرق بين الغضب الذى تُوجِبه الحمية ، والغضب الذى تُوجِبه الحكمة: أن الغضب الذى توجبه الحمية انتقاض الطبع بحال يظهر فى تغير الوجه ، والغضب الذى توجبه الحكمة جنس من العقوبة يضاد الرضا ، وهو الغضب الذى يوصف الله به .

المفرق بين الغضب والحرد : أن الحرد هو : أن يغضب الإنسان فيبعد عمن غضب عليه ، وهو من قولك : كوكب حريد : أى بعيد عن الكواكب ، وحيّ حريد أى بعيد المحل ، ولهذا لا يوصف الله تعالى بالحرد ، وهو الحرد

بالإسكان ولا يقال حَرَد بالتحريك ، وإنما الحَرَدُ استرخاء يكون فى أيدى الإبل يقال : إن الحَرِدُ هو الإبل يقال : إن الحَرِدُ هو القصد، وهو أن يبلغ فى الغضب أبعد غاية .

الضرق بين العداوة والبغضة : أن العداوة البعاد من حال النصرة ، ونقيضُها الولاية وهي الهرب من حال النصرة ، والبغضة إرادة الاستحقار والإهانة ، ونقيضها المحبة وهو إرادة الإعظام والإجلال .

الفرق بين العدو والكاشح: أن الكاشح هو العدو الباطن العداوة كأنه أضمر العداوة تحت كُشُحِه (٦) ويقال كاشحك فلان إذا عاداك في الباطن والاسم الكشيحة والمكاشحة .

الفرق بين العداوة والشنآن ؛ أن العداوة هي إرادة السوء لما تعاديه وأصله الميل، ومنه عدوة الوادي وهي جانبه ، ويجوز أن يكون أصله البعد ومنه عدواء الدار أي بعدها وعدا الشيء يعدوه إذا تجاوزه كأنه بعد عن التوسط ، والشنآن –على ما قال على بن عيسي – طلب العيب على فعل الغير لما سبق من عداوته . قال وليس هو من العداوة في شيء ، وإنما أجرى على العداوة لأنها سببه وقد يسمى المسبب باسم السبب ، وجاء في تفسير شِ شَانَ قُوم ﴾ [المائدة : ٢]. أي بغض قوم فقري شنّان قوم بالإسكان ؛ أي : بغض قوم شنء وهو شنآن كما تقول : سكر وهو سكران .

المفرق بين المعاداة والمخاصمة : أن المخاصمة من قبيل القول ، والمعاداة من أفعال القلوب ، ويجوز أن يخاصم الإنسان غيره من غير أن يعاديه ، ويجوز أن يعاديه ولا يخاصمه .

المفرق بين المعاداة والمناواة : أن مناواة غيرك مناهضتك له بشدة في حرب أو خصومة ، وهي مفاعلة من النوء وهو النهوض بثقل ومشقة ، ومنه قوله تعالى ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتُنُوءُ بِالْعُصْبَةِ ﴾ [القصص : ٢٧]. ويقال للمرأة البدينة إذا نهضت : إنها ناءت ، وينوءبها عجزها وهو من المقلوب ، أي : هي تنوء (٦) الكشع : ما بين الخاصرة والفلوع ، ويقال : طوى كشعه على الأمر : أضمره وستره ، وطوى عنه كشعه : ركه وأعرض عنه .

به، وناء الكوكب إذا طلع كأنه نهض بثقل ، وقال صاحب الفصيح : تقول : إذا ناواً ت الرجال فاصبر ، أى : عاديت ، وهي المناواة ، وليست المناواة من المعاداة في شيء ، ألا ترى أنه يجوز أن يعاديه ولا يناوئه .

المفرق بين الغضب ، وإرادة الانتقام ، أن الغضب معنى يقتضى العقاب من طريق جنسه من غير توطين النفس عليه ، ولا يغير حكمه ، وليس كذلك الإرادة ؛ لأنها تقدمت فكانت عما توطن النفس على الفعل ، فإذا صحبت الفعل غيرت حكمه ، وليس كذلك الغضب ، وأيضًا فإن المغضوب عليه من نظير المراد وهو مستقل .

* ومما يخالف الاختيار المذكور في هذا الباب الاضطرار:

المُصْرِقُ بينه وبين الإلجاء: أن الإلجاء يكون فيما لا يجد الإنسان منه بُدًا من أضعال نفسه ، مثل أكل الميتة عند شدة الجوع ، ومثل العَدُو على الشوك عند مخافة السُّبُع فيقال: إنه مُلجَا إلى ذلك ، وقد يقال إنه مضطر إليه أيضًا ، فأما الفعل الذي يفعل في الإنسان وهو يقصد الامتناع منه مثل حركة المرتعش ، فإنه يقال هو مضطر إليه ولا يقال ملجأ إليه ، وإذا لم يقصد الامتناع منه لم يسم اضطرارًا ، كتحريك الطفل يد الرجل القوى ، ونحو هذا قول على بن عيسى : إن الإلجاء هو أن يحمل الإنسان على أن يفعل ، والضرورة أن يفعل فيه مالا يمكنه الانصراف عنه من الضر. والضر ما فيه ألم ، قال : والاضطرار خلاف الاكتساب ؛ ألا ترى أنه يقال له : باضطرار عرفت هذا أم باكتساب ؟ ولا يقع الإلجاء هذا الموقع ، وقيل : هذا الاصطلاح من المتكلمين ، قالوا : فأما أهل اللغة ، فإن الإلجاء والاضطرار عندهم سواء ، وليس كذلك لأن كل واحد منهما على صيغة ومن أصل ، وإذا اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعانى لا محالة ، والاجبار يستعمل في الإكراه ، والإلجاء يستعمل في فعل العبد على وجه لا بمكنه أن ينفك منه ، والمكره من فعل ما ليس له إليه داع ، وإنما يفعله خوف الضرر، والإلجاء ما تشتد دواعي الإنسان إليه على وجه لا يجوز أن يقع مع حصول تلك الدواعي .

* الفرق بين أقسام الأفعال :

المفرق بين الحدوث والإحداث: أن الإحداث والمحدّث يقتضيان مُحدثًا من جهة اللفظ، وليس كذلك الحدوث والحادث، وليس الحدوث والإحداث شيئًا غير المحدث والحادث، وإنما يقال ذلك على التقدير، وشبه بعضهم ذلك بالسراب وقال: هو اسم لا مسمى له على الحقيقة، وليس الأمر كذلك ؛ لأن السراب سبخة تطلع عليها الشمس فتبرق، فيحسب ماء فالسراب على الحقيقة شيء إلا أنه متصور بصورة غيره، وليس الحدوث والإحداث كذلك.

المضرق بين المحدث والمضعول: أن أهل اللغة يقولون لما قرب حدوثه مُحدَّث ، وحديث يقال: بناء محدث وحديث ، وثمر حديث ، وغلام حديث أى : قريب الوجود ، ويقولون لما قرب وجوده أو بعد : مفعول ، والمحدث والمفعول في استعمال المتكلمين واحد .

المفرق بين الفعل والاختراع: أن الفعل عبارة عما وجد فى حال كان قبلها مقدورًا سواء كان عن سبب أولا ، والاختراع هو الإيجاد عن غير سبب وأصله فى العربية اللين والسهولة ، فكأن المخترع قد سهل له الفعل ، فأوجده من غير سبب يتوصل به إليه .

المفرق بين الاختراع والابتداع: أن الابتداع إيجاد مالم يسبق إلى مثله يقال: أبدع فلان إذا أتى بالشيء الغريب، وأبدعه الله فهو مبدع وبديع ومنه قوله تعالى: ﴿بديعُ السَّمَواتِ وَالأَرْضِ ﴾ [البقرة: ١١٧]. وفعيل من أفعل معروف في العربية يقال: بصير من أبصر، وحليم من أحلم، والبدعة في الدين مأخوذة من هذا، وهو قول مالم يعرف قبله، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بدُعًا مَنَ الرُّسُلِ ﴾ [الأحقاف: ١]. وقال رؤبة:

* وليس وجه الحق أن يبدعا

المُعرق بين الفعل والفَطر : أن الفَطر إظهار الحادث بإخراجه من العدم إلى الوجود كأنه شق عنه فظهر ، وأصل الباب الشَّقّ ، ومع الشق الظهور ،

ومن ثم قيل تفطر الشجر إذا تشقق بالورَق ، وفطرت الإناء شققته ، وفطر الله الخلق أظهرَهم بإيجاده إياهم ، كما يظهر الورَق إذا تفطر عنه الشجر ، ففى الفطر معنى ليس فى الفعل ، وهو الإظهار بالإخراج إلى الوجود قبل مالا يستعمل فيه الظهور ، ولا يستعمل فيه الوجود ، ألا ترى أنك لا تقول : إن الله فطر الطعام والرائحة ، كما تقول فعل ذلك ، وقال على بن عيسى : الفاطر العامل للشيء بإيجاده بمثل الانشقاق عنه .

المفرق بين الفعل والإنشاء : أن الإنشاء هو الإحداث حالا بعد حال من غير احتذاء على مثال ، ومنه يقال : نشأ الغلام وهو ناشئ إذا نما وزاد شيئا فشيئا ، والاسم النشوء ، وقال بعضهم : الإنشاء ابتداء الإيجاد من غير سبب ، والفعل يكون عن سبب ، وكذلك الإحداث ، وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ، ويكون بسبب وبغير سبب ، والإنشاء ما يكون من غير سبب، والوجه الأول أجود .

الفرق بين المبدئ والمبتدئ: أن المبدئ للفعل هو المحدث له ، وهو مضمن بالإعادة وهى فعل الشيء كرة ثانية ، ولا يقدر عليها إلا الله تعالى ، فأما قولك : أعدت الكتاب فحقيقته أنك كررت مثله ، فكأنك قد أعدته ، والمبتدئ بالفعل هو الفاعل لبعضه من غير تتمة ، ولا يكون إلا لفعل يتطاول كمبتدئ بالصلاة وبالأكل ، وهو عبارة عن أول أخذه فيه .

المفرق بين الفعل والعمل: أن العمل إيجاد الأثر في الشيء ، يقال: فلان يعمل الطين خزفا ، ويعمل الخوص زنّبيلاً (٢) ، والأديم سقاء ، ولا يقال: يفعل ذلك لأن فعل ذلك الشيء هو إيجاده على ما ذكرنا ، وقال الله تعالى :﴿ وَاللّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [الصافات : ٢٦]. أي : خلقكم ، وخلق ما تؤثرون فيه بنحتكم إياه ، أو صوغكم له ، وقال البلخي - رحمه الله - : من الأفعال ما يقع في علاج وتعب واحتيال ، ولا يقال للفعل الواحد عمل ، وعنده أن الصفة لله بالعمل مجاز ، وعند أبي على - رحمه الله - أنها

⁽٧) الزنبيل : بفتح الزاى المشددة وكسرها : القفة ، وكذا الزبيل . وجمع الزنبيل : زنابيل ، وجمع الزبيل : زُبل وزُبلان .

حقيقة ، وأصل العمل في اللغة الدءوب ومنه سميت الراحلة يَعْمَلة (^) وقال الشاعر :

وقالوا : قَفْ ولا تعجَلُ وإن كنا على عَجَلُ قَلْ في هواك اليو مَ ما نَلْقَى من العَمَلُ أي : من الدُّروب في السير .

وقال غيره:

* والبرق يحدث شوقا كلما عملا(^)

ويقال عمل الرجل يعمل واعتمل إذا عمل بنفسه وأنشد الخليل: ان الكريم وأبيك يُعنتَمِلُ ان الم يجد يوما على مَنْ يَتَّكلُ (١٠)

المضرق بين العمل والصنع: أن الصنع ترتيب العمل وإحكامه على ما تقدم علم به ، وبما يوصل إلى المراد منه ، ولذلك قيل للنجار : صانع ، ولا يقال للتاجر : صانع ، لأن النجار قد سبق علمه بما يريد عمله من سرير أو باب ، وبالأسباب التى توصل إلى المراد من ذلك ، والتاجر لا يعلم إذا اتجر أنه يصل إلى ما يريده من الريح أولا ، فالعمل لا يقتضى العلم بما يعمل له ألا ترى أن المستخرجين والضمناء والعَشّارين من أصحاب السلطان يُستمون عُمالا ، ولا يسمون صنّناعًا ، إذ لا علم لهم بوجوه ما يعملون من منافع عملهم كعلم النجار أو الصائغ بوجوه ما يصنعه من الحلى والآلات ، وفي عملهم كعلم النجار أو الصائغ بوجوه ما يصنعه من الحلى والآلات ، وفي الصناعة معنى الحرفة التي يتكسب بها ، وليس ذلك في الصنع ، والصنع أيضا مضمن بالجودة ، ولهذا يقال : ثوب صنيع ، وفلان صنيع فلان؛ إذا أيضا مضمن بالجودة ، ولهذا يقال : ثوب صنيع ، وفلان صنيع فلان إلا للأشي ، ملا أمل الله .

* فيكنسي من بعدها ويكتحل *

أراد من يتكل عليه ، فحدف «عليه» هذه ، وزاد «على» متقدمة ، ألا ترى أنه يعتمل إن لم يجد من يتكل عليه . وعزاه سيبويه لبعض الأعراب ٨١/٣ ، وإنظر العقد ٣٩٢/٥ ، والخصائص ٣٠٥/٢ . يعتمل : يعمل لنفسه ويحترف لإقامة العيش .

⁽٩) قال في اللسان ؛ وعمل البرق عملا ، فهو عمل : دام .

⁽١٠) عزاهما في اللسان لسيبويه ، وأضاف إليهما :

استخصه على غيره، وصنع الله لفلان أى أحسن إليه، وكل ذلك كالفعل الجيد.

المفرق بين الجعل والعمل : أن العمل هو إيجاد الأثر في الشيء على ما ذكرنا ، والجعل تغيير صورته بإيجاد الأثر فيه ، وبغير ذلك ، ألا ترى أنك تقول : جعل الطين خزفًا ، وجعل الساكن متحركا ، وتقول عمل الطين خزفًا ولا تقول عمل الساكن متحركا لأن الحركة ليست بأثر يؤثر به في الشيء ، والجعل أيضا يكون بمعنى الإحداث وهو قوله تعالى : ﴿ وَجعَلُ الظُّلُمَاتِ وَاللَّهِ وَ الأَبْعام : ال وقوله تعالى : ﴿ وَجعَلُ الظُّلُمَاتِ وَاللَّهِ وَ الأَبْعام : الله وقوله تعالى : ﴿ وَجعَلُ اللَّهُ وَالأَبْعام : الله وقوله تعالى : ﴿ وَجعَلُ لَكُمُ السَّمْعُ وَالأَبْعار في [النحل : ويجوز أن يقال : إن ذلك يقتضى أنه جعلها على هذه الصفة التي هي عليها كما تقول : جعلت الطين خزفًا ، والجعل أيضا يدل على الاتصال ، ولذلك جعل طرفا للفعل فتستفتح به كقولك : جعل يقول ، وجعل يُنشد قال الشاعر :

فاجعل تُحلِّك من يمينك إنما حنِّثُ اليمين على الأثيم الفاجر(١١)

فدل على تحلّل شيئًا بعد شيء ، وجاء أيضا بمعنى الخبر في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ اللّذِينَ هُمْ عَبَادُ الرّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ [الزخرف:١٩]. أي أخبروا بذلك ، وبمعنى الحكم في قوله تعالى : ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِ ﴾ [التوبة:١٩] أي حكمتم بذلك ، ومثله جعله الله حراما وجعله حلالا ، أي : حكم بتحليله وتحريمه ، وجعلت المتحرك متحركا ، أي : جعلت مآله صار متحركا ، وله وجوه كثيرة أوردناها في دكتاب الوجوه والنظائر، والجعل أصل الدلالة على الفعل لأنك تعلمه ضرورة وذلك أنك إذا رأيت دارًا مهدمة ثم رأيتها مبنية علمت التغير ضرورة ولم تعلم حدوث شيء إلا مالاستدلال.

الفرق بين الفعل ، والخَلق ، والتَّغيير ؛ أن الخلق في اللغة التقدير يقال : خلقت الأديم إذا قدرته خُفًا أو غيره ، وخلق الثوبُ وأخلق : لم يبق

⁽١١) مخلة اليمين : بيان ما تنحل به عقدته من الكفارة . والحِنْثُ : الخلف في اليمين ونقضها . وقال الفراء : الأليم الفاجر .

منه إلا تقديره ، والخُلقاء الصخرة المساء لاستواء أجزائها في التقدير ، واخَلو لَق السحاب : استوى وإنه لخليق بكذا ؛ أي شبيه به ، كأن ذلك مقدر فيه ، والخُلق : العادة التي يعتادها الإنسان ، ويأخذ نفسه بها على مقدار بعينه ، فإن زال عنه إلى غيره قيل : تخلق بغير خُلقه ، وفي القرآن : ﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ خُلُقُ الأُولِينَ ﴾ [الشعراء :١٣٠]. قال الفراء يريد عادتهم ، والمخلق التام الحُسن ، لأنه قدر تقديرًا حسنا ، والمتَخلق المعتدل في طباعه ، وسمع بعض الفصحاء كلامًا حسنا ، فقال : هذا كلامٌ مخلوقٌ ، وجميع ذلك يرجع إلى التقدير ، والخلوق من الطبيب أجزاء خُلطت على تقدير ، والناس يقولون : لا خالق إلا الله ؛ والمراد أن هذا اللفظ لا يُطلق إلا لله ، إذ ليس أحد إلا وفي فعله سهو ، أو غلط يجرى منه على غير تقدير غير الله تعالى ، كما تقول لا قديم إلا لله ، وإن كنا نقول : هذا قديم لأنه ليس يصح قول لم يزل موجودًا إلا لله .

الفرق بين الخلق والاختلاق: أن الاختلاق اسم خص به الكذب ، وذلك إذا قدر تقديرًا يوهم أنه صدق ، ويقال : خلق الكلام ؛ إذا قدره صدقا ، أو كذبا ، واختلقه إذا جعله كذبا لا غير ، فلا يكون الاختلاق إلا كذبا ، والخلق يكون كذبا وصدقا ، كما أن الافتعال لا يكون إلا كذبا ، فالقول يكون صدقًا وكذبًا .

المفرق بين الخلق والكسب: أن الكسب الفعلُ العائد على فاعله بنفع أو ضرر، وقال بعضهم: الكسب ما وقع بمراس وعلاج، وقال آخرون: الكسب ما فعل بجارحة وهو الجرح، وبه سميت جوارح الإنسان جوارح وسمى ما يصاد به جوارح، وكواسب ولهذا لا يوصف الله بأنه مكتسب، والاكتساب فعل المكتسب، والمكتسب إذا كان مصدرًا فهو فعل المكتسب، وإذا لم يكن مصدرا فليس بفعل يقال: اكتسب الرجل مالا وعقلا واكتسب ثوابا وعقابا، ويكون بمعنى الفعل في قولك: اكتسب طاعة، فحد المكتسب هو الجاعل للشيء مكتسبا له بحادث إما بنفسه أو غيره، فمكتسب الطاعة هو الجاعل لها مكتسبة بإحداثها، ومكتسب المال هو الجاعل له مكتسباً بإحداث ما

يملکه به .

المُفرق بين الكُسُب والجَرْح : أن الجرح يفيد من جهة اللفظ أنه فعل بجارحة كما أن قولك : عنتُه يفيد أنه من جهة اللفظ للإصابة بالعين ، والكسب لا يفيد ذلك من جهة اللفظ .

المُفرق بين الكسب والكدح : أن الكدح الكسب المؤثر في الخلال كتأثير الكدح الذي هو الخدش في الجلد ، وقال الله تعالى : ﴿ إِنَّكَ كَادِحَ إِلَىٰ رَبَكَ كَدْحًا فَمُلاقِيه ﴾ [الانشقاق :٦]. وهو يرجع إلى شدة الاجتهاد في السعى والجمع ، وفلان يكدح لدنياه ويكدح لآخرته، أي : يجتهد لذلك .

المضرق بين الذراء والخلق أن أصل الذرء : الإظهار ، ومعنى ذرا الله الخلق أظهرهم بالإيجاد بعد العدم ، ومنه قيل للبياض : الذراة لظهوره وشهرته ، وملح ذرآنى لبياضه ، والذرو بلا همز التفرقة بين الشيئين ، ومنه قوله تعالى : ﴿ تَدْرُوهُ الرِّيَاحُ ﴾ [الكهف : ١٠]. وليس من هذا ذريت الحنطة فرقت عنها التبن .

المفرق بين البرء والخلق: أن البرء هو: تمييز الصورة، وقولهم: برأ الله الخلق أى: مير صورهم، وأصله القطع، ومنه البراءة، وهى قطع العلقة، وبرئت من المرض كأنه انقطعت أسبابه عنك، وبرئت من الدين، وبرأ اللحم من العظم قطعه، وتبرأ من الرجل إذا انقطعت عصمته منه.

المفرق بين الأخذ والاتخاذ: أن الأخذ مصدر أخذت بيدى ، ويستعار فيقال: أخذه بلسانه إذا تكلم فيه بمكروه ، وجاء بمعنى العذاب في قوله تعالى: ﴿ وَكَسْذَلْكَ أَخْسُدُ رَبِكَ ﴾ [هود:١٠٢]. وقبوله تعالى: ﴿ فَاخَدْتُهُمُ الصَّيْحَةُ ﴾ [الحجر: ٢٧]. وأصله في العربية الجمع ، ومنه قبل للغدير: وخذ وأخذ ، جعلت الهمزة واوًا ، والجمع وُخاذ وأخاذ ، والاتخاذ أخذ الشيء لأمر يستمر فيه مثل الدار يتخذها مسكنا ، والدابة يتخذها مَعْدَة (١٦) ويكون الاتخاذ التسمية ، والحكم ومنه قوله تعالى : ﴿ وَاتَّخَذُوا مِن دُونِهِ آلِهَةً ﴾ أي

⁽١٢) قال في اللسان : القُعدَة - بضم القاف وسكون العين - السرج والرحل تقعد عليهما . والقُعدة - مفتوحة - - مركب الإنسان

سموها بذلك ، وحكموا لها به .

المفرق بين الأخذ والتناول: أن التناول أخذ الشيء للنفس خاصة ألا ترى أنك لا تقول تناولت الشيء لزيد ، كما تقول أخذته لزيد فالأخذ أعم ، ويجوز أن يقال: إن التناول يقتضى أخذ شيء يستعمل في أمر من الأمور ، ولهذا لا يستعمل في الله تعالى فيقال: تناول زيدا كما تقول: أخذ زيدا، وقال الله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النّبِينَ مِيثَاقَهُمْ ﴾ [الأحزاب: ٧]. ولم يقل: تناولنا ، وقيل: التناول أخذ القليل المقصود إليه ، ولهذا لا يقال: تناولت كذا من غير قصد .

الباب الثامن الله

فى الفرق بين : الفرد ، والواحد ، والوحدانية ، وما يجرى مع ذلك ، وفى الفرق بين ما يخالفه من ؛ الكل ، والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من التأليف ، والتصنيف ، والنظم والتنضيد ، والمارسة ، والمجاورة ، والفرق بين ما يخالف ذلك من ؛ الفرق ، والفصل

المفرق بين الواحد والفرد: أن الفرد يفيد الانفراد من (١) القرن والواحد يفيد الانفراد في الذات ، ألا ترى أنك تقول : فلان فرد في داره والواحد يفيد الانفراد في داره ، وتقول : هو واحد أهل عصره ، تريد أنه قد انفرد بصفة ليس لهم مثلها ، وتقول : الله واحد ، تريد أن ذاته منفردة عن المثل والشبه ، وسمى الفرد فردًا بالمصدر ، يقال : فرد يفرد فردًا ، وهو فارد ، وفرد والفرد مثله(٢) وقال على بن عيسى رحمه الله تعالى : الواحد ما لا ينقسم في نفسه ، أو في معنى صفته دون جملته ، كإنسان واحد ، ودينار واحد ، وما لا ينقسم في معنى جنسه كنحو : هذا الذهب كله واحد ، وهذا الماء كله واحد ، والواحد في نفسه ومعنى صفته بما لا يكون لغيره أصلا هو الله جل ثناؤه .

المفرق بين الانفراد والاختصاص: أن الاختصاص انفراد بعض الأشياء بمعنى دون غيره، كالانفراد بالعلم والملك، والانفراد تصحيح النفس وغير النفس، وليس كذلك الاختصاص لأنه نقيض الاشتراك، والانفراد نقيض الازدواج، والخاصة تحتمل الإضافة، لأنها نقيض العامة فلا يكون الاختصاص إلا على الإضافة، لأنه اختصاص بكذا دون كذا.

الْضرق بين الواحد والأؤحد: أن الأؤحد يفيد أنه ضارَقَ غيره ممن

⁽۱) القرن - بكسر الفاف - الشبيه والنظير . وجاء في مفردات الراغب : الفرد الذي لا يختلط به غيره ، فهو أعم من الوتر ، وأخص من الواحد ، وجمعه فرادى . ويقال في الله فرد تنبيها أنه بخلاف الأشياء كلها في الازدواج ، وقيل معناه : المستغني عما عداه . وإذا قيل : إنه منفرد بوحدانيته فمعناه : هو مستغن عن كل تركيب وازدواج . (۲) قال في القاموس المحيط : وشيء فارد ، وفرد ، وفرد كجبّل وكتف ، وندس ، وعُند ، وستحبان ، وحليم ، وقبول : متفرد أو منفرد .

شاركه في فن من الفنون ، ومعنى من المعانى ، كقولك : فارق فلان أُوْحَدُ دُمره في الجود والعلم ، تريد أنه فوق أهله في ذلك ،

المفرق بين المفذ والواحد : أن الفذ يفيد التقليل دون التوحيد ، يقال : لا يأتينا فلان إلا في الفَد ، أي : القليل ، ولهذا لا يقال الله تعالى : فَذ كما يقال له : فرد .

المفرق بين الواحد والمنفرد : أن المنفرد يفيد التخلى والانقطاع من القرناء ، ولهذا لا يقال لله سبحانه وتعالى : منفرد، كما يقال : إنه متفرد ، ومعنى المتفرد في صفات الله تعالى : المتخصص بتدبير الخلق ، وغير ذلك مما يجوز أن يتخصص به من صفاته وأفعاله .

المفرق بين الواحد ، والوحيد ، والفريد : أن قولك : الوحيد ، والفريد يفيد التخلى من الاثنين ، يقال : فلان فريد ، ووحيد يعنى : أنه لا أنيس له، ولا يوصف الله تعالى به لذلك .

المفرق بين قولنا : تفرد : ويين قولنا : توحد : أنه يقال : تفرد بالفضل والنبل ، وتوحد تخلى .

المضرق بين الوَحدة والوَحدانية : أن الوَحدة التَّخلَّى ، والوَحدانية تفيد نفى الأشكال والنُّظراء ، ولا يستعمل فى غير الله ، ولا يقال لله : واحد من طريق العدد ، ولا يجوز أن يقال : إنه ثان لزيد ، لأن الثانى يستعمل فيما يتماثل ، ولذلك لا يقال زيد ثان للحمار ، ولا يقال : إنه أحد الأشياء لما ذلك من الإيهام والتشبيه ، ولا أنه بعض العلماء ، وإن كان وصفه بأنه عالم يفيد فيه ما يفيد فيهم .

المفرق بين واحد واحد: أن معنى الواحد أنه لا ثانى له ، فلذلك لا يقال فى التثنية : واحدان : كما يقال : رجل ورجلان : ولكن قالوا : اثنان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثان للآخر ، وأصل أحد أوحد مثل أكبر ، وإحدى مثل كُبرى فلما وقعا اسمين وكانا كثيرى الاستعمال هربوا فى إحدى إلى، الكُبرى ، ليخف وحذفوا الواو ليفرق بين الاسم والصفة ، وذلك أن أوحد

اسم، وأكبر صفة والواحد فاعل من وحد يَحد ، وهو واحد مثل وعد يَعد، وهو واعد والواحد هو الذي لا ينقسم في وَهُم ولا وجود ، وأصله الانفراد في الذات على ما ذكرنا ، وقال صاحب العين : الواحد أول العدد ، وحد الاثنين ما يبين أحدهما عن صاحبه بذكر أو عقد ، فيكون ثانيًا له بعطفه عليه ، ويكون الأحد أولا له ، ولا يقال : إن الله ثاني اثنين ، ولا ثالث ثلاثة ، لأن ذلك يوجب المشاركة في أمر تفرد به فقوله تعالى : ﴿ ثَانِي اثنين إذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾ [التربة : ؛] . معناه أنه ثاني اثنين في التناصر ، وقال تعالى ﴿ لَقَدْ كَفَر الذين قَالُوا إِنَّ اللّه ثَالِث ثَلاث ﴾ [المائدة : ٣٧]. لأنهم أوجبوا مشاركته فيما ينفرد به من القدم والإلهيَّة فأما قوله تعالى : ﴿ إِلاّ هُو رَابِعُهُم ﴾ [المجادلة : ٧]. فمعناه أنه يشاهدهم كما تقول للغلام اذهب حيث شئت فأنا معك تريد : فمعناه أنه يشاهدهم كما تقول للغلام اذهب حيث شئت فأنا معك تريد :

المفرق بين الكُلّ والجمع: أن الكُلّ عند بعضهم هو الإحاطة بالأجزاء، والجمع الإحاطة بالأبعاض، وأصل الكل من قولك: تكلله أى: أحاط به، ومنه الإكليل سمى بذلك لإحاطته بالرأس، قال: وقد يكون الكُل الإحاطة بالأبعاض في قولك: كل الناس، ويكون الكل ابتداء توكيدًا، كما يكون أجمعون، إلا أنه يبدأ في الذكر بكل كما قال الله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُهُمْ أَجْمُعُونَ ﴾ [الحجر: ٣٠]، لأن كلا تلى العوامل ويبدأ به، وأجمعون لا يأتي إلا بعد مذكور، والصحيح أن الكل يقتضي الإحاطة بالأبعاض، يأتي إلا بعد مذكور، والصحيح أن الكل يقتضى الإحاطة بالأبعاض، والجمع يقتضى الأجزاء ألا ترى أنه كما جاز أن ترى جميع أبعاض الإنسان، جاز أن تقول: رأيت كل الإنسان، ولما لم يجز أن ترى جميع أجزائه لم يجز أن تقول: رأيت جميع الإنسان، وأخرى فإن الأبعاض تقتضى كلا، والأجزاء يجوز أن يكون كل واحد منها والأجزاء لا تقتضى كلا أو لا يجوز أن يكون كل واحد من الأبعاض شيئًا بانفراده، ولا يقتضى كلا ، ولا يجوز أن يكون كل واحد من الأبعاض شيئًا بانفراده، ولا يقتضى كلا وجملة .

المصرق بين البَعض والجُزء : أن البعض ينقسم ، والجزء لا ينقسم والجزء يقتضى جمعا ، والبعض يقتضى كلا ، وقال بعضهم : يدخل الكل

على أعم العام ولا يدخل البعض على أخص الخاص ، والعموم ما يعبر عنه الكل ، والخصوص ما يعبر عنه البعض أو الجزء ، وقد يجىء الكل للخصوص بقرينة تقوم مقام الاستثناء كقولك : لزيّد في كل شيء يد ، ويجىء البعض بمعنى الكل كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنسَّانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ ويجىء البعض بمعنى الكل كقوله تعالى : ﴿إِنَّ الْإِنسَّانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ [العصر:٢]. وَحد البعض ما يشتمله وغيره اسم واحد ، ويكون في المتفق والمختلف كقولك : الرجل بعض الناس ، وقولك : السواد بعض الألوان ، ولا يقال : الله تعالى بعض الأشياء ، وإن كان شيئًا واحدًا يجب إفراده بالذكر لها يلزم من تعظيمه ، وفي القرآن ﴿ وَاللّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُ أَن يُرضُوهُ ﴾ لما يلزم من تعظيمه ، وفي القرآن ﴿ وَاللّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُ أَن يُرضُوهُ ﴾ [التوبة: ٢٦]. ولم يقل يرضوهما ، وقيل : حد البعض التناقص عن الجملة ، وقال البلخي رحمه الله البعض أقل من النصف ، وحد الجزء الواحد من ذا الجنس ، ولهذا لا يسمى القديم جزءًا كما يسمى واحدًا .

المفرق بين الجزء من الجملة ، والسهم من الجملة : أن الجزء منها ما انقسمت عليه ، فالاثنان جزء من العشرة ، لأنهما ينقسمان عليها ، والثلاثة ليست بجزء منها لأنها لا تنقسم عليها ، وكل ذلك يسمى سهما منها ، كذا حكى يعضهم ، والسهم في اللغة السُّدُس ، كذا حكى عن ابن مسعود ، ولذلك قسمت عليه الدوانيق ، لأنه هو العدد التام المساوى لجميع أجزائه ، والجزء هو مقدار من مقدار كالقليل من الكثير إذا كان يستوعب فدرهم ودرهمان وثلاثة أجزاء الستة تتم بأجزائها ولو قلت : هذا من الثمانية لنقض ، لأن أجزاء الثمانية هو واحد ، واثنان ، وأربعة وليست ثلاثة بجزء من الثمانية ، لأن الجزء ما يتم به العدد ، والثلاثة لا تتم بها الثمانية فلما كانت الستة هي العدد التام لجميع أجزائه ، وعليه قسمت الدوانيق فالسهم منه هو السدس ، لأنه جزء العدد التام قالوا : فإذا أوصى له بسهم من ماله فإن السهم يقع على السدس ، ويقع على سهام الورثة ، وما يدخل في الميراث فأنصباء الورثة تسمى سهاما ، فتعطيه مثل أحسن سهام الورثة إذا كان أقل من السدس ، لأنا لا نعطيه الزيادة على الأخس إلا بدلالة ، وإن كان أنقص من السدس نقصناه من السدس . لأنه يسمى سهما ، ولا نزيده على السندس لأن السندس يعبر عنه بالسهم فلا نزيده عليه إلا بدلالة .

المُصْرِقَ بين الجَمْع والحَشْر: أن الحشرهو الجمع مع السوَّق ، والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَابْعَتْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ ﴾ [الشعراء: ٣٦] . أي ابعث من يجمع السحرة ويسوقهم إليك ، ومنه يوم الحشر ، لأن الخلق يجمعون فيه ، ويساقون إلى الموقف ، وقال صاحب المفصل : لا يكون إلا في المكروه ، وليس كما قال ، لأن الله تعالى يقول : ﴿ يَوْمَ نَحْشُرُ الْمُتَّقِينَ إِلَى الرَّحْمَنِ وَفْدًا ﴾ [مريم : ٥٠] . وتقول : القياس جمع بين مشتبهين يدل الأول على صحة الثاني ، ولا يقال في ذلك الحشر ، وإنما يقال الحشر فيما يصح فيه السوق على ما ذكرنا ، وأقل الجمع عند شيوخنا ثلاثة ، وكذلك هو عند الفقهاء ، وقال بعضهم: اثنان ، واحتج بأنه مشتق من اجتماع شيء إلى شيء ، وهذا وإن كان صحيحا فإنه قد خص به شيء بعينه ، كما أن قولنا : داية وإن كان يوجب اشتقاقه إن جرى على كل ما دب فإنه قد خص به شيء بعينه ، فأما قوله عليه الصلاة والسلام: « الاثنان فما فوقهما جماعة » (٢) فإن ذلك ورد في الحكم لا في تعليم الاسم ، لأن كلامه على يجب أن يحمل على ما يستفاد من جهته دون ما يصح أن يعلم من جهته ، وأما قوله تعالى : ﴿ هَذَان خُصْمَان اخْتَصَمُوا ﴾ [الحج: ١٩]. وقوله تعالى: ﴿ وَكُنَّا لَحُكُمهمْ شَاهدينَ ﴾ [الأنبياء : ٧٠]. يعنى داود وسليمان -عليهما السلام- فإن ذلك مجاز كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنَ نُزُّلْنَا الذَّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافظُونَ ﴾ [الحجر : ١]. ولو كان لفظ الجمع حقيقة في الاثنين لعقل منه الاثنان كما يعقل منه الثلاثة ، وإذا كان قول الرجل: رأيت الرجال لا يضهم منه إلا ثلاثة علمنا أن قول الخصم باطل.

المفرق بين الجمع والتأليف: أن بعضهم قال: لفظ التأليف في العربية يدل على الإلصاق، ولفظ الجمع لا يدل على ذلك ألا ترى أنك تقول: يدل على الإلصاق، ولفظ الجمع لا يدل على ذلك الا ترى أنك تقول جمعت بين القوم في المجلس؛ فلا يدل ذلك على أنك الصقت أخدهم بصاحبه، ولا تقول ألفتهم بهذا المعنى، وتقول فلان يؤلف بين الزانيين لما يكون من التزاق أحدهما بالآخر عند النكاح ولذلك لا يستعمل التأليف إلا

⁽٣) البخاري في الأذان (٣٥) ، والنسائي في الإمامة (٤٥) وابن ماجه في الإقامة (٤٤) .

فى الأجسام ، والجمع يستعمل فى الأجسام والأعراض فيقال : تجتمع فى الجسم أعراض ، ولا يقال : تتألف فيه أعراض ، ولهذا يستعار فى القلوب ، لأنها أجسام ، فيقال : ألف بين القلوب ، كما قال الله تعالى ﴿ وَأَلْفَ بَيْنَ لَلّٰوهِم ﴾ [الأنفال : 1] . ويقال : جمع بين الأهواء ولا يقال : ألّف بين الأهواء، لأنها أعراض ، وعندنا أن التأليف والألفة فى العربية تفيد الموافقة، والجمع لا يفيد ذلك ، ألا ترى أن قولك : تألف الشيء ، وألفته يفيد موافقته بعضه لبعض وقولك : اجتمع الشيء وجمعته لا يفيد ذلك ، ولهذا قال تعالى : ﴿ وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِم ﴿ وَالأَنفال : ٢٦] . لأنها اتفقت على المودة والتواصل والأنسنة ، والتأليف عند المتكلمين : ما يجب حلوله فى المودة والتواصل والأنسنة ، والتأليف عند المتكلمين : ما يجب حلوله فى محلين . فإنما قيل : يجب ليدخل فيه المعدوم ، والاجتماع (أ) عندهم : ما واجتماعا ، وقال بعضهم : الخشونة واللين والصقال يرجع إلى التأليف ، وقال آخرون : يرجع إلى ذهاب الجسم فى جهات .

المضرق بين البنية والتأليف: أن البنية من التأليف يجرى في استعمال المتكلمين على ما كان حيوانا ، يقولون: القتل نقض البنية ، والتأليف عندهم عام ، وأهل اللغة يجرونها على البناء يقولون: بنية وبُنية . وقال بعضهم بني بنية من البناء وبنية من المجد وأنشد قول الحطيئة: أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البناء والعاهدوا أوفوا، وإن عقدوا شدوا أولاد)

المفرق بين التأليف والتصنيف: أن التأليف أعم من التصنيف، وذلك أن التصنيف تأليف صنف من العلم، ولا يقال للكتاب إذا تضمن نقض

⁽٤) قال أبو هلال فيما بعد ، ولا يقال : اجتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره .

 ⁽٥) أورده ابن منظور معزوا للحطيئة بعد أن قال : البنى - بكسر الباء وفتح النون - الأبنية من المدر أو الصوف ،
 وكذلك البنى من الكرم.

وقال غيره : يقال : بنية ، وهي مثل رِشوة ورشا ، كأن البنية الهيئة التي بنى عليها مثل المشية ، والرّكبة . وقال ابن منظور : والبنية والبُنية - بالكسر والضم- ما بنيته وهو البنّي والبُني ، وأتشد الفارسي عن أبي الحسن ،

^{*} أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البُّني * ويروى : أحسنوا إلينا .

شىء من الكلام: مُصنَّف ، لأنه جمع الشىء وضده ، والقول ونقيضه ، والتأليف يجمع ذلك كله ، وذلك أن تأليف الكتاب هو جمع لفظ إلى لفظ ، ومعنى إلى معنى فيه حتى يكون كالجملة الكافية فيما يحتاج إليه سواء كان متفقا أو مختلفا ، والتصنيف مأخوذ من الصنف ولا يدخل في الصنف غيره .

الفرق بين الضم والجمع: أن الضم جمع أشياء كثيرة، وخلافه البث، وهو تفريق أشياء كثيرة، ولهذا يقال: إضمامة من كتب، لأنها أجزاء كثيرة، ثم كثير حتى استعمل في الشيئين فصاعدا، والأصل ما قلنا، والشاهد قوله عليه الصلاة والسلام: «ضموا فواشيكم حتى تذهب فحمة الليل » ويجوز أن يقال: إن ضم الشيء إلى الشيء هو أن يلزقه به، ولهذا يقال: ضممته إلى صدرى، والجمع لا يقتضى ذلك.

المفرق بين المماسة والكون: أن الكون هو ما يوجب حصول الجسم فى الحادثات ، ويحل فى الجزء والمفرد ، والمماسة لا توجد إلا فى الجزأين ، وأيضا فإنك تبطل الكون من الحجر بنقلك إياه من غير أن تبطل مماسته ، وتبطل مماسة الجسم بنقل جسم عنه من غير أن يبطل كونه ، وأيضا فإن الجسم قد تم بين الجسم من الجهات الست ، ولا يكون كائنا إلا فى مكان واحد ، وأيضا فإنه يوجد الكون والمكان معدوم ، ولا توجد الماسة والماس معدوم ، وايضا فإن المماسة تحل المماس وتحل مكانه ، والكون لا يحل إلا مكانه .

المفرق بين المماسة والاعتماد: أنه يماس الجسم ما فوقه ، ولا يعتمد على ما فوقه ، والمماسة تكون في الجهات ، والاعتماد لا يكون إلا في جهة واحدة ، والاعتماد هو المعنى الذي من شأنه في الوجود أن يوجب حركة محله إلى إحدى الجهات الست مع زوال الموانع .

⁽٦) قال ابن الأثير : يقال للظلمة التي بين صلائي العشاء : الفحمة . وللظلمة التي بين العتمة والغداة العسمسة . وفحمة الليل إقباله ، وأول سواده . وقد ذكر الحديث بنصه ابن الأثير في مادة وفشا، نقلا عن الهروى وقال : الفواشى : جمع فاشية ، وهي الماشية التي تنتشر من المال كالإبل والبقر والغنم السائمة لأنها تفشو أي تنتشر في الأرض ، وقد أفشى الرجل إذا كثرت مواشيه .

المفرق بين الاعتماد والكون: أن الاعتماد يحل في غير جهة مكانه ولا يجوز أن يحل الكون في غير جهة مكانه.

الفرق بين الاعتماد والسكون: أنه قد يجوز أن يسكن الرجل يده ببسطه إياها في الهواء، أو على شيء من غير أن يعتمد عليه، ولذلك قد يحرك يده مباشرة من غير أن يعتمد على شيء.

المُصْرِقَ بين الاعتماد والمصاكة : أن المصَاكّة لا تكون إلا مع صوت ، والاعتماد قد يكون بلا صوت ، وذلك أن المصاكّة كون يحصل معه اعتماد وله صوت ، ولا يكون إلا في جسم صلب .

الفرق بين السكون والحركة: أن السكون يوجد فى الجوهر فى كل وقت ، ولا يجوز خلوه منه ، وليس كذلك الحركة ، لأن الجسم يخلو منها إلى السكون .

المفرق بين الاضطراب والحركة: أن الاضطراب حركات متوالية في جهتين مختلفتين وهو افتعال من ضرب يقال: اضطرب الشيء كأن بعضه يضرب بعضًا فيتمخض (٢). ولا يكون الاضطراب إلا مكروهًا فيما هو حقيقة فيه أو غير حقيقة ، ألا ترى أنه يقال: اضطربت السفينة، واضطرب حال زيد، واضطرب الثوب، وكل ذلك مكروه، وليس الحركة كذلك.

الفرق بين النقلة والحركة: أن النقلة لا تكون إلا عن مكان ، وهى التحول منه إلى غيره ، والحركة قد تكون لا عن مكان وذلك أن الجسم قد يجوز أن يُحدّنه الله تعالى لا في مكان ، ولا يخلو من الحركة أو السكون في الحال الثاني ، فإن تحرك تحرك لا عن مكان ، وإن سكن سكن لا في مكان.

المفرق بين الانتقال والزوال: أن الانتقال فيما ذكر على بن عيسى يكون في الجهات كلها ، والزوال يكون في بعض الجهات دون بعض ، ألا ترى أنه لا يقال: زال من سفل إلى علو كما يقال: انتقل من سفل إلى علو ، قلنا: ويعبر عن العدم بالزوال فنقول: زالت علة زيد ، والانتقال يقتضى (٧) قال في اللمان: يقال: اناقة ماخض ، وهي التي ضربها الخاض . والمراد: أنه يتحرك ويضطرب .

منتقلا إليه ، والشاهد أنك تعديه بإلى ، والزوال لا يقتضى ذلك ، والزوال أيضاً لا يكون إلا بعد استقرار وثبات صحيح أو مقدر ، تقول : زال ملك فلان ، ولا تقول ذلك إلا بعد ثبات الملك له وتقول : زالت الشمس ، وهذا وقت الزوال ، وذلك أنهم كانوا يقدرون أن الشمس تستقر في كبد السماء ، ثم تزول وذلك لما يظن من بطء حركتها إذا حصلت هناك ، ولهذا قال شاعرهم :

وزالت زوالَ الشمس عن مُسُنتَقرُها فَمَنْ مُخبرى في أيُ ارض غُروبها ١٩ وليس كذلك الانتقال .

المفرق بين الكون والسكون: أن الجوهر في حال وجوده كائن، وليس بساكن، والكون في حال خلق الله تعالى الجسم يسمى كونًا فقط، وما يوجد عقيب ضده منها حركة، ويجب أن تحد الحركة بأنها كون يقع عقيب ضده بلا فصل احترازًا من أن يوجد عقيب ضده وقد كان عدم، والسكون هو الذي يوجب كون الجسم في المحاذاة التي كان فيها بلا فصل، ودخل فيه الباقي والحادث، واعلم أن القيام والقعود، والاضطجاع، والصعود، والنزول، وما شاكل ذلك عبارات عن أكوان تقع على صفات معقولة.

المفرق بين المجاورة والاجتماع: قال على بن عيسى: المجاورة تكون بين جزأين ، والاجتماع يكون بين ثلاثة أجزاء فصاعدًا ، وذلك أن الجمع ثلاثة والشاهد تفرقة أهل اللغة بين التثنية والجمع كتفرقتهم بين الواحد والتثنية فالاثنان ليس بجمع ، كما أن الواحد ليس باثنين ، قال : ولا يكاد العارف بالكلام يقول : اجتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره قال : أحضرته ولم يقل : اجتمعت معه كذا قال ، والذي يقولونه : أن أصل المجاورة في العربية تقارب المحال من قولك : أنت جارى ،وأنا جارك ، وبيننا جوار ، ولهذا قال بعض البلغاء : الجوار قرابة بين الجيران ، ثم استعملت المجاورة في موضع الاجتماع مجازًا ثم كثر ذلك حتى صار كالحقيقة .

المضرق بين التأليف والترتيب والتنظيم: أن التأليف يستعمل فيما يؤلف على استقامة ، أو على اعوجاج ، والتنظيم والترتيب لا يستعملان إلا

فيما يؤلف على استقامة ، ومع ذلك فإن بين الترتيب والتنظيم فرقًا وهو أن الترتيب هو : وضع الشيء مع شكله ، والتنظيم : هو وضعه مع ما يظهر به، ولهذا استعمل النظم في العقود والقلائد ، لأن خرزها ألوان يوضع كل شيء منها مع ما يظهر به لونه .

المشرق بين قولنا اجمع: وقولنا اجمع: أن اجّمع اسم معرفة يؤكد به الاسم المعرفة نحو قولك: المال لك أجمع، وهذا مالك أجمع، ولا ينصرف لأنه أفعل معرفة ، والشاهد على أنه معرفة أنه لا يتبع نكرة أبدًا ويجمع فيقال: عندى إخوانك أجمعون، ومررت بإخوانك أجمعين، ولا يكون إلا تبعًا، لا يجوز مررت بأجمعين، وجاءنى أجمعون، ومؤنثه جمعاء يقال: طفت بدارك جمعاء، ويجمع فيقال: مررت بجواريك جُمّع، وجاءنى جواريك جُمّع، وأجمّع، جمع جمع تقول: جاءنى القوم بأجّمعهم، كما تقول: جاءنى القوم بأجّمعهم، كما تقول: جاءنى القوم بأقلسهم وأكلبهم، وأعبدهم، وليس هذا الحرف من حروف التوكيد لا يضاف ولا يدخل عليه عامل، ومن أجاز فتح الميم في قولك: جاءنى القوم بأجمّعهم فقد أخطأ.

* الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف:

المفرق بين التفريق والتفكيك: أن كل تفكيك تفريق ، وليس كل تفريق تفريق المترق بين التفريق والتفكيك ، أن كل تفكيك تفريق وهو تفريق الملتزقات من المؤلفات ، والتفريق يكون فيها وفي غيرها ولهذا لا يقال : فككت النخالة بعضها من بعض كما يقال : فرقتها ، وقيل : التفريق تفكيك ما جمع وألف تقريبا ، وهذا يقوله من لا يُثْبتُ للالتزاق معنى غير التأليف .

المفرق بين الفصل والفرق :أن الفصل يكون في جملة واحدة ، ولهذا يقال : فصل الثوب ، وهذا فصل في الكتاب ، لأن الكتاب جملة واحدة ثم كثر حتى سمى ما يتضمن جملة من الكلام فصلا ، ولهذا أيضا يقال : فصل الأمر لأنه واحد ، ولا يقال : فرق الأمر لأن الفرق خلاف الجمع ، فيقال : فرق بين الأمرين ، وقال المتكلمون :

الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء شبها به ، لأنه إذا قرب شبهه منه صارا كالشيء الواحد ، ويقال أيضا : فصلت العضو وهذا مفصل الرسغ وغيره ، لأن العضو من جملة الجسد ، ولا يقال في ذلك : فرقت لأنه ليس بائنا منه ، وقال بعضهم ما كان من الفرق ظاهرًا ، ولهذا يقال لما تضمن جنسا من الكلام : فصل واحد لظهوره وتجليه ، ولما كان الفصل لا يكون إلا ظاهرًا قالوا : فصل الثوب ، ولم يقولوا فرق الثوب ، ثم قد تتداخل الكلمتان لتقارب معناهما .

المفرق بين الفصل والفتح: أن الفتح هو الفصل بين الشيئين ليظهر ما وراءهما ، ومنه فتح الباب ثم اتسع فيه فقيل : فتح إلى المعنى فتحًا إذا كشفه ، وسميت الأمطار فتوحا ، والفاتح الحاكم ، وقد فتح بينهما ؛ أى حكم ومنه قوله تعالى : ﴿ افْتَحْ بَيْنَا وَبَيْنَ قَوْمنا بالْحَقّ ﴾ [الأعراف : ١٨] .

المفرق بين القصم والفصم: أن القصم بالقاف الكسر مع الإبانة ، قال أبو بكر: القسم مصدر قصمت الشيء قصما إذ كسرته ، والقصمة من الشيء القطعة منه ، والجمع قصم والفصم بالفاء كسر من غير إبانة قال أبو بكر: أنفصم الشيء انفصاما إذا تصدع ولم ينكسر ، قال أبو هلال ومنه قوله تعالى : ﴿ لا انفصام لَهَا ﴾ ولم يقل : لا انقصام لها ، لأن الانفصام أبلغ فيما أريد به هاهنا وذلك أنه إذا لم يكن لها انفصام كان أحرى أن لا يكون لها انقصام .

الفرق بين القط والقد : أن القط هو القطع عرضا ومنه قط القلم . والمقط عرضا ومنه قط القلم . والمقط - بفتح الميم - موضع القط من رأس القلم ، ويكون مصدرًا ومكانا ، والمقط - بكسر الميم - ما يقط عليه ، والقد القطع طولا ، وكل شيء قطعته طولا فقد قددته وفي الحديث : «أن عليا - عليه السلام - كان إذا علا بالسيف قد وإذا اعترض قط» (^) .

المضرق بين بين التضريق والشَّعْب : أن الشَّعْب تضريق الأشياء المجتمعة

 ⁽٨) ذكره ابن الأثير في النهاية نقلا عن الهروى قائلا : ومنه حديث على : د كان إذا تطاول قلة ، وإذا تقاصر قطة، أي قطع طولا ، وقطع عرضا .

على ترتيب صحيح ، ألا ترى أنك إذا جمعته ورتبته ترتيبا صحيحا قلت شُعّبتُه أيضا فهو يقع على الشيء وضده لأن الترتيب يجمعهما .

المُصْرِقَ بِينَ قُولُك : فَرَقَهُ وَبِينَ قُولُك : بُثّه : أَنْ قُولُك : فَرَّقَ يَفِيد : أَنْهُ بِاينَ بِينَ مَجتَمَعِينَ فَصِاعِدًا ، وقولك : بَثّ يفيد تفريق أشياء كثيرة في مواضع مختلفة متباينة ، وإذا فرق بين شيئين لم يقل : إنه بث وفي القرآن ﴿ وَبَثْ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَة ﴾ [البقرة : ١٦٤].

المُعْرِقُ بِينَ الْفُرُقُ والتَصْرِيقَ : أن الفَرِقَ خلاف الجَمْع ، والتَفْرِيق جعل الشيء مفارقًا لغيره حتى كأنه جعل بينهما فرقا بعد فرق حتى تباينا ، وذلك أن التفعيل لتكثير الفعل ، وقيل : فَرقَ الشعر فَرَقا بالتخفيف ، لأنه جعله فرقتين ، ولم يتكرر فعله فيه ، والفَرق أيضا الفصل بين الشيئين حكما أو خبرًا ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ فَافْرُقُ بَيْنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ حكما أو خبرًا ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ فَافْرُق بَيْنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ [المائدة : ٢٠] . أي: افصل بيننا حكما في الدنيا والآخرة ، ومن هذا الفاروق ؛ لأنه فرق بين الحق والباطل .

المضرق بين الفلق والشق : أن الفلق على ما جاء فى التفسير هو الشق على أمر كبير ، ولهذا قال تعالى : ﴿ فَالقُ الإصباحِ ﴾ [الأنعام : ١٠] . ويقال : فلق الحبة عن السنبلة ، وفلق النواة عن النخلة ، ولا يقولون فى ذلك : شق لأن فى الفلق المعنى الذى ذكرناه ، ومن ثم سميت (١) الداهية فِلْقًا وفليقة .

المشرق بين القطع والفصل : أن الفصل هو القطع الظاهر ، ولهذا يقال: فصل الثوب ، والقطع يكون ظاهرًا وخافيًا كالقطع في الشيء الملزق المُوه ، ولا يقال لذلك : فصل حتى يبين أحد المفصولين عن الآخر ، ومن ثم يقال: فصل بين الخصمين إذا ظهر الحق على أحدهما فزال تعلق أحدهما بصاحبه فتباينا . ولا يقال في ذلك : قطع ، ويقال : قطعه في المناظرة لأنه قد يكون ذلك من غير أن يظهر ، ومن غير أن يقطع شغبه وخصومته .

* ومما يجرى مع هذا الباب:

⁽٩) قال في المحيط : والفلق - بالكسر - الداهية كالفلقة ، والفليق ، والفليقة ، والمفلقة والفلّقي كسكرى .

المضرق بين قولنا الجسم لا ينفك من كذا ، وقولنا لا يبرح ، ولا يزال ، ولا يخلو ، ولا يعرى ، أن قولنا : لا يخلو يستعمل فيما لا يكون هيئة يشاهد عليها : كالطعوم ، والروائح ، وما جرى مجراها ، لأن الشىء يخلو من الشىء إذا كان كالطرّف له ، ولهذا يقال : خلا البيت من فلان ، ومن كذا ، ولا يقال عَرى منه لأن العُرى إنما هو مما يكون هيئة يشاهد عليها كالألوان ونحوها : وأصله من قولك : عَرى زيد من ثيابه لأن الثياب كالهيئة له ، ولا يقال خلا منها ، والانفكاك إنما يستعمل في المتجاورين ، أو ما في حكمهما لأن أصله من التفكك ، وهو إنما يكون بين الأشياء الصلّبة المؤلفة ، ولهذا يستعمل المتكلمون الانفكاك في الاجتماع والألوان لأن ذلك في حكم المجاورة، ويستعمل في الافتراق أيضا ، لأن الافتراق يقع مع الاجتماع في اللفظ كثيرًا ، وإذا قرب اللفظ من اللفظ في الخطاب أجرى مجراه في اكثر الأحوال .

المضرق بين قولنا لم ينفك ، ولم يبرح ، ولم يزل : أن قولنا : لم ينفك يقتضى غيرًا لم ينفك منه ، وهو يستعمل فيما كان الموصوف به لازما لشىء أو مقارنًا له ، أو مشبهًا بذلك على ما ذكرنا ، ولم يبرح يقتضى مكانا لم يبرح منه ، وليس كذلك لم يزل – فيما قال على بن عيسى – إنما يستعمل فيما يوجب التفرقة به كقولك : لم يزل موجودًا وحده ، ولا يقال : لم ينفك زيد وحده ، وقال النحويون : لم حرف نفى ، وزال فعل نفى ، ومعناه ضد دام فلما دخلت عليه صار معناه دام فقولك : لم يزل موجودًا بمعنى قولك : دام موجودًا ؛ لأن نفى النفى إيجاب ، وما فى قولك : مازال ، حرف نفى ، وفى قولك : مادام اسم مبهم ناقص ودام صلتها .

المُفرق بين الفصل والفتق: أن الفتق بين الشيئين اللَّذين كانا ملتئمين أحدهما متصل بالآخر، فإذا فرق بينهما فقد فتقا، وإن كان الشيء واحدًا ففرق بعضه من بعض قيل قطع، وفصل وشق، ولم يقل فتق وفي القرآن: ﴿ كَانْتَا رَتْقَا فَفْتَقْنَاهُمَا ﴾ [الأنبياء: ١٠٠]. والرِّتِق مصدر رَتَق رَتْقا إذا لم يكن بينهما فرجة، والرِّتقاء من النساء التي يمتنع فتقها على مالكها.

الباب التاسع الماب التاسع

(في الفرق بين المِثل والشّبه ، والعديل والنظير ، وما يخالف ذلك) من المختلف ، والمتضاد ، والمتنافى ، وما يجرى مع ذلك)

المفرق بين الشبه والشبيه: أن الشبه أعم من الشبيه! ألا تراهم يستعملون الشبه في كل شيء وقلما يستعمل الشبيه إلا في المتجانسين تقول: زيد يشبه الأسد أو شبه الكلب، ولا يكادون يقولون: شبيه الأسد، وشبيه الكلب. ويقولون: زيد شبيه عمرو لأن باب فعيل حكمه أن يكون اسم الفاعل الذي يأتي فعله على فعل، ولا يأتي ذلك في الصفات، فإذا قلت زيد شبيه عمرو، فقد بالغت في تشبيهه به، وأجريته مجرى ما ثبت لنفسه، وإضافته إليه إضافة صحيحة، وإذا قلت: زيد شبه عمرو، فعمرو معمرو شبه الأسد فهو على الانفصال أي: شبه لعمرو، وشبه للأسد لأنه نكرة وكذلك المبلًا، ولهذا تدخل عليه رب، وإن أضيف إلى الكاف قال الشاعر:

يَارُبُّ مِثْلِك في النساءِ غريرة بيضاءَ قد مَتَّعتُها بطلاق(١)

فأدخل رب على مثلك ، ولا تدخل رب إلا على النكرات ، وأما الشّبة فمصدر سمّى به يقال : الشّبة بينهما ظاهر ، وفى فلان شبة من فلان ، ولا يقال فلان شبه ، والشّبة عند الفقهاء الصفة التى إذا اشترك فيها الأصل والفرع وجب اشتراكهما فى الحكم ، وعند المتكلمين ما إذا اشترك فيه اثنان كانا مثلين ، وكذلك الفرق بين العدل والعديل سواء ، وذلك أن العدل أعم من العديل ، وما كان أعم فإنه أخص بالنكرة ، فهو للجنس وغير الجنس ؛ تقول : عمرو عدل ، وزيد عديلة ، وعدل الأسد ، ولا يقال عديله ، وقال بعض النحويين : مثل ، وغير ، وشبه ، وسوى لا تتعرف بالإضافة ، وإن أضيفت إلى المعرفة للزوم الإضافة لمعناها ، وغلبتها على لفظها ، وذلك أنك

⁽۱) هذا البيت من شواهد سيبويه ، وعزاه لأبى محجن الثقفى ولم يرد فى ديوانه ، وأنشده ابن يعيش ١٢٦/٢ يدون عزو . والغريرة : الشابة الحديثة التى لم مجرب الأمور ، ولم تكن تعلم ما يعلم النساء من الحب . قد متعتها بطلاق أى : عند طلاقها . قال ابن يعيش : كأنه يهدد زوجته بذلك .

إذا قلت : هذا المثل لم تخرجه عن أن يكون له مثّلٌ آخر ولا يكاد يستعمل إلا على الإضافة ، حتى ذكر بعض النحويين : أنه لا يجوز الغير ، إنما تقول : غيرك ، وغير زيد ، ونحو هذا ، وشبيهك معرفة ، وشبهك ، نكرة تقول : مررت برجل شبهك على الصفة ، ولا يجوز برجل شبيهك ، لأن شبيهًا معرفة ، ورجل نكرة ، ولا يوصف نكرة بمعرفة ، ولا معرفة بنكرة ، والدليل على أن شبهك نكرة ، وإن أضفته إلى الكاف أنه يكون صفة لنكرة ، والمراد به الانفصال ، ولا يجوز شبه بك ، كما يجوز شبيه بك ، وذلك أن معنى شبيه بك المعروف بشبهك ، فأما شبهك فبمنزلة مثلك ، عرف بشبهه أو لم يعرف.

المُصْرِقَ بِينِ المِثْلُ والمَثَلُ : أن المثلين ما تكافآ في الذات والمَثَلُ بالتحريك الصفة قال الله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَقُونَ ﴾ [الرعد: ٣٠]. أي صفة الجنة ، وقولك : ضربت لفلان مثلا معناه : أنك وصفت له شيئا ، وقولك : مثل هذا كمثل هذا ، أي : صفته كصفته ، وقال الله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجمعه : ٥]. وحاملو التوراة لا يماثلون الحمار، ولكن جمعهم واياه صفة فاشتركوا فيها .

المُصْرِقَ بِين المِثْلُ والنَّهُ ، أن النَّه هو المثَّل المُنَادِّ من قولك : نادًّ فيلان فلانا إذا عاداه وباعده ؛ ولهذا سمى الضِّد نَدًا ، وقال صاحب العين : النَّدُّ: ميا كان مثل الشيء يضاده في أموره ، والنديدُ مثله ، والنَّدُودُ الشَّرُود، والتنادِّ : التنافر ، وأنددت البعير ، ونَدَّددْت بالرجل ؛ سَمَّعْتُ بعيوبه ، وأصل الباب التشريد ، فالنَّد لمناداته لصاحبه كأنه يريد تشريدَه .

المضرق بين المبنل والشكل : أن الشكل هو الذى يُشبه الشيء في اكثر صفاته ، حتى يُشكل الفرقُ بينهما ، ويجوز أن يقال : إن اشتقاقه من الشكل، وهو الشمال ، واحد الشمائل ؛ قال الشاعر :

حَى الحُمولَ بجانب الشّكُلِ إذْ لا يلائم شكلُها شكلى (٢)

أى لا توافقُ شمائلُها شمائلى ، فمعنى قولك : شاكل الشيءُ الشيءَ أنه

(٢) الحُمول - بنم الحاء - الإبل وما عليها .

أشبهه فى شمائله ، ثم سمى المشاكل شكلا ، كما يسمى الشىء بالمصدر ، ولهذا لا يستعمل الشكل إلا فى الصُّور ؛ فيقال : هذا الطائر شكل هذا الطائر ، ولا يقال :الحلاوة شكل الحلاوة ، ومثل الشيء ما يماثله وذاته .

المفرق بين المثل والنظير: أن المثلين ما تكافأافى الذات على ما ذكرنا، والنظير ما قابل نظير في جنس أفعاله وهو متمكن منها كالنحوى نظير النحوى، وإن لم يكن له مثل كلامه في النحو أو كتبه فيه، ولا يقال: النحوى مثل النحوى؛ لأن التماثل يكون حقيقة في أخص الأوصاف وهو الذات.

المفرق بين المثلين والمتفقين: أن التماثل يكون بين الذوات على ماذكرنا والاتفاق يكون في الحكم والفعل؛ تقول: وافق فلان فلانا في الأمر ولا تقول ماثله في الأمر.

المُصْرِقَ بِينَ المثل والعَديل : أن العديل ما عادل أحكامهُ أحكامُ غيره ، وإن لم يكن مثلا له في ذاته ، ولهذا سمى العدلان عِدْلَيْن ، وإن لم يكونا مثلين في ذاتهما ولكن لاستوائهما في الوزن فقط .

المُعْرِقَ بِين الشّبِه والمِثل : أن الشّبِه يستعمل فيما يُشَاهد فيقال : السواد شبه السواد ، ولا يقال القدرة كما يقال مثلها . وليس في الكلام شيء يصلح في الماثلة إلا الكاف والمثل ، فأما الشبه والنظير فهما من جنس المثل ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ لَيْسُ كَمِثْلِهِ شَيْء ﴾ [الشورى :١١]. فأدخل الكاف على المثل وهما الاسمان اللذان جعلاً للمُمَاثلة ، فنفي بهما الشبه عن نفسه ، فأكد النفي بذلك .

المُصْرِقَ بِينَ الْعِدُلُ وَالْعَدُلُ: أَنَ الْعِدُلُ - بِالْكُسِرِ - الْمِثْلُ ؛ تَقُولُ عندى عِدلُ جارِيتك ، فلا يكون إلا على جارية مثلها ، والعدل من قولك : عندى عَدلُ جارِيتك فيكون على قيمتها من الثمن ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيامًا ﴾ [المائدة : ١٠] .

الضرق بين المساواة ، والمماثلة : أن المساواة تكون في المقدارين اللذين لا

يزيد أحدهما على الآخر ، ولا ينقص عنه ، والتساوى التكافؤ في المقدار . والماثلة هي أن يسد أحد الشيئين مسد الآخر كالسوادين .

المضرق بين كاف التشبيه وبين المثل : أن الشيء يشبه بالشيء من وجه واحد لا يكون مثله في الحقيقة إلا إذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته ، فكأن الله تعالى لما قال : ﴿ لَيْسَ كَمثْله شَيْءٌ ﴾ أفاد أنه لا شبّة له ولا مثل ، ولو كان قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمثْله شَيْءٌ ﴾ نفيا أن يكون لمثله مثيل لكان قولنا ليس كمثل زيد رجل مناقضة ، لأن زيدًا مثل من هو مثله ، والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض ، وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض ، تقول : ليس كزيد رجل ؛ أى : في بعض صفاته ، لأن كل أحد مثله في الذات ، وفلان كالأسد أى في الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاته ، وتقول : السواد عرض كالبياض ، ولا تقول : مثل البياض .

المفرق بين الاستواء والاستقامة: أن الاستواء هو تماثل أبعاض الشيء واشتقافه من السبّيّ وهو المثل ، كأن بعضه سبّيٌ بعض ، أي : مثله ، ونقيضه التفاوت ، وهو أن يكون بعض الشيء طويلا ، وبعضه قصيرًا وبعضه تامًا وبعضه ناقصنًا ، والاستقامة الاستمرار على سنن واحد ، ونقيضها الاعوجاج ، وطريق مستقيم لا اعوجاج فيه .

المفرق بين الاستواء والانتصاب: أن الاستواء يكون في الجهات كلها والانتصاب لا يكون إلا علوا .

* الفرق بين ما يخالف ذلك :

المُعرق بين الاختلاف والتفاوت: أن التفاوت كله مذموم ولهذا نفاه الله تعالى عن فعله فقال: ﴿ مَّا ترَىٰ فِي خُلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُت ﴾ [الملك: ٣]. ومن الاختلاف ماليس بمذموم ؛ ألا ترى قوله تعالى : ﴿ وَلَهُ اخْتلافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [المؤمنون على سنن واحد ، وهو دال على علم فاعله ، والتفاوت هو الاختلاف الواقع على غير سنن ، وهو دال على جهل فاعله .

المُصْرِقَ بِين الاعوجاج والاختلاف: أن الاعوجاج من الاختلاف ما كان يميل إلى جهة ، ثم يميل إلى أخرى ، وما كان في الأرض والدين والطريقة فهو . عُوج - مكسور الأول ، تقول : في الأرض عوج ، وفي الدين عوج مثله ، والعَوج بالفتح ما كان في العود والحائط ، وكل شيء منصوب .

الفرق بين الاختلاف في المناهب والاختلاف في الأجناس: أن الاختلاف في المناهب هو ذهاب أحد الخصمين إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، والاختلاف في الأجناس امتناع أحد الشيئين من أن يسدّ مُسند الآخر ويجوز أن يقع الاختلاف بين فريقين، وكلاهما مبطل كاختلاف اليهود والنصاري في المسيح.

المضرق بين المختلف والمتضاد: أن المختلفين اللذين لا يسد أحدهما مسد الآخر في الصفة التي يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والحموضة، والمتضادان هما اللذان ينتفي أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان وجود هذا على الوجه الذي يوجد عليه ذلك كالسواد والبياض، فكل متضاد مختلف، وليس كل مختلف متضادًا، كما أن كل متضاد ممتنع اجتماعه، وليس كل ممتنع اجتماعه متضادًا وكل مختلف متفاير، وليس كل متغاير مختلف متفاير، وليس كل متغاير مختلفا، والتضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواء، يقال زيد ضد عمرو إذا كان مخالفا له.

المُصْرِقَ بِين التنافى والتضاد: أن التنافى لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء، والتضاد يكون بين ما يبقى وبين مالا يبقى .

الشرق بين الضدّ والترك : أن كل ترك ضد ، وليس كل ضد تركًا لأن فعل غيرى قد يضاد فعلى ، ولا يكون تركًا له .

الباب العاشر ك

هي الفرق بين الجسم والجرم ، والشّخص والشبح وما يقرب من ذلك

المفرق بين الجسم والجرم: أن جرم الشيء هو خلقته التي خُلق عليها ؛ يقال : فلان صغير الجرم ، أي صغير من أصل الخلقة ، وأصل الجرم في العربية القطع كأنه قُطع على الصغر أو الكبر ، وقيل الجرم أيضا الكون ، والجرم الصوت أورد ذلك بعضهم ، وقال بعضهم الجرم اسم لجنس الأجسام ، وقيل الجرم المحدود ، والجسم هو الطويل العريض العميق ، وذلك أنه إذا زاد في طوله وعرضه وعمقه قيل : إنه جسم وأجسم من غيره ، فلا تجيء المبالغة من لفظ اسم عند زيادة معنى إلا وذلك الاسم موضوع لما جاءت المبالغة من لفظ اسمه ، ألا ترى أنه لا يقال : هو أقدر من غيره إلا والمعلومات له أجلى ، وأما قولهم : أمر جسيم (1) فمجاز ، ولو كان حقيقة لجاز في غير المبالغة فقيل أمر جسيم ، وكل مالا يطلق إلا في موضع مخصوص فهو مجاز .

المفرق بين الجسم والشيء: أن الشيء ما يرسم به بأنه يجوز أن يعلم ويخبر عنه ، والجسم هو الطويل العريض العميق ، والله تعالى يقول : ﴿ وَ كُلُّ شَيْء فَعَلُوهُ فِي الزَّبْرِ ﴾ [القمر :٢٠]. وليس أفعال العباد أجسامًا ، وأنت تقول لصاحبك : لم تفعل في حاجتي شيئًا ، ولا تقول : لم تفعل فيها جسما ، والجسم : اسم عام يقع في الجسوم والشَّخص والجَسند وما بسبيل ذلك ، والشيء أعم ؛ لأنه يقع على الجسم وغير الجسم .

المفرق بين الجسم والشخص: أن الشخص ما ارتفع من الأجسام (٢) من قولك ؛ شخص إلى كذا إذا ارتفع ، وشخصت بصرى إلى كذا أى : رفعته إليه ، وشخص إلى بلد كذا كأنه ارتفع إليه ، والإشخاص يدل على السُّخُط والغضب مثل الإحضار (٢) .

⁽١) جاء في أساس البلاغة : «جسم» رجل جسيم وفيه جُسامة ، وتقول : «رجال جسام ، ووجوه وسام ، وما فيهم حسام» . ومن المحاز أمر جسيم ، وهو من جسيمات الخطوب ، وجسام الأمور .

⁽٢) قال في المصباح : قال الخطابي : ولا يسمى شخصا إلا جسم مؤلف له شخوص وارتفاع .

⁽٣) جاء في أساس البلاغة : وأشخصت له في المنطق ، إذا تجهمته . ومنطق شخيص : فيه تجمهم .

المصرف بين الشخص والشبّع: أن الشبح ماطال من الأجسام ومن ثم قيل: هو مشبوح الذراعين أى طويلهما، وهو الشبّح والشبّح لغتان (٤).

المُضرق بين الشخص والجُنه: أن الجُنه أكثر ما تستعمل في الناس ، وهو شخص الإنسان إذا كان قاعدًا أو مضطجعا ، وأصله الجَتُ وهو القطع، ومنه قوله تعالى :﴿ اجْتُنتُ مِن فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ ﴾ [إبراهيم: ٢٦] والمجتناتُ الحديدة التي يقلع بها الفسيل ويقال للفسيل(٥): الجُنيث ، ويُسنَمّى شخص القاعد : جُنه لقصره كأنه مقطوع .

الشرق بين الشخص والآل: أن الآل هو الشخص الذى يظهر لك من بعيد ، شُبّه بالآل الذى يرتفع فى الصحارى ، وهو غير السراب ، وإنما السراب سبخة تطلع عليها الشمس فتبرق كأنها ماء ، والآل شخوص ترتفع فى الصحارى للناظر ، وليست بشىء ، وقيل : الآل من الشخوص مالم يُتبين ، وقال بعضهم الآل من الأجسام ما طال ، ولهذا سمى الخشب آلا(٦).

الفرق بين الشّخص والطلّل: أن أصل الطلل: ما شخص من آثار الديار، ثم سمى شخص الإنسان طلّلاً على التشبيه بذلك، ويقال تطاللت؛ أى: ارتفعت لأنظر إلى شيء بعيد، وأكثر ما يستعمل الطلل في الإنسان إذا كان طويلا جسيما يقال: لفلان طلل ورُواء إذا كان فخم المنظر(٧).

المفرق بين الطلل والجسد: أن الجسد يفيد الكتافة ، ولا يفيد الطلل والشخص ذلك ، وهو من قولك : دم جاسد ؛ أى : جامد ، والجسد أيضا الدم بعينه قال النابغة :

⁽٤) قال الفيروز ابادى : الشبح محركا : الشخص ، ويسكن . والجمع أشباح وشبوح .

الفسيل والفسائل جمع فسيلة ، وهي النخلة الصغيرة تقطع من الأم ، أو تقلع من الأرض ؛ فتغرس . والمجثات -بكسر الميم - حديدة يقلع بها الفسيل ونحو ، وجمعه مجانيث .

⁽٦) قال في اللسان : ومنه قوله :

^{*} آلٌ على آل تحمّل آل *

فالآل الأولى الرجل ، والثاني السراب ، والثالث الخشب .

 ⁽٧) جاء في أساس البلاغة . وتقول : أعجبني طلله ، وراقني هيكله ، أى : شخصه ، وتطاللت حتى رأيته : إذا قمت على أطراف أصابع رجليك .

* دُمٌ أُهريق على الأنصاب من جُسند *

فيجوز أن يقال: إنه سمى جسدًا لما فيه من الدم، فلهذا خص به الحيوان، فيقال جسد الإنسان، وجسد الحماز، ولا يقال جسد الخشبة، كما يقال: جرم الخشبة، وإن قيل ذلك، فعلى التقريب والاستعارة، ويقال: ثوب مُجَسِّد إذا كان يقوم من كثافة صبغه، وقيل للزعفران: جساد تشبيها بحمرة الدم.

المضرق بين الجسد والبدن: أن البدن هو ماعلا من جسد الإنسان، ولهذا يقال للدرع (٨) القصير الذي يلبس فوق الصدر إلى السرة بدن، لأنها تقع على البدن، وجسم الإنسان كله جسد، والشاهد: أنه يقال لمن قُطع بعضُ أطرافه: إنه قطع شيء من جسده، ولا يقال: شيء من بدنه، وإن قيل: فعلى بُعّد، وقد يتداخل الاسمان إذا تقاربا في المعنى، ولما كان البدن هو أعلى الجسد وأغلظه قيل لمن غلّظ من السّمن قد بدن وهو بدين، والبدن الإبل المسمنة للنحر، ثم كثر ذلك، حتى سمى ما يتخذ للنحر بدئة سمينة كانت أو مهزولة.

* ومما يدخل في هذا الباب:

المفرق بين الصفة والهيئة : أن الصفة من قبيل الأسماء واستعمالها في المسميات مجاز ، وليست الهيئة كذلك ، ولو كانت هيئة الشيء صفة له لكان المهيئ له واصفًا له ، ويوجب ذلك أن يكون المحرك للجسم واصفًا له ، وهذا خلاف العرف . . .

المضرق بين الحلية والهيئة: أن الحلية هيئة زائدة على الهيئة التى لابد منها كحلية السكين والسيف. وتقول: حليته إذا هيئته هيئة لم تشمله بل تكون كالعلامة فيه، ومن ثم سمى الحلّى الملبوس حلّيًا.

المفرق بين الصُورَة والهيئة: أن الصورة اسم يقع على جميع هيئات الشيء لاعلى بعضها، ويقع أيضا على ماليس بهيئة، ألا ترى أنه يقال: صورة هذا الأمركذا، ولا يقال: هيئته كذا، وإنما الهيئة تستعمل في

⁽٨) الدرع : يذكر ويؤنث كما في الصحاح .

البنية ، ويقال : تصورت ما قاله وتصورت الشيء كهيئته الذي هو عليها ، ونهايته من الطرفين سواء كان هيئة أولا ، ولهذا لا يقال : صورة الله كذا ؛ لأن الله تعالى ليس بذى نهاية .

المُعْرِقَ بين الصّورة والصبّغة: أن الصبّغة هيئة مضمنة بجعل جاعل فى دلالة الصفة اللغوية ، وليس كذلك الصورة ، لأن دلالتها على جعل جاعل قياسية .

* ومما يجرى مع ذلك:

الشرق بين القلب والبال: أن القلب اسم للجارحة ، وسمى بذلك لأنه وضع فى موضعه من الجوف مقلوبا^(٩) ، والبال والحال ، وحال الشىء : عمدته ، فلما كان القلب عمدة البدن سمى بالاً ، فقولنا : بال يفيد خلاف ما يفيده قولنا : قلب، لأن قولنا : بال يفيد أنه الجارحة التى هى عُمدة البدن ، وقولنا : قلب يفيد أنه الجارحة التى وضعت مقلوبة ، أو الجارحة التى تتقلب بالأفكار والعُزوم^(١٠) ، ويجوز أن يقال : إن البال هو الحال التى معها ولهذا يقال : اجعل هذا على بالك وقال امرؤ القيس :

فأصبحتُ مُعشوقًا وأصبح أهلُها عليه القّتَام سَيِّئَ الظن والبال(١١)

أى : سَيِّئَ الحال فى ذكرها ، وتقول : هو فى حال حسنة ، ولا يقال فى بال حسن فيفرق بذلك ،

المفرق بين الحال والبال: أن قولنا للقلب: بال ، يفيد أنه موضع الذكر، والقلب يفيد التقلب بالأفكار والعُزُوم على ماذكرنا.

ما سُمَّى القلبُ إلا من تقلبه

والرأى يصرف بالإنسان أطوارا

وسبحان مقلب القلوب الذي يقلب أفتدتنا وأبصارنا .

⁽٩) وقال بعضهم : سمى القلب قلبا لتقلبه ، وأنشد :

⁽۱۰) جمع عزم .

⁽١١) البيت بديوانه ص ١٣٩ من قصيدته التي عنوانها : وألا عم صباحًا، وفيها يتغزل ، ويصف مغامراته ، وصيده، وسعيه إلى المجد . والقتام : الغبار .

الباب الحادى عشر كالمنف، والفرق بين الأصل والأس، والجنس، والنوع والصنف، وما يقرب من ذلك

المفرق بين الأصل والأسن: أن الأسن الأسن الا يكون إلا أصلا، وليس كل أصل أسنا، وذلك أن أسن الشيء لا يكون فرعا لغيره مع كونه أصلا؛ مثال ذلك: أن أصل الحائط يسمى أسن الحائط، وفرع الحائط لا يسمى أسنا لفرعه.

المفرق بين الأصل والسنة : أن السنة (٢) هو أصل الشيء الداخل في غيره مثل سنة السكين والسيف ، وهو الداخل في النصاب وسنوخ الأسنان ما يدخل منها في عظم الفك ، فلا يقال : سنة ، كما يقال : أصل ذلك ، والأصل اسم مشترك يقال : أصل الحائط ، وأصل الجبل ، وأصل الإنسان، وأصل العداوة بينك وبين فلان كذا ، والأصل في هذه المسألة كذا ، وهو في ذلك مجاز ، وفي الجبل والحائط حقيقة ، وحقيقة أصل الشيء : ما كان عليه معتمده ، ومن ثم سمى العقل أصالة ، لأن معتمد صاحبه عليه ، ورجل أصيل ؛ أي : عاقل ، وحقيقة أصل الشيء عندى ما بدئ منه ، ومن ثم يقال : إن أصل الإنسان التراب ، وأصل هذا الحائط حجر واحد ، لأنه بدئ في بنيانه بالحجر والآجر .

المُعْرِقَ بين الأصل والجنم: أن جذّم الشجرة حيث تقطع من أصلها (٢) ، وأصله من الجَذْم وهو القطع فلا يستعمل الجَذْم فيما لا يصلح قطعه ألا ترى أنه لا يقال : جَذَم الكوز وما أشبه ذلك ، فإن استعمل في بعض المواضع مكان الأصل فعلى التشبيه .

⁽١) قال في مختار الصحاح : الأسُّ – بالضم – أصل البناء ، وكذا الأساس ، والأسسَ – بفتحتين – مقصور منه، وجمع الأس : إساس – بالكسر – وجمع الأساس . أسس – بضمتين – وجمع الأسس : آساس بالمد .

⁽٢) قال في اللسان : وأسناخ الثنايا والأسنان : أصولها .

 ⁽٣) قال في اللسان : والجِلم - بالكسر - أصل الشئ ، وقد يفتح ، وجِلم كل شيء أصله ، والجمع : أجلام وجلوم .

الفرق بين الجنس والنوع: أن الجنس – على قول بعض المتكلمين – أعم من النوع قال: لأن الجنس هو الجملة المتفقة سواء كان مما يعقل، أو من غير ما يعقل قال: والنوع: الجملة المتفقة من جنس مالا يعقل. قال: ألا ترى أنه يُقال: الفاكهة نوع كما يقال: جنس، ولا يقال للإنسان: نوع.

وقال غيره: النوع ما يقع تحته أجناس بخلاف ما يقوله الفلاسفة: إن الجنس أعم من النوع ، وذلك أن العرب لا تفرز الأشياء كلها فتسميها بذلك، وأصحابنا يقولون: السواد جنس ، واللون نوع ويستعملون الجنس فى نفس الذات فيقولون: التأليف جنس واحد وهذا الشيء جنس الفعل ، والحركة ليست بجنس الفعل ، يريدون أنها كون على وجه ، ويقولون: الكون جنس الفعل ، وإن كان متضادًا لما كان لا يوجد إلا وهو كون ، ولا يقولون في العلم ذلك ؛ لأنه قد يوجد وهو غير علم ، ويقولون في الأشياء المتماثلة: إنها جنس واحد وهذا هو الصحيح .

المضرق بين الجنس والصنف : أن الصنف (1) ما يتميز من الأجناس بصفة يقولون : السوادات (٥) الموجودة صنف على حيالها وذلك لاشتراكها في الوجود كأنها ما صنف من الجنس . فلا يقال للمعدوم صنف ، لأن التصنيف ضرب من التأليف فلا يجرى التأليف على المعدوم ، ويجرى على بعض الموجودات حقيقة وعلى بعضها مجازًا .

الفرق بين الضرب والجنس: أن الضرب اسم يقع على الجنس والصنف، والجنس كقولك الحُمرُ ضرب من الحيوان، والصنف قولك: التفاح الحُمر ضرب من الحيوان، والصنف قولك التفاح الحامض صنف، ويقع الضرب أيضا على الواحد الذي ليس بجنس ولا صنف، كقولك: الموجود على ضربين: قديم ومحدث، فيوصف القديم بأنه ضرب، ولا يوصف بأنه جنس ولا صنف.

الضرق بين الجنس والوجه: أن الجنس يقع على الذوات ، والوجه

⁽٤) قال في اللسان : يقال : الصَّنف - بالكسر أو بالفتح - النوع ، والضرب من الشيع ، يقال صَنفٌ وصنف من المتاع ، لغتان ، والجمع أصناف وصنوف .

⁽٥) سواد القوم معظمهم ، وسواد الناس عوامهم ، وكل عدد كثير .

يتناول الصفات يقال: الجواهر جنس من الأشياء، ولا يقال: وجه منها وإنما يقال: الشيء على وجوه أي على صفات.

المفرق بين الجنس والقبيل: أن الجنس يقتضى الاتفاق ، والقبيل لا يقتضيه ألا ترى أنك تقول: اللون قبيل ، والطعم قبيل ، ولا يقال لذلك جنس ، ويقال: السواد جنس ، والبياض جنس ، ومن الكلام ما يُبيِّن قبيلا من قبيل ، وهو قولنا: لون ، ومنه ما يبين جنسا من جنس وهو قولنا: سواد .



فى الفرق بين القسم والحظ والنصيب ، وبين السخاء والجود ، وأقسام العطيات وبين الغنى والجِدة ، وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة .

المفرق بين الحَظ والقسم: أن كُلَّ قسم (١) حظ ، وليس كل حظ قسما وإنما القسنم ما كان عن مقاسمة ، ومالم يكن عن مقاسمة فليس بقسم فالإنسان إذا مات وترك مالاً ووارثا واحدًا قيل : هذا المال كله حَظ هذا الوارث ، ولا يقال : هو قسمه لأنه لا مقاسم له فيه ، فالقسم ما كان من جملة مقسومة ، والحظ قد يكون ذلك ، وقد يكون الجملة كلها .

المضرق بين النصيب والحظ: أن النصيب يكون في المحبوب والمكروه يقال: وفّاه الله نصيبه من النعيم أو من العذاب ، ولا يقال: حظّه من العذاب إلا على استعارة بعيدة ، لأن أصل الحظ هو ما يحَظّه الله تعالى للعبد من الخير(٢) ، والنصيب ما نُصب ليناله سواء كان محبوبا أو مكروها، ويجوز أن يقال: الحظ اسم لما يرتفع به المحظوظ ، ولهذا يذكر على جهة المدح ؛ فيقال: لفلان حظ ، وهو محظوظ ، والنصيب ما يصيب الإنسان من مقاسمة سواء ارتفع به شأنه أم لا ، ولهذا يقال: لفلان حظ في التجارة ، ولا يقال: له نصيب فيها ، لأن الربح الذي يناله فيها ليس عن مقاسمة .

المفرق بين النصيب والحصة ؛ أن بعضهم قال : إن الحصة هي النصيب الذي بُيِّن ، وكشفت وجوهه وزالت الشبهة عنه ، وأصلها من الحصنص وهو: أن يَحُصنَّ الشَّعَر عن مُقَدَّمِ الرأس حتى ينكشف ، ومنه قول ابن السَّكِيت :

⁽١) قال في الختار : القِسم - بالكسر - الحظ والنصيب من الخير . أما القسم - بالفتح - فهو مصدر قسم وبابه ضرب .

⁽٢) قال في المختار : الحظ : النصيب والجدّ تقول : حظ الرجلُ يحظ - بالفتح - حظا ، أي صار ذا حظ من الروق .

قد حُصنت البيضة راسى فما اطعم نوما غير تهجاع (٢)

وفى القرآن : ﴿ الآنَ حَصْحَصَ الْحَقُ ﴾ [يوسف: ٥٠] ولهذا يكتب أصحاب الشروط حصّته من الدار كذا ، ولا يكتبون نصيبه ، لأن ما تتضمنه الحصة من معنى التبيين والكشف ، لا يتضمنه النصيب ، وعندنا أن الحصة هى ماثبت للإنسان ، وكل شيء حَرَّكَتُه لتُثبته فقد حَصِّحَصَّتُه ، وهذه حصتى ، أي : ما ثبت لي ، وحصته من الدار ماثبت له منها ، وليس يقتضى أن يكون عن مقاسمة كما يقتضى ذلك النصيب .

المُعْرِقَ بِينَ النصيب والخُلاق : أن الخُلاق النصيب الوافر من الخير خاصة بالتقدير لصاحبه أن يكون نصيبا له ، لأن اشتقاقه من الخُلِّق وهو التقدير ، ويجوز أن يكون من الخُلُّق ؛ لأنه مما يوجبه الخلق الحسن(1) .

المفرق بين النصيب والقسط: أن النصيب يجوز أن يكون عادلا ، وجائرًا وناقصا عن الاستحقاق ، وزائدًا يقال : نصيب مبخوس وموفور ، والقسط : الحصة العادلة مأخوذة من قولك : أقسط إذا عدل ويقال : قسلط القوم الشيء بينهم إذا قستموه على القسلط ، ويجوز أن يقال : القسط اسم للعدل في القسم ، ثم سمى العزم على القسلط قسطا ، كما القسط اسم للعدل في القسم ، ثم سمى العزم على القسلط قسطا ، كما يسمى الشيء باسم سببه ، وهو كقولهم للنظر : رؤية ، وقيل : القسط ما استحق المقسط له من النصيب ، ولابد له منه ، ولهذا يقال للجوهر : قسط من المساحة ، أي لابد له من ذلك .

المفرق بين الرزق والحظ : أن الرزق هو العطاء الجارى في الحكم على الإدرار ، ولهذا يقال : أرزاق الجند ، لأنها تجرى على إدرار ، والحظ لا يفيد هذا المعنى وإنما يفيد ارتفاع صاحبه به على ماذكرنا ، قال بعضهم : يجوز أن يجعل الله للعبد حظًا في شيء ، ثم يقطعه عنه ، ويُزيله مع حياته وبقائه ، ولا يجوز أن يقطع رزقه مع إحيائه ، وبين العلماء في ذلك خلاف ليس هذا موضع ذكره ، وكل ما خلقه الله تعالى في الأرض مما يملك فهو

⁽٣) ذكره في اللسان «حصص» وعزاه لأبي قيس بن الأسلت غير أنه رواه بلفظ «فما أذوق» بدلا من «فما أطعم» (٤) قال الراغب في مفرداته : والخلاق : ما اكتسبه الإنسان من الفضيلة بخُلقه .

رزق للعباد في الجملة بدلالة قوله تعالى: ﴿ خَلْقَ لَكُم مَّا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٣٩] وإن كان رزقا لهم في الجملة ، فتفصيل قسمته على ما يصح ويجوز من الأملاك ، ولا يكون الحرام رزقا ، لأن الرزق هو العطاء الجارى في الحكم ، وليس الحرام مما حكم به ، وما يفترسه الأسد رزق له بشرط غلبته عليه كما أن غنيمة المشركين رزق لنا بشرط غلبتنا عليه ، والمشرك يملك ما في يده ، أما إذا غلبناه عليه بطل ملكه له ، وصار رزقا لنا ، ولا يكون الرزق إلا حلالا ؛ فأما قولهم : رزق حلال فهو توكيد كما يقال : بلاغة حسنة ، ولا تكون البلاغة إلا حسنة .

المفرق بين الرزق والغيداء ؛ أن الرزق اسم لما يملك صاحبه الانتفاع به فلا يجوز منازعته فيه لكونه حلالا له ، ويجوز أن يكون ما يغتذيه الإنسان حلالا وحراما ؛ إذ ليس كل ما يَغتذيه الإنسان رزقا له ، ألا ترى أنه يجوز أن يغتذى بالسرقة ، وليست السرقة رزقًا للسارق ، ولو كانت رزقا له لم يذم عليها وعلى النفقة منها ، بل كان يحمد على ذلك ، والله تعالى مدح المؤمنين بإنفاقهم في قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة : ٣] .

المفرق بين الإعطاء والهبة: أن الإعطاء هو اتصال الشيء إلى الآخذ له ألا ترى أنك تعطى زيدًا المال ليرده إلى عمرو وتعطيه ليتجر لك به، والهبة تقتضى التمليك، فإذا وهبته له فقد ملّكته إياه، ثم كثر استعمال الإعطاء حتى صار لا يطلق إلا على التمليك فيقال: أعطاه مالا إذا ملكه إياه والأصل ما تقدم.

المفرق بين الإعطاء والإنفاق: أن: الإنفاق هو إخراج المال من الملك، ولهذا لا يقال: الله تعالى ينفق على العباد، وأما قوله تعالى: ﴿ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ﴾ [المائدة: ١٠] فإنه مجاز لا يجوز استعماله في كل موضع، وحقيقته أنه يرزق العباد على قدر المصالح، والإعطاء لا يقتضى إخراج المعطى من الملك، وذلك أنك تعطى زيدا المال ليشترى لك الشيء، وتعطيه الثوب ليخيطه لك، ولا يخرج عن ملكك بذلك؛ فلا يقال لهذا: إنفاق.

المضرق بين الهبة والهدية ؛ أن الهديّة ما يتقرب به إلى المّهدّى إليه ،

وليس كذلك الهبة ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن الله يُهدى إلى العبد ، كما يقال : إنه يُهنب له ، وقال تعالى : ﴿ فَهَبُ لِي مِن لَّدُنكَ وَلَيًّا ۞ ﴾ [مريم: ٥] وتقال : إنه يَهَب له ، وقال تعالى : ﴿ فَهَبُ لِي مِن لَّدُنكَ وَلَيًّا ۞ ﴾ [مريم: ٥] وتقال : أهدى المرءوس إلى الرئيس ، ووهب الرئيس للمرءوس ، وأصل الهدية من قولك : هدى الشيءُ إذا تقدم ، وسميت الهدية هدية ؛ لأنها تقدم أمام الحاجة (٥) .

المفرق بين الهبة والمنحة : أن أصل المنحة الشاة ، أو البعير يمنحها الرجل أخاه فيحتلبها زمانًا ثم يردها ، قال بعضهم : لا تكون المنحة إلا الناقة، وليس كذلك والشاهد ما أنشد الأصمعي رحمه الله تعالى (٦) .

أعبد بنى سهم الست براجــع منيحتنا فيـما تــردُ المناثحُ لها شعر ضاف، وجيدٌ مُقَلِّصٌ وجسم زخارىٌ ، وضرسٌ مُجالحُ

وهذه صفة شاة ، والمانح : التى لا ينقطع لبنها مع الجدب^(۷) ، ثم صار كل عطية منحة لكثرة الاستعمال ، وقال بعضهم كل شيء تقصد به قصد شيء فقد منحته إياه كما تمنح المرأة وجهها للرجل وأنشد :

* قد عَلِمُتُ إذْ مَنْحُتني فَاهَا *

والهبة عطية منفعة تَفَضَّلُ بها على صاحبك ، ولذلك لم تكن عطية الدين ، ولا عطية الثمن هبة ، وهي مفارقة للصدقة لما في الصدقة من معنى تضمن فقر صاحبها لتصديق حاله فيما ينبى حاله من فقره .

الثمرق بين الهبة والنُعمة: أن النعمة مضمنة بالشكر ، لأنها لا تكون إلا حسنة ، وقد تكون الهبة قبيحة بأن تكون مغصوبة .

المضرق بين العَطية والنُّحلة : أن النِّحْلةَ ما يعطيه الإنسان بطيب نفس ،

 ⁽٥) قال في أساس البلاغة : هداه : تقدمه ، كما يتقدم الهادى المهدى ، وجاءت الخيل يهديها فرس أشقر . ومنه:
 أهدى له وإليه هدية لأنها تقدم أمام الحاجة في مهدّى : في طبق .

⁽٦) قالهما جُبيهاء الأشجعي . انظر المفضليات ٧٠/١ . والمنحة : الهبة . والضافي : الطويل ومقلص : مرتفع . وزخاري : كثير اللحم . والمجالح : الذي يجتلح الشجر ، أي يقشره . وقد روى البيت الأول بلفظ : أمولي بني تيم إلخ ﴿ ` ` كثير اللحم . والمجالح : الذي يجتلح الشجر ، أي يقشره .

 ⁽Y) قال في القاموس : وأمنحت الناقة : دنا نتاجها ، وهي ممنح ، والممانح : ناقة يبقى لبنها بعد ذهاب ألبان الإبل .

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَآتُوا النّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَ نِحْلَةً ﴾ [النساء :٤] أى : عن طيب أنفس ، وقيل : نحلة : ديانة ، ومنه قوله نحله الكلام والقصيدة ، إذا نسبها إليه طيب النفس بذلك ، وانتحل هو ، وقيل: النّحلة أن تعطيه بلا استعواض (^) ومنه قولهم : نحل الوالد ولده ، وفي الحديث « ما نحل والد ولده أفضل من أدب حسن (^) وقال على بن عيسى : الهبة لا تكون واجبة ، والنحلة تكون واجبة وغير واجبة ، وأصلها : العطية من غير معاوضة ، ومنه النّحلة الديانة لأنها كالنّحلة التي هي العطية .

الفرق بين المُهر والصّداق: أن الصداق اسم لما يبذله الرجلُ للمرأة طُوّعًا من غير إلزام، والمهر اسم لذلك ولما يلزمه، ولهذا اختار الشروطيون في كتب المهور: صداقها التي تزوجها عليه، ومنه الصداقة؛ لأنها لا تكون بإلزام وإكراه ومنه الصّدقة، ثم يتداخل المهر والصداق لقرب معناهما.

الفرق بين المنحة والعربية ، أن العربيّة من النّحْل ، والمنحة في الإبل والشاة وهو أن يعطى الرجل ثمرة نخل سنة أو أكثر من ذلك أو أقل ، وقد أعراه ؛ قال الشاعر :

* ولكن عرايا في السنين الجوائح (١٠)

المفرق بين ذلك وبين الإفقار: أن الإفقار مصدر فقر الرجلُ ظهرَ بعيره ليركبه ثم يرده، مأخوذ من الفُقار وهو عظم الظهر، يقال: أفقرته البعيرَ أي : أمكنته من فُقاره.

المفرق بين الإفقار والإخبال: أن الإخبال أن يعطى الرجل فرسا ليغزو

⁽٨) قال ابن الألير : الهبة العطية الخالية عن الأعواض ، والأغراض .

 ⁽٩) ذكره ابن الأثير في النهاية بلفظ : «ما تحل والد ولدا من تُحل أفضل من أدب حسن» والنّحل : العطية ،
 والهبة ابتداء من غير عوض ولا استحقاق . والنّحلة – بالكسر – العطية .

⁽١٠) هذا عجز بيت قاله سويد بن الصامت الأنصارى وذكره صاحب اللسان كاملا وتمامه :

ليست بسنهاءً ولا رُجبية

ولكن عرايا في السنين الجوائح

يقول : إنا تُعربها الناس . وأعراه النخلة : وهب له ثمرة عامها . والعربة : النخلة المُعْراة . والعربة أيضا : النخلة التي تعزل عند بيع النخل .

عليه ، وقيل : هو أن يعطيه ماله ينتفع بصوفه ووبره وسمّنه قال زهير : * هنائك إن يُسنتخبلُوا المال يُخبلُوا (١١) *

المضرق بين البر والصلة: أن البرّ سعة الفضل المقصود إليه ، والبر أيضا يكون بلين الكلام ، وبر والده إذا لقيه بجميل القول والفعل قال الراجز:

بُنِّيِّ إِن البرَّ شيءٌ هين وجهٌ طليقٌ ، وكلامٌ لينُ

والصلّة البرّ المتأصل ، وأصل الصلة وصلّلة على فعلة وهى للنوع والهيئة يقال بار وصول ؛ أى يُصل برّه فلا يقطعه ، وتواصل القوم ؛ تعاملوا بوصول بر كل واحد منهم إلى صاحبه ، وواصله عامله بوصول البر وفي القرآن : ﴿ وَلَقَدْ وَصَلْنَا لَهُمُ الْقَوْلُ ﴾ [القصص : ١٠] أى كثرنا وصول بعضه ببعض بالحكم الدالة على الرشد .

المُصْرِقَ بين البِرُ والصَّدَقة : أنك تصدق على الفقير لسد خلّته ، وتَبَرُّ ذاالحق لاجتلاب مودته ، ومن ثم قيل بر الوالدين ، ويجوز أن يقال : البر هو النفع الجليل ، ومنه قيل : البر لسعته محلا له نفعه ، ويجوز أن يقال : البر سعة النفع ومنه قيل : البر الشفقة .

الفرق بين البر والخير: أن البر مضمن بجعل جاعل قد قصد وجه النفع به ، فأما الخير فمطلق حتى لو وقع عن سهو لم يخرج عن استحقاق الصفة به ، ونقيض الخير الشر ، ونقيض البر العُقُوق .

الفرق بين الغنيمة والفيء: أن الغنيمة اسم لما أخذ من أموال المشركين بقتال ، والفيء ما أخذ من أموالهم بقتال وغير قتال إذا كان سبب أخذه الكفر ، ولهذا قال أصحابنا : إن الجزية والخراج من الفيء .

الضرق بين الغنيمة والنَّفَل : أن أصل النَّفَل في اللغة الزيادة على

والإخبال : أن يعطيه الناقة لينتفع بلبنها ووبرها ، فإن فوض إليه الانتفاع بولدها أيضا فهو الإكفاء .

⁽١١) ذكره في اللسان معزوا لزهير وتمامه :

^{*} وإن يُسْأَلُوا يُعطُوا ، وإن يَسْرُوا يُغْلُوا *

المستحق، ومنه النافلة، وهي التطوع، ثم قيل لما ينفله صاحب السرية بعض أصحابه: نُفُلاً والجمع أنفال، وهو أن يقول: إن قتلت قتيلا فلك سلّبُه، أو يقول لجماعة: لكم الربع بعد الخمس، وما أشبه ذلك، ولا خلاف في جواز النّفل قبل إحراز الغنيمة، وقال الكوفيون: لا نفل بعد إحراز الغنيمة على جهة الاجتهاد، وقال الشافعي يجوز النفل بعد إحراز الغنيمة على جهة الاجتهاد، وقال الشافعي يجوز النفل ما شذ عن الغنيمة على جهة الاجتهاد، وقال ابن عباس في رواية: الأنفال ما شذ عن المشركين إلى المسلمين من غير قتال؛ نحو العبد والدابة، ولذلك جعلها الله تعالى للنبي على في قوله : ﴿ قُلِ الأَنفَالُ لله وَالرَّسُولِ ﴾ [الانفال: ١] وروى عن مجاهد: أن الأنفال الخُمس جعله الله لأهل الخُمس، وقال الحسن: الأنفال من السرايا التي تتقدم أمام الجيش الأعظم، وأصلها ما ذكرنا، ثم أجريت على الغنائم كلها مجازًا.

المضرق بين القرض والدّين: أن القرض أكثر ما يستعمل في العَين والورق وهو أن تأخذ من مال الرجل درّهمًا لترد عليه بدله درّهمًا فيبقى دينا عليك إلى أن ترده، فكل قرض دين، وليس كل دين قرضًا، وذلك أن أثمان مايشترى بالنسأ ديون، وليست بقروض، فالقرض يكون من جنس ما اقترض وليس كذلك الدين، ويجوز أن يفرق بينهما فنقول: قولنا: يداينه يفيد أنه يعطيه ذلك ليأخذ منه بدله، ولهذا يقال: قصيت قرضه، وأديت دينه، وواجبه، ومن أجل ذلك أيضا يقال: أديت صلاة الوقت، وقضيت ما نسيت من الصلاة لأنه بمنزلة القرض.

المفرق بين القرض والفرض: أن القرض مايلزم إعطاؤه، والفرض مالا يلزم إعطاؤه، ويقال ما عنده قرض ولا فرض، أى: ما عنده خير لمن يلزمه أمره، ولا لمن لا يلزمه أمره، وأصل القرض القطع، وقد أقرضته إذا دفعت إليه قطعة من المال، ومنه المقراضان(١٢)، ويجوز أن يقال: إنه سمى قرضًا لتساوى ما يأخذ وما يرد، والعرب تقول تقارض الرجلان الثناء إذا أثنى كل واحد منهما على صاحبه، وقال الشاعر:

⁽١٢) قال في اللسان : القرض : القطع ، قرضه يقرضه - بالكسر - والمقراضان : الجلّمان لا بفرد لهما واحد هذا قول أهل اللغة ، وحكى سيبويه مقراض فأفرد .

* وأَيدي الندى في الصالحين قُروضُ *

وهال بعضهم : هما يتقارظان ، ولا يقال : يتقارضان ، وكلاهما عندنا جَيّد بل الضاد أكثر من الظاء في هذا وأشهر ، ورواه على بن عيسى فى تفسيره .

المُصْرِقَ بِين المُمْرَى والرُّقْبَى: أن العُمْرَى هى: أن يقول الرجل للرجل هذه الدار لك عمرَك أو عُمْرى، والرُّقبى أن يقول: إن مت قبلى رجَعت إلى وإن مت قبلك فهى لك، وذلك أن كل واحد منه ما يترقب وقت موت صاحبه.

المفرق بين العطية والجائزة: أن الجائزة ما يُعطاهُ المادح وغيره على سبيل الإكرام ولا يكون إلا ممن هو أعلى من المعطى، والعطية عامة فى جميع ذلك، وسميت الجائزة جائزة لأن بعض الأمراء فى أيام عثمان، وأظنه عبد الله بن عامر قصد عدوًا من المشركين بينه وبينهم جسر، فقال لأصحابه: من جاز إليهم فله كذا، فجازه قوم منهم، فقسم فيهم مالاً، فسميت العطية على هذا الوجه جائزة.

المفرق بين البسلة ، والحكوان ، والرُسُوة : أن البسلة أجر الراقى ، وجاء النهى عنها ، وذلك إذا كانت الرقية بغير ذكر الله تعالى ، فأما إذا كانت بذكر الله تعالى وبالقرآن ، فليس بها بأس ، ويؤخذ الأجر عليها ، والشاهد أن قوما من الصحابة رقوا من العقرب ؛ فدفعت إليهم ثلاثون شأة فسألوا رسول الله على عن ذلك فقال لهم : اقتسموها واضربوا لى معكم بسهم (١٣) ، والحُلوانُ أجر الكاهن ، وقد نهى عنه يقال : حلوته حُلُواناً ثم كثر ذلك حتى سمى كل عطية حُلوانا قال الشاعر :

فَمنْ رَاكَبُ أَحُلُوهُ رَحْلاً ونَاقَةً يُبلّغ عنى الشعرَ إذ مات قائله ؟ (١٤) والحُلُوان - أيضا أن يأخذ الرجل مهر ابنته وذلك عار عندهم .

⁽١٣) متفق عليه . رواه البخارى (٥٧٣٦) ، ومسلم (٢٢٠١) من حديث أبي سعيد الخدرى . والبُسْلة - بالضم - أجرة الراقى : كما في اللسان .

⁽١٤) القائل علقمة كما جاء في لسان العرب . يقال : حلوت ، أي : رشوت كا جاء في البيت .

قال الراجز:

* لا يَأْخَذُ الْحُلُوانَ مِن بَناتِنا (١٥) *

افى كل أسواق العراق إتاوة وفى كل ما باع امرؤ مكس درهم (١٧)

قال: المكس الخيانة وهو هاهنا الضريبة التى تؤخذ فى الأسواق ويقال: مكسه مكسًا إذا خانه، ويقال المكس العُشر، وجاء فى الحديث دلا الجنة صاحب مكس المرام وقال بعضهم: الإسلال الرشوة وفى الحديث دلا إغلال ولا إسلال المرام والإغلال الخيانة، وقال أبو عبيدة الإسلال السرقة، وقال بعضهم: الإتاوة: الخراج.

المفرق بين السّخاء والجُود : أن السخاء هو أن يلين الإنسان عند السؤال ، ويسهل مهره للطالب من قولهم : سخوت النار أسخوها سخوًا إذا لينتها ، وسخوت الأديم لينته ، وأرض سخاوية لينة ، ولهذا لا يقال لله تعالى سخى ، والجود كثرة العطاء من غير سؤال ، ومن قولك : جادت السماء إذا جادت بمطر غزير ، والفرس الجواد الكثير الإعطاء للجرى ، والله تعالى جواد لكثرة عطائه فيما تقتضيه الحكمة ، فإن قيل : فلم لا (١٥) قاله المأة في زوجها .

⁽١٦) ذكر الحديث ابن الأثير في تذكرته: فرشاء نقلا عن أبي موسى ، وقال: الرَّشوة ، والرَّشوة – بكسر الر المشددة أو ضمها – : الوصلة إلى الحاجة بالمصانعة ، وأصله من الرَّشا الذي يتوصل به إلى الماء ، فالراشى : مر يعطى الذي يعينه على الباطل ، والمرتشى : الآخذ ، والرائش : الذي يسمى بينهما يستزيد لهذا . ويستنقص لهذا فأما الذي يعطى توصلا إلى أخذ حق ، أو دفع ظلم فغير داخل فيه . وروى عن جماعة من أثمة التابعين قالوا : لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه وماله إذا خاف الظلم .

⁽١٧) عزاه في اللسان لحنى بن جابر التغلبي مريدًا بالأتاوة الرشوة والخراج .

⁽١٨) ذكر الحديث ابن الأثير في تذكرته «مكس» نقلا عن الهروى ، وقال : المكس : الضريبة التي يأخذها الماكس ، وهو العَشَارُ .

⁽١٩) ذكره ابن الأثير في تذكرته ٥سلل، نقلا عن الهروى ، ثم قال : الإسلال : السرقة الخفية ، يقال : سل البعيرُ وغيره في جوف الليل ؛ إذا صار ذا سلة ، وإذا أعان غيره عليه . ويقال : الإسلال : الغارة الظاهرة ، وقيل : سل السبوف .

يجوز على الله تعالى الصفة بسخى ، وجاز عليه الصفة بكبير وأصل الكبير كبر الجثة أى : كبير الشأن ، والسخى مصرف من السخاوة كتصريف الحكيم من الحكمة ، وكل مصرف من أصله فمعناه فيه ، وأما المنقول فليس كذلك لأنه بمنزلة الاسم العلم فى أنه لا يكون فيه معنى ما نقل عنه ، وإنما يوافقه فى اللفظ فقط ، ويجوز أن يكون أصل الجواد إعطاء الخير ، ومنه فرس جواد ، وشىء جيد كأنه يعطى الخير لظهوره فيه ، وأجاد فى أمره إذا أحكمه لإعطاء الخير الذى ظهر فيه .

المفرق بين الجواد والواسع: أن الواسع مبالغة في الوصف بالجود، وهذا والشاهد أنه نقيض قولهم للبخيل: ضيق مبالغة في الوصف بالجود، وهذا في أوصاف الخلق مجاز لأن المراد أن عطاءه كثير، وقال بعضهم هو في صفات الله تعالى بمعنى أنه المحيط بالأشياء علمًا من قوله تعالى: ﴿ وُسِع رَبُنَا كُلَّ شِيْءَ عِلْمًا ﴾ [الأعراف: ٨٩] وله وجه آخر في اللغة وهو أن يكون مأخوذا من الوسع وهو قدر ما تسع له القوة، وهو بمنزلة الطاقة، وهو نهاية مقدور القادر، فلا يصح ذلك في الله تعالى.

المصرق بين الجود والندى : أن الندى اسم للجود الذى ينال القريب والبعيد فيبعد مذهبه مشبه بندى المطر لبعد مذهبه ، وفلان أندى صوتا من فلان أى أبعد مذهبا ، والنديات المخزيات التى يبعد بها الصوت واحدها مُنّدية ، وقال الخليل : الندى له وجوه : ندى الماء ، وندى الخير ، وندى الشم ، وندى الصوت قال الشاعر :

بعید تدی التغرید ازمع صوته سجیل وادناه شحیح محشرج (۲۰) وندی الخصر ، وندی الوجنة کل ذلك من بعد المذهب .

المفرق بين الكرم والجود؛ أن الجود هو الذي ذكرناه ، والكرم يتصرف

بعيد مدى التطريب أول صوته

زفير ، ويتلوه نهيق محشرج

وهو للشماخ يصف حمار وحش ، والمحشرج الذي يتردد صوته في حلقه وجوفه .

⁽۲۰) التغرید : صوت معه بحح . یروی :

على وجوه: فيقال لله تعالى: كريم، ومعناه: أنه عزيز وهو من صفات ذاته ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا غَرِكُ بِرِبُكُ الْكُرِيمِ ﴾ [الانفطار: ٢] أى: العزيز الذي لا يغلب، ويكون بمعنى الجواد المفضال، فيكون من صفات فعله، الذي لا يغلب، ويكون بمعنى الجواد المفضال، فيكون من صفات فعله، ويقال: رزق كريم إذا لم يكن فيه امتهان، أى: كرم صاحبه، والكريم الحسن في قوله تعالى: ﴿ مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾ [لقمان: ١٠] ومثله ﴿ وقل لهما قولا كريا ﴾ [الإسراء: ٢٠] أي حسنا والكريم بمعنى المفضل في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عندَ الله أَثْقَاكُمْ ﴾ [الحجرات: ٢٠] أي أفضلكم ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [الإسراء: ٧] أي فضلناهم، والكريم أيضًا السيد في قوله يُعلِّ «إذا أتاكم كريم قوم فأكرموه (٢١)» أي سيد قوم، ويجوز أن يقال الكرم هو إعطاء الشيء عن طيب نفس قليلا كان أو كثيرا، والجود سعة العطاء ومنه سمى المطر الغزير الواسع جودا سواء كان عن طيب نفس أو العون كذلك وقد لا يكون ، والجود قديكون كذلك وقد لا يكون ،

المضرق بين المال والنشب: أن المال إذا لم يقيد ، فإنما يراد به الصامت والماشية ، والنشب ما نشب من العقارات قال الشاعر:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب(٢٢)

والمال أيضًا يقع على كل ما يملكه الإنسان من الذهب والورق والإبل والغنم والرقيق ، والعُروض وغير ذلك ، والفقهاء يقولون : البيع مبادلة مال بمال ، وكذلك هو في اللغة فيجعلون الثمن والمثمن من أي جنس كانا مالا ، إلا أن الأشهر عند العرب في المال المواشى وإذا أرادوا الذهب والفضة قالوا: النقدين .

المضرق بين الغنى والجدة واليسار: أن الجدة كثرة المال فقط ، يقال : رجل واجد ؛ أى : كثير المال ، والغنى يكون بالمال وغيره من القوة والمعونة (٢١) ذكره السيوطى في الدرر المنتزة (برقم ٩) - أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر وسنده ضعيف ، والبزار من حديث جريد وسنده ضعيف أيضا .

⁽۲۲) هذا البيت قد نسبه قوم إلى عمرو بن معديكرب الزبيدى ، وهو من شواهد سيبويه ، والمبرد في الكامل ، ونسبه إلى أعشى طرود ، واسمه إياس بن عامر .

وكل ما ينافى الحاجة ، وقد غنى يُغنَى غنى ، واستغنى طلب الغنى ، ثم كثر حتى استعمل بمعنى غنى ، والغناء ممدودًا من الصوت لإمتاعه النفس كإمتاع الغنى ، والمغانى : المنازل للاستغناء بها فى نزولها ، والغانية الجارية لاستغنائها بجمالها عن الزينة ، وإما اليسار فهو المقدار الذى تيسر معه المطلوب من المعاش ، فليس ينبئ عن الكثرة ، ألا ترى أنك تقول : فلان تاجر موسر ، ولا تقول ملك موسر ، لأن أكثر ما يملكه التاجر قليل فى جنب ما يملكه الملك .

* ومما بيوافق السخاء المذكور في هذا الباب:

المفرق بين التخويل والتمويل: أن التخويل إعطاء الخول يقال: خولًه إذا جعل له خولًا ، كما يقال موله إذا جعل له مالا ، وسوده إذا جعل له سؤددا ، وسنذكر الخول في موضعه ، وقيل أصل التخويل الإرعاء ، يقال : خوله إبله ؛ إذا استرعاه إياها فكثر حتى جعل كل هبة وعطية تخويلا ، كأنه جعل له من ذلك ما يرعاه .

* ومما يخالف السخاء في هذا الباب البخل:

المُصْرِقَ بينه وبين الضنّ : أن الضن أصله أن يكون بالعوارى ، والبخل بالهيئات ولهذا تقول : هو ضنين بعلمه ، ولا يقال بخيل بعلمه لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهبة ، وذلك أن الواهب إذا وهب شيئًا خرج من ملكه ، فإذا أعار شيئًا لم يخرج من أن يكون عالما به ، فأشبه العلم العارية فاستعمل فيه من اللفظ ما وضع لها ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ وَمَا هُو عَلَى الْغَيْب بضنين فَ التكوير : ٢٤] ولم يقل ببخيل .

المضرق بين الشح والبخل: أن الشح الحرص على منع الخير ويقال: زُنْدٌ شَحَاح إذا لم يُورِ (٢٢) نارا وإن أشح عليه بالقدح كأنه حريص على منع ذلك، والبخل منع الحق فلا يقال لمن يؤدى حقوق الله تعالى: بخيل.

^{· (}۲۲) قال في أساس البلاغة : ومن الجاز زند شُحَاحٌ :. لا يرى .

* الفرق بين ما يخالف الغنى :

المفرق بين الفقر والمسكنة: أن الفقر فيما قال الأزهرى في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ اللّٰفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ [التوبة: ٢٠] الفقير الذي لا يسأل، والمسكين الذي يسأل، ومثله عن ابن عباس، والحسن، وجابر بن زيد، ومجاهد وهو قول أبي حنيفة، وهذا يدل على أنه رأى المسكين أضعف حالا، وأبلغ في جهة الفقر، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿اللّٰفُقُراءِ الّٰذِينَ أُحْسَرُوا فِي سَبِيلِ اللّٰهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٣] إلى قوله تعالى: ﴿ يحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِياء من التعفف حتى التعفف في البقرة: ٢٧٣] ووصفهم بالفقر وأخبر مع ذلك عنهم بالتعفف حتى يحسبهم الجاهل بحالهم أغنياء من التعفف ولا يحسبهم أغنياء إلا ولهم ظاهر جميل وعليهم بزة حسنة، وقيل لأعرابي: أفقير أنت؟ فقال بل مسكين وأنشد:

أما الفقير الذي كانت حَلُوبته وَفْق العيالِ فلم يترك له سبد (٢٤)

فجعل للفقير حلوبة والمسكين الذي لا شيء له فأما قوله تعالى : ﴿ فَكَانَتُ لَمُسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ ﴾ [الكهف : ٢١] فأثبت لهم ملك سفينة وسماهم مساكين ، فإنه روى أنهم كانوا أجراء فيها ، ونسبها إليهم لتصرفهم فيها ، والكون بها كما قال تعالى : ﴿ لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النّبِي ﴾ [الأحزاب : ٣٠] ثم قال ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنّ ﴾ [الأحزاب : ٣٣] وعن أبي حنيفة فيمن قال : مالى للفقراء والمساكين أنهما صنفان . وعن أبي يوسف أن نصف المال لفلان ، ونصفه للفقراء والمساكين ، وهذا يدل على أنه جعلهما صنفا واحدا ، والقول قول أبي حنيفة ، ويجوز أن يقال : المسكين هو الذي يرق له الإنسان والقال حاله ، وكل من يرق له الإنسان يسميه مسكينا .

المفرق بين الفقر والإعدام: أن الإعدام أبلغ من الفقر، وقال أهل اللغة المعدم الذي لا يجد شيئا، وأصله من العدم خلاف الوجود، وقد أعدم كأنه صار ذا عدم، وقيل في خلاف الوجود عدم الفرق بين المعنيين، ولم يقل

⁽٢٤) قاله الراعى النميرى : والبيت في طبقات فحول الشعراء (١١/٢) ، والمفضليات (٢٣٥) وأدب الكاتب (ص٣٤) . والحلوبة : الناقة التي مخلب ، ووفق العيال : لها لبن قدر كفايتهم .

عدمه الله ، وإنما قيل : أعدمه الله ، وقيل فى خلافه : قد وجد ، ولم يقل: وجده الله ، وإنما قيل : أوجده الله ، وقال بعضهم : الإعدام فقر بعد غنى.

المُصْرِقَ بين الفقير والمُصْرِم : أن المُصَرِم هو الذي له صرِّمة ، والصَّرِّمة الجماعة القليلة من الإبل ثم كثر ذلك حتى سمى كل قليل الحال مُصَرِمًا ، وإن لم تكن له صرمة .

المصرق بين الفقير والمُملق : أن المُملق مشتق من الملق وهو الخضوع والتضرع ، ومنه قيل للأجمة المفترشة : مَلقة ، والجمع ملقات . فلما كان الفقير في أكثر الحال خاضعا متضرعًا سمى مُملقًا ولا يكون إلا بعد غنى كأنه صار ذَا ملَق ، كما تقول : أطفلت المرأة إذا صار لها طفل ، ويجوز أن يقال إن الإملاق نقل إلى عدم التمكن من النفقة على العيال ، ولهذا قال الله تعالى : ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاق ﴾ [الإسراء : ٣١] أي خشية العجز عن النفقة عليهم .

المفرق بين الخَلة والفقر: أن الخَلّة الحاجة ، والمختل المحتاج ، وسميت الحاجة خَلة لاختلال الحال بها ، كأنما صار بها خَلل يحتاج إلى سده ، والخَلة أيضا الخصلة التى يختل إليها ، أى : يحتاج ، والخُلّة المودة التى تتخلل الأسرار معها بين الخليلين ، وسمى الطريق في الرمل خَلَلا لأنه يتخلل لانعراجه ، والخُلّ الذي يصطبغ به لأنه يتخلل ما وضع فيه بلطفه وحدَّته ، وخللت الثوب خلا وخللا وجمع الخلل خلال وفي القرآن : ﴿ فَتَرَى الْوَدُقَ يَحْرُجُ مِنْ خلالِه ﴾ [النور : ٢٠] والخلال ما يخل به الثوب وما يخرج به الشيء من خلل الأسنان فالفقر أبلغ من الخلّة ، لأن الفقر ذهاب المال، والخلّا في المال .

المفرق بين الفقر والحاجة ؛ أن الحاجة هي النقصان ، ولهذا يقال : الثوب يحتاج إلى حزمه ، وفلان يحتاج إلى عقل ، وذلك إذا كان ناقصا ولهذا قال المتكلمون : الظلم لا يكون إلا من جهل أو حاجة ! أي : من جهل بقبحه ، أو نقصان زاد جبره بظلم الغير ، والفقر خلاف الغني ، فأما قولهم: فلان مفتقر إلى عقل ، فهو استعارة ، ومحتاج إلى عقل حقيقة .

* ومما يخالف الحظ الحرمان والحُرُف :

المفرق بينهما : أن الحرمان عدم الظفر بالمطلوب عند السؤال ، يقال : سأله فحرمه ، والحُرِّفُ عدم الوصول إلى المنافع من جهة الصنائع ، يقال للرجل إذا لم يصل إلى إحراز المنافع في صناعته : إنه محارف ، وقد يجعل المحروم خلاف المرزوق في الجملة فيقال هذا محروم وهذا مرزوق .

المفرق بين الفقير والبائس: قال مجاهد وغيره البائس الذى يسأل بيده، قلنا: وإنما سمى من هذه حاله بائسًا لظهور أثر البؤس عليه بمد يده للمسألة، وهو على جهة المبالغة فى الوصف له بالفقر، وقال بعضهم: هو بمعنى المسكين، لأن المسكين هو الذى يكون فى نهاية الفقر قد ظهر عليه السكون للحاجة، وسوء الحال وهو الذى لا يجد شيئًا.

المفرق بين المُحارف والمحدود: أن المحدود -على ما قال بعض أهل العلم هو: من لا يصل إلى مطلوبه من الظفر بالعدو عند منازعته إياه، وقد يستعمل في غير ذلك من وجوه المنع ، والصحيح أن المحدود هو المنوع من وجوه الخير كلها ، من قولك : حُدِّ إذا مُنع ، وحَدَّه إذا منعه ، وحُدودُ الله ما منع عنه بالنهى .

الفرق بين النقص والحاجة: أن النقص سبب إلى الحاجة فالمحتاج يحتاج لنقصه، والنقص أعم من الحاجة لأنه يستعمل فيما يحتاج وفيما لا يحتاج.

المضرق بين البَخْس والنقصان : أن البخس النقص بالظلم قال تعالى : ﴿ وَلا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءُهُمْ ﴾ [الأعراف : ١٥] أي لا تنقصوهم ظلما ، والنقصان يكون بالظلم وغيره .

الثفرق بين النقص والتخفيف: أن النقص الأخذ من المقدار كائنا ما كان ، والتخفيف في العذاب لأنه يجثم على النفوس جثوم ما له ثقل .

* ومما يخالف النقصان الزيادة :

المضرق بينها ويبن النماء: أن قولك نما الشيء يفيد زيادة من نفسه ، وقولك: زاد لا يفيد ذلك ألا ترى أنه يقال: زاد مال فلان بما ورثه عن والده، ولا يقال: نما ماله بما ورثه، وإنما يقال نمت الماشية بتناسلها، والنماء في الذهب والورق مستعار وفي الماشية حقيقة، ومن ثم أيضا سمى الشجر والنبات النامي، ومنه يقال: نما الخضابُ في اليد، والحبر في الكتاب.

ومما يدخل في هذا الباب:

المُصْرِقَ بِينَ القُنُوعِ والسُّوَّالِ: أن القُنُوعِ سَوَّالِ الفضل ، والصلة خاصة ، والسوَّال عام في ذلك وفي غيره يقال قَنَع يقنَع قُنوعا إذا سأل ، وهو قانع وفي القرآن : ﴿ وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَ ﴾ [الحج : ٣٦] قال : القانع السائل ، وفي المعتر الذي يُلم بك لتعطيه ولا يسأل ، اعتره يعتره ، وعره يعره ، وقيل : عره ، واعتراه إذا جاءه يطلب معروفه .

وقال الليث: القانع المسكين الطوّاف، وقال مجاهد: القانع هنا جارك، ولو كان غنيا، وقال الحسن: القانع الذي يسأل ويقنع بما تعطيه، وقال الفراء: القانع الذي إن أعطيته شيئا قبله، وقال أبو عبيدة: القانع السائل الذي قنع إليك أي خضع، وقال أبو على: هو الفقير الذي يسأل، وقال إبراهيم: القانع الذي يجلس في بيته والمعتر الذي يعتريك.

البابالثالث عشر ک

فى الفرق بين العزوالشرف ، والرياسة والسؤدد ، وبين اللُّك والسلطان ، والدولة والتمكين ، والنُّصرة والإعانة ، وبين الكبير والعظيم، والفرق

بين الحكم والقضاء ، والقدرة والتقدير ، وما يجرى مع ذلك

الثّمرق بين العز والشرّف: أن العز يتَضمّن معنى الغلبة والامتناع على ما قلنا ، فأما قولهم : عز الطعام فهو عزيز ؛ فمعناه قُلّ حتى لا يُقدر عليه ، فشبه بمن لا يقدر عليه لقوته ومنعته ، لأن العز بمعنى القلة ، والشرف إنما هو في الأصل شرف المكان ، ومنه قولهم : أشرف فلأن على الشيء إذا صار فوقه ، ومنه قيل شُرّفة القصر ، وأشرف على التلف إذا قاربه ، ثم استعمل في كرم النسب فقيل للقرشي : شريف ، وكل من له نسب مذكور عند العرب شريف ، ولهذا لايقال لله تعالى : شريف كما يقال له : عزيز .

المفرق بين السيّد والصّمد: أن السيد المالك لتدبير السواد ، وهو الجمع وسمى سوادًا ، لأن مجتمعه سواد إذا رؤى من بعيد ، ومنه يقال : السّواد الأعظم ، ويقال لهم : الدهماء لذلك ، والدُّهمة السواد ، وقولنا : الصّمد يقتضى القوة على الأمور . وأصله من الصّمد وهو الأرض الصلّبة ، والجمع صماد ، والصّمدة صخرة شديدة التمكن في الأرض ، ويجوز أن يقال : إذ يقتضى قصد الناس إليه في الحوائج من قولك : صنمَدت صنمَدة ، أي قصدت قصدت قصد أنا سيد ، ولا يقال له صنمد حتى يعظم شأنه ، فيكون المقصود يسود عشيرته : سيد ، ولا يقال له صنمد حتى يعظم شأنه ، فيكون المقصود دون غيره ، ولهذا يقال : سيّد صنمَد ، ولم يسمع صنمَد سيّد .

المعرق بين قولك: يسوسهم، وبين قولك: يسودهم: أن معنى قولك: يسودهم أنه ينظر في دقيق يسبودهم أنه يلى تدبيرهم ومعنى قولك: يسبوسهم أنه ينظر في دقيق أمورهم مأخوذ من السَّوِّس(١)، ولا تجوز الصفة به على الله تعالى، لأن الأمور لا تدق عنه، وقد ذكرنا ذلك قبل.

⁽١) قال في اللسان : السُّوسُ : الرياسة ، يقال : ساسوهم سوسًا .

المضرق بين سيد المقوم وكبيرهم: أن سيدهم هو الذي يلى تدبيرهم ، وكبيرهم هو الذي يفضلهم في العلم أو السن أو الشرف وقد قال تعالى : ﴿ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ ﴾ [الأنبياء: ٣] فيجوز أن يكون الكبير في السن ، ويجوز أن يكون الكبير في السن ، ويجوز أن يكون الكبير في الفضل ، ويقال لسيد القوم : كبيرهم ، ولا يقال لكبيرهم : سيدهم إلا إذا ولى تدبيرهم ، والكبير في أسماء الله تعالى هو الكبير الشخص الذي الشأن الممتنع من مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والكبير الشخص الذي يمكن مساواته للأصغر بالتجزئة ، ويمكن مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والصفة بهذا لا تجوز على الله تعالى ، قال بعضهم : الكبير في أسماء الله تعالى بمعنى أنه كبير في أنفس العارفين غير أن يكون له نظير .

المضرق بين مالك وملك: أن مالك يفيد مملوكا ، ومَلكًا لا يفيد ذلك ولكنه يفيد الأمر ، وسعة المقدرة على أن المالك أوسع من الملك لأنك تقول: الله مَالكُ الملائكة والإنس والجنّ ، ومالك الأرض والسماء ، ومالك السحاب والرياح ونحو ذلك ، ومالك لا يحسن إلا في الملائكة والإنس والجن قال الفرزدق:

سبحان من عَشَتِ الوجوهُ لوَجُهُه ملك الملوكِ ومالك الغَفْر ولو قال ملك المغفر لم يحسن (٢).

المفرق بين مالك ومليك : أن المليك مبالغة مثل : سميع وعليم ، ولا يقتضى مملوكا وهو بمعنى فاعل إلا أنه يتضمن معنى التكثير والمبالغة ، وليس معنى قولنا فاعل أنه فعل فعلا استحق من أجله الصفة بذلك ، وإنما يراد به إعمال ذلك في الإعراب على تقدير أسماء الفاعلين .

المفرق بين الملك والملك: أن الملك هو استفاضة الملك، وسعة المقدور لمن له السياسة والتدبير، والملك استحقاق تصريف الشيء لمن هو أولى به من غيره.

الضرق بين كبير القوم وعظيم القوم ، أن عظيم القوم هو الذي ليس

⁽٢) الغَفْر : قال في اللسان : غفَره يغفره غفْرًا : ستره ، وكل شيء سترته فقد غفرته .

فوقه أحد منهم ، فلا تكون الصفة به إلا مع السودد والسلطان ، فهو مفارق للكبير وكتب رسول الله والله والله كسرى عظيم فارس (٢) ، والعظيم في أسماء الله تعالى بمعنى عظيم الشان ، والامتناع عن مساواة الصغير له بالتضعيف، وأصل الكلمة القوة ، ومنه سمى العظيم عظيما لقوته ، ويجوز أن يقال : إن أصله عظيم الجثة ثم نقل لعظيم الشأن ، كما فعل بالكبير وقال تعالى : ﴿ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [الأنعام : ١٥] . فسماه عظيما لعظم ما فيه من الآلام والبلاء ، وما اتسع لأن يكون فيه العظم استحق بأن يوصف أنه عظيم .

المفرق بين العظيم والكبير: أن العظيم قد يكون من جهة الكثرة ومن غير جهة الكثرة ، ولذلك جاز أن يوصف الله تعالى بأنه عظيم ، وإن لم يوصف بأنه كثير ، وقد يعظم الشيء من جهة الجنس ومن جهة التضاعف . وفرق بعضهم بين الجليل والكبير بأن قال : الجليل في أسماء الله تعالى هو العظيم الشأن المستحق للحمد ، والكبير فيما يجب له من صفة الحمد ، والأجل بما ليس فوقه من هو أجل منه ، وأما الأجّل من ملوك الدنيا فهو الذي ينفرد في الزمان بأعلى مراتب الجلالة ، والجلال إذا أطلق كان مخصوصا بعظم الشأن ، ويقال حكم جليلة للنفع بها ويوصف المال الكثير بأنه جليل ، ولا يوصف الرمل الكثير بذلك لما كان من عظم النفع في المال عظم الحكم والعهود .

المُصْرِقَ بِين الجَلالة والهَيْبة : أن الجلالة ما ذكرناه ، والهَيِّبة خوف الإقدام على الشيء ، فلا يوصف الله بأنه يهاب ، كما لا يوصف بأنه لا يقدم عليه ، لأن الإقدام هو الهجوم من قدام ؛ فلا يوصف الله تعالى بأن له قداما ووراء ، والهيبة هو أن يعظم في الصدور ، فيترك الهجوم عليه .

المفرق بين الصفة منه - عزُّ وجَلّ - بأنه على ، وبين الصفة للسيد من

⁽٣) في صحيح مسلم من حديث قتادة عن أنس قال : كتب رسول الله عليه الي كسرى ، وإلى قيصر ، وإلى النجاشي ، ولي النجاشي ، وليس بالنجاشي الذي صلى عليه الخرجه مسلم برقم (١٧٧٤) في النجهاد ، والترمذي برقم (٢٨٥٩).

العباد بأنه رفيع: أن الصفة بعلى منقولة إلى علم إنسان بالقهر والاقتدار ، ومنه ﴿ إِنَّ فَرْعُونْ عَلا فِي الأَرْضِ ﴾ [القصص: ٤] أى قهر أهلها ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بعضٍ ﴾ [المؤمنون: ١١] فقيل لله تعالى على من هذا الوجه ، ومعناه أنه الجليل بما يستحق من ارتفاع الصفات ، والصفة بالرفيع يتصرف من علو المكان ، وقد ذكرنا أن في المصرف معنى ما صرف منه ، فلهذا لا يقال : الله رفيع ، والأصل في الارتفاع زوال الشيء عن موضعه إلى فوق ، ولهذا يقال : ارتفع الشيء بمعنى زال وذهب ، والعلو لا يقتضى الزوال عن أسفل ، ولهذا يقال : ارتفع الشيد وإن ارتفع قليلا لأنه زال عن موضعه إلى فوق ، ولا يقال : علا إذا ارتفع قليلا ، ويجوز أن يقال : الصفة برفيع لا تجوز على الله تعالى لأن الارتفاع يقتضى الزوال . فأما قوله برفيع لا تجوز على الله تعالى لأن الارتفاع يقتضى الزوال . فأما قوله تعالى: ﴿ رفيعُ الدُرجَاتِ ﴾ [غافر : ١٠] فهو كقوله كثير الإحسان في أن الصفة للثاني في الحقيقة .

المُصْرِقَ بين الصعود والارتفاع: أن الصعود مقصور على الارتفاع فى المكان ولا يستعمل فى غيره! ويقال: صعد فى السلم والدرجة، ولا يقال صعد أمره، والارتفاع والعلو يشترط فيهما جميع ذلك، والصُّعودُ أيضا هو الذهاب إلى فوق فقط، وليس الارتفاع كذلك، ألا ترى أنه يقال: ارتفع فى المجلس، ورضعت مجلسه وإن لم يذهب به فى علو، ولا يقال أصعدتة إلا إذا أعليته.

المضرق بين الصعود والرقى: أن الرُّقِيَّ أعم من الصعود ؛ ألا ترى أنه يقال : رَقِيَ في الدرجة والسلم كما يقال صعد فيهما ، ويقال : رَقيتُ في العلم والشرف إلى أبعد غاية ، ورَقِيَ في الفضل ، ولا يقال في ذلك صعد ، والصعود على ماذكرنا مقصور على المكان ، والرُّقيّ يستعمل فيه وفي غيره، فهو أعم ، وهو أيضا يفيد التدرُّج في المعنى شيئًا بعد شيء ، ولهذا سيمي الدَّرَج مَرَاقِي ، وتقول : مازلت أراقيه حتى بلغت به الغاية ؛ أي : أعلو به شيئا فشيئا .

المضرق بين الصعود والإصعاد: أن الإصعاد في مستوى الأرض،

والصعود في الارتفاع ، يقال : أصعدنا من الكوفة إلى خراسان ، وصعدنا في الدرجة والسلم والجبل .

المفرق بين الأعلى وفوق: أن أعلى الشيء منه يقال: هو في أعلى النخلة؛ يراد أنه في نهاية قامتها، وتقول: السماء فوق الأرض، فلا يقتضى ذلك أن تكون السماء من الأرض، وأعلى يقتضى أسفل، وفوق يقتضى تحت، وأسفل الشيء منه، وتحته ليس منه ألا ترى أنه يقال: وضعته تحت الكوز، ولا يقال وضعته أسفل الكوز بهذا المعنى، ويقال: أسفل البئر، ولا يقال تحت البئر.

المضرق بين الرفيع والمجيد: أن المجيد هو الرفيع في علو شأنه ، والماجد هو العالى الشأن في معانى صفاته ، وقيل: المجيد الكريم في قوله تعالى : ﴿ بَلْ هُو قُرْآنٌ مُجِيدٌ ﴾ [البروج: ١٦] أي كريم فيما يعطى من حكمه ، وقيل : فيما يرجى من خيره ، وأصل المجد: العظم إلا أنه جرى على وجهين : عظم الشخص ، وعظم الشأن ؛ فيقال : تمجدت الإبل تمجدًا إذا عظمت أجسامُها لجودة الكلا ، وأمجد القوم إبلهم إذا رعوها كلا جيدًا في أول الربيع ، ويقال في علو الشأن ؛ مَجُد الرجل مَجدًا ، وأمجد إمجادا إذا عظم شأنه لغتان ، ومجدت الله تعالى تمجيداً : عظمته .

المضرق بين الإله والمعبود بحق: أن الإله هو الذي يحق له العبادة فلا إله إلا الله ، وليس كل معبود بحق له العبادة ؛ ألا ترى أن الأصنام معبود والمسيح معبود ؛ ولا يحق له ولها العبادة .

الله رق بين قولنا : الله وبين قولنا إله : أن قولنا الله اسم لم يسم به غير الله ، وسمى غير الله إلها على وجه الخطأ ، وهي تسمية العرب الأصنام آلهة وأما قول الناس لا معبود إلا الله ، ضمعناه أنه لا يستحق العبادة إلا الله تعالى.

المفرق بين قولنا: يحق له العبادة ، وقولنا يستحق العبادة: أن قولنا: يحق له العبادة يفيد أنه على صفة يصح أنه منعم ، وقولنا: يستحق يفيد أنه قد أنعم ، واستحق ، وذلك أن الاستحقاق مضمن بما يستحق لأجله .

المُعرف بين قولنا: الله، وقولنا: اللهم: أن قولنا: الله اسم، واللهم نداء، والمراد به يا الله فحذف حرف النداء وعوض الميم في آخره.

المفرق بين الصفة برب والصفة بسيد: أن السيد مالك من يجب عليه طاعته نحو: سيد الأمة والغلام، ولا يجوز سيد الثوب، كما يجوز رب الشوب، ويجوز رب بمعنى سيد في الإضافة، وفي القرآن ﴿ فَيسْقِي رَبُّهُ خَمْراً ﴾ [يوسف: ١٠] وليس ذلك في كل موضع، ألا ترى أن العبد يقول لسيده: ياسيدي، ولا يجوز أن يقول: ياربي فأما قول عدى بن زيد:

إن رَبّى لولا تداركُه المل لله بأهل العراق ساءَ العذير

يعنى النعمان بن المنذر ، والعذير : الحال فإن ذلك كان مستعملا ، ثم ترك استعماله كما ترك : «أبيت اللعن» و «عمّ صباحا» وما أشبه ذلك .

المضرق بين الصفة برب والصفة بمالك: أن الصفة برب أفخم من الصفة بمالك، لأنها من تحقيق القدرة على تدبير ما ملك، فقولنا: رب يتضمن معنى الملك والتدبير؛ فلا يكون إلا مطاعا أيضاً، والشاهد قول الله تعالى: ﴿ اتَّخُذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِن دُونِ اللّهِ ﴾ [التوبة: ٢١] أي سادة يطيعونهم، والصفة بمالك تقتضى القوة على تصريف ما ملك وهو من قولك ملكت العجين إذا أجدت عجنه فقوى ومنه قول الشاعر(٤):

مَلَكُتُ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتُقْهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِها مَا وَرَاءَها

أى: قَويت بها كفى، ثم كثر حتى جرى على معنى مالك فى الحكم كالصبى المالك 1.1 لا يقدر على تصريفه إلا فى الحكم، أى حكمه حكم القادر على تصريف ماله، ولذلك لم يحسن إطلاق الصفة برب إلا على الله تعالى، والصفة برب أيضا تقتضى معنى المصلح، ومنه ربيت النعمة إذا أصلحتها بإتمامها، وأديم مربوب مُصلِّكَ ، ويجوز أن يقال إن قولنا: رب، يقتضى معنى ولاية الأمر حتى يتم، ومن ثمَّ قيل: رب الولد، ورب اليتيم، وشاة رُبِّى وهي مثل النَّفُساء من النساء، وقيل لها ذلك: لأنها تُربِّى

 ⁽٤) هو قيس بن الخطيم شاعر الأوس . انظر ديوانه ١٠/٧ وقد ذكره معزوا إليه صاحب اللسان ونهر، وقال : وأنهر الطعنة : وسعها . وملكت ، أي شددت وقويت ، ويقال : طعنه طعنة أنهر فتقها ، أى وسعه .

ولدها فالياء فى التربية أصلها باء ، نقلت إلى حرف العلة كما قيل فى الظن التظنى .

المفرق بين الصفة برب ، والصفة بقادر: أن الصفة بقادر أعم من حيث تجرى على المقدور نحو: قادر أن يقوم ، ولا يجوز الصفة برب إلا فى المقدر المصرف المدبر ، وصفة قادر تجرى فى كل وجه ، وهو الأصل فى هذا الباب ، وقال بعضهم : لا يقال الرب إلا لله فرده بعضهم وقال : قد جاء عن العرب خلاف ذلك وهو قول الحارث بن حلزة (٥) :

وهُوَ الربُّ والشهيدُ على يو م الحيارين والبكاء بلاء ُ

والقول الأول هو الصحيح ؛ لأن قوله : الرب هاهنا ليس بإطلاق لأنه خبر هو ، وكذلك الشهيد ، والشهيد هو الرب ، وهما يرجعان إلى هو ، فإذا كان الشهيد هو الرب ، وقد خص الشهيد بيوم الحيارين فينبغى أن يكون خصوصه خصوصا للرب لأنه هو ، وأما قول عدى بن زيد :

وراقد الرب مغبوط بصحته وطلب الوجه يُرْضَى الحال مختارا

فإن ذلك من خطابهم ، ومثله تسميتهم الصنم إلها ومسيلمة رحمانا ، وأراد بالوجه وجه الحق .

المفرق بين السيد والمالك: أن السيد في المالكين كالعبد في المملوكات فكما لا يكون العبد إلا ممن يعقل ، فكذلك لا يكون السيد إلا ممن يعقل ، والمالك يكون كذلك ولغيره فيقال: هذا سيد العبد ، ومالك العبد ، ويقال: هو مالك الدار ، ولا يقال سيد الدار ، ويقال للقادر : مالك فعله ، ولا يقال: سيد فعله ، والله تعالى سيد ؛ لأنه مالك لجنس من يعقل .

* ومما بجري مع ذلك:

المُصْرِقَ بِينِ المُلك والدُّولة : أن الملك يفيد اتساع المقدور على ماذكرنا ،

⁽٥) شاهده : أن الرب بالألف واللام يقال لغير الله ، وقد قالوه في الجاهلية للملك وهذا هو آخر أبيات معلقة الحارث بن حلزة البشكرى ، وهو أحد فحول الشعراء المقلين كان في بكر وائل بمنزلة عمرو بن كلثوم في تغلب شجاعة وحماسة وفصاحة وارتجالا ، وكثير من الرواة ، يقولون : إنه ارتجل هذه القصيدة بحضرة الملك «عمرو بن هند ، فإنه شهد عناءهم وانظر شرح المعلقات بتحقيقي . إصدار دار الطلائع .

والدولة (٢) انتقال حال سارة من قوم إلى قوم ، والدولة ما ينال من المال بالدولة ؛ فيتداوله القوم بينهم هذا مرة ، وهذا مرة ، وقال بعضهم الدَّولة فعل المنتهبين ، والدُّولة الشيء الذي ينتهب ، ومثلها غَرفة لما في يدك ، والغَرفة هَعلة من غرفت ، ومثل ذلك خَطوة للموضع وخُطوة فعلة من خَطَوْتُ ، وجمع الدولة دُول مثل غُرف ، ومن قال : دول (٢) فهي لغة والأول الأصل .

المفرق بين الملك والسلطان: أن السلطان قُوةُ اليد في القهر للجمهور الأعظم، وللجماعة اليسيرة أيضًا، ألا ترى أنه يقال: الخليفة سلطان الدنيا، وملك الدنيا، وتقول لأمير البلد: سلطان البلد، ولا يقال له: ملك البلد، لأن الملك هو من اتسعت مقدرته على ما ذكرنا، فالملك هو القدرة على أشياء كثيرة أو القدرة على أشياء كثيرة أو القدرة على أشياء كثيرة أو قليلة، ولهذا يقال: له في داره ملك، ولهذا يقال: هو مسلط علينا وإن لم يملكنا، وقيل: السلطان المانع المسلط على غيره من أن يتصرف عن مراده، ولهذا يقال: ليس لك على فلان سلطان فتمنعه من كذا.

المضرق بين قولك: الملك ، وقولك: ملك اليَمين: أن ملّك اليَمين متى أطلق علم منه الأمة والعبد المملوكان ، ولا يطلق على غير ذلك ؛ لا يقال للدار والدابة وما كان من غير بنى آدم: ملك اليمين ، وذلك أن ملك العبد والأمة أخص من ملك غيرهما ، ألا ترى أنه يملك التصرف في الدار بالنقض والبناء ولا يملك ذلك في بنى آدم ، ويجوز عارية الدار وغيرها من العُروض ، ولا يجوز عارية الفروج .

المضرق بين التَّمكين والتَّمليك: أن تميكن الحائز يجوز ، ولا يجوز

 ⁽٦) قال في اللسان : الدولة - بفتح الدال المشددة - والدولة بضمها : العقبة في المال والحرب سواء . وقيل : الدولة - بالفتح - في الحرب - وقيل : هما سواء فيهما يضمان ويفتحان .
 وقال الزجاج : الدولة - بالضم - اسم الشيء الذي يتداول ، والدولة : الفعل والانتقال من حال إلى حال .

 ⁽٧) قال في اللسان : والجمع : دول - بضم الدال - ودول - بكسرها . وقال محققه : هذا نص المحكم ، وفي القاموس أن الجمع مثلث .

تمليكه لأنه إن ملكه الحوز فقد جعل له أن يحوز ، وليس كذلك التمكين ، لأنه مكن مع الزجر ، ودل على أنه ليس له أن يحوز وليس كل من مكن من الغصب قد ملكه .

المُعْرِقُ بين الولاية والعِمالة: أن الولاية أعم من العمالة ، وذلك أن كل من ولى شيئا من عمل السلطان فهو وال ، فالقاضى وال ، والأمير وال ، والعامل وال وليس القاضى عاملا ، ولا الأمير ، وإنما العامل من يلى جباية المال فقط ، فكل عامل وال ، وليس كل وال عاملا ، وأصل العمالة أجرة من يلى الصدقة ثم كثر استعمالها حتى أجريت على غير ذلك .

المفرق بين الإعانة والنصرة : أن النصرة لا تكون إلا على المنازع المغالب والخصم المناوى المشاغب ، والإعانة تكون على ذلك ، وعلى غيره تقول : أعانه على من غالبه ، ونازعه ، ونصره عليه ، وأعانه على فقره إذا أعطاه ما يعينه ، وأعانه على الأحمال ، ولا يقال نصره على ذلك ، فالإعانة عامة ، والنصرة خاصة .

المفرق بين الإعانة والتقوية: أن التقوية من الله تعالى للعبد هى إقداره على كثرة المقدور، ومن العبد للعبد: إعطاؤه المال وإمداده بالرجال، وهى أبلغ من الإعانة، ألا ترى أنه يقال: أعانه بدرهم، ولا يقال: قواه بدراهم، وإنما يقال: قواه بالأموال والرجال على ماذكرنا، وقال على بن عيسى: التقوية تكون على صناعة، والنصرة لا تكون إلا في منازعة.

الفرق بين النصيروالولى: أن الولاية قد تكون بإخلاص المودة ، والنصرة تكون بالمعونة والتقوية ، وقد لا تمكن النصرة مع حصول الولاية ، فالفرق بينهما بين .

المُصْرِقَ بِينَ السيد والهُمام: أن الهُمام هو الذي يُمضى همّه في الأمور، ولا يوصف الله تعالى به لأنه لا يوصف بالهم.

المضرف بين الهُمام والقَمْقَام: أن القَمقام (٨) هو السيد الذي تجتمع له (٨) قال في اللسان: والقُمقام، والقُماقم من الرجال: السيد الكثير الخير، الواسع الفضل. ويقال: سيد تُمقام - بالضم - لكثرة خيره وأنشد ابن برّى:

^{*} أورِثها القُماقمُ القُمَاقمَ *

أموره ، ولا تتفرق عليه شئونه من قولهم : تقمقم الشيء إذا تجمع ، وقمقم عصبه جمعه ويقال للبحر : قُمقام لأنه مجمع المياه .

الفرق بين الولاية - بفتح الواو - والنصرة : أن الولاية النصرة لحبة المنصور لا للرياء والسمعة ، لأنها تضاد العداوة ، والنصرة تكون على الوجهين .

المفرق بين الحكم والقضاء: أن القضاء يقتضى فصل الأمر على التمام من قولك: قصاء إذا أتمه وقطع عمله ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَصَىٰ أَجَلاً ﴾ [الأنعام: ٢] أى فصل الحكم به ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَىٰ بني إِسْرَائِيلَ ﴾ [الإسراء: عالى فصلنا الإعلام به وقال تعالى: ﴿ قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ ﴾ [سبأ: ١٠] أى فصلنا أمر موته ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتَ ﴾ [فصلت: ٢٠] في يومين أي فصل الأمر به ، والحكم يقتضى المنع عن الخصومة من قولك أحكمته إذا منعته قال الشاعر (٩):

أبنى حنيفة أحْكِموا سُفهاءكم إنى أخاف عليكم أن أغضبًا ١

ويجوز أن يقال : الحُكم : فصل الأمر على الأحكام بما يقتضيه العقل والشرع فإذا قيل : حكم بالباطل فمعناه أنه جعل الباطل موضع الحق ، ويستعمل الحكم في مواضع لا يستعمل فيها القضاء كقولك : حكم هذا كحكم هذا أي : هما متماثلان في السبب أو العلة أو نحو ذلك ، وأحكام الأشياء تنقسم قسمين : حكم يرد إلى أصل ، وحكم لا يرد إلى أصل ، لأنه أول في بابه .

المفرق بين الحاكم والحكم: أن الحكم يقتضى أنه أهل أن يُتَحاكُم إليه، والحاكم الذي من شأنه أن يحكم . فالصفة بالحكم أمدح ، وذلك أن صفة حاكم جار على الفعل ، فقد يحكم الحاكم بغير الصواب ، فأما من يستحق الصفة بحركم فلا يحكم إلا بالصواب لأنه صفة تعظيم ومدح .

⁽٩) قال في اللسان نقلاً عن ابن الأعرابي : حكم فلان على الأمر والشئ ؛ أى رجع ، وأحكمه هو عنه رجعه ، ثم ساق بيت جرير : أبنى حنيفة إلخ . أى : ردّوهم ، وكفوهم ، وامنعوهم من التعرض لى .

وانظر ديوان جرير ٢٦٢١ ، ويقول محمد بن حبيب شارح الديوان : أحكموهم : امنعوهم وكفوهم ، وحكمة الدابة من هذا ، لأنها ترد من غربه ، والحاكم من هذا أخذ ، لأنه يمنع الناس من الباطل والظلم .

الشرق بين القضاء والقدر: أن القدر هو وجود الأفعال على مقدار الحاجة إليها والكفاية لما فعلت من أجله ، ويجوز أن يكون القدر هو الوجه الذى أردت إيقاع المراد عليه ، والمقدر الموجد له على ذلك الوجه ، وقيل : أصل القدر هو وجود الفعل على مقدار ما أراده الفاعل ، وحقيقة ذلك في أفعال الله تعالى وجودها على مقدار المصلحة ، والقضاء هو فصل الأمر على التمام .

المفرق بين القدر والتقدير: أن التقدير يستعمل في أفعال الله تعالى وأفعال الله تعالى وأفعال العباد ، ولا يستعمل القدر إلا في أفعال الله – عز وجل – وقد يكون التقدير حسنا وقبيحا كتقدير المنجم موت زيد وافتقاره واستغناءه ، ولا يكون القدر إلا حسنا .

المُعرق بين قولك: قضى إليه، وقضى به: أن قولك: قضى إليه، أى: أعلمه وقوله تعالى: ﴿وقضينا إليه ذلك الأمر﴾ أى أعلمناه ثم فسر الأمر الذى ذكره فقال: ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَوُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ١٦] فكأنه قال: وقضينا إليه أن دابر هؤلاء مقطوع، ومعنى قولنا قضى به: أنه فصل الأمر به على التمام.

المضرق بين التقدير والتدبير: أن التدبير هو تقويم الأمر على ما يكون فيه صلاح عاقبته ، وأصله من الدُّبُر('') ، وأدبار الأمور عواقبها ، وآخر كل شيء دُبُرُه وفلان يتدبر أمره أي ينظر في أعقابه ليُصلحه على ما يُصلحها والتقدير تقويم الأمر على مقدار يقع معه الصلاح ، ولا يتضمن معنى العاقبة .

المفرق بين قولك: قُدر له كذا ، ومُنى له كذا : أن المنى لا يكون إلا تقدير المكروه ، يقال منّى له الشر ، ولا يقال منّى له الخير ، ومن ثم سميت المنية منية ، ويقال : أعلمت ما مُنيت به من فلان ١٤ والتقدير يكون في

⁽١٠) قال في المصباح : الدُّبر - بضمتين وسكون الباء تخفيف - خلاف القبّل من كل شيء ، ومنه يقال لآخر الأمر دُبر ، وأصله : ما أدبر عنه الإنسان ، ومنه : دبر الرجل عبده تدبيرا : إذا أعتقه بعد موته ، وأعتق عبده عن دبر ، أي بعد دبر . الدّبر : الفرج ، وولاه دبره : كناية عن الهزيمة .

الخير والشر(١١).

المفرق بين السياسة والتدبير: أن السياسة في التدبير المستمر ، ولا يقال للتدبير الواحد: سياسة ، فكل سياسة تدبير ، وليس كل تدبير سياسة، والسياسة أيضا في الدقيق من أمور المسوس على ما ذكرنا قبل فلا يوصف الله تعالى بها لذلك .

⁽١١) قال فى المصباح : ومنى الله الشيء من باب رمى : قدره ، والاسم الَمنَى مثل العصا . وتمنيت كذا ، قبل مأخوذ من المنا ، وهو القدر ، لأن صاحبه يقدر حصوله ، والاسم : المُنيَّة والأُمنيَّة ، وجمع الأولى مُنَّى مثل مُديّة ومُدَّى ، وجمع الثانية الأمانى .



فى الفرق بين الإنعام والإحسان ، وبين النعمة والرحمة والرأفة ، والنفع والخير ، وبين الحلم والصبر والوقار والتؤدة وما بسبيل ذلك

المصرق بين الإنسام والإحسان: أن الإنسام لا يكون إلا من المنسم على غيره ؛ لأنه متضمّن بالشكر الذي يجب وجوب الدّين ، ويجوز إحسان الإنسان إلى نفسه ، تقول لمن يتعلم العلم : إنه مُحسن إلى نفسه ولا تقول : منعم على نفسه ، والإحسان متضمِّن بالحمد ، ويجوز حمد الحامد لنفسه ، والنعمة متضمنة بالشكر، ولا يجوز شكر الشاكر لنفسه، لأنه يجرى مجرى الدين ، ولا يجوز أن يؤدى الإنسان الدِّين إلى نفسه ، والحمد يقتضى تبقية الاحسان إذا كان للغير، والشكر يقتضي تبقية النعمة، ويكون من الإحسان ماهو ضرر مثل تعذيب الله تعالى أهل النار ، وكل ما جاء بفعل حسن ، فقد أحسن ؛ ألا ترى أن من أقام حدًّا فقد أحسن ، وأن أنزل بالمحدود ضررًا ثم استعمل في النفع والخير خاصة فيقال: أحسن إلى فلان إذا نفعه، ولا يقال أحسن إليه إذا حده ، ويقولون للنفع كله : إحساناً ولا يقولون للضرر كله : إساءة ، فلو كان معنى الإحسان هو النفع على الحقيقة لكان معنى الإساءة الضرر على الحقيقة ، لأنه ضده ، والأب يُحسن إلى ولده بسقيه الدواء المر ، وبالفّصد والحبجامة ولا يقال : ينعم عليه بذلك ، ويقال : أحسن إذا أتى بفعل حسن ، ولا يقال : أقبح إذا أتى بفعل قبيح اكتفوا بقولهم: أساء ، وقد يكون أيضا من النعمة ما هو ضرر(١) مثل التكليف نسميه نعمة لما يؤدي إليه من اللذة والسرور.

المضرق بين الإحسان والنفع: أن النفع قد يكون من غير قصد، والإحسان لا يكون إلا مع القصد تقول: ينفعنى العدو بما فعله بى إذا أراد

⁽١) قال في المصباح : والتكاليف : المشاق ، الواحدة تكلفة .

وقال الراغب في مفرداته في قوله تعالى : ﴿ لا يُكلّفُ اللّهُ نفسا إلاّ وُسْعَها ﴾ البقرة : ٢٨٦] أي ما يعدونه مشقة فهو سعّة في المآل . وقال : والإنعام : إيصال الإحُسان إلى الغبر ، ولا يقال إلا إذا كان الموصل إليه من جنس الناطقين ، فإنه لا يقال : أنعم فلان على فرسه .

بك ضرا ، فوقع نفعًا ولا يقال : أحسن إلى في ذلك .

المفرق بين الإحسان والإجمال: أن الإجمال هو الإحسان الظاهر من قولك رجل جَميل كأنما يجرى فيه السّمن وأصل الجَميل: الودك(٢)، واجتمل الرجل إذا طبخ العظام ليُخْرج وَدكَها، ويقال: أحسن إليه فيعدى بإلى، وأجمل في أمره لأنه فعل الجميل في أمره، ويقال: أنعم عليه لأنه دخله معنى علو نعمه عليه، فهي غامرة له، ولذلك يقال: هو غريق في النعمة، ولا يقال: غريق في الإحسان والإجمال، ويقال: أجمل الحساب فيعدى ذلك بنفسه؛ لأنه مضمن بمفعول ينبئ عنه من غير وسيلة، وقد يكون الإحسان مثل الإجمال في استحقاق الحمد به وكما يجوز أن يُحسن الإنسان إلى نفسه يجوز أن يُجمّل في فعله لنفسه.

المفرق بين الفضل والإحسان: أن الإحسان قد يكون واجبًا وغير واجب، والفضل لا يكون واجبًا على أحد، وإنما هو ما يتفضل به من غير سبب يوجبه.

المفرق بين الطول والفضل : أن الطول هو ما يستطيل به الإنسان على من يقصده به ، ولا يكون إلا من المتبوع إلى التابع ، ولا يقال لفضل التابع على المتبوع : طول ، ويقال : طال عليه ، وتطول وطل عليه إذا ساله ذلك قال الشاعر :

* أَقَرّ لكى يزدادُ طُوْلُك طولا *

وقال الله تعالى : ﴿ أُولُوا الطُّولِ مِنْهُمْ ﴾[التوبة: ٨٦] أى من معه فضل يستطل به على عشيرته .

المُصْرِقَ بِينَ الألاء والنُعم: أن الألَى واحد الآلاء ، وهي النعمة التي تتلو غيرها من قولك : وَلِيّه يَليه ، إذا قرب منه ، وأصله وَلِيّ ، وقيل واحد الآلاء(٢) إلّي ، وقال بعضهم : الألى مقلوب - من ألي الشيء إذا عظم -

⁽٢) قال في الوسيط : الجميل : الشحم المذاب ، والودك : الدهن .

⁽٣) قال في المصباح : الإلى مقصور ، - وتفتح الهمزة وتكسر - النعمة والجمع الآلاء على أفعال مثل سبب وأسباب لكن أبدلت الهمزة التي هي فاء ألفا استثقالاً لاجتماع همزتين .

على ما قال : فهو اسم للنعمة العظيمة .

المفرق بين الإفضال والتفضل: أن الإفضال من الله تعالى نفع تدعو إليه الحكمة ، وهو تعالى يُفّضل لا محالة ، لأن الحكيم لا يخالف ما تدعو إليه الحكمة ، وهو كالإنعام في وجوب الشكر عليه ، وأصله الزيادة في الإحسان ، والتفضل التخصص بالنفع الذي يوليه القادر عليه ، وله أن لا يوليه ، والله تعالى متفضل بكل نفع يعطيه إياه من ثواب وغيره ، فإن قلت : الثواب واجب من جهة أنه جزاء على الطاعة ، فكيف يجوز أن لا يفعله ؟ قلت : لا يفعله بأن لا يفعل سببه المؤدى إليه .

المفرق بين المتفضل والفاضل: أن الفاضل هو الزائد على غيره فى خصلة من خصال الخير، والفضل الزيادة، يقال: فضل الشيء في نفسه إذا زاد، وفضله غيره إذا زاد عليه، وفضله بالتشديد إذا أخبر بزيادته على غيره، ولا يوصف الله تعالى بأنه فاضل، لأنه لا يوصف بالزيادة والنقصان.

المضرق بين النعمة والرّحمة: أن الرحمة الإنعام على المحتاج إليه، وليس كذلك النعمة لأنك إذا أنعمت بمال تعطيه إياه، فقد أنعمت عليه، ولا تقول: إنك رحمته.

المفرق بين الرحمن والرحيم: أن الرحمن - على ما قال ابن عباس - أرق من الرحيم؛ يريد أنه أبلغ في المعنى، لأن الرقة والغلظة لا يوصف الله تعالى بهما، والرحمة من الله تعالى على عباده ونعمته عليهم في باب الدين والدنيا، وأجمع المسلمون أن الغيث رحمة من الله تعالى، وقيل: معنى قوله: رحيم أن من شأنه الرحمة، وهو على نظير: نديم، والرحمن نظير ندمان وهو اسم خص به البارى جل وعز(1)، ومثله في التخصيص قولنا لهذا النجم: سيماك : وهو مأخوذ من السيمك الذي هو الارتفاع وليس كل مرتفع سيماكا، وقولنا للنجم الأخر: دبران لأنه يدبر الثريا، وليس كل المبالة، ورحمن أبلغ من رحيم، والرحمن الرحيم اسمان مشتقان من الرحمة مثل: ندمان ونديم، وهما من أبنية المبالة، ورحمن أبلغ من رحيم، ولا يقال: رحمن ، ولا يوصف، والرحيم يوصف به غير الله نا من منا رحيم، ولا يقال: رحمن .

أما دبر شيئًا يسمى دبرانًا .

فأما قولهم لمُسنيًامة: «رحمان اليمامة» فشى، وضعه له أصحابه على وجه الخطأ كما وضع غيرهم اسم الإلهية لغير الله، وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله، وأن الرحمن أشد مبالغة لأنه أشد عدولا إذا كان العدول على المبالغة كلما كان أشد عدولا كان أشد مبالغة.

المُصْرِقَ بِينَ الرحمة والرُقَّة : أن الرقة والغلظة يكونان في القلب وغيره خلقة ، والرحمة فعل الراحم ، والناس يقولون : رق عليه فرحمه يجعلون الرقة سبب الرحمة .

المضرق بين الشفيق والرفيق: أنه قد يرق الإنسان لمن لا يشفق عليه كالذى يئد الموءودة فيرق لها لا محالة، لأن طبع الإنسانية يوجب ذلك، ولا يشفق عليها لأنه لو أشفق عليها ماوأدها.

المفرق بين الرافة والرحمة ؛ أن الرافة أبلغ من الرحمة ، ولهذا قال أبوعبيدة إن في قوله تعالى ؛ ﴿ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة : ١١٧] تقديمًا وتأخيرًا ، أراد أن التوكيد يكون في الأبلغ في المعنى ، فإذا تقدم الأبلغ في اللفظ كان المعنى مؤخرًا .

المُصْرِقُ بين المنفعة والخير: أن من المعصية ما يكون منفعة ، وقد شهد الله تعالى بذلك في قوله : ﴿ قُلْ فيهِمَا إِنْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ ﴾[البقرة: ٢١٩] وما كانت فيه منفعة فهو منفعة ، ولا تكون المعصية خيرًا ، وقد أجريت الصفة بنافع على الموجب للنفع فقيل : طعام نافع ، ودواء نافع .

المُضرق بين المنفعة والنعمة: أن المنفعة تكون حسنة وقبيحة ، كما أن المُضرّة تكون حسنة وقبيحة ، والمنفعة القبيحة منفعتك الرجل تنفعه ليسكن إليك فتغتال ، والنعمة لا تكون إلا حسنة ، ويفرق بينهما أيضاً فتقول : الإنسان يجوز أن ينفع نفسه ، ولا يجوز أن ينعم عليها .

المضرق بين المتاع والمنضعة : أن المتاع النفع الذي تتعجل به اللذة ، وذلك إما لوجود اللذة ، وإما بما يكون معه اللذة نحو المال الجليل ، والملك

النفيس، وقد يكون النفع بما تتأجل به اللذة نحو: إصلاح الطعام ، وتبريد الماء لوقت الحاجة إلى ذلك .

الضرق بين الإنعام والتمتع: أن الإنعام يوجب الشكر، والتمتع كالذى يمتع الإنسان بالطعام والشراب ليستنيم إليه فيتمكن من اغتصاب ماله، والإتيان على نفسه.

الفرق بين الخير والنعمة: أن الإنسان يجوز أن يفعل بنفسه الخير، كما يجوز أن ينفعها، ولا يجوز أن ينعم عليها، فالخير والنفع من هذا الوجه متساويان، والنفع هو إيجاب اللذة بفعلها أو السبب إليها، ونقيضه الضروهو إيجاب الألم بفعله أو التسبب إليه.

الفرق بين النُعمة والنُعماء: أن النَّعماء هي النَّعمة الظاهرة! وذلك أنها أُخْرجَت مُخرج الأحوال الظاهرة مثل الحمراء والبيضاء، والنعمة قد تكون خافية فلا تسمى نَعْمَاء.

المفرق بين اللذة والنعمة: أن اللذة لا تكون إلا مشتهاة ، ويجوز أن تكون نعمة لا تشتهى كالتكليف ، وإنما صار التكليف نعمة لأنه يعود عليها بمنافع وملاذ ، وإنما سمى ذلك نعمة ؛ لأنه سبب للنعمة كما يسمى الشيء باسم سببه.

المضرق بين النُعمة والمِنة ، أن المنة هي النعمة المقطوعة من جوانبها كأنها قطعة منها ، ولهذا جاءت على مثال قطعة ، وأصل الكلمة القطع ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمنُونِ ﴾ [فصلت : ٨] أي غير مقطوع ، وسمى الدهر مَنُونًا لأنه يقطع بين (٥) الإلف ، وسمى الاعتداد بالنعمة مَنّا لأنه يقطع الشكر عليها .

المفرق بين الإحسان والإفضال: أن الاحسان النفع الحسن ، والإفضال النفع الزائد على أقل المقدار ، وقد خص الإحسان بالفضل ولم يجب مثل ذلك في الزيادة لأنه جرى مجرى الصفة الغالبة كما اختص النجم بالسماك (٥) قال في المساح: والمنون: المنية ، أثنى ، ركأنها اسم فاعل من المن ، وهو القطع ، لأنها تقطع الأعمار ، والمنون الدهر .

ولا يجب مثل ذلك في كل مرتفع .

المُصْرِقَ بِينَ البِروالصَرِيان: أن القريان البر الذي يتقرب به إلى الله وأصله المصدر مثل الكفران والشكران.

الفرق بين ما يخالف النفع والإحسان من الضر والسوء وغير ذلك مما يجرى معه

المضرق بين الضر والضر: أن الضر خلاف النفع ويكون حسنًا وقبيحًا فالقبيح: الظلم وما بسبيله ، والحسن شرب الدواء المر رجاء العافية ، والضر بالضم الهزال ، وسوء الحال ، ورجل مضرور سيّئ الحال ، ومن وجه آخر أن الضر أبلغ من الضرر لأن الضرر يجرى على ضرّه يَضره ضرّا فيقع على أقل قليل الفعل لأنه مصدر جار على فعله كالصفة الجارية على الفعل، والضرّ - بالضم - كالصفة المعدولة للمبالغة (٢) .

الفرق بين الضُرّ والضّراء: أن الضراء هي المضرة الظاهرة؛ وذلك أنها أخرجت مخرج الأحوال الظاهرة مثل الحمراء والبيضاء على ماذكرنا.

الفرق بين الضراء والباساء: أن الباساء ضراء معها خوف ، وأصلها الباس وهو الخوف ، يقال : لا بأس عليك ، أى : لا خوف عليك ، وسميت الباس وهو الخوف ، يقال : لا بأس عليك ، أى : لا خوف عليك ، وسميت الحرب بأسًا لما فيها من الخوف ، والبائس الرجل إذا لحقه بأس ، وإذا لحقه بؤس أيضا وقال تعالى : ﴿ فَلا تَبْتُسْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [هود:١٦] أى لا يلحقك بؤس ، ويجوز أن يكون من البأس أى لا يلحقك خوف بما فعلوا ، وجاء البأس بمعنى الإثم في قولهم : لا بأس بكذا أى لا إثم فيه ، ويقال أيضا: لابأس فيه ؛ أى هو جائز شائع .

المفرق بين الضّر والسُوء: أن الضّر يكون من حيث لا يعلم المقصود به والسوء لا يكون إلا من حيث يعلم، ومعلوم أنه يقال: ضررت فلانا من حيث لا يعلم، ولا يقال: سُوّته إلا إذا جاهرته بالمكروه.

⁽٦) قال فى المصباح : الفتر : الفاقة والفقر - بضم الضاد اسم ، وبفتحها مصدر ضره يضره من باب قتل ، إذا فعل به مكروها ، وأضر به يتعدى بنفسه ثلاثيا ، وبالباء رباعيا ، قال الأزهرى : كل ما كان سوء حال وفقر وشدة في بدن فهو ضر بالضم ، وما كان ضد النفع فهو بفتحها ؛ والاسم الضرر ، وقد أطلق على نقص يدخل الأعيان.

المضرق بين المضرة والإساءة: أن الإساءة قبيحة ، وقد تكون مضرة حسنة إذا قصد بها وجه يحسن نحو المضرة بالضرب للتأديب ، وبالكد للتعلم والتعليم .

المفرق بين السوّء والسوّء : أن السوّء مصدر أضيف المنعوت إليه ؛ تقول : هو رجل سروّء ، ورجل السوّء - بالفتح - وليس هو من قولك : سروّته . وفي المثل : «لا يَعْجِزُ مَسلّك السوّء عن عرّف السوّء» أي لا يعجزُ الجلد الرديء عن الريح الرديئة ، والسوّء بالضم : المكروه ؛ يقال ساءه يسوءه سروء الذا لقي منه مكروها ، وأصل الكلمتين الكراهة ، إلا أن استعمالهما يكون على ما وصفنا() .

المفرق بين الإساءة والسوء: أن الإساءة اسم للظلم ، يقال : أساء إليه ، إذا ظلمه والسوء اسم الضرر والغم يقال : ساءه يسوءه إذا ضره وغمه وإن لم يكن ذلك ظلما .

المضرق بين الضر والشر: أن السقم وعذاب جهنم ضر في الحقيقة وشر مجازًا ، وشرب الدواء المر رجاء العافية ضرر يدخله الإنسان على نفسه وليس بشر ، والشاهد علي أن السقم وعذاب جهنم لا يسمى شرًا على الحقيقة وأن فاعله لا يسمى شريرًا ، كما يسمى فاعل الضر ضارًا ، وقال أبو بكر بن الأخشاد – رحمه الله تعالى – السقم وعذاب جهنم شرعا على الحقيقة ، وإن لم يسم فاعلهما شريرًا لأن الشرير هو المنهمك في الشر القبيح ، وليس كل شر قبيحا ، ولا كل من فعل الشر شريرًا ، كما أنه ليس كل من شرب الشراب شريبا ، وإنما الشريب المنهمك في الشرب المخلور ، والشر عنده ضريان : حسن وقبيح فالحسن السقم وعذاب جهنم، والقبيح : الظلم : وما يجرى مجراه قال : ويجوز أن يقال للشيء

⁽٧) قال في المصباح : وهو رجل سُوءٍ بالفتح والإضافة وصمل سُوءٍ ، فإن عرفت الأول قلت : الرجل السّوء ، والعمل السّوء على النعت .

وقد جاء المثل في اللسان «مسك» : ولا يعجز مسك السوء عن عَرْف السوء» أى لا يعدم رائحة خبيثة ، يضرب للرجل اللثيم يكتم لؤمه جهده فيظهر في أفعاله . وفي الأصل «عرق» والتصويب من اللسان . وانظر نشر الدر ٢٠١١/٢٦٢ بلفظ . ولا يعدم جلد السوء عن عرف السوء .

الواحد : إنه خير وشر إذا أردت بأحد القولين إخبارًا عن عاقبته ، وإنَّمَا يكونان نقيضين إذا كانا من وجه واحد .

المفرق بين الصبير والحلم: أن الحلم هو الإمهال بتأخير العقاب المستحق، والحلم من الله تعالى عن العصاة في الدنيا فعل ينافي تعجيل العقوبة من النعمة والعافية، ولا يجوز الحلم إذا كان فيه فساد على أحد من المكلفين، وليس هو الترك لتعجيل العقاب، لأن الترك لا يجوز على الله تعالى، لأنه فعل يقع في محل القدرة يضاد المتروك، ولا يصح الحلم إلا ممن يقدر على العقوبة وما يجرى مجراها من التأديب بالضرب، وهو ممن لا يقدر على ذلك ولهذا قال الشاعر:

* لا صفح ذُلُ ولكن صفحَ أحلام *

ولا يقال لتارك الظلم: حليم، إنما يقال: حُلّم عنه إذا أخر عقابه أو عفا عنه، ولو عاقبه كان عادلا، وقال بعضهم ضد الحلم السنّفه، وهو جيد لأن السفه خفة وعجلة، وفي الحلم أناة وإمهال، وقال المفضل: السنّفه في الأصل قلة المعرفة بوضع الأمور مواضعها، وهو ضعف الرأى، قال أبوهلال: وهذا يوجب أنه ضد الحلم، لأن الحلم من الحكمة، والحكمة وجود الفعل على جهة الصواب، قال المفضل: ثم أجرى السفه على كل جهل وخفة، يقال: سفّة رأيه سفّةًا، وقال الفراء سفّه غير متعد، وإنما ينصب رأيه على التفسير (١٨)، وفيه لغة أخرى سفه يسفه سفاهة، وقيل السفيه في قوله تعالى: ﴿ فَإِن كَانَ الّذِي عَلَيْهُ الْحَقِّ سَفِيها ﴾ [البقرة: ٢٨٢] هو الصغير، وهذا يرجع إلى أنه القليل المعرفة، والدليل على أن الحلم أجرى مجرى الحكمة نقيضًا للسفه قول المتلمس (١٩):

لِنْ الحلم قبل اليوم ما تُقرع العصا وما علم الإنسان إلا ليعلما أي لذى المعرفة والتمييز ، وأصل السفه الخفة ، ثوب سفيه أى خفيف ،

⁽٨) قال الراغب في مفرداته : قيل سفة نفسة ، وأصله سقه نفسة ، قصرف عنه الفعل نحو بطر معيشته .

⁽٩) انظر الشعر والشعراء ٢٨/١ ، وهُذا من جيد شعر المتلَّمس كما قال ابن قتيبة . وكان المتلمس ينادم عمــــرو ابن هند .

واصل الحلم فى العربية اللين ، ورجل حليم أى : لين فى معاملته فى الجزاء على السيئة بالأناة ، وحُلَم فى النوم ، لأن حال النوم حال سكون وهدوء ، واحتلم الفلام ، وهو محتلم وحالم يرجع إلى قولهم : حُلَم فى النوم ، وحُلَمة الثدى الناتىء فى طرفه لما يخرج منها من اللبن الذى يحلم الصبى ، وحلَم الأديم : ثقل بالحلم ، وهو قردان عظيمة لينة الملمس ، وتحلّم الرجلُ تكلف الحلم . والصبرُ: حبس النفس لمصادفة المكروه ، وصبر الرجل عنه حبس نفسه عن إظهار الجزع ، والجزع إظهار ما يلحق المصاب من المضض والغم ، وفى الحديث «يُصبُر الصابرُ ويُقتلُ القاتلُ» (١٠) والصابر هاهنا هو الذى يصبر النفس عن القتل ، ولا تجوز الصفة على الله تعالى بالصبر ، لأن المضار لا تلحقه ، وتجوز الصفة على الله تعالى بالصبر ، لأن المضار لا تلحقه ، وتجوز الصفة عليه بالحلم ، لأنه صفة مدح وتعظيم ، وإذا قال قائل : اللهم حلمك عن العصاة ، أى : إمهالك فذلك جائز على شرائط الحكمة من غير أن يكون فيه مفسدة ، وإمهال الله تعالى إياهم مظاهرة عليهم .

الفرق بين الصبر والاحتمال: أن الاحتمال للشيء يفيد كظم الغيظ فيه ، والصبر على الشدة يفيد حبس النفس عن المقابلة عليه بالقول والفعل، والصبر عن الشيء يفيد حبس النفس عن فعله ، وصبرت على خطوب الدهر ؛ أي حبست النفس عن الجزع عندها ، ولا يستعمل الاحتمال في ذلك لأنك لا تغتاظ منه .

المفرق بين الحلم والإمهال: أن كل حلم إمهال، وليس كل إمهال حلمًا لأن الله تعالى لو أمهل من أخذه لم يكن هذا الإمهال حلمًا لأن الحلم صفة مدح والإمهال على هذا الوجه مذموم، وإذا كان الأخذ والإمهال سواء في الاستصلاح فالإمهال تفضل، والانتقام عدل، وعلى هذا يجب أن يكون ضد الحلم السفه إذا كان الحلم واجبًا، لأن ضده استفساد، فلو فعله لم يكن ظلما، إلا أنه لم يكن حكمة ألا ترى أنه قد يكون الشيء سفها، وإن لم يكن

⁽١٠) ذكره ابن الأثير في تذكرته «صبر» نقلا عن الهروى ، وقال : ومنه الحديث في الذي أمسك رجلا وقتله آخر: «اقتلوا القاتل ، وأصبروا الصابر، أي : احبسوا الذي حبسه للموت حتى يموت كفعله به ، وكل من قتل في غير معركة ولا حرب ، ولا خطأ ، فإنه مقتول صبرا .

ضده حلما ، وهذا نحو صرف الثواب عن المستحق إلى غيره ، لأن ذلك يكون ظلما من حيث حرمة من استحقه ويكون سفها من حيث وضع فى غير موضعه ، ولو أعطى مثل ثواب المطيعين من لم يطع لم يكن ذلك ظلما لأحد، ولكن كان سفها لأنه وضع الشىء فى غير موضعه ، وليس يجب أن تكون إثابة المستحقين حلمًا ، وإن كان خلاف ذلك سفهًا فثبت بذلك أن الحلم يقتضى بعض الحكمة ، وأن السفه يضاد ما كان من الحلم واجبًا لا ما كان منه تفضلا ، وأن السفه نقيض الحكمة فى كل وجه ، وقولنا : الله حليم من صفات الفعل ، ويكون من صفات الذات بمعنى أهل لأن يحلم إذا عصى ، ويضرق بين الحلم والإمهال من وجه آخر : وهو أن الحلم لا يكون إلا عن المستحق للانتقام ، وليس كذلك الإمهال ، ألا ترى أنك تُمهل غريمك إلى مدة، ولا يكون ذلك منك حلمًا ، وقال بعضهم : لا يجوز أن يُمهل أحدً غيره فى وقت إلا ليأخذه فى وقت آخر .

المفرق بين الإمهال والإنظار: أن الإنظار مقرون بمقدار ما يقع فيه النظر ، والإمهال مبهم ، وقيل : الإنظار تأخير العبد لينظر في أمره ، والإمهال تأخيره ليسهل ما يتكلفه من عمله .

الفرق بين الحلم والوقار: أن الوقار هو الهدوء، وسكون الأطراف، وقلة الحركة في المجلس، ويقع أيضا على مفارقة الطيش عند الغضب، مأخوذ من الوُقر وهو الحمل، ولا تجوز الصفة به على الله سبحانه وتعالى.

المضرق بين الوقار والسكينة: أن السكينة مغارقة الاضطراب عند الغضب والخوف، وأكثر ما جاء في الخوف ألا ترى قوله تعالى: ﴿ فَأَنزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتُهُ عَلَيْهِ ﴾ [التوبة: ١٠] وقال ﴿ فَأَنزَلَ اللّٰهُ سَكِينَتُهُ عَلَيْ رَسُولِهِ وَعَلَى اللّٰهُ سَكِينَةُ فَي اللّٰهُ عَلَيْ اللّٰهُ عَلَى : ﴿ هُو اللّٰهُ اللّٰهُ عَلَى اللّٰهُ عَلَى اللّٰهُ عَلَى اللّٰهُ عَلَى اللّٰهُ عَلَى اللّٰهُ اللّٰهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّٰهُ عَلَى الللّٰهُ عَلَى اللّٰهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّٰهُ عَلَى اللّٰهُ اللّٰهُ عَلَى الللّٰهُ عَلَى الللّٰهُ عَلَى ال

الضرق بين ذلك وبين الرزانة : أن الرزانة تستعمل في الإنسان وغيره

فهي أعم ، يقال رجل رزين ؛ أي : ثقيل ، ولا يقال : حجر وقور .

المفرق بين الرُّجوح والرزانة: أن الرجوح أصله الميل؛ ومنه رجحت كفة الميزان إذا مالت لثقل ما فيها ، ومنه : زن وأرِّجح ، بوصف الرجل بالرجوح على وجه التشبيه كأنه وزن مع غيره فصار أثقل منه ، وليس هو صفة تختص الإنسان على الحقيقة ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال للإنسان : ترَجَّح ، أى : كن راجحا ولكن يقال له : تَرجَّح ؛ أى تمايل ، ويجوز أن يقال له: ترزّن ، أى : كن رزينا ، وهي أيضا تستعمل في التثبيت والسكون ، والرجوح في زيادة الفضل فالفرق بينهما بين .

المفرق بين الوقار والتوقير: أن التوقير يستعمل في معنى التعظيم يقال وقربته إذا عظمته ، وقد أقيم الوقار موضع التوقير في قوله تعالى: ﴿ مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلّهِ وَقَاراً ﴾ [نوح: ١٠] أي تعظيما ، وقال تعالى: ﴿ وَتُعزَرُوهُ وَتُورُوهُ ﴾ [الفتح: ١٩] وقال أبو أحمد ابن أبي سلمة رحمه الله: الله جل اسمه لا يوصف بالوقار ، ويوصف العباد بأنهم يوقرونه ؛ أي : يعظمونه ، ولا يقال : إنه وقور بمعنى عظيم ، كما يقال : إنه يوقر بمعنى يعظم ، لأن الصفة بالوقور ترجع إليه إذا وصف بها ، قال أبو هلال : وهي غير لائقة به؛ لأن الوقار مما تتغير به الهيبة ، قال أبو أحمد : والصفة بالتوقير ترجع إلى من توقره ، قال أبو هلال – أيده الله تعالى – : عندنا أنه يوصف بالتوقير إن وصف به على معنى التعظيم لا لغير ذلك .

المُصْرِقَ بِين الوقار والسَّمَّت : أن السَّمت هو حُسنَنُ السكوت ، وقالوا : هو كالصمت فأبدل الصاد سينا ؛ كما يقال خطيب مستقع ومصنقع ، ويجوز أن يكون السَّمِّتُ حسن الطريقة واستواؤها من قولك : هو على سمت البلد ، وليس السمت من الوقار في شيء .

المضرق بين الحلم والأناة : الأناة هي البُطء في الحركة وفي مقاربة الخطو في المشي ، ولهذا يقال للمرأة البدينة : أناة قال الشاعر :

رمته أذاة من ربيعة عامر نثوم الضحى في مأتم أي مأتم (١١) (١١) ذكره في اللسان نقلا عن الأصمعي حيث قال : الأناة من النساء التي فيها فتور عن القيام وتأنّ . قال أبوحية النميرى : رمته أناة إلغ . .

ويكون المراد بها فى صفات الرجل المتمهل فى تدبير الأمور ، ومفارقة التعجل فيها كأنه يقار بها مقاربة لطيفة من قولك : أنى الشيء إذا قرب وتأنى أى تمهل ليأخذ الأمر من قرب ، وقال بعضهم : الأناة السكون عند الحالة المزعجة .

والمفرق بينها وبين التودة عفارقة الخفة في الأمور ، وأصلها من قولك : وأده يئده إذا أثقله بالتراب ، ومنه الموءودة ، وأصل التاء فيها واو ، ومثلها التخمة ، وأصلها من إلوخامة ، والتهمة وأصلها من وهمت ، والترة وأصله من ، وترت (١٢) ، فالتؤدة تفيد من هذا خلال ما تفيد الأناة ، وللك أن الأناة تفيد مقاربة الأمر ، والتسبب إليه بسهولة ، والتؤدة تفيد مفارقة الخفة ، ولولا أنا رجعنا إلى الاشتقاق لم نجد بينهما فرقاً ، ويجوز أن يقال : إن الأناة هي المبالغة في الرفق بالأمور والتسبب إليها من قولك أن الشيء ؛ إذا انتهى ومنه ﴿ حَمِيم آن ﴾ [الرحمن : ؛] وقوله : ﴿ غَيْر نَاظرِين إِنَاهُ ﴾ [الأحزاب : ٣٠] أي: نهايته من النضج .

* ومما يخالف ذلك:

المفرق بين الطبيش والسفه: أن السفه نقيض الحكمة على ما وصفنا ويستعار في الكلام القبيح ، فيقال : سفه عليه ؛ إذا أسمعه القبيح ويقال للجاهل : سفيه ، والطيش خفة معها خطأ في الفعل ، وهو من قولك : طاش السهم ، إذا خف ، فمضى فوق الهدف ، فشبه به الخفيف المفارق لصواب الفعل .

المضرق بين السرعة والعجلة: أن السرعة التقدم فيما ينبغى أن يتقدم فيه ، وهي محمودة ، ونقيضها مذموم ، وهو الإبطاء ، والعجلة التقدم فيما لا ينبغى أن يتقدم فيه ، وهي مذمومة ، ونقيضها محمود وهو الأناة ، فأما قوله تعالى : ﴿ وَعَجلْتُ إِلَيْكَ رَبَ لَتَرْضَىٰ ﴾ فإنّ ذلك بمعنى أسرعت .

⁽١٢) قال في الوسيط : وتر فلانا يَتُرُه وَتْرًا ، وِتِرَةٌ قتل حميمه . وأدركه بمكروه ، وأفزعه .

الباب الخامس عشر

فى الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة ، وما يجرى مع ذلك ، وفي الفرق بين الضمان والوكالة والزعامة ، وما يقرب من ذلك

الفرق بين الحفظ والرعاية: أنّ نقيض الحفظ الإضاعة ، ونقيض الرعاية الإهمال ، ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع : همل ، والإهمال هو ما يؤدى إلى الضياع ، فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء لئلا يَهلِك ، والرعاية فعل السبب الذي يصرف المكاره عنه ، ومن ثم يقال : فلان يرعى العهود بينه وبين فلان ، أي : يحفظ الأسباب التي تبقى معها تلك العهود ، ومنه راعى المواشى لتفقده أمورها ، ونفى الأسباب التي يخشى عليها الضياع منها .

فأما قولهم للساهر: إنه يرعى النجوم فهو تشبيه براعى المواشى ، لأنه يراقبها كما يراقب الراعى مواشيه .

الفرق بين الحفظ والكلاءة: أن الكلاءة هي إمالة الشيء إلى جانب يسلم فيه من الآفة ، ومن ثم يقال: كلأت السفينة إذا قريتها إلى الأرض والكلاء مرفأ السفينة ، فالحفظ أعم لأنه جنس الفعل ، فإن استعملت إحدى الكلمتين في مكان الأخرى فلتقارب معنييهما .

المضرق بين الحفظ والحراسة: أن الحراسة حفظ مستمر ؛ ولهذا سمى الحارس حارسا لأنه يحرس فى الليل كله ، أو لأن ذلك صناعته فهو يديم فعله ، واشتقاقه من الحررس فى الليل كله ، أو الحراسة هو أن يصرف الأفات عن الشىء قبل أن تصيبه صرفًا مستمرا ، فإذا أصابته فصرفها عنه سمى ذلك تخليصا ، وهو مصدر والاسم الخلاص ، ويقال حَرَسَ الله عليك النعمة ، أى : صرف عنها الآفة صرفا مستمرا ، والحفظ لا يتضمن معنى الاستمرار ، وقد حَفظ الشيء ، وهو حافظ ، والحفيظ مبالغة ، وقالوا : الحفيظ فى أسماء الله بمعنى العليم والشهيد ، فتأويله الذى لا

⁽١) قال في المعجم الوسيط: الحرس: الدهر، والوقت الطويل منه.

يعزب عنه الشيء ، وأصله أن الحافظ للشيء عالم به في أكثر الأحوال إذا كان من خفيت عليه أحواله لا يتأتى له حفظه .

قال أبو هلال : - أيده الله تعالى - والحفيظ بمعنى عليم توسع فيه ؛ ألا ترى أنه لا يقال : إن الله حافظ لقولنا وكلامنا على معنى قولنا : فلان يحفظ القرآن ، ولو كان حقيقة لجرى في باب العلم كله .

المفرق بين الحفيظ والرقيب: أن الرقيب هو الذى يرقبك لئلا يخفى عليه فعلك ، وأنت تقول لصاحبك إذا فتش عن أمورك: أرقيب على أنت ؟ وتقول: راقب الله ؛ أى : اعلم أنه يراك ، فلا يخفى عليه فعلك ، والحفيظ لا يتضمن التفتيش عن الأمور ، والبحث عنها .

المفرق بين المهيمن والرقيب: أن الرقيب هو الذي يرقبك مفتشا عن أمورك على ما ذكرنا ، وهو من صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ ، وبمعنى العالم لأن الصفة بالتفتيش لا تجوز عليه تعالى ، والمهيمن هو القائم على الشيء بالتدبير (٢) ، ومنه قول الشاعر :

ألا إن خيرَ الناسِ بعد نبيهم مُهَيِّمنِهُ التاليهِ في العُرف والنُّكر(٢)

يريد القائم على الناس بعده وقال الأصمعى : ﴿ وَمُهَيْمنًا عَلَيْه ﴾ [المائدة : ١٠] أى : قَفّانا ، والقَفّان فارسى معرب ، وقال عمر رَوَا فَكَ : إنى الاستعين بالرجل فيه عيب ، ثم أكون على قَفّانه ، أى تحفظ أخباره ، والقَفّان بمعنى المشرف (1)

المُعْرِقُ بِينَ الوكيل في صفات الله تعالى وبينه في صفات العباد: أن الوكيل في صفات الله بمعنى المُتَولِّي القائم بتدبير خلقه ، لأنه مالك لهم ، رحيم بهم ، وفي صفات غيره إنما يعقد بالتوكيل .

 ⁽٢) قال ابن الأثير : المهيمن هو الرقيب ، وقيل : الشاهد ، وقيل : المؤتمن ، وقيل : القائم بأمور الخلق وقيل : أصله مؤيمن ، فأبدلت الهاء من الهمزة ، وهو مفيعل من الأمانة .

⁽٣) ذكره في اللسان بعد قوله : وقال ابن الأنبارى في قوله تعالى : هُ وَمُهَيْمنا عَلَيْه ﴾ ، قال : المهيمن : القائم على خلقه : وأنشد : ألا إن خير الناس .. إلخ .

قال : معناه القائم على الناس بعده . وقيل : القائم بأمور الخلق .

⁽٤) قال في المحيط : وقَفَّان كل شيء - كشَّدَّاد : جماعته واستقصاؤه .

المفرق بين الحفظ والحماية : أن الحماية تكون لما لا يمكن إحرازه وحصره مثل الأرض والبلد ؛ تقول : هو يحمى البلد والأرض وإليه حماية البلد ، والحفظ يكون لما يحرز ويحصر وتقول : هو يحفظ دراهمه ومتاعه ، ولا تقول : يحمى دراهمه ومتاعه ، ولا يحفظ الأرض والبلد إلا أن يقول ذلك : عامى لا يعرف الكلام .

الفرق بين الحفظ والضّبط: أن ضبط الشيء شدة الحفظ له لئلا يُفلت منه شيء ، ولهذا لا يستعمل في الله تعالى لأنه لا يخاف الإفلات ، ويستعار في الحساب ، فيقال : فلان يضبط الحساب إذا كان يتحفظ فيه من الغلط .

المفرق بين الكفالة والضمان: أن الكفالة تكون بالنفس، والضمان يكون بالمال؛ ألا ترى أنك تقول: كُفلت زيدًا، وتريد إذا الترمت تسليمه، وضمنت الأرض إذا التزمت أداء الأجر عنها، ولا يقال: كفلت بالأرض لأن عينها لا تغيب فيحتاج إلى إحضارها، فالضمان التزام شيء عن المضمون، والكفالة التزام نفس المكفول به، ومنه كفلت الغلام إذا ضممته إليك لتعوله، ولا تقول: ضمنته، لأنك إذا طولبت به لزمك تسليمه، ولا يلزمك تسليم شيء عنه وفي القرآن: ﴿ و كَفَّلْهَا زُكْرِيًّا ﴿ [آل عمران: ٢٠] ولم يقل ضمنها، ومن الدليل على أن الضمان يكون للمال، والكفالة للنفس أن الإنسان يجوز أن يكفل من لا يعرفه لأنه إذا لم يعرفه لم يتمكن من تسليمه، ويصح أن يؤدى عنه وإن لم يعرفه.

المفرق بين الضمين والحَميل: أن الحَمالة ضمان الدية خاصة تقول: حَمَلَّت حَمَالة (٥) ، وأنا حميل ، وقال بعض العرب: حملتُ دماءً عوَّلَت فيها على مالى وآمالى فقدمت مالى ، وكنت من أكبر آمالى ، فإن حملتها فكم من غم شفيت ، وهم كُفيت ، وإن حال دون ذلك حائل لم أذم يومك ، ولم أياس من غدك ، والضمان يكون في ذلك وفي غيره .

المفرق بين الرئيس والزعيم: أن الزعامة تفيد القوة على الشيء ، ومنه (٥) قال ني الختار: حَمَل به حَمَالة - بالفتح - أي : كفل .

قوله تعالى: ﴿ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ [يوسف: ٢٧] أى: أنا قادر على أداء ذلك (١) يعنى: أن يوسف زعيم به ، لأن المنادى بهذا الكلام كان يؤدى عن يوسف عني وسف وإنما قال: أنا قادر على أداء ذلك ، لأنهم كانوا في زمن قحط ، لايقدر فيه على الطعام ، ومن ثم قيل للرياسة : الزعامة ، وزعيم القوم : رئيسهم ؛ لأنه أقواهم وأقدرهم على ما يريده ، فإن سمى الكفيل زعيما فعلى جهة المجاز ، والأصل ما قلناه ، والزعامة اسم للسلاح كله ، وسمى بذلك لأنه يتقوى به على العدو ، والله أعلم .

 ⁽٢) قال الراغب في مفرداته: وقيل للضمان بالقول والرئاسة زعامة، فقيل للمتكفل والرئيس: زعيم، للاعتقاد في قوليهما أنهما مظنة للكذب قال: ﴿وَإِنَا به زعيم﴾ - ﴿إيهم بذلك زعيم﴾ إما من الزعامة، أي الكفالة، أو من الزعم بالقول.

الباب السادس عشر ك الباب السادس عشر ك في الفرق بين الهداية والصلاح والسداد ، وما يخالف ذلك من الغي والفساد وما يقرب منه

المصرق بين الهداية والإرشاد: أن الإرشاد إلى الشيء هو: التطريق إليه والتبيين له والهداية هي التمكن من الوصول إليه وقد جاءت الهداية للمهتدى في قوله تعالى: ﴿ اهْدنا الصّراط الْمُسْتَقِيم ﴾ [الفاتحة: ٢] فذكر أنهم دعوا بالهداية ، وهم مهتدون لا محالة ، ولم يجئ مثل ذلك في الإرشاد ، ويقال أيضا : هداه إلى المكروه ، كما قال الله تعالى : ﴿ فَاهْدُوهُم إلَىٰ صراط الجَحِيم ﴾ [الصافات : ٢٠] وقال تعالى : ﴿ إنَّكَ لَعَلَىٰ هُدًى مُسْتَقِيم ﴾ [الحجيم ﴾ والهدان المنان ا

ويجوز أن يقال: الرشيد الذى صلح بما فى نفسه مما يبعث عليه الخير، والراشد القابل لما دل عليه من طريق الرشد، والمرشد الهادى للخير والدال على طريق الرشد، ومثل ذلك مثل من يقف بين طريقين لا يدرى أيهما يؤدى إلى الغرض المطلوب، فإذا دله عليه دال، فقد أرشده، وإذا قبل هو قول الدال فسلك قصد السبيل، فهو راشد، وإذا بعثته نفسه على سلوك الطريق القاصد فهو رشيد، والرشاد والسداد والصواب حق من يعمل عليه أن ينجو، وحق من يعمل على خلافه أن يهلك.

المفرق بين الهدى والبيان: أن البيان فى الحقيقة إظهار المعنى للنفس كائنا ما كان، فهو فى الحقيقة من قبيل القول، والهدى بيان طريق الرشد ليسلك دون طريق الغى هذا إذا أطلق، فإذا قيد استعمل فى غيره فقيل: هدى إلى النار وغيرها.

المفرق بين الخير والصلاح: أن الصلاح الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة ، ويكون في الضّر والنفع ، كالمرض يكون صلاحا للإنسان في وقت

دون الصحة ، وذلك أنه يؤدي إلى النفع في باب الدين ، فناما الألم الذي لا يؤدى إلى النفع فلا يسمى صلاحا مثل عذاب جَهنّم ؛ فإنه لا يؤدى إلى نفع، ولا هو نفع في نفسه ، ويقال : أضعال الله تعالى كلها خير ، ولا يقال : عذاب الآخرة خير للمعذبين به وقيل: الصلاح التغير إلى استقامة الحال، والصالح المتغير إلى استقامة الحال ، ولهذا لا يقال لله تعالى : صالح ، والصالح في الدين يجرى على الفرائض والنوافل دون المباحات لأنه مرغب فيه ، ومأمور به ، فلا يجوز أن يرغب في المباح ، ولا أن يؤمر به ؛ لأن ذلك عبث ، والخير هو السرور ، والحسن ، وإذا لم يكن حسنا لم يكن خيرا لما يؤدي إليه من الضرر الزائد على المنفعة به ، ولذلك لم تكن المعاصي خيرا ، وإن كانت لذة وسرورا ، ولا يقال للمرض : خير ، كما يقال له : صلاح ، فإذا جعلت خيرا «أفعل» فقلت: المرض خير لفلان من الصحة ، كان ذلك حائزًا ، ويقال : الله تعالى خير لنا من غيره ، ولا يقال هو أصلح لنا من غيره ؛ لأن أفعل إنما يزيد على لفظ فاعل مبالغة ، فإذًا لم يصح أن يوصف بأنه أصلح من غيره ، والخير اسم من أسماء الله تعالى ، وفي الصحابة رجل يقال له : عبد خير . وقال أبو هاشم : تسمية الله تعالى بأنه خير مجاز ؛ قال : يقال : خار الله لك ولم يجيُّ أنه خائر .

المضرق بين الهداية والنجاة : أن النجاة تفيد الخلاص من المكروه والهداية تفيد التمكن من الوصول إلى الشيء ، ولفظهما ينبئ عن معنييهما، وهو أنك تقول : نجاه من كذا ، وهداه إلى كذا ، فالنجاة تكون من الشيء ، وإنما ذكرناهما ، والفرق بينهما لأن بعضهم ذكر أنهما سواء ،

المُعْرِقَ بِين الفوز والنجاة ؛ أن النجاة هي الخلاص من مكروه ، والفوز هو الخلاص من المكروه مع الوصول إلى المحبوب ، ولهذا سمى الله تعالى المؤمنين فائزين لنجاتهم من النار ، ونيلهم الجنة ، ولما كان الفوز يقتضى نيل المحبوب قيل : فاز بطلبته وقال تعالى : ﴿ يَا لَيْتَنِي كُنتُ مُعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزَا عَظِيمًا ﴾ [النساء : ٧٠] أي : أنال الخير نيلا كثيراً .

المفرق بين الفوز والطفر؛ أن الظفر هو العلو على المناوئ المنازع ، وقال

الله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفتح: ٢٠] وقد يستعمل فى موضع الفوز ، يقال : ظفر ببغيته ، ولا يستعمل الفوز فى موضع الظفر ، ألا ترى أنه لا يقال : فاز بعدوه ، كما يقال : ظفر بعدوه بعينه ، فالظفر مفارق للفوز ، وقال على بن عيسى : الفوز الظفر بدلا من الوقوع فى الشر ، وأصله : نيل الحظ من الخير ، وفوّز إذا ركب المفازة ، وفوّز أيضا ، إذا مات لأنه قد صار فى مثل المفازة .

المضرق بين النجاة والتخلص: أن التخلص يكون من تعقيد ، وإن لم يكن أذى ، والنجاة لا تكون إلا من أذى ، ولا يقال لمن لا خوف عليه : نجا ؛ لأنه لا يكون ناجيا إلا مما يخاف .

المفرق بين الصّلاح والفكلاح: أن الصلاح ما يتمكن به من الخير، أو يتخلص به من الشر. والمفلاح نيل الخير، والنفع الباقى أثره، وسمى الشيء الباقى الأثر فلّحًا، ويقال للأكّار: فكلاح، لأنه يشق الأرض شقا باقى الأثر. والأفّلَح: المشقوق الشفة السفلى، يقال: هذه علة صلاحه، ولا يقال: هذه علة فلاحه، بل يقال هى سبب فلاحه، ويقال: موته صلاحه، لأنه يتخلص به من الضرر العاجل ولا يقال: هو فلاحه؛ لأنه ليس بنفع يناله، ويقال أيضا: لكل مَنْ عَقَل وحَزُم، وتكاملت فيه خلال الخير: قد أفلح، ولا يقال: صلّح إلا إذا تغير إلى استقامة الحال، والفلاح لا يفيد التغيير، ويجوز أن يقال: الصلاح: وضع الشيء على صفة ينتفع به سواء انتفع أو لا، ولهذا يقال: أصلحنا أمر فلان فلم ينتفع بذلك، فهو كالنفع في أنه يجوز أن لا ينتفع به، ويقال: فلان يصلح للقضاء، ويصلح أمره، ولا يستعمل الفلاح في ذلك.

*ومما يجرى مع هذا:

الفرق بين التسديد والتقويم: أن التسديد هو التوجيه للصواب ؛ فيقال سدد السهم إذا وجهه وجه الصواب ، والتقويم إزالة الاعوجاج ، كتقويم الرمح والقدر ، ثم يستعار ، فيقال : قوم العمل ، فالمسدد المقوم لسبب الصلاح ، والتسديد يكون السبب المولد كتسديد السهم للإصابة ،

ويكون في السبب المؤدى كاللطف الذي يؤدى إلى الطاعة ، والسبب على وجهين : مُولِّد ومُؤدِّ ، فالمولد : هو الذي لا يقع المسبب إلا به لنقص القادر عن فعله دونه ، والمؤدى هو الداعي إلى الفعل دعاء الترغيب والترهيب ، والتسديد من أكبر الأسباب لأنه يكون في المولّد والمؤدّى ، والتسديد للحق لا يكون إلا مع طلب الحق ، فأما مع الإعراض عنه ، والتشاغل بغيره ، فلا يصح ، والإصلاح تقويم الأمر على ما تدعو إليه الحكمة .

المُصْرِقَ بِينَ الرَّشُدِ وَالرَّشَد : قَالَ أَبُو عَمْرُو بِنَ العَلَاء : الرَّشُد الصلاح ؛ قَالَ الله تعالى : ﴿ فَإِنْ آنَسْتُم مِنْهُمْ رُشْدا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوالَهُمْ ﴾ [النساء : ٢] والرَّشَد الاستقامة في الدين ومنه قوله تعالى : ﴿ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَا عُلِمْتَ رُشُدا ﴾ [الكهف : ١٦] وقيل هما لغتان مثل العُدّم والعَدَم .

* ومما يجرى مع ذلك:

المفرق بين الإحكام والإتقان: أن إتقان الشيء إصلاحه، وأصله من التقن وهو الترنوق(۱) الذي يكون في المسيل، أو البئر، وهو الطين المختلط بالحمأة يؤخذ فيصلح به التأسيس وغيره فيسد خلّه ويصلحه، فيقال: أتقنه إذا طلاه بالتّقن، ثم استعمل فيما يصح معرفته فيقال: أتقنت كذا أي : عرفته صحيحا، كأنه لم يدع فيه خللا، والإحكام إيجاد الفعل محكما، ولهذا قال الله تعالى: ﴿ كِتَابٌ أُحُكِمَتُ آيَاتُهُ ﴾ [هود: ١] أي خلقت محكمة ولم يقل: أتقنت، لأنها لم تخلق وبها خلل ثم سد خللها، وحكى بعضهم: أتقنت الباب إذا أصلحته، قال أبو هلال – رحمه الله تعالى – ولا يقال أحكمته إلا إذا ابتدأته محكما.

المُصْرِقَ بين الإحكام والرَّصنف: أن الرَّصنفَ هو: جمع شيء إلى شيء يشاكله ، وإحكام الشيء خلقه محكما ، ولا يستعمل الرّصف إلا في الأجسام، والإحكام والإتقان يستعملان فيها ، وفي الأعراض ؛ فيقال : فعل متقن ومحكم ، ولا يقال فعل مَرْصُوفٌ إلا أنهم قالوا : رصف هذا الكلام

⁽١) قال صاحب القاموس : أتقن الأمر : أحكمه ، والتَّقن - بالكسر - تَرْنوق البئر ، ورسابة الماء في الجدول أو المسيل ، وتقنُّوا أرضهم تتقينا : أسقوها الماء الخائر لتجود .

حسن ، وهو مجاز لا يتعدى هذا الموضع .

المفرق بين إحكام الشيء وإبرامه: أن إبرامه تقويته ، وأصله في تقوية الحبل وهو في غيره مستعار .

المُصرق بين الإبرام والتَّأْريب: أن التأريب شدة العقد ، يقال : أرَّبَ العقد إذا جعل عقدًا فوق عقد ، وهو خلاف النَّشْط ، يقال : نَشَطَه إذا عقدَه بأُنشوطة ، وهو عقد ضعيف ، وأربّه إذا أحكم عقده ، وأنشطه إذا حلّ الأُنشُوطة (٢) .

*الفرق ما يخالف الهداية وغيرها مما يجرى في الباب:

المفرق بين الزيغ والميل : أن الزيغ مطلقا لا يكون إلا الميل عن الحق يقال : فلان من أهل الزيغ ، ويقال أيضا : زاغ عن الحق ، ولا أعرف زاغ عن الباطل ؛ لأن الزيغ اسم لميل مكروه ، ولهذا قال أهل اللغة الفدع (٣) زيغ في الرسغ ، والميل عام في المحبوب والمكروه .

المفرق بين الميل والميل : أن الميل مصدر ، ويستعمل فيما يرى ، وفيما لا يرى مثل ميلك إلى فلان ، ومال الحائط ميلا و، وميل بالتحريك اسم يستعمل فيما يرى خاصة ؛ تقول في العود : ميل ، وفي فلان ميل إذا كان يميل في أحد الجانبين خِلِّقَةً(1) .

الْفرق بين العُتُووالفساد: أن العُتُو كثرة الفساد وأصله من قولك: ضبيع عَثُواء، إذا كثر الشَّعْر على وجهها، وكذلك الرجل، وعات يعيثُ (٥ لغة، وعثا يعثو أفصح اللغتين، ومنه قوله عز وجل: ﴿ وَلا تَعْنُواْ فِي الأَرْضِ مُفسدين ﴾ [البقرة: ١٠].

⁽٢) يقال: أربه أربا: عقده ، وشده ، وأحكمه .

⁽٣) جاء في المسباح : الفد ع - بفتحتين - اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل فينقلب الكف والقدم إلى الجانب الأيسر . وقد كانت بالأصل الفرع .

⁽٤) قال في المصباح : والمُميلُ – بفتيجنين – مصدر من باب تعب ، الاعوجاج خلَّقةً .

⁽٥) قال في الوسيط : عاث يعيث عيثا ، وعيونا ، وعينانا : أقسد ، ويقال عاث في ماله إذا أتلفه بالتبذير ، وعاث الذئب في الغنم : أفسد فيها بالافتراس والتقتيل ،

وعَمَّا يَمْثُو عَثْواً ، وعَثْواً ، وعَثْياً : أفسد أشد الإفساد ، ومثله عَثْنَ يعثَى عَثُواً ، وعُثْياً ، وعثيانا وفي التنزيل العزيز م ولا تعثوا في الأرض مفسدين م | المقرة : ١٠٠ . وعلى ذلك فالعثو مصدر عنا يعثو أو عثى يعثى .

المضرق بين الفساد والقبيح: أن الفساد^(١) هو التغيير عن المقدار الذى تدعو إليه الحكمة ، والشاهد أنه نقيض الصلاح وهو الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة ، وإذا قصر عن المقدار أو أضرط لم يصلح ، وإذا كان على المقدار صلح . والقبيح ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار .

المُصْرِقَ بِينَ الفساد والغَيّ : أن كل غَيِّ قبيح ، ويجوز أن يكونَ فسادٌ ليس بقبيح كفساد التفاحة بتعفينها ، ويذهب بذلك إلى أنها تغيرت عن الحال التي كانت عليها ، وإذا قلنا : فلان فاسد اقتضى ذلك أنه فاجر ، وإذا قلت: إنه غاو اقتضى فساد المذهب والاعتقاد .

المُصْرِقَ بِينَ الغَي والمصلال : أن أصل الغَي الفساد ، ومنه يقال : غَوَى الفصيل إذا بَشَمَ (٢) من كثرة شرب اللبن ، وإذا لم يَرُو من لبن أمه ضمات هَزُلاً . فالكلمة من الأضداد ، وأصل الضلال الهلاك ومنه قولهم ضلت الناقة إذا هلكت بضياعها وفي القرآن : ﴿ أَئِذَا ضَلَلْنَا في الأَرْض ﴾ [السجدة : ١٠] أي : هلكنا بتقطع أوصالنا ، فالذي يوجبه أصل الكلمتين أن يكون الضلال عن الدين أبلغ من الغَي فيه ويستعمل الضلال أيضًا في الطريق ، الضلال عن الدين أبلغ من الغَي فيه ويستعمل الطريق إذا فارقه ، ولا يستعمل الغَي إلا في الدين خاصة ، فهذا فرق آخر ، وربما استعمل الغَي في الخيبة ، يقال : غَوى الرجل إذا خاب في مَطلبه ، وأنشد قول الشاعر :

فمن يلق خيرا يُحْمَد الناس أمره ومن يَغُو لا يَعْدُم على الغَى لائما (^)
وقيل أيضاً: معنى البيت ؛ أن من يفعل الخير يحمد، ومن يفعل الشر
يُدُم ، فجُعل من المعنى الأول ، ويقال أيضاً ضل عن الثواب ومنه قوله تعالى:
﴿ كُذَلك يُضِلُ اللّهُ الْكَافِرِينَ ﴾ [غافر : ٢٠] والضلال بمعنى الضياع يقال : هو
ضال في قومه ؛ أي : ضائعاً في قومك لا يعرفون منزلتك ، ويجوز أن
فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى : ٧] أي : ضائعاً في قومك لا يعرفون منزلتك ، ويجوز أن

⁽٦) في الوسيط : الفساد : التلف ، والعطب . والاضطراب والخلل والجدب والقحط .

⁽٧) يقال · غُوى الرضيع : أكثر من الرضاع حتى أتّخُم وفسد جوفه .

⁽٨) يقال : غُوَى - بالفتح - غَيًّا ، وغُوىَ غُوَاية : ضَلَّ كما جاء في اللسان ، والبيت للمرقش .

يكون ضالا أى: فى قوم ضالين ، لأن من أقام فى قوم نسب إليهم ، كما قيل خالد الحَدُّاء لنزوله بين الحَدَّائين ، وأبو عثمان المازنى لإقامته فى بنى مازن ، ولم يكن منهم ، وقال أبو على رحمه الله : ﴿ وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَىٰ ﴾ أى وجدك ذاهباً إلى النبوة فهى ضالة عنك كما قال تعالى : ﴿ أَن تَضِلُ إحداهُما ﴾ [البقرة : ٢٨٢] وإنما الشهادة هى الضلالة عنها وهذا من المقلوب المستفيض فى كلمهم ، ويكون الضلل الإبطال ، ومنه : ﴿ أَضَل أَعْمَالَهُمْ ﴾ [محمد : ٨] أى : أبطلها ، ومنه : ﴿ أَلَمْ يَجْعَلُ كَيْدَهُمْ في تَصْلِيلُ ﴾ [الفيل : ٢] ويقال ضلّاني فلان ، أى : سماني ضالا ، والضلال يتصرف فى وجوه لا يتصرف الغيّ فيها .

المضرق بين الحنف والحيف : أن الحنف هو : العدل عن الحق والحيف الحمل على الشيء حتى يُنقصه ، وأصله من قولك تحيفت الشيء إذا تتقصته من حافاته .

المُصْرِقُ بِين المَيْلُ والمَيْد ؛ أن المَيْل يكون في جانب واحد ، والميِّد هو أن يميل مرة يمنة ، ومرة يسرة ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا فِي الأَرْضِ رَواسِي أَن يميل مرة يمنة ، ومرة يسرة ومنه قوله تعالى ، ﴿ وَجَعَلْنَا فِي الأَرْضِ رَواسِي أَن تَصِيدُ بِهِمْ ﴾ [الأنبياء : ٣٠] أي تضطرب يَمنة ويسرة ، ومعروف أنه لم يرد أنها تميد في جانب واحد ، وإنما أراد الاضطراب ، والاضطراب يكون من الجانبين قال الشاعر :

حَبَتُهُم مَيَّالَةٌ تميدُ مُلاءة الحسن لهاجَديد^(٩) يريد: أنها تميل من الجانبين للين قوامها.

⁽٩) عزاه في أساس البلاغة لابن ميادة . وقال : ومن المجاز عليها مُلاءة الحسن . ورواه بلفظ : «بدَّتهم» بدلا من «حبتهم» . وبدَّتهم : سبقتهم وغلبتهم .

الباب السابع عشر السابع عشر

فى الفرق بين التكليف والاختبار، والفتنة والتجريب، وبين اللطف والتوهيق، وبين اللُّطُف واللَّطَف، وما يجرى مع ذلك

المفرق بين التكليف والابتسلاء: أن التكليف إلزام ما يشق إرادة الإنسانية عليه، وأصله في العربية اللزوم، ومن ثم قيل: كلف بفلانة يكلف بها كَلَفًا إذا لزم حُبَّها، ومنه قيل: الكلف في الوجه للزومة إياه، والمتكلف للشيء الملزم به علي مشقة وهو الذي يلتزم مالا يلزمه أيضا، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ [ص: ٢٨] ومثله المكلف.

والابتلاء هو استخراج ما عند المبتلي، وتعرّف حاله في الطاعة والمعصية بتحميله المشقة ، وليس هو من التكليف في شيء ، فإن سمى التكليف ابتلاء في بعض المواضع ، فقد يجرى على الشيء اسم ما يقاربه في المعنى ، واستعمال الابتلاء في صفات الله تعالى مجاز ، معناه أنه يعامل العبد معاملة المبتلي المستخرج لما عنده ، ويقال للنعمة بلاء ، لأنه يُستخرج بها الشكر ، والبلّي يستخرج قوة الشيء بإذهابه إلى حال البالى ، فهذا كله أصل واحد .

المضرق بين التكليف والتحميل: أن التحميل لا يكون إلا لما يستثقل ولهذا قال تعالى: ﴿ وَلا تَحْمِلُ عَلَيْنَا إصْرا ﴾ [البقرة: ٢٨٦] والإصر: الثقل؛ والتكليف قد يكون لما لا ثقل له نحو الاستغفار؛ تقول: كلفه الله الاستغفار، ولا تقول حمله ذلك.

المضرق بين الابتلاء والاختبار: أن الابتلاء لا يكون إلا بتحميل المكاره والمشاق . والاختبار يكون بذلك ويفعل المحبوب ، ألا ترى أنه يقال : اختبره بالإنعام عليه ، ولا يقال ابتلاه بذلك ، ولا هو مبتلى بالنعمة ، كما قد يقال : إنه مختبر بها ، ويجوز أن يقال : إن الابتلاء يقتضى استخراج ما عند المبتلى من الطاعة والمعصية ، والاختبار يقتضى وقوع الخبر بحالة فى ذلك ، والخبر العلم الذى يقع بكنه الشيء وحقيقته ، فالفرق بينهما بيّن .

المفرق بين الفتنة والاختبار: أن الفتنة أشد الاختبار وأبلغه ، وأصله عرض الذهب على النار لتبين صلاحه من فساده ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَوْمُ عَلَى النَّارِ يُفْتُونَ ﴾ [الذاريات: ١٦] ويكون في الخير والشر ، ألا تسمع قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَمُو الْكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فَتْنَةٌ ﴾ [التغابن: ١٠] وقال تعالى : ﴿ لأسقيناهُم مَاءً غَدَقًا لنَفْتنَهُمْ فيه ﴾ [الجن: ١٧] فجعل النعمة فتنة ، لأنه قصد بها المبالغة في اختبار المنعم عليه بها ، كالذهب إذا أريد المبالغة في تعرف حاله أدخل النار ، والله تعالى لا يختبر العبد لتغيير حاله في الخير والشر ، وإنما المراد بذلك شدة التكليف .

المضرق بين الاختبار والتجريب: أن التجريب هو تكرير الاختبار والإكثار منه ، ويدل على هذا أن التفعيل هو للمبالغة والتكرير ، وأصله من قولك : جربه إذا داواه من الجَرب ، فنظر أَصنُلُحَ حالهُ أم لا ، ومثله قَرد البعير إذا نزع عنه القُردان(١) وقرع الفصيل إذا داواه من القرع ، وهو داء معروف ، ولا يقال إن الله تعالى يجرب قياسًا على قولهم يختبر ويبتلى ، لأن ذلك مجاز ، والمجاز لا يُقاس عليه .

* الفرق بين اللُّطف والتَّوهيق والعصمة ، واللَّطَفِ والرِّقَّة وما يجرى مع ذلك ،

الفرق بين اللّطف والتوفيق: أن اللّطف هو فعل تسهل به الطاعة على العبد، ولا يكون لُطفًا إلا مع قصد فاعله وقوع ما هو لطف فيه من الخير خاصة، فأما إذا كان ما يقع عنده قبيحًا، وكان الفاعل له قد أراد ذلك فهو انتقاد وليس بلطف، والتوفيق فعل ما تتفق معه الطاعة، وإذا لم تتفق معه الطاعة لم يُسنم توفيقا، ولهذا قالوا: إنه لا يحسن الفعل، وفرق آخر وهو أن التوفيق لطف يحدث قبل الطاعة بوقت، فهو كالمصاحب لها في وقته، لأن وقته يلى وقت فعل الطاعة، ولا يجوز أن يكون وقتهما واحدًا، لأنه بمنزلة مجيء زيد مع عمرو، وإن كان بعده بلا فصل، فأما إذا جاء بعده بأوقات، فإنه لم يجيء معه، واللطف قد يتقدم الفعل بأوقات يسيرة

⁽١) جمع قراد ، وهو دويية متطفلة ذات أرجل كثيرة تعيش على الدواب والطيور . الواحدة قرادة .

يكون له معها تأثير في نفس الملطوف له ، ولا يجوز أن يتقدمه بأوقات كثيرة ؛ حتى لا يكون له معها في نفسه تأثير ، فكل توفيق لطف ، وليس كل لطف توفيقا . ولا يكون التوفيق ثوابا لأنه يقع قبل الفعل ، ولا يكون الثواب ثوابا لما لم يقع ، ولكن التسمية بموفق على جهة المدح يكون ثوابا على ما سلف من الطاعة ، ولا يكون التوفيق إلا لما حسن من الأفعال ، يقال : وفق فلان للإنصاف ، ولا تقول : وفق للظلم ، ويسمى توفيقا وإن كان منقضيا فى حال ما وصف به أنه توفيق فيه كما يقال: زيد وافق عمرًا في هذا القول ، وإن كان قول عمرو قد انقضى ، واللطف يكون التدبير الذي ينفذ في صنفيس الأمور ، وكبيرها ، فالله تعالى لطيف ، ومعناه أن تدبيره لا يخفى عن شيء ، ولا يكون ذلك إلا بإجرائه على حقه . والأصل في اللطيف التدبير، ثم حذف، وأجريت الصفة للمدبر على جهة المبالغة، وفلان لطيف الحيلة إذا كان يتوصل إلى بغيته بالرفق والسهولة ، ويكون اللطف حسن العشرة والمداخلة في الأمور بسهولة ، واللطف أيضا صغر الجسم خلاف الكثافة ، وهو خلاف الخفاء في المنظر ، وفي اللطيف معنى المبالغة لأنه ضعيل ، وضي موفق معنى تكثير الفعل وتكريره ، لأنه مُفَعّل ، والعصمة هي اللطيفة التي يمتنع بها عن المعصية اختياراً ، والصفة بمعصوم إذا أطلقت فهي صفة مدح ، وكذلك الموفّق فإذا أجرى على التقييد فلا مدح فيه ، ولا يجوز أن يوصف غير الله بأنه يعصم، ويقال : عصمه من كذا ووفقه لكذا ، ولطف له في كذا فكل واحد من هذه الأفعال يعدى بحرف ، وها هنا وجب أيضا أن يكون بينهما فروق من غير هذا الوجه الذي ذكرناه، وشرح هذا يطول فتركته كراهة الإكثار وأصولهما في اللغة واشتقاقاتهما أيضا توجب فروقا من وجوه أخر ؛ فاعلم ذلك .

المُصْرِقَ بِينَ اللَّطَفَ واللَّطَفَ: أن اللَّطَف هو البر ، وجميل الفعل من قولك فلان يَبَرَّنى ويُلُطفُنى ، ويسمى الله تعالى لطيفا من هذا الوجه أيضا لأنه يواصل نعمه إلى عباده (٢) .

⁽٢) قال في الوسيط : ألطف فلانًا بكذا : أنخفه وبره .

المفرق بين اللّطف والرّفق: أن الرفق هو اليسر في الأمور ، والسهولة في التوصل إليها ، وخلافه العنف ، وهو التشديد في التوصل إلى المطلوب، واصل الرفق في اللغة: النفع ، ومنه يقال : أرفق فلان فلانا إذا مكنه مما يرتفق به ، ومرافق البيت : المواضع التي ينتفع بها زيادة على ما لابد منه . ورفيق الرجل في السفر يسمى بذلك لانتفاعه بصحبته ، وليس هو على معنى الرفق واللطف ، ويجوز أن يقال : سمى رفيقا لأنه يرافقه في السير ، أي : يسير إلى جانبه فيلى مرفقه .

المفرق بين اللُطف والمداراة : أن المداراة ضربٌ من الاحتيال والخَتل من قولك : دَريّتُ الصيدَ إذا خَتلّتُه ، وإنما يقال : داريتُ الرجل إذا توصلتَ إلى المطلوب من جهته بالحيلة والختل .

الباب الثامن عشر المنافق المنا

فى الفرق بين الدين والمِلِّة ، والطاعة والعبادة ، والفرض والوجوب والحلال والباح ، وما يجرى مع ذلك

المُعرق بين الدّين والمِلّة : أن المِلّة اسم لجملة الشريعة ، والدين اسم لما عليه كلّ واحد من أهلها ، ألا ترى أنه يقال : فلان حسن الدين ، ولا يقال : حسن الملة ، وإنما يقال : هو من أهل الملة ، ويقال لخلاف الذمي : المللِّي نسب إلى جملة الشريعة ، فلا يقال : له ديني ، وتقول : ديني دين الملائكة ، ولا تقول ملَّتي ملَّة الملائكة ، لأن الملة للشرائع مع الإقراربالله . والدين ما يذهب إليه الإنسان ، ويعتقد أنه يقريه إلى الله ، وإن لم يكن فيه شرائع مثل دين أهل الشرك ، وكل ملة دين ، وليس كل دين ملة ، واليهودية ملة لأن فيها شرائع ، وليس الشرك ملة ، وإذا أطلق الدين فهو الطاعة العامة التي يجازى عليها بالثواب مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عندَ اللَّه الإسْلامُ ﴾ [آل عمران: ١٩] وإذا قيد اختلف دلالته ، وقد يسمى كل واحد من الدين والملة باسم الآخر في بعض المواضع لتقارب معنييهما ، والأصل ما قلناه ، والفُرْسُ تزعم أن الدين لفظ فارسى وتحتج بأنهم يجدونه في كتبهم المؤلفة قبل دخول العربية أرضَّهم بألف سنة ، ويذكرون أن لهم خطأ يكتبون به كتابهم المنزل بزعمهم يسمى : «دين دورى» أي : كتابه الذي سماه بذلك صاحبهم «زراد شت » ونحن نجد للدين أصلا واشتقاقا صحيحا في العربية ، وما كان كذلك لا نحكم عليه بأنه أعجمي ، وإن صح ما قالوه فإن الدين قد حصل في العربية والفارسية اسمًا لشيء واحد على جهة الاتفاق، وقد يكون على جهة الاتفاق ما هو أعجب من هذا ، وأصل المِلَّة في العربية المَّلِّ وهو أن يعدو الذئب على شيء ضربا من العدو ، فسميت المِلَّة مِلَّة لاستمرار أهلها عليها ، وقيل : أصلها التكرار من قولك : طريق مليل إذا تكرر سلوكه حتى توطأ ، ومنه المُلِّل وهو تكرار الشيء على النفس حتى تضجر ، وقيل : الملة مذهب جماعة يحمى بعضهم بعضا عند الأمور الحادثة ، وأصلها من المليلة وهي ضرب من الحمي ، ومنه المُلَّة موضع النار ؛ وذلك أنه إذا دفن

فيه اللحم وغيره تكرر عليه الحمى حتى ينضج .

وأصل الدين الطاعة ، ودان الناس للكهم ، أى : أطاعوه ، ويجوز أن يكون أصله العادة ، ثم قيل للطاعة : دين ، لأنها تُعتاد ، وتوطن النفس عليها .

المفرق بين العبادة والطاعة : أن العبادة غاية الخضوع ، ولا تستحق إلا بغاية الإنعام ، ولهذا لا يجوز أن يعبد غير الله تعالى ، ولا تكون العبادة إلا مع المعرفة بالمعبود ، والطاعة الفعل الواقع على حسب ما أراده المريد متى كان المريد أعلى رتبة ممن يفعل ذلك ، وتكون للخالق والمخلوق ، والعبادة لا تكون إلا للخالق والطاعة في مجاز اللغة تكون اتباع المدعو الداعى إلى ما دعاه إليه ، وإن لم يقصد التبع كالإنسان يكون مطيعًا للشيطان وإن لم يقصد أن يطيعه ، ولكنه اتبع دعاءه وإرادته .

المفرق بين الطاعة وموافقة الإرادة: أن موافقة الإرادة قد تكون طاعة وقد لا تكون طاعة ، وذلك إذا لم تقع موقع الداعى إلى الفعل كنحو إرادتك أن يتصدق زيد بدرهم ، من غير أن يشعر بذلك ، فلا يكون بفعله مطيعا لك ولو علمه فقعله من أجل إرادتك كان مطيعا لك ، ولذلك لو أحسن بدعائك إلى ذلك فمال معه كان مطيعا لك .

المفرق بين الطاعة والخدمة والحفد: أن الخادم هو الذي يطوف على الإنسان متحققا في حوائجه ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن العبد يخدم الله تعالى ، وأصل الكلمة : الإطافة بالشيء ، ومنه سمى الخَلخَال خَدَمة ، ثم كثر ذلك حتى سمى الاشتغال بما يصلح به شأن المخدوم خدمة وليس ذلك من الطاعة والعبادة في شيء ، ألا ترى أنه يقال : فلان يخدم المسجد إذا كان يتعهده بتنظيف وغيره ، وأما الحفد(١) فهو السرعة في الطاعة ومنه قوله تعالى : ﴿ بنينَ وحَفَدةً ﴾ [النحل: ٢٠] وقولنا في القنوت وإليك نسعى ونُحفد .

المفرق بين العبيد والخول: أن الخول هم الذين يختصون بالإنسان من (١) يقال: حند فلانا حنداً: أعانه وحن إلى عدمته. [المعجم الرسيط].

جهة الخدمة والمهنة ، ولا يقتضى الملك كما تقتضيه العبيد ، ولهذا لا يقال : الخلق خول الله ، كما يقال : عبيده .

المضرق بين العبد والمُملوك: أن كل عبد مملوك، وليس كل مملوك عبدًا لأنه قد يملك المال والمتاع فهو مملوك، وليس بعبد، والعبد هو المملوك من نوع ما يعقل، ويدخل في ذلك الصبى والمعتوه، وعباد الله تعالى: الملائكة والإنس والجن.

المضرق بين الدين والشريعة ، أن الشريعة هي الطريقة المأخوذ فيها إلى الشيء ومن ثم سمى الطريق إلى الماء شريعة ومَشْرَعة ، وقيل الشارع ؛ لكثرة الأخذ فيه ، والدين ما يطاع به المعبود ، ولكل واحد منا دين ، وليس لكل واحد منا شريعة ، والشريعة في هذا المعنى نظير الملة ، إلا أنها تفيد ما يفيده الطريق المأخوذ ما لا تفيده الملة ويقال : شرع في الدين شريعة ، كما يقال : طرق فيه طريقا ، والملة تفيد استمرار أهلها عليها .

المضرق بين التقيى ، والمتقيى ، والمؤمن ؛ أن الصفة بالتقيى أمدح من الصفة بالمتقيى ؛ لأنه عدل عن الصفة الجارية على الفعل للمبالغة ، والمتقي أمدح من المؤمن ؛ لأن المؤمن يُطلق بظاهر الحال ، والمتقى لا يطلق إلا بعد الخبرة ، وهذا من جهة الشريعة ، والأول من جهة دلالة اللغة ، والإيمان نقيض الكفر والفسق جميعا ، لأنه لا يجوز أن يكون الفعل إيمانًا فسقا ، كما لا يجوز أن يكون الفعل إيمانًا فسقا ، كما لا يجوز أن يكون الفطر بين الإيمان والكفر أطهر.

المفرق بين الحسن والحسنة ؛ أن الحسنة هي الأعلى في الحُسن ، لأن الهاء داخلة للمبالغة ، فلذلك قلنا ؛ إن الحسنة تدخل فيها الفروض والنوافل ، ولا يدخل فيها المباح وإن كان حَسننا ، لأن المباح لا يستحق عليه الثواب ولا الحمد ، ولذلك رغب في الحسنة وكانت طاعة ، والحُسن يدخل فيه المباح ، لأن كل مباح حسن ، ولكنه لا ثواب فيه ، ولا حمد فليس هو يحسنة.

المفرق بين الطاعة والقُبول: أن الطاعة إنما تقع رغبة أو رهبة ، والقبول مثل الإجابة يقع حكمة ومصلحة ، ولذلك حسنت الصفة لله تعالى بأنه مجيب وقابل ، ولا تحسن الصفة له بأنه مطيع .

المفرق بين الإجابة والقبول وبين قولك: أجاب واستجاب: أن القبول يكون لأعمال من قبل الله عمله، والإجابة للأدعية، يقال: أجاب دعاءه وقولك: أجاب معناه فعل الإجابة، واستجاب طلب أن يفعل الإجابة لأن أصل الاستفعال لطلب الفعل، وصلح استجاب بمعنى أجاب، لأن المعنى فيها يتول إلى شيء، واحد وذلك أن استجاب طلب الإجابة بقصده إليها، وأجاب أوقع الإجابة بفعلها(٢).

المفرق بين الإجابة والطاعة: أن الطاعة تكون من الأدنى للأعلى لأنها في موافقة الإرادة الواقعة موقع المسألة، ولا تكون إجابة إلا بأن تفعل لموافقة الدعاء بالأمر ومن أجله، وكذا قال على بن عيسى رحمه الله.

المفرق بين المذهب والمُقالة: أن المقالة قول يعتمد عليه قائله ، ويناظر فيه يقال : هذه مقالة فلان إذا كان سبيله فيها هذا السبيل ، والمذهب ما يميل إليه من الطرق سواء كان يطلق القول فيه أو لا يطلق ، والشاهد أنك تقول : هذا مذهبي في السماع والأكل والشرب لشيء تختاره من ذلك ، وتميل إليه ، تناظر فيه أو لا .

وفرق آخر وهو أن المذهب يفيد أن يكون الذاهب إليه معتقدا له ، أو بحكم المعتقد ، والمقالة لا تفيد ذلك لأنه يجوز أن يقوله ، ويناظر فيه ، ويعتقد خلافه ، فعلى هذا يجوز أن يكون مذهب ليس بمقالة ، ومقالة ليست بمذهب .

المضرق بين الفَرض والوجوب: أن الفرض لا يكون إلا من الله ، والإيجاب يكون منه ومن غيره ؛ تقول : فرض الله تعالى على العبد كذا ، والإيجاب يكون منه ومن غيره ؛ تقول : فرض الله تعالى على رعيته كذا ، ولا وأوجبة عليه ، وتقول : أوجب زيد على عبده ، والملك على رعيته كذا ، ولا

 ⁽٢) قال الراغب : والاستجابة قيل : هي الإجابة ، وحقيقتها هي التحري للجواب والتهيؤ له ، لكن عبر به عن الإجابة لقلة انفكاكها منها .

يقال فرض عليهم ذلك ، وإنما يقال : فرض لهم العطاء ، ويقال فرض له القاضي .

والواجب يجب في نفسه من غير إيجاب يجب له من حيث إنه غير متعد، وليس كذلك الفرض ، لأنه متعد ، ولهذا صح وجوب الثواب على الله تعالى في حكمته ، ولا يصح فرضه ، ومن وجه آخر أن السنة المؤكدة تسمى واجبا، ولا تسمى فرضا ، مثل «سجدة التلاوة» هي واجبة على من يسمعها ، وقيل : على من قعد لها ، ولم يقل : إنها فرض ، ومثل ذلك الوتر في أشباه له كثيرة ، وفرق آخر أن العقليات لا يستعمل فيها الفرض ، ويستعمل فيها الوجوب ، تقول هذا واجب في العقل ، ولا يقال فرض في العقل ، وقد يكون الفرض والواجب سواء في قولهم : صلاة الظهر واجبة ، وفرض لا فرق بينهما ها هنا في المعنى ، وكل واحد منهما من أصل ، فأصل الفرض الحز في الشيء ، تقول : فرض في العود فرضا إذا حزّ فيه حزّا ، وأصل الوجوب السقطت ، ووجب الحريط وجبة ، أي : سقط .

وحَدُّ الواجب والفرض عند من يقول: إن القادر لا يخلو من الفعل والترك ما والترك ، وماله ترك قبيح ، وعند من يجيز خلو القادر من الفعل والترك ما إذا لم يفعله استحق العقاب ، وليس يجب الواجب لإيجاب موجب له ، ولو كان كذلك لكان القبيح واجبا إذا أوجبه مُوجب ، والأفعال ضريان : احدهما الا يقارنه داع ، ولا قصد ، ولا علم ، فليس له حكم زائد على وجوده كفعل الساهى والنائم ، والشانى يقع مع قصد وعلم أو داع ، وهذا على أربعة أضرب : احدها ما كان لفاعله أن يفعله من غير أن يكون له فيه مثل المباح ، والثانى ما يفعله لعاقبة محمودة وليس عليه فى تركه مضرة ويسمى ذلك : ندبا ونفلا وتطوعا ، وإن لم يكن شرعيا سمى تفضلا وإحسانا ، وهذا هو زائد على كونه مباحا ، والثالث : ماله فعله ، وإن لم يفعله لحقه مضرة ، وهو الواجب والفرض وقد يسمى المحتم واللازم ، والرابع الذى ليس له فعله وإن فعله استحق الذم وهو القبيح والمحظور والحرام .

المضرق بين الفرض والحرة : أن الحتم إمضاء الحكم على التوكيد والإحكام يقال : حتم الله كذا وكذا وقضاه قضاء حتما ، أى : حكم به حكما مؤكدا ، وليس هو من الفرض ، والإيجاب في شيء لأن الفرض والإيجاب يكونان في الأوامر والحتم يكون في الأحكام ، والأقضية ، وإنما قيل للفرض فرض حتم على جهة الاستعارة ، والمراد أنه لا يرد كما أن الحكم الحتم لا يرد ، والشاهد أن العرب تسمى الغراب حاتما لأنه يَحتم عندَهُم بالفراق ، أي يقضى به ، وليس يريدون أنه يفرض ذلك أو يوجبه .

المفرق بين الإيجاب والإلزام: أن الإلزام يكون في الحق والباطل ، يقال: الزمته الحق ، وألزمته الباطل ، والإيجاب لا يستعمل إلا فيما هو حق ، فإن استعمل في غيره فهو مجاز ، والمراد به الإلزام .

المفرق بين الإلزام واللزوم: أن اللزوم لا يكون إلا في الحق ، يقال : لزم الحق ، ولا يقال الزمه الباطل ، والإلزام يكون في الحق والباطل يقال : ألزمه الحق ، وألزمه الباطل على ما ذكرنا .

المضرق بين الحملال والمباح: أن الحملال هو المباح الذى علم إباحته بالشرع، والمباح لا يعتبر فيه ذلك تقول: المشى فى السوق مباح، ولا تقول: حلال، والحلال خلاف الحرام، والمباح خلاف المحظور، وهو الجنس الذى لم يرغب فيه، ويجوز أن يقال: هو ما كان لفاعله أن يفعله، ولا ينبئ عن مدح ولاذم، وقيل: هو ما أعلم المكلف أو دل على حسنه، وأنه لا ضرر عليه فى فعله ولا تركه، ولذلك لا توصف أفعال الله تعالى بأنها مباحة، ولا توصف أفعال الله تعالى بأنها مباحة، ولا توصف أفعال البهائم بذلك فمعنى قولنا: إنه على الإباحة - أن للمكلف أن ينتفع به، ولا ضرر عليه فى ذلك وإرادة المباح والأمر به قبيح، لأنه لا فائدة فيه، إذ فعله وتركه سواء فى أنه لا يُستَحق عليه ثواب، وليس كذلك الحلال.

المفرق بين النافلة والندب: أن الندب فى اللغة ما أمر به ، وفى الشرع هو النافلة ، والنافلة فى الشرع واللغة سواء ، والنافلة فى اللغة أيضا اسم للعطية والنَّوْفُلة الجَواد ، والجمع نُوْفُلُون ، ويقال أيضا للعطية : نُوْفُل

والجمع نوافل(٢) .

المفرق بين السنة والنافلة: أن السنة على وجوه احدها: أنا إذا قلنا: فرض وسنة ؛ فالمراد به: المندوب إليه ، وإذا قلنا: الدليل على هذا: الكتاب والسنة: فالمراد به قول رسول الله وإذا قلنا: سنة رسول الله والمنة ، فالمراد بها: طريقته ، وعادته التي دام عليها وأمر بها ، فهي في الواجب والنفل ، وجميع ذلك ينبئ عن رسم تقدم ، وسبب فرد ، والنفل والنافلة ما تعطيه من غير سبب.

الفرق بين السنة والعادة: أن العادة ما يُديم الإنسان فعله من قبل نفسه ، والسنة تكون على مثال سبق ، وأصل السنة الصورة ، ومنه يقال : سنة الوجه ، أى : صورته ، وسنة القمر أى : صورته ، والسنة في العرف تواتر وآحاد، فالتواتر ما جاز حصول العلم به لكثرة رواته ، وذلك أن العلم لا يحصل في العادة إلا إذا كثرت الرواة ، والآحاد ما كان رواته القدّرُ الذي لا يُعلم صدقُ خبرهم لقلتهم ، وسواء رواه واحد أو أكثر ، والمرسل : ما أسنده الراوي إلى من لم يَرَه ولم يسمع منه ، ولم يذكر من بينه وبينه .

المضرق بين العادة والدأب: أن العادة على ضربين: اختيار أو اضطرار فالاختيار: كتعود شرب النبيذ، وما يجرى مجراه مما يكثر الإنسان فعله فيعتاده ويصعب عليه مفارقته، والاضطرار: مثل أكل الطعام، وشرب الماء لإقامة الجسد وبقاء الروح وما شاكل ذلك، والدأب لا يكون إلا اختيارًا ألا ترى أن العادة في الأكل والشرب المقيميّن للبدن لا تسمى دأبا.

المضرق بين قولك : يجب كذا ، وقولك : ينبغى كذا : أن قولك : ينبغى كذا ينبغى كذا ينبغى كذا يتبغى كذا يقتضى أن يكون المبتغى حسنًا سواء كان لازما أوّلا ، والواجب لا يكون إلا لازما .

المُصْرِقَ بِينَ قُولْنا يَجُوزُ كَذَا ، وقُولُك يُجُزئ كذا : أن قُولُك : يَجُوزُ كذا بمعنى يسوغ ويحل ، كما تقول يجوز للمسافر أن يُفطر ونحوه ، ويجوز قراءة ﴿ مَالُكَ يُومُ الدّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤] و ﴿ ملك يوم الدين ﴾ ويكون بمعنى الشك ؛ (٣) قال في اللهان : والنّوفل العلية ، والنوفل السيد المطاء ، يشبهان بالبح .

كقولك : يجوز أن يكون زيد أفضل من عمرو ، ويجوز بمعنى جواز النقد ، وقال بعضهم : يجوز بمعنى يمكن ، ولا يمتنع نحو قولك : يجوز من زيد القيام : وإن كان معلوما أن القيام لا يقع منه . وقال أبو بكر الأخشاد : أكره هذا القول ؛ لأن المسلمين لا يستجيزون أن يقولوا : يجوز الكفر من الملائكة حتى يصيروا كإبليس لقدرتهم على ذلك . ولا أن يقولوا يجوز من الله تعالى وقوع الظلم لقدرته عليه إلا أن يقيد . أصل هذا كله من قولك : جاز ؛ أى : وجد مسلكا مضى فيه ، ومنه : الجواز في الطريق ، والمجاز في اللغة ، فقولك : قراءة جائزة معناه أن قارئها وجد لها مذهبا يأمن معه أن يرد عليه . وإذا قلت : يجوز أن يكون فلان خيرًا من فلان ، فمعناه : أن وهمك قد توجه إلى هذا المعنى منه ، فإذا علمته لم يحسن فيه ذكر الجواز ، والجائز لابد أن يكون منبئًا عما سواه ، ألا ترى أن قائلا : لو قال : يجوز أن يكون منبئًا عما سواه ، ألا ترى أن قائلا : لو قال : يجوز أن

وقولنا : هذا الشيء يُجزئ يفيد أنه وقع موقع الصحيح ، فلا يجب فيه القضاء ، ويقع به التملك إن كان عقدا ، وقد يكون المنهى عنه مجزئًا نحو التوضؤ بالماء المغصوب ، والذبح بالسكين المغصوب ، وطلاق البدعة ، والوطء في الحيض ، والصلاة في الدار المغصوبة محرمة عند الفقهاء لأنه نهى عنها لا بشرائط الفعل الشرعية ، ولكن لحق صاحب الدار ، لأنه لو أذن في ذلك لجاز ، ولا يكون المنهى عنه جائزًا ، فالفرق بينهما بين ، وذهب أبو على وأبوهاشم - رحمهما الله تعالى - إلى أن الصلاة في الدار المغصوبة غير مجزئة ، لأنه قد أخذ على المصلى أنه ينوى أداء الواجب ، ولا يجوز أن ينوى ذلك والفعل معصية .

* ومما يخالف ذلك:

المفرق بين المردود والفاسد ، وبين المنهى عنه وبين الفاسد : أن المردود ما وقع على وجه لا يستحق عليه الثواب ، وذلك أنه خلاف المقبول ، والقبول من الله تعالى : إيجاب الثواب ، ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئًا مثل التوضؤ بالماء المغصوب ، وغيره مما ذكرناه آنفا ، والمنهى عنه ينبئ عن

كراهة الناهى له ، ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئا أيضا ، فكل واحد من النهى عنه ، والمردود يفيد مالا يفيده الآخر ، والفاسد لا يكون مجزئا فهو مفارق لهما .

المضرق بين الحسن والمباح: أن كلَّ مُباح حسن ، وليس كل حسن مباحا وذلك أن أفعال الطفل والمُلَّجَأ قد تكون حسنة وليست بمباحة .

المفرق بين الإذن والإباحة: أن الإباحة قد تكون بالعقل والسمع ، والإذن لا يكون إلا بالسمع وحده ، وأما الإطلاق فهو إزالة المنع عمن يجوز عليه ذلك ، ولهذا لا يجوز أن يقال: إن الله تعالى مطلق ، وإن الأشياء مطلقة له.

المفرق بين الإسلام والإيمان والصلاح: أن الصلاح استقامة الحال ، وهو مما يفعله العبد لنفسه ، ويكون بفعل الله له لطفا وتوهيقا ، والإيمان طاعة الله التى يؤمن بها العقاب على ضدها ، وسميت النافلة إيمانا على سبيل التبع لهذه الطاعة ، والإسلام طاعة الله التى يسلم بها من عقاب الله، وصار كالعلم على شريعة محمد على أولذلك ينتفى منه اليهود وغيرهم ، ولا ينتفون من الإيمان .

المضرق بين الأمين والمامون : أن الأمين الثقة في نفسه ، والمأمون الذي يأمنه غيره .

المفرق بين الكفر والإلحاد: أن الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب، فمنها: الشرك بالله، ومنها الجَحّد للنبوة، ومنها استحلال ما حرم الله، وهو راجع إلى جَحّد النبوة وغير ذلك مما يطول الكلام فيه وأصله التغطية، والإلحاد اسم خص به اعتقاد نفى التقديم مع إظهار الإسلام، وليس ذلك كفر الإلحاد، ألا ترى أن اليهودى لا يسمى ملحدا، وإن كان كافرًا، وكذلك النصرانى وأصل الإلحاد الميل، ومنه سمى اللحد لحدًا لأنه يحفر في جانب القير.

المُصْرِقَ بين الرياء والنفاق : أن النفاق إظهار الإيمان مع إسرار الكفر وسمى بذلك تشبيها بما يفعله اليَرْيُوع ، وهو أن يجعل بجُحّره بابا ظاهرا ، وسمى بذلك تشبيها بما يفعله اليَرْيُوع ، وهو أن يجعل بجُحّره بابا ظاهرا ، وبابا باطنا يخرج منه إذا طلبه الطالب ، ولا يقع هذا الاسم على من يُظهر

شيئا ، ويُخفي غيره إلا الكفر والإيمان وهو اسم إسلامى ، والإسلام والكفر اسمان إسلاميان فلما حدثا ، وحدث في بعض الناس إظهار أحدهما مع إبطان الآخر سمى ذلك نفاقا ، والرياء : إظهار جميل الفعل رغبة في حمد الناس ، لا في ثواب الله تعالى ، فليس الرياء من النفاق في شيء ، فإن استعمل في موضع الآخر فعلى التشبه والأصل ما قلناه .

الفرق بين الدنب والقبيح: أن الذنب عند المتلكمين يُنبئ عن كون المقدور مستحقا عليه العقاب، وقد يكون قبيحا لا عقاب عليه، كالقبح يقع من الطفل قالوا: ولا يسمى ذلك ذنبا، وإنما يسمى الذنب ذنبا لما يتبعه من الذم، وأصل الكلمة على قولهم: الإتباع، ومنه قيل: ذَنبُ الدابة! لأنه كالتابع لها، والذُنوبُ: الدَّلُو التي لها ذَنب، ويجوز أن يقال: إن الذنب يفيد أنه الرَّذل من الفعل الدنيء، وسمى الذنب ذنبا لأنه أرذل ما في صاحبه، وعلى هذا استعماله في الطفل حقيقة.

المفرق بين الدنب والمعصية: أن قولك: معصية ينى عن كونها منهيا عنها ، والدنب ينبئ عن استحقاق العقاب عند المتكلمين ، وهو على القول الآخر فعل ردى، ، والشاهد على أن المعصية تنبى عن كونها منهيا عنها قولهم: أمرته فعصانى ، والنهى ينبئ عن الكراهة ، ولهذا قال أصحابنا: المعصية ما يقع من فاعله على وجه قد نهى عنه ، أو كره منه .

المفرق بين المحظور والحرام: أن الشيء يكون محظورًا إذا نَهي عنه ناه، وإن كان حسنًا كفرض السلطان التعامل ببعض النقود، أو الرعى ببعض الأرضين وإن لم يكن قبيحًا، والحرام لا يكون إلا قبيحًا، وكل حرام محظور، وليس كل محظور حرامًا، والمحظور يكون قبيحا إذا دلت الدلالة على أن من حظره لا يحظر إلا القبيح كالمحظور في الشريعة، وهو ما أعلم المكلف أو دل على قبحه، ولهذا لا يقال: إن أفعال البهائم محظورة وإن وصفت بالقبح، وقال أبو عبد الله الزبيرى: الحرام يكون مؤبدًا، والمحظور قد يكون إلى غاية، وفرق أصحابنا بين قولنا: والله لا آكله أبدًا، فقالوا إذا حرمه على نفسه حنث بأكل الخبز، وإذا قال: والله لا آكله لم يحنث

حتى يأكله كله ، وجعلوا تحريمه على نفسه بمنزلة قوله : والله لا آكل منه شيئا .

المضرق بين الطّغيان والعُتُو : أن الطغيان مجاوزة الحد في المكروه مع غلبة وقهر ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَمَّا طُغَا الْمَاءُ ﴾ [الحاقة: ١٠] الآية . يقال : طغى الماء إذا جاوز الحد في الظلم ، والعُتو : المبالغة في المكروه ، فهو دون الطغيان ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكَبَرِ عِتِيًا ﴾ [مريم: ٨] قالوا : كل مبالغ في كبر أو كفر أو فساد فقد عتا فيه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بريحٍ صَرْصَرِ عَاتِيةً ﴾ [الحاقة: ١] أي : مبالغة في الشدة ، ويقال : جبار عات أي : مبالغ في الجبرية ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَتَ عُنْ أَمْرِ رَبّهَا ﴾ [الطلاق: ٨] يعنى : أهلها تكبروا على ربهم ، ظم يطيعوه .

المفرق بين الكفر والمشرك: أن الكفر خصال كثيرة على ما ذكرنا ، وكل خصلة منها تضاد خصلة من الإيمان ، لأن العبد إذا فعل خصلة من الكفر فقد ضيع خصلة من الإيمان ، والشرك خصلة واحدة ، وهو إيجاد إلهية مع الله ، أو دون الله ، واشتقاقه ينبئ عن هذا المعنى ، ثم كثر حتى قيل : لكل كفر شرك على وجه التعظيم له والمبالغة في صفته ، وأصله كفر النعمة ، ونقيضه الشكر ، ونقيض الكفر بالله الإيمان ، وإنما قيل لمضيع الإيمان : كافر لتضييعه حقوق الله تعالى ، وما يجب عليه من شكر نعمه ، فهو بمنزلة الكافر لها ، ونقيض الشرك في الحقيقة الإخلاص ، ثم لما استعمل في كل كفر صار نقيضه الإيمان ، ولا يجوز أن يطلق اسم الكفر إلا لمن كان بمنزلة الجاحد لنعم الله ، وذلك لعظم ما معه من المعصية ، وهو اسم شرعى كما أن الإيمان اسم شرعى .

المُفرق بين الفسق والخُروج : أن الفسق في العربية خروج مكروه ، ومنه يقال للفارة : الفويسقة لأنها تخرج من جحرها للإفساد ، وقيل : فسقت الرَّطبة إذا خرجت من قشرها ؛ لأن ذلك فساد لها ، ومنه سمى الخروج من طاعة الله بكبيرة فسقا ، ومن الخروج مذموم ومحمود ، والفرق بينهما بينن.

المُعرق بين الفيسق والفُجور: أن الفسق هو الخروج من طاعة الله بكبيرة ، والفُجور الانبعاث في المعاصى والتوسع فيها واصله من قولك: فجرت السَّكِر ، إذا خرقت فيها خرقًا واسعا ، فانبعث الماء كل مُنْبَعث ، فلا يقال لصاحب الصغيرة : فاجر ، كما لا يقال لمن خرق في السَّكِر خَرقا صغيراً : أنه قد فجر السَّكُر(٤) ، ثم كثر استعمال الفُجور حتى خص بالزنا واللواط وما أشبه ذلك .

المضرق بين قولك : كَضَر النَّعمة ، وقولك : بَطر النَّعمة : أن قولك : بَطر النَّعمة : أن قولك : بَطرها يفيد أنه عظمها فقط ، وأصل بَطرها يفيد أنه عظمها فقط ، وأصل البطر : الشق ، ومنه قيل للبيطار : بيطار وقد بطرت الشيء أي شققته ، وأهل اللغة يقولون : البطر سوء استعمال النعمة ، وكذلك جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿ بَطرَت مُعيشَتها ﴾ [القصص : ١٠] ﴿ وَلا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خُرُجُوا مِن ديارهم بطرا ورئاء النّاس ﴾ [الأنفال : ١٠] .

المفرق بين الظلم والجور: أن الجور خلاف الاستقامة في الحكم، وفي السيرة السلطانية تقول: جار الحاكم في حكمه، والسلطان في سيرته: إذا فارق الاستقامة في ذلك، والظلم ضرر لا يستحق، ولا يعقب عوضًا سواء كان من سلطان أو حاكم أو غيرهما، ألا ترى أن خيانة الدانق والدرهم تسمى ظلمًا، ولا تسمى جورًا، فإن أخذ ذلك على وجه القهر أو الميل سمى جورًا وهذا واضح، وأصل الظلم: نقصان الحق، والجور: العدول عن الحق من قولنا: جار عن الطريق إذا عدل عنه، وخولف بين النقيضين، فقيل في نقيض الظلم: الإنصاف، وهو إعطاء الحق على التمام، وفي نقيض الجور العدل، وهو العدول بالفعل إلى الحق.

المفرق بين السوء والقبيح: أن السوء مأخوذ من أنه يسوء النفس بما قريّه لها ، وقد يلتذ بالقبيح صاحبه كالزنا وشرب الخمر والغصب .

المضرق بين الظلم والهضم: أن الهضم نقصان بعض الحق ، ولا يقال

⁽٤) قال في اللسان : وسكّر النهر يسكّره سكّرًا : سَدّفاه ، وكل شق سُدّ فقد سُكِر . والسّكّر : سد الشق ومنفجر الماء .

لمن أخذ جميع حقه الظلم يكون فى البعض والكل وفى القرآن : ﴿ فَلا يَخافُ ظُلْمًا وَلا هضْما ﴾ [طه: ١١٢] أى لا يمنع حقه ، ولا بعض حقه ، وأصل الهضم فى العربية النقصان ، ومنه قيل للمنخفض من الأرض : هضم ، والجمع أهضام.

المُعْرِقُ بين الظلم والغُشْم: أن الغُشْم أكره الظلم(٥)، وعمومه توصف به الولاة لأن ظلمهم يعم، ولا يكاد يقال: غشمنى في المعاملة كما يقال: ظلمنى فيها، وفي المثل: «وَال غَشُوم خير من فتنة تَدُوم» وقال أبو بكر: الغُشْم اعتسافك الشيء، ثم قال: يقال غَشَم السلطان الرعية يغشمهم، قال الشيخ أبو هلال – رحمه الله – الاعتساف خبط الطريق على غير هداية، فكأنه جعل الغَشْم ظلما يجرى على غير طرائق الظلم المعهودة.

المضرق بين الظلم والبَغى: أن الظلم ماذكرناه ، والبغى شدة الطلب لما ليس بحق بالتغليب ، وأصله فى العربية شدة الطلب ، ومنه يقال : دفعنا بغفى السماء خلفنا ؛ أى : شدة مطرها ، وبغنى الجرح يبغى إذا ترامى إلى فساد يرجع إلى ذلك ، وكذلك البغاء وهو الزنا ، وقيل فى قوله تعالى : ﴿ وَالإِنْم والْبغي بغير الْحق ﴾ [الأعراف: ٣٠] إنه يريد : الترأس على الناس بالغلبة والاستطالة .

المضرق بين القبح والفُحش: أن الفاحش الشديد القبح ، ويستعمل القبح في الصور فيقال: القرد قبيح الصورة ، ولا يقال: فاحش الصورة ، ويقال: هو فاحش القبح ، وهو فاحش الطول ، وكل شيء جاوز حد الاعتدال مجاوزة شديدة فهو فاحش ، وليس كذلك القبيح .

المفرق بين الحرام والسحت: أن السحت مبالغة في صفة الحرام، ولهذا يقال: حرام سحت، ولا يقال سحت حرام، وقيل: السحت يفيد أنه حرام ظاهر فقولنا: حرام لا يفيد أنه سحت، وقولنا: سحت يفيد أنه حرام ظاهر فقولنا: عرام لا يفيد أنه سحت الحرام الذي يستأصل الطاعات من قولنا: سحت إذا استأصلته، ويجوز أن يكون السحت الحرام الذي لا بركة قولنا: سحت إذا استأصلته، ويجوز أن يكون السحت الحرام الذي لا بركة في الوسط: غنم الرجل غنما: ظلمه أند الظلم، نهو غائم وغنوم.

له ، فكأنه مستأصل ، ويجوز أن يكون المراد به أنه يستأصل صاحبه .

المضرق بين الإثم والخطيئة: أن الخطيئة قد تكون من غير تعمد ولا يكون الإثم إلا تعمدًا ، ثم كثر ذلك حتى سُمّيت الذنوب كلها خطايا ، كما سميت إسرافا ، وأصل الإسراف مجاوزة الحد في الشيء .

المُعرق بين الإثم والذنب: أن الإثم في أصل اللغة التقصير؛ يقال: أثم يأثم إذا قصر ومنه قول الأعشى:

جُمَالِيَّة تَفْتلي بِالرِّدافِ إِذَا كَذَبِ الأَثْمَاتِ الهجيرا(٦)

الافتلاء بُعَدُ الخطو ، والرِّداف جمع رديف ، وكذب قصر ، وعنى بالآثمات : المقصرات ، ومن ثم سمى الخمر إثماً لأنها تقصر بشاريها لذهابها بعقله .

الفرق بين الأثيم والآثم : أن الأثيم المنهادى في الإثم ، والآثم فاعل الإثم .

المفرق بين الدنب والجرم : أن الدنب ما يتبعه الذم ، أو ما يتتبع عليه العبد من قبيح فعله ، وذلك أن أصل الكلمة الإتباع على ماذكرنا ، فأما قولهم للصبى : قد أذنب فإنه مجاز ، ويجوز أن يقال : الإثم هو القبيح الذى عليه تبعة ، والذنب هو القبيح من الفعل ، ولا يفيد معنى التبعة ، ولهذا قيل للصبى : قد أذنب ، ولم نقل قد أثم ، والأصل في الذنب الردن من الفعل كالذنب الذي هو أردل مافي صاحبه ، والجرم ما ينقطع به عن الواجب ، وذلك أن أصله في اللغة : القطع ، ومنه قيل للصرام : الجرام ، وهو قطع التمر .

الفرق بين الحُوب والذَّنب: أن الحُوبَ يفيد أنه مزجور عنه وذلك أن أصله في العربية الزَّجر، ومنه يقال في زجر الإبل: حَوِّبُ حَوِّبُ . وقد سمى الجمل به لأنه يُزجر، وحاب الرجل يحوب(٧)، وقيل للنفس حَوِّبًاء

⁽٦) جاء في المعجم الكبير : الآئم المبطئ المُعيى ، والأنشى بهاء . وعزاه للأعشى يصف نوقا .

والجمالية : الناقة القوية . والرداف : طرائق اللحم . نوق أثمات مبطئات معييات .

⁽٧) قال في المصباح من باب قال ، إذا اكتسب الإثم ، والاسم الحوب - بالضم - ، وقيل : المضموم والمفتوح لغتان ، فالضم لغة الحجاز ، والفتح لغة تميم .

لأنها تزجر وتدعى .

المُصْرِقَ بِينِ الوزْرِ والذّنب: أن الوزّر يفيد أنه يُثقل صاحبَه ، وأصله الثّقل ومنه قوله تعالى : ﴿ حَتَىٰ تَضَعَ الْحَرِّبُ أَرْزَارَهَا ﴾ [محمد: ٤]أى : أثقالها ، يعنى السلاح ، وقال بعضهم : الوزر من الوزر وهو الملجأ يفيد أن صاحبه ملتجئ إلى غير ملجأ، والأول أجود .

* ومما يخالف الظلم المذكور في الباب : العدل :

المفرق بينه وبين الإنصاف: أن الإنصاف إعطاء النّصنف، والعدل يكون في ذلك، وفي غيره ألا ترى أن السارق إذا قُطع قيل: إنه عدل عليه، ولا يقال إنه أنصف، وأصل الإنصاف أن تعطيه نصف الشيء، وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان، وربما قيل: أطلب منك النّصنف كما يقال: أطلب منك الإنصاف، ثم استعمل في غير ذلك مما ذكرناه ويقال: أنصف الشيء؛ إذا بلغ نصف نفسه، ونصنف غيرَه، إذا بلغ نصفه (^).

المفرق بين العدل والقسط: أن القسط هو العدل البين الظاهر ، ومنه سمى الميكال قسنطا ، والميزان قسطًا لأنه يصور لك العدل في الوزن حتى تراه ظاهرًا وقد يكون من العدل ما يخفى ، ولهذا قلنا : إن القسط هو النصيب الذي بينت وجوهه ، وتقسط القوم الشئ : تقاسموا بالقسط .

المفرق بين العدل والحُسن: أن الحُسن ما كان القادر عليه يستحسن فعله ، ولا يتعلق بنفع زيد أو ضر فعله ، ولا يتعلق بنفع زيد أو ضر غيره ألا ترى أنه يقال: إن كل الحلال حسن ، وشرب المباح حسن ، وليس ذلك بعدل .

* الفرق بين ما يخالف ذلك : من التوبة والاعتذار والعفو والغفران وما يجرى معه :

المصرق بين التوبة والاعتدار: أن التائب مُقر بالذنب الذي يتوب منه معترف بعدم عدره فيه ، والمعتدر يذكر أن له فيما أتاه من المكروه عدرًا ، (٨) قال صاحب المصباح: ونصفت الشيء نصفاً من باب تتل: بلنت نصفه ، وكل شيء بلغ نصف شيء قبل نصفه ينصفه ، فإذ بلغ نصف نفسه ففيه لغات: نصف ينصف من باب قتل ، وأنصف بالألف ، وتصف .

ولو كان الاعتدار التوبة لجاز أن يقال: اعتذر إلى الله، كما يقال: تابَ اليه، وأصل العدر: إزالة الشيء عن جهته، اعتدر إلى فلان فعدره، أى: أزّال ما كان في نفسه عليه في الحقيقة، أو في الظاهر، ويقال عدرته عديدًا، ولهذا يقال: من عديري من فلان ؟ وتأويله: من يأتيني بعدر منه، ومنه قوله تعالى: ﴿ عُذُرا أَوْ نُذُرا ﴾ [المرسلات: ١] والندر جمع ندير.

الفرق بين الندم والتوبة: أن التوبة أخص من الندم ، وذلك أنك قد تندم على الشيء ، ولا تعتقد قبحه ، ولا تكون التوبة من غير قبح ، فكل توبة ندم ، وليس كل ندم توبة .

المضرق بين الاستغفار والتوية: أن الاستغفار طلب المغفرة بالدعاء والتوية أو غيرهما من الطاعة ، والتوية الندم على الخطيئة مع العزم على ترك المعاودة ، فلا يجوز الاستغفار مع الإصرار لأنه مسلبة لله ماليس من حكمه ومشيئته مالا تفعله مما قد نصب الدليل فيه ، وهو تحكم عليه ، كما يتحكم المتأمر المتعظم على غيره ، بأن يأمره بفعل ما أخبر أنه لا يفعله .

المضرق بين التأسف والندم: أن التأسف يكون على الفائت من فعلك وفعل غيرك، والندم جنس من أفعال القلوب لا يتعلق إلا بواقع من فعل النادم دون غيره، فهو مباين لأفعال القلوب، وذلك أن الإرادة، والعلم، والتمنى، والغبط قد يقع على فعل الغير كما يقع على فعل الموصوف به. والغضب يتعلق بفعل الغير فقط.

المضرق بين العفو والغفران: أن الغفران يقتضى إسقاط العقاب، وإسقاط العقاب هو إيجاب الثواب، فلا يستحق الغفران إلا المؤمن المستحق للثواب ولهذا لا يستعمل إلا في الله؛ فيقال: غفر الله لك، ولا يقال غفر زيد لك إلا شاذًا قليلا، والشاهد على شذوذه أنه لا يتصرف في صفات العبد، كما يتصرف في صفات الله تعالى، ألا ترى أنه يقال: استغفرت الله تعالى، ولا يقال استغفرت زيدا، والعضو يقتضى إسقاط اللوم والذم، ولا يقتضى إيجاب الثواب، ولهذا يستعمل في العبد فيقال: عفا زيد عن عمرو، وإذا عفا عنه لم يجب عليه إثابته إلا أن العفو والغُفران

لما تقارب معناهما تداخلا ، واستعملا في صفات الله جل اسمه على وجه واحد ، فيقال : عفا الله عنه ، وغفر له بمعنى واحد ، وما تعدى به اللفظان يدل على ما قلنا ، وذلك أنك تقول : عفا عنه ، فيقتضى ذلك إزالة شيء عنه ، وتقول : غفر له فيقتضى ذلك إثبات شيء له .

الشرق بين الغُفران والسّتر: أن الغُفران أخص ، وهو يقتضى إيجاب الثواب ، والسّتر سترك الشيء بستر ، ثم استعمل في الإضراب عن ذكر الشيء ، فيقال : ستر فلان على فلان ؛ إذا لم يذكر ما اطلع عليه من عثراته ، وستر الله عليه خلاف فضحه ، ولا يقال لمن يستر عليه في الدنيا إنه غفر له ؛ لأن الغفران يُنبئ عن استحقاق الثواب على ما ذكرنا ، ويجوز أن يستر في الدنيا على الكافر والفاسق .

المفرق بين الصفح والغفران: أن الغفران ماذكرناه، والصفح التجاوز عن الذنب من قولك صفحت الورقة إذا تجاوزتها، وقيل: هو ترك مؤاخذة المذنب بالذنب وإن تبدى له صفحة جميلة، ولهذا لا يستعمل في الله تعالى.

المفرق بين الإحباط والتكفير: أن الإحباط هو إبطال عمل البر من الحسنات بالسيئات وقد حبط هو ومنه قوله تعالى: ﴿ وَحَبِطُ مَا صَنَعُوا فِيهَا ﴾ [هود: ١٦] وهو من قولك حبط بطنه إذا فسيد بالمأكل الردىء، والتكفير إبطال السيئات بالحسنات وقال تعالى: ﴿ كَفَرَ عَنْهُمْ سَيِنَاتِهِمْ ﴾ [محمد: ٢].

المفرق بين قولك: أبطل وبين قولك أدحض: أن أصل الإبطال: الإهلاك، ومنه سمى الشجاع بَطّلاً لإهلاكه قرّنه، وأصل الإدحاض الإزالة؛ فقولك أبطله يُفيد أنه أهلكه، وقولك: أدحضه يفيد أنه أزاله، ومنه مكان دحض إذا لم تثبت عليه (٩) الأقدام وقد دحض إذا زُلِّ ومنه قوله تعالى: ﴿ حَجْتَهُمْ دَاحَضَةٌ عَندَ رَبّهمْ ﴾ [الشورى: ١٦].

⁽٩) قال في الوسيط : دحضت رجله : زلفت ، ويقال : مكان دحض : زلق .

الباب التاسع عشر ک

فى الفرق بين الثواب والعوض ، وبين العوض والبدل ، وبين القيمة والثمن ، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب والعذاب والألم والوجع ، وما يجرى مع ذلك

المفرق بين الثواب والعوض: أن العوض يكون على فعل المعوض (1) ، والثواب لا يكون على فعل المثيب ، وأصله المرجوع وهو ما يرجع إليه العامل، والثواب من الله تعالى نعيم يقع على وجه الإجلال ، وليس كذلك العوض لأنه يستحق بالألم فقط ، وهو مثامنة من غير تعظيم ، فالثواب يقع علي جهة المكافأة على الحقوق ، والعوض يقع على جهة المثامنة في البيوع .

المضرق بين الشواب والأجر: أن الأجريكون قبل الفعل المأجور عليه والشاهد: أنك تقول: ما أعمل حتى آخذ أجرى ولا تقول: لا أعمل حتى آخذ ثوابى، لأن الثواب لا يكون إلا بعد العمل على ماذكرنا، هذا على أن الأجر لا يستحق له إلا بعد العمل كالثواب، إلا أن الاستعمال يجرى بما ذكرناه وأيضاً فإن الثواب قد شهر في الجزاء على الحسنات، والأجر يقال: في هذا المعنى، ويقال على معنى الأجرة التي هي من طريق المثامنة بأدنى الأثمان وفيها معنى المعاوضة بالانتفاع.

المفرق بين العوض والبدل: أن العوض ما تعقب به الشيء على جهة المثامنة تقول: هذا الدرهم عوض من خاتمك، وهذا الدينار عوض من ثوبك، ولهذا يسمى ما يعطى الله الأطفال على إيلامه إياهم إعواضًا، والبدل ما يقام مقامه ويوقع موقعه على جهة التعاقب، دون المثامنة ألا ترى أنك تقول لمن أساء إلى من أحسن إليه: إنه بدل نعمته كفرًا، لأنه أقام الكفر مقام الشكر، فلا تقول: عوضه كفرًا، لأن معنى المثامنة لا يصح فى ذلك، ويجوز أن يقال: العوض هو البدل الذي يُنتفع به، وإذا لم يجعل على الوجه الذي ينتفع به لم يُسمَّ عوضًا، والبدل هو الشيء الموضوع مكان غيره

⁽١) قال في الوسيط : عاضه بكذا ، وعنه ، ومنه عوضاً : أعطاه إياه بدل ما ذهب منه فهو عائض .

لينتفع به أولا ، قال ابن دُريّد : الأبدال جمع بديل ، مثل : أشراف وشريف ، وأفناق وفنيق (٢) ، وقد يكون البدل الخلف من الشيء ، والبدل عند النحويين مصدر سمى به الشيء الموضوع مكان آخر قبله جاريًا عليه حكم الأول وقد يكون من جنسه ، وغير جنسه الا ترى أنك تقول : مررت برجل زيد ، فتجعل زيداً بدلا من رجل وزيد معرفة ورجل نكرة ، والمعرفة من غير جنس النكرة ،

المفرق بين تبديل الشيء والإتيان بغيره: أن الإتيان بغيره لا يقتضى رفعه بل يجوز بقاؤه معه ، وتبديله لا يكون إلا برفعه ووضع آخر مكانه ولو كان تبديله والإتيان بغيره سواء لم يكن لقوله تعالى : ﴿ الْتِ بِقُرْآن غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدُلُهُ ﴾ [يونس : ١٠] فائدة وفيه كلام كثير أوردناه في تفسير هذه السورة ، وقال الفراء : يقال : بدله إذا غيره وأبدله جاء ببدله .

المضرق بين العوض والثمن : أن الثمن يستعمل فيما كان عينًا (٢) أو وَرِقًا، والعوض يكون من ذلك ومن غيره ؛ تقول : أعطيت ثمن السلعة عينًا أو ورقًا ، وأعطيت عوضها من ذلك أو من العُروض ، وإذا قيل الثمن من غير العين والورق فهو على التشبيه .

المضرق بين القيمة والمثمن والملك: أن القيمة هي المساوية لمقدار المثمن من غير نقصان ولا زيادة ، والمثمن قد يكون بَخُسا وقد يكون وفّقاً أو زائدًا والملك لا يدل علي الشمن فكل ماله ثمن مملوك ، وليس كل مملوك له ثمن وقال الله تعالى : ﴿ وَلا تشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنا قَلِيلا ﴾ [البقرة : ١٠] فأدخل الباء في الآيات ، وقال في سورة يوسف ﴿ وشَروهُ بِشَمْنِ بَخْس ﴾ [يوسف : ٢٠] فأدخل الباء فأدخل الباء في الثمن ، قال الفراء هذا لأن العروض كلها أنت مخير في إدخال الباء فيها إن شئت قلت: اشتريت بالثوب كساءً ، وإن شئت قلت : اشتريت بالثوب كساءً ، وإن شئت قلت المشتريت بالكساء ثوبا ، أيهما جعلته ثمنا لصاحبه جاز ، فإذا جئت إلى

⁽٢) قال صاحب القاموس : الفنيق كأمير موضع قرب المدينة ، والفحل المُكْرَم لا يؤذى لكرامته على أهله ولا يركب ، والجمع ككتب ، وجمع الجمع أفناق .

⁽٣) العين تطلق على ما ضرب نقدا من الدنانير ، والوّرة - بفتح الواو وكسر الراء - الفضة . يقال : اشتريت المالدين .

الدراهم والدنانير وضعت الباء في الثمن لأن الدراهم أبداً ثمن .

الفرق بين الشراء والاستبدال: أن كل شراء استبدال، وليس كل استبدال شراء ، وأجيرًا بأجير، ولم استبدال شراء ، لأنه قد يستبدل الإنسان غلامًا بغلام، وأجيرًا بأجير، ولم يشتره.

الفرق بين العداب والألم: أن العداب أخص من الألم، وذلك أن العداب هو الألم المستمر؛ ألا ترى أن العداب هو الألم المستمر، والألم يكون مستمراً وغير مستمر؛ ألا ترى أن قرصة البعوض ألم، وليس بعذاب، فإن استمر ذلك قلت: عذبنى البعوض الليلة، فكل عذاب ألم، وليس كل ألم عذابا، وأصل الكلمة الاستمراء، ومنه يقال: ماء عذب لاستمرائه في الحلق.

الفرق بين الألم والوجع: أن الوجع أعم من الألم ؛ تقول : آلمنى زيد بضريته إياى ، وأوجعنى بذلك ، وتقول : أوجعنى ضرينى ، ولا تقول : آلمنى ضرينى ، وكل ألم هو ما يُلحقه بك غيرك ، والوجع ما يلحقك من قبل نفسك ، ومن قبل غيرك ، ثم استعمل أحدهما في موضع الآخر .

المضرق بين الألم والموصنب: أن الوصنب هو: الألم الذي يلزم البدن لزوما دائمًا ، ومنه يقال: مَفَازَةً واصبة ، إذا كانت بعيدة ، كأنها من شدة بعدها الاغاية لها ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَهُ الدِّينُ وَاصبًا ﴾ [النحل: ٥٠] وقوله تعالى: ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴾ [الصافات: ٩].

المُصْرِقَ بِين العَدَابِ والعِقَابِ: أن العقابِ يُنبئ عن استحقاق، وسمى بذلك لأن الفاعل يستحقه عقيب فعله، ويجوز أن يكون العذابُ مستَحقًا وغير مستحق، وأصل العقاب التُّلُوُّ، وهو تأدية الأول إلى الثانى؛ يقال؛ عقب الثانى الأولَ، إذا تلاه، وعقب الليلُ النهار والليل والنهار هما عقيبان، وأعقبه بالغبطة حسرة إذا أبدله بها، وعقب باعتذار بعد إساءة وفي التنزيل فركًى مُدْبِرًا ولَمْ يُعقبُ ﴾ [النمل: ١٠] أي لم يرجع بعد ذهابه تأليًا له مجيئه، وفيه : ﴿ لا مُعقبُ لحكمه ﴾ [الرعد: ١٠] وتعقبت فلانا: تتبعت أمره، واستعقبت منه خيرًا وشرًا، أي استبدلت بالأول ما يتلوه من الثاني، وتعاقبا

الأمر: تناوباه بما يتلو كل واحد منهما الآخر، وعاقبت اللص بالقطع الذى يتلو سرقته، واعتقب الرجلان⁽¹⁾ العقبة، إذا ركبها كل واحد منهما على مناوية الآخر ﴿ وَالْعَاقِبَةُ للْمُتَّقِينَ ﴾ [القصص: ٢٠] علي المجرمين لأنها تعقب المتقين خيرًا، والمجرمين شرًّا كما تقول الدائرة لفلان على فلان.

المضرق بين البلاء والنقمة : أن البلاء يكون ضررًا ، ويكون نفعًا ، وإذا أردت النفع قلت : أبليته ، وفي القرآن ﴿ وَلَيْبلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلاءً حَسنًا ﴾ أردت النفع قلت : أبليته ، وفي القرآن ﴿ وَلَيْبلِي الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلاءً حَسنًا ﴾ [الأنفال : ١٧] ومن الضر بَلوته ، وأصله : أن تختبره بالمكروه ، وتستخرج ما عنده من الصبر به، ويكون ذلك ابتداءً والنقمة لا تكون إلا جزاءً وعقوبة ، وأصلها شدة الإنكار تقول : نُقَمت عليه الأمر إذا أنكرته عليه ، وقد تسمى النقمة بلاءً ، والبلاء لا يسمى نقمة إذا كان ابتداءً ، والبلاء أيضا اسم للنعمة ، وفي كلام الأحنف : البلاء ، ثم الثناء ؛ أي : النعمة ثم الشكر .

المُصْرِقُ بِينَ قَولَك ؛ أَنْكَر ، وبِينَ قولَك ، نَقَم : أَنْ قولُك : نقم أَبِلغ من قولُك : أنكر ، ومعنى أنكر إنكار المعاقب ؛ ومن ثُمَّ سُمِّى العقاب نقمة .

المضرق بين العقاب والانتقام: أن الانتقام سلب النعمة بالعذاب، والعقاب جزاء على الجُرم بالعذاب لأن العقاب نقيض الثواب، والانتقام نقيض الإنعام.

المضرق بين المخوف والمحدر، والمخشية والفزع: أن الخوف توقع الضرر المشكوك في وقوعه ، ومن يتيقن الضرر لم يكن خائفا له ، وكذلك الرجاء لا يكون إلا مع الشك ، ومن تيقن النفع لم يكن راجياً له ، والحدر توقى الضرر وسواء كان مظنونا أو متيقنا ، والحذر يدفع الضرر ، والخوف لا يدفعه ، ولهذا يقال : خُذ حِذرك ، ولا يقال خُذ خوفك (٥) .

المضرق بين المحذر والاحتراز: أن الاحتراز هو التحفظ من الشيء الموجود، والحذر: هو التحفظ من الشيء الموجود، والحذر: هو التحفظ مما لم يكن إذا علم أنه يكون أو ظن ذلك. (٤) قال في المصباح: والعقبة: النوبة، والجمع عُقب، مثل غُرفة وغُرف، وتماقب الرجلان على الراحلة: ركب كل واحد منهما عقبة. (٥) قال الراغب في مفرداته: الحدر احتراز من مخيف يقال: حُدر حدراً، وحدرته، وقال في قوله تعالى: مَا خُدُوا حدركُم والنساء: ١٧١، أي ما فيه الحدر من السلاح وغيرة.

المُصرِق بين المخوف والمحشية: أن الحوف يتعلق بالمكروه، وبغير المكروه تقول: خفت زيدًا كما قال تعالى: ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مَن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل: ٥] وتقول: خفت المرض كما قال سبحانه: ﴿ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحَسَابِ ﴾ [الرعد: ٢٠] والخشية تتعلق بمنزل المكروه، ولا يسمى الخوف من نفس المكروه خشية، ولهذا قال: ﴿ وَيَخْشُونُ رَبُّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ ﴾ [الرعد: ٢٠] فإن قيل: أليس قد قال: ﴿ إِنّي خَشيتُ أَن تَقُولَ فَرَقْتَ بَيْنَ بَنِي إسْرَائيلَ ﴾ [طه: ٤٩] قلنا: إنه خشى القول المؤدى إلى الفرقة، والمؤدى إلى الشيء بمنزلة من يفعله، وقال بعض العلماء: يقال: خشيت زيدًا ولا يقال: خشيت ذهاب زيد، فإن قيل ذلك فليس على الأصل، ولكن على وضع الخشية مكان المخوف، وقد يوضع الشيء مكان الشيء إذا قرب منه.

المفرق بين الخشية والشفقة: أن الشفقة ضرب من الرقة ، وضعف القلب ينال الإنسان ، ومن ثم يقال للأم: إنها تشفق على ولدها ؛ أى : ترق له وليست هي من الخشية والخوف في شيء(١) والشاهد قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهِينَ هُم مَنْ خَشَية رَبِّهم مُشْفِقُونَ ﴾ [المؤمنون : ٧٠] ولو كانت الخشية هي الشفقة لما حسن أن يقول ذلك ، كما لا يحسن أن يقول : يخشون من خشية ربهم ، ومن هذا الأصل قولهم : ثوب شفق إذا كان رقيقا ، وشبهت به البداة(٧) لأن حُمّرتها ليست بالمحكمة ، فقولك : أشفقت من كذا معناه : ضعف قلبي عن احتماله.

المضرق بين المخوف والرهبة: أن الرهبة طول الخوف واستمراره! ومن ثم قيل للراهب: راهب لأنه يديم الخوف، والخوف أصله من قولهم: جمل رَهِب: إذا كان طويل العظام مشبوح الخلق، والرهابة العظم الذي على رأس المعدة (٨) يرجع إلى هذا، وقال على بن عيسى: الرهبة: خوف يقع (٦) يختلف الراغب في مفرداته مع أبي ملال منا فيقول: الإشفاق عناية مختلطة بخوف، لأن المشفق يحب المشفق عليه، ويخاف ما يلحقه قال تعالى: ﴿ وَهُم مِن السّاعةِ مُشْفِقُون بِهِ [الأنبياء: ١٠] فإذا عدى بمن فمعنى العناية فيه أظهر.

(٧) البداة : الكمأة كما في الحيط ، والبداة : البادية ، كما في اللسان .

(٨) جاء في الوسيط : الرَّهْب - يفتح الراء وسكون الهاء - الجمل الضامر من كلال السفر ، أما والرهابة، فهي غضروف كاللسان معلق في أسفل الصدر مشرف على البطن .

على شريطة لا مخافة . والشاهد أن نقيضها الرغبة ، وهى السلامة من المخاوف مع حصول فائدة ، والخوف مع الشك بوقوع الضرر ، والرهبة مع العلم به يقع على شريطة كذا ، وإن لم تكن تلك الشريطة لم تقع .

المضرق بين التخويف والإندار: أن الإندار تخويف مع إعلام موضع المخافة من قولك: نذرت بالشيء إذا علمته، فاستعددت له، فإذا خوف الإنسان غيره، وأعلمه حال ما يخوفه به فقد أنذره، وإن لم يعلمه ذلك لم يقل: أنذره، والنذر ما يجعله الإنسان على نفسه إذا سلم مما يخافه، والإندار إحسان من المنذر، وكلما كانت المخافة أشد كانت النعمة بالإندار أعظم، ولهذا كان النبي علي أعظم الناس منة بإنذاره لهم عقاب الله تعالى.

المفرق بين الإندار والوصية : أن الإندار لا يكون إلا منك لغيرك ، وتكون الوصية منك لنفسك ، ولغيرك ، تقول : أوصيت نفسى ، كما تقول : أوصيت غيرى ، ولا تقول : أنذرت نفسى ، والإندار لا يكون إلا بالزجر عن القبيح وما يعتقد المنذر قبحه ، والوصية تكون بالحسن والقبيح لأنه يجوز أن يوصى الرجل الرجل بفعل القبيح ، كما يوصى بفعل الحسن ، ولا يجوز أن ينذره إلا فيما هو قبيح ، وقيل : النذارة نقيضة البشارة ، وليست الوصية نقيضة البشارة .

المضرق بين الخوف ، والهلع ، والفنع ، أن الفنع مفاجأة الخوف عند هجوم غارة أو صوت هدّة (٩) ، وما أشبه ذلك ، وهو انزعاج القلب بتوقع مكروه عاجل ، وتقول : فزعت منه ، فتعديه بمن ، وخفته فتعديه بنفسه ، فمعنى خفته أى : هو نفسه خوفى ومعنى فزعت منه ؛ أى : هو ابتداء فمعنى خفته أى : هو ابتداء فزعى ، لأن من لابتداء الغاية ، وهو يؤكد ما ذكرناه ، وأما الهلع فهو أسوأ الجزع ، وقيل الهلوع على ما فسره الله تعالى في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الإِنسَانَ خُلِقَ هُلُوعًا ﴿ آ ﴾ إِذَا مَسَّهُ النَّيْرُ مَنُوعًا ﴿ آ ﴾ [المعارج : خُلقَ هُلُوعًا ﴿ آ ﴾ ولا يسمى هلوعا حتى تجتمع فيه هذه الخصال .

⁽٩) قال في اللسان : الهدّة : صوت شديد تسمعه من سقوط ركن أو حائط ، أو ناحية جبل . وقيل : الهدة : صوت ما يقع من السماء .

الفرق بين الخوف والهول: أن الهول مخافة الشيء لا يدرى على ما يقحم عليه منه كهول الليل، وهول البحر، وقد هالني الشيء وهو هائل، ولا يقال: أمر مهول إلا أن الشاعر قال في بيت:

وَمُهُولٍ مِن المناهِلِ وَحُشٍ ذي عراقيبَ آجِنِ مِدُفَانِ (١٠)

وتفسير المهول أن فيه هولا ، والعرب إذا كان الشيء هو له يخرجونه على فاعلى كقولهم : دارع ، وإذا كان الشيء أنشئ فيه أو عليه أخرجوه على مفعول مثل : مجنون فيه ذلك ، ومديون عليه ذلك وهذا قول الخليل .

المصرق بين المحوف والوجل: أن الحوف خلاف الطمأنينة يقال: وجل الرجل يَوْجَل وَجَلا: إذا قلق ولم يطمئن؛ ويقال: أنا من هذا على وجل، ومن ذلك على طمأنينة، ولا يقال: على خوف في هذا الموضع، وفي القرآن: هُ الذين إذا ذُكر الله وَجلت قُلُوبُهم ﴾ [الأنفال: ٢] أي: إذا ذكرت عظمة الله وقدرته لم تطمئن قلوبهم إلى ما قدموه من الطاعة، وظنوا أنهم مقصرون فاضطربوا من ذلك، وقلقوا فليس الوجل من الخوف في شيء، وخاف متعد، ووجل غير متعد، وصيغتاهما مختلفتان أيضا، وذلك يدل على فرق بينهما في المعنى.

الفرق بين الاتقاء والخشية: أن في الاتقاء معنى الاحتراس مما يخاف، وليس ذلك في الخشية.

المفرق بين الخوف ، والباس ، والبؤس : أن الباس يجرى على العُدّة من السلاح ، وغيرها ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدُ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾ السلاح ، وغيرها ونحوه قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدُ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾ [الحديد : ٢٠] ويستعمل في موضع الخوف مجازًا فيقال : لا بأس عليك ، ولا بأس في هذا الفعل ، أي : لا كراهة فيه .

المفرق بين الحيرة والدَّهُش: أن الدَّهُش حيرة مع تردد واضطراب ، ولا يكون إلا ظاهرًا ، ويجوز أن تكون الحيرة خافية كحيرة الإنسان بين أمرين تروَّى فيهما ولا يدرى على أيهما يُقدم ، ولا يُظهر حيرته ، ولا يجوز أن (١٠) ذكره في اللسان دون عزو ، ونقل عن الأزهرى قوله : أمر هائل ، ولا يقال مهول إلا أن الشاعر قال في الشعر الفهول ؛ ومفهول .. إلخ . ونفسر المهول ؛ أى فيه هول .

يَدُهُشَ ولا يُظهر دهشته .

المضرق بين الخجل والحياء : أن الخجل معني يظهر في الوجه لغمّ يلحق القلب عند ذهاب حُجة ، أو ظهور على ريبة ، وما أشبه ذلك فهو شيء تتغير به الهَيّبة ، والحياء هو الارتداع بقوة الحياء ، ولهذا يقال : فلان يستحى في هذا الحال أن يفعل كذا ، ولا يقال : يخجل أن يفعله في هذه الحال لأن هيئته لا تتغير منه قبل أن يفعله ، فالخجل مما كان ، والحياء مما يكون ، وقد يستعمل الحياء موضع الخجل توسعًا ، وقال ابن الأنبارى : أصل الخجل في اللغة الكسل ، والتواني ، وقلة الحركة في طلب الرزق ، ثم كثر استعمال العرب له حتى أخرجوه على معنى الانقطاع في الكلام ، وفي الحديث : «إذا جعتن وقعتن أي اختجل هاهنا الأشر ، وقيل : هو سوء وخجلتن كسلت ، وقال أبو عبيدة الخجل هاهنا الأشر ، وقيل : هو سوء احتمال العناء وقد جاء عن العرب الخجل بمعنى الدَّهُش قال الكميت :

ولم يَدْقُعُوا عندما تابهم لوقع الحروب ولم يخجلوا (١٢) أي لم يبقوا دهشين مبهوتين .

المضرق بين الرجاء والطمع: أن الرجاء هو الظن بوقوع الخير الذى يعترى صاحبه الشك فيه إلا أن ظنه فيه أغلب، وليس هو من قبيل العلم، والشاهد: أنه لا يقال أرجو أن يدخل النبى الجنة ، لكون ذلك متيقنا، ويقال: أرجو أن يدخل الجنة إذا لم يعلم ذلك، والرجاء الأمل في الخير والخشية والخوف في الشر لأنهما يكونان مع الشك في المرجو والمخوف، والا يكون الرجاء إلا عن سبب يدعو إليه من كرم المرجو أو ما به إليه، ويتعدى بنفسه تقول: رجوت زيدا، والمراد رجوت الخير من زيد، لأن ويتعدى بنفسه تقول: رجوت زيدا، والمراد رجوت الخير من زيد، لأن وإذا شبعتن حجلتن، أراد الكسل والتواني، لأن الخجل يسكت ويسكن ولا يتحرك، وقيل: الخجل: أن يلتبس على الرجل أمره، فلا يدرى كيف الخرج منه. وقيل الخجل هاهنا: الأشر والبطر من خجل الوادى إذا كثر نباته وعشه.

⁽١٢) ذكره صاحب اللسان وعزاه للكميت وقال : الدَّقع : سوء احتمال الفقر . لم قال : لم يخضعوا للحرب ، ولم يستكينوا ، ولم يخجلوا أى : لم يبقوا فيها باهتين كالإنسان المتحير الدهش ، ولكنهم جدوا فيها ، وقال غيره : لم يخجلوا : لم يبطروا ، ولم يأثروا ، قال أبو عبيد : وهذا أشبه الوجهين بالصواب .

الرجاء لا يتعدى إلى أعيان الرجال ، والطمع ما يكون من غير سبب يدعو إليه ، فإذا طمعت في الشيء فكأنك حدثت نفسك به من غير أن يكون هناك سبب يدعو إليه ، ولهذا ذم الطمع ، ولم يذم الرجاء ، والطمع يتعدى إلى المفعول بحرف فتقول : طمعت فيه ، كما تقول : فرقت منه ، وحذرت منه ، واسم الفاعل طمع مثل حَذر وفرق ودَئب إذ جعلته كالنسبة ، وإذا بنيته على الفعل قلت : طامع .

المضرق بين الوَجَل والأمل: أن الأمل رجاء يستمر، فلأجل هذا قيل للنظر في الشيء إذا استمر وطال: تأمل، وأصله من الأميل وهو الرمل المستطيل.

المفرق بين الياس والقنوط والخيبة: أن القنوط أشد مبالغة من الياس وأما الخيبة فلا تكون إلا بعد الأمل ، لأنها امتناع نيل ما أمل ، فأما الياس فقد يكون قبل الأمل ، وقد يكون بعده ، والرجاء والياس نقيضان يتعاقبان كتعاقب الخيبة والظفر ، والخائب المنقطع عما أمل .

الباب العشرون (

فى الفرق بين الكبر والتبيه ، والجبرية والزّهو ، وبين ما يخالف ذلك من التذلل والخضوع والخشوع والهون ، وما بسبيل ذلك

المضرق بين الكبر والتية : أن الكبر هو : إظهار عظم الشأن ، وهو في صفات الله تعالى مدح ، لأن شأنه عظيم ، وفي صفاتنا ذم ، لأن شأننا صغير، وهو أهل للعظمة ، ولسنا لها بأهل ، والشأن ها هنا معنى صفاته التي في أعلى مراتب التعظيم ، ويستحيل مساواة الأصغر له فيها على وجه من الوجوه ، والكبير الشخص الكبير في السن ، والكبير في الشرف والعلم يمكن مساواة الصغير له ، أما في السن فبتضاعف مدة البقاء في الشخص تتضاعف أجزاؤه ، وأما بالعلم فباكتساب مثل ذلك العلم .

والتيه أصله الحيرة والضلال وإنما سمى المتكبر تائها على وجه التشبيه بالضلال والتحير ، ولا يوصف الله به ، والتيه من الأرض ما يُتَحير فيه . وفى القرآن : ﴿ يَبِيهُونَ في الأَرْضِ ﴾ [المائدة : ٢١] أى يتحيرون .

المضرق بين الكبر والكبرياء: أن الكبر ما ذكرناه ، والكبرياء هي العز والملك ، وليست من الكبر في شيء والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَتَكُرنَ لَكُمَا الْكَبْرِياءُ في الأَرْضِ ﴾ [يونس: ٧٠] يعنى اللّه والسلطان والعزة ، وأما التكبر فهو إظهار الكبر مثل التشجّع إظهار الشجاعة ، إلا أنه في صفات الله تعالى بمعنى أنه يحق له أن يُعتقد أنه الكبير وهو على معنى قولهم : تقدس، وتعالى ، لا على ترفع علينا وتعظم ، وقيل : المتكبر في صفاته بمعنى أنه المتكبر عن ظلم عباده .

المضرق بين الكبر والجَبرية والجَبروت: أن الجَبرية أبلغ من الكبر وكذلك الجَبروت، ويدل على هذا فخامة لفظها، وفخامة اللفظ تدل على فخامة المعنى فيما يجرى هذا المجرى، ولهذا قال أهل العربية: الملكوت أبلغ من الملك لفخامة لفظه، وكذلك الطاغوت أبلغ من الطاغى لفخامة

⁽١) قال أهل العلم : زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى .

لفظه ، ولكن كثر استعمال الطاغوت حتى سمى كل ماعبد من دون الله طاغوتا ، وسمى الشيطان به لشدة طغيانه ، وكل من جاوز الحد فى ضرب أو معصية من الشر والمكروه فقد طغى .

وتجبر أبلغ من تكبّر، وقال بعض العلماء تجبر الرجل إذا تعظم بالقهر، وهذا يؤيد ماقلناه: من أنه أبلغ من تكبر، لأن التكبر لا يتضمن معني القهر، والجبار القهار، والجبار العظيم في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنتَ عَلَيْهِمْ جَبّارِينَ ﴾ [المائدة: ٢٢] والجبار المتسلط في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنتَ عَلَيْهِمْ بَجّبًارِ ﴾ [ق: ٤٠] وقال: الجبار: القُتّال في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُم جَبّارِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٠] قالوا: قتالين، والإجبار: الإكراه، وجبر النقص إتمامه، وجبر المصيبة رفعها بالنعمة، والجبار خشب (٢) الجبر، واجبر وتجبّر تعظّم بالقهر، والجبّار الذي لا أرش (٢) فيه، وقيل الجبار في صفات الله تعالى بمعنى أنه لا يبالى بالأذى وأصله في النخلة التي فاتت اليد، ويقال ابن عظاء: الجبّار في أسماء الله تعالى – عَزَّ اسمه بيسه الرطب، وقال ابن عظاء: الجبّار في أسماء الله تعالى – عَزَّ اسمه بمعنى أنه يجبر الكسر، والجبروت أيضًا يجرى مجرى المصادر ومعناه المبالغة في التجبر.

الفرق بين الكبروالزُّهُو: أن الكبر إظهار عظم الشأن ، وهو فينا - خاصة - رفع النفس فوق الاستحقاق ، والزهو على ما يقتضيه الاستعمال رفع شيء إياها من مال أو جاه وما أشبه ذلك ألا ترى أنه يقال : زها الرجل وهو مزهو كأن شيئًا زهاه ، أى : رفع قدره عنده وهو من قولك : زهت الريحُ الشيء إذا رفعته ، والزهو : التزيد في الكلام ،

المُصْرِقَ بِينَ الزُّهُو والنُّحُوة : أن النخوة هو أن يُنصِبَ رأستَه من الكبر

⁽٢) قال في اللسان : الجارة : العيدان التي مجبر بها العظام .

⁽٣) الأرش : دية الجراحة ، والجمع أروش . وقد قال الفقهاء : جرح العجماء جبار : أى هدر . قال الأزهرى : معناه : أن البهيمة العجماء تنفلت فتتلف شيئا فهو هدر ، وكذلك المعدن إذا انهار على أحد فدمه جبار ، أى هدر. [المصباح المنير] .

ولهذا يقال في رأسه نخّو ، ويتصرف في العربية كتصرف الزهو فيقال نخا الرجل فهو مُنْخُوّ ، إلا أنه لم يسمع نُخَاه كذا ، كما يقال : زهاه كذا .

الضرق بين النَّخُوة والخُنْزُوانة : أن الخُنزوانة هو أن يَشْمَخَ أنفه من الكبر ويفتَح منْخُره ، ولهذا يقال : في أنفه خُنزوانة ، ولا يقال : في أنفه نُخُوة ، ويقال أ أيضا : في رأسه خُنزوانة إذا مال رأسه من الكبر شبهها بإمالة أنفه .

المفرق بين العُجْب والكبر: أن العُجْب بالشيء شدة السرور به حتى لا يعادله شيء عند صاحبه، تقول: هو معجب بفلانة، إذا كان شديد السرور بها، وهو معجب بنفسه إذا كان مسرورًا بخصالها، ولهذا يقال: أعجبه كما يقال: سُرّ به، فليس العُجّبُ من الكبر في شيء، وقال على بن عيسى: العُجّب عقد النفس على فضيلة لها ينبغى أن يتعجب منها، وليست هي لها،

الفرق بين الاستكبار والاستنكاف: أن في الاستنكاف معنى الأَنفة وقد يكون الاستكبار طلب من غير أنفة ، وقال تعالى : ﴿ وَمَن يَستَنكَفُ عَنْ عَبَادته وَيَستُكْبرُ ﴾ [النساء: ١٧٢] أي يستنكف عن الإقرار بالعبودية ، ويستكبر عن الإذعان بالطاعة .

المُصرِق بين الخشوع والخضوع: أن الخشوع على ما قيل: فعل يرى فعاعلم فاعلم أن من يخضع له فوقه ، وأنه أعظم منه ، والخشوع في الكلام خاصة ، والشاهد قوله تعالى : ﴿ وَخَشَعْتِ الأَصْوَاتُ للرَّحْمَنِ ﴾ [طه: ١٠٨] وقيل: هما من أفعال القلوب ، وقال ابن دُريَّد : يقال : خضع الرجل للمرأة ، وأخضع إذا ألان كلامه لها ، قال : والخاضع المطأطيء رأسه وعُنقه ، وفي التنزيل : ﴿ فَظَلَتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ [الشعراء: ؛] وعند بعضهم أن الخشوع لا يكون تكلفًا ، ولهذا ولهذا يضاف إلى القلب فيقال: خشع قلبُه وأصله اليبس ، ومنه يقال : قُفُّ خاشع للذي تغلب عليه السهولة (أ والخضوع هو التطامن ، والتطأطؤ ، ولا يقتضي

⁽٤) أى ليس بحجر ولا طين . وقال ابن الأثير : أصل القُفّ : ما غلظ من الأرض ، أو هو من القّف اليابس ، لأن ما ارتفع حول البعر يكون يابسا في النالب .

أن يكون معه خوف ، ولهذا لا يجوز إضافته إلى القلب ، فيقال : خضع قلبه، وقد يجوز أن يخضع الإنسان تكلفا من غير أن يعتقد أن المخضوع له فوقه ، ولا يكون الخشوع كذلك ، وقال بعضهم : الخضوع قريب المعنى من الخشوع إلا أن الخضوع في البدن ، والإقرار بالاستجداء ، والخشوع في الصوت .

المفرق بين التواضع والتذلل: أن التذلل إظهار العجز عن مقاومة من يتذلل له . والتواضع إظهار قدرة من يتواضع له سواء كان ذا قدرة على المتواضع أولا ، ألا ترى أنه يقال: العبد متواضع لخدّمه ، أى : يعاملهم معاملة من لهم عليه قدرة ، ولا يقال: يتذلل لهم ، لأن التذلل إظهار العجز عن مقاومة المتذلل له ، وأنه قاهر ، وليست هذه صفة الملك مع خدمه .

المضرق بين التندلل والمذّل: أن التنال فعل الموصوف به ، وهو إدخال النفس في الذل ، كالتحلّم إدخال النفس في الحلم ، والذليل المفعول به الذل من قبل غيره في الحقيقة وإن كان من جهة اللفظ فاعلا ، ولهذا يُمدّح الرجل بأنه متنالل ، ولا يمدح بأنه ذليل ، لأن تناله لغيره اعترافه له والاعتراف حسن ، ويقال : العلماء متنالون لله تعالى ، ولا يقال أذلاء لا سبحانه .

المفرق بين الذُّل والضَّعَة : أن الضَّعَة لا تكون إلا بقعل الإنسان بنفسه ولا يكون بفعل غيره وضيعا ، كما يكون بفعل غيره ذليلا ، وإذا غلبه غير قيل : هو ذليل ، ولم يقل : هو وضيع ، ويجوز أن يكون ذليلا لأنه يستح الذل ، كالمؤمن يصير في ذل الكفر ، فيعيش به ذليلا ، وهو عزيز في المعني فلا يجوز أن يكون الوضيع رفيعا .

المفرق بين المذّل والصنّغار أن الصنّغار هو: الاعتراف بالذل ، والإقرار به ، وإظهار صغر الإنسان ، وخلافه الكبر ، وهو إظهار عظم الشأن ، وفي القرآن : ﴿ سَيُصِيبُ الّذِينَ أَجْرَمُوا صَغارٌ عندَ اللّه ﴾ [الأنعام : ١٢٤] وذلك أن العُصاة بالآخرة مُقررُون بالذل ، معترفون به ، ويجوز أن يكون ذليل لا يعترف بالذل .

الضرق بين الذَّل والخِزى : أن الخِزْى ذل مع اضتضاح ، وقيل : هو الانقماع لقبح الفعل ، والخِزاية ؛الاستحياء لأنه انقماع عن الشيء لما فيه من العيب ، قال ابن درستويه : الخزى : الإقامة على السوء خَزى يَخُزى خِزْياً وإذا استحيا من سوء فعله أو فعل به قيل : خَزى يَخْزَى خَزاية لأنهما في معنى واحد ، وليس ذلك بشيء ؛ لأن الإقامة على السوء والاستحياء من السوء ليسا بمعنى واحد^(٥).

المفرق بين الضّراعة والذل: أن الضراعة مُشتقة من الضّرَع والضّرَع معرض لحالبه والشارب منه ، فالضارع هو المنقاد الذي لا امتناع به ، ومنه التضرع في الدعاء والسؤال وغيرهما ، ومنه الضريع الذي ذكره سبحانه وتعالى في كتابه (٦) إنما هو من طعام وذل لا منفعة فيه لآكله كما وصفه الله تعالى بقوله : ﴿ لا يُسْمِنُ وَلا يَغْني مِن جُوعٍ ﴾ [الغاشية : ٧] ويجوز أن يقال : التضرع هو: أن يميل أصبعه يمينا وشمالا خوفا وذلا ومنه سمى الضّرع ضُرعًا لميل اللبن إليه ، والمضارعة المشابهة لأنها ميل إلى الشبه مثل المقاربة.

المفرق بين الخضوع والذُّل: أن الخضوع ما ذكرناه ، والذلّ الانقياد كُرُها ونقيضه العزّ ، وهو الإباء والامتناع . والانقياد على كره فاعله ذليل والانقياد طوعا وفاعله ذلول.

المفرق بين الخضوع والإخبات: أن المُخّبت هو المطمئن بالإيمان، وقيل هو المجتهد بالعبادة ، وقيل الملازم للطاعة وألسكون ، وهو من أسماء المدح مثل: المؤمن والمتقى ، وليس كذلك الخضوع لأنه يكون مدحا وذما ، وأصل الإخبات أن يصير الى خُبت ، تقول أخبت إذا صار إلى خُبت وهو الأرض المستوية الواسعة ، كما تقول : أنجد إذا صار إلى نجد ، فالإخبات على ما يوجبه الاشتقاق هو الخضوع المستمر على استواء .

المسرق بين الإذلال والإهانة: أن إذلال الرجل للرجل هنا أن يجعله منقادا على الكرم، أو في حكم المنقاد، والإهانة أن يجعله صغير الأمر لا

⁽٥) قال الراغب في مفرداته : فالذي يلحقه من نفسه هو الحياء المفرط ومصدره الخزاية .

والذي يلحقه من غيره يقال هو ضرب من الاستخفاف ، ومصدره الخزى . (٦) في سورة الغاشية في الآية (رقم٦) : ﴿ لِيس لَهُمْ طَعَامُ إِلاَ مَنْ صَرِيعٍ مُهُ .

بيالي به ، والشاهد قولك : استهان به ، أي : لم يبال به ، ولم يلتفت إليه ، والإذلال لا يكون إلا من الأعلى للأدنى ، والاستهانة تكون من النظير للنظير، ونقيض الإذلال الإعزاز ، ونقيض الإهانة الإكرام ، فليس أحدهما من الآخر في شيء إلا أنه لما كان الذُّل يتبع الهوان سمى الهوان ذلا ، وإذلال أحدنا لغيره غلبته له على وجه يظهر ويشتهر ألا ترى أنه إذا غلبه في خُلُوة لم يقل : إنه أذله ، ويجوز أن يقال : إن إهانة أحدنا صاحبَه هو تعريف الغير أنه غير مستصعب عليه ، وإذلاله غلبته عليه لا غير ، وقال بعضهم : لا يجوز أن يُذلِّ الله تعالى العبد ابتداءً ، لأن ذلك ظلم ، ولكن يذله عقوبة ، ألا ترى أنه من قاد غيره على كره من غير استحقاق ، فقد ظلمه ، ويجوز أن يُهينه ابتداءً بأن يجعله فقيرا ، فلا يُلتفت إليه ولا يُبالَى به ، وعندنا أن نقيض الإهانة الإكرام على ما ذكرنا ، فكما لا يكون الإكرام من الله إلا ثوابًا فكذلك لا تكون الإهانة إلا عقابا ، والهوان نقيض الكرامة والإهانة تدل على العداوة وكذلك العزيدل على العداوة والبراءة ، والهوان مأخوذ من تهوين القدر ، والاستخفاف مأخوذ من خفة الوزن والألم يقع للعقوبة ، ويقع للمعارضة ، والإهانة لا تقع إلا عقوبة ويقال : يستدل على نجابة الصبى بمحبته الكرامة ، وقد قيل : الذلة الضعف عن المقاومة ، ونقيضها العزة وهي القوة على الغلبة ، ومنه الذُّلول وهو الْمقُود من غير صعوبة لأنـــ ينقاد انقياد الضعيف عن المقاومة ، وأما الذليل فإنه ينقاد على مشقة

المفرق بين الدنيل، والمهين، والمُذعن : أن المهين هو المستضعف، وفو المقرآن : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُو مَهِينٌ ﴾ [الزخرف : ٢٠] وفيه :﴿ مِن سُلالَهُ مِن مَاء مَهِينٍ ﴾ [السجدة : ٨] قال أهل التفسير : أراد الضعيف ، وقال المفضل : هو فعيل من المهانة ، يقال : مَهن يَمَهُن (٢) مَهانَة ومَهنّتُه مَهنّا ، وأنا ماهن ، وهو مَهُون وَمِهين ، ويقال : هو من المهنّة وهي العمل ، وامتهنته ماهن ، وهر البنائته ، ومن ثم قيل للخادم : ماهن ، والجمع : مَهنّة ومهان .

وأما الإذعان في العربية فهو الإسراع في الطاعة وليس هو من الذل (٧) قوله: «مهن يمهن» بابه منع وقتل ، لازماً ومتعدياً ، كما في القاموس والمصباح ، وقال الأصمعي ، المهنة بنتج الميم - هي الخدمة . ولا يقال مهنة بالكسر .

والهوان في شيء .

المفرق بين الحقير والصغير: أن الحقير من كل شيء ما نقص عن المقدار المعهود لجنسه ، يقال : هذه دجاجة حقيرة إذا كانت ناقصة الخلق عن مقادير الدجاج ويكون الصبغر في السن وفي الحجم ، تقول : طفل صغير ، وحجر صغير ، ولا يقال حجر حقير ، لأن الحجارة ليس لها قدر معلوم ، فإذا نقص شيء منها عنه سمى حقيرًا ، كما أن الدجاج والحَجل (^) وما أشبهها لها أقدار معلومة ، فإذا نقص شيء من جملتها عنه كان حقيرا ، والصغير يكون صغيرا بالإضافة إلى ما هو أكبر منه ، وسواء كان من جنسه أو لا ، فالكُوزُ صغير بالإضافة إلى الجَرَّة ، والجمل صغير بالإضافة إلى الفيل ، ولا يقال للجمل : صغير على الإطلاق ، وإنما يقال : هو صغير بجنب الفيل ،

المفرق بين اليسير والقليل: أن القلة تقتضى نقصان العدد ، يقال : قوم قليل ، وقليلون ، وفي القرآن : ﴿ لَشَرْدُمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ [الشعراء : ٤٠] يريد أن عددُهم ينقص عن عدّة غيرهم وهي نقيض الكثرة ، وليست الكثرة إلا زيادة العدد ، وهي في غيره استعارة وتشبيه ، واليسير من الأشياء ما يتيسر تحصيله أو طلبه ، ولا يقتضى ما يقتضيه القليل من نقصان العدد ، ألا ترى أنه يقال : عدد قليل ، ولا يقال : عدد يسير ، ولكن يقال : مال يسير ، لأن جمع مثله يتيسر ، فإن استعمل اليسير في موضع القليل ، فقد يجرى اسم الشيء على غيره إذا قرب منه .

المشرق بين الكثير والوافر: أن الكثرة زيادة العدد ، والوفور اجتماع آخر الشيء حتى يكثر حجمه ، ألا ترى أنه يقال : كُردُوس وافر ، والكُردُوس عَظّمٌ عليه لحم ، ولا يقال : كُردوس (١) كثير ، وتقول : حظ وافر ، ولا تقول: (٨) الحجل : جمع حَجلة - بفتح الحاء والجيم فيهما - طائر في حجم الحمام أحمر المنقار والرجلين طيب اللحم.

(٩) قال في اللسان : الكُردوس - بضم الكاف - فقرة من فقر الكاهل ، وكل عظم تام ضخم فهو كردوس ، وكل عظم كثير اللحم كردوس .

لكته قال قبله : الكرودوس : الخيل العظيمة ، والكراديس كتائب الخيل واحدها كردوس شبهت برءوس العظام الكثيرة .

كثير . وإنما تقول : حظوظ كثيرة ، ورجال كثيرة ، ولا يقال : رجل كثير ، فهذا يدل على أن الكثرة لا تصح إلا فيما له عدد ومالا يصح أن يعدلا تصح فيه الكثرة إلا على استعارة وتوسع .

المضرق بين الجمّ والكثير: أن الجم الكثير المجتمع ، ومنه قيل : جُمَّة البئر لاجتماعها ، وقال أهل اللغة جُمة البئر : الماء المجتمع فيها ، والجُمة من الشعر ، سميت جُمَّة لاجتماعها وأجمَمَّتُ الفرس إذا أرحته يتجمع قوته ، وأجمّ الشيءُ إذا قرب كأنه قصد الاجتماع معك ، ويجوز أن يكون كثيرًا غير مجتمع .

الباب الحادى والعشرون فى الفرق بين العبَث واللعب والهزل والمزاح والاستهزاء والسخرية، وما يخالف ذلك

المفرق بين العبيث ، واللّعب ، واللّهو : أن العبث ما خلا عن الإرادات إلا إرادة حدوثه فقط ، واللهو واللعب يتناولهما غير إرادة حدوثهما إرادة وقعا بها لهوا ولعبا ، ألا ترى أنه كان يجوز أن يقعا مع إرادة أخرى ، فيخرجا عن كونهما لهوا ولعبا .

وقيل اللعب عمل للذة لا يراعى فيه داعى الحكمة ، كعمل الصبى لأنه لا يعرف الحكيم ، ولا الحكمة وإنما يعمل للذة .

المفرق بين اللهو واللعب: أنه لا لهو إلا لعب، وقد يكون لعب ليس بلهو لأن اللعب يكون للتأديب كاللعب بالشطرنج وغيره، ولا يقال لذلك لهو ، وإنما اللهو لعب لا يعقب نفعا ، وسمى لهوا لأنه يشغل عما يعنى من قولهم: ألهانى الشيء أي: شغلنى ، ومنه قوله تعالى ﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾[التكاثر: ١].

المفرق بين المُزاح والاستهزاء أن المُزاح لا يقتضى تحقير مَن يمازحه ولا اعتقاد ذلك ، ألا ترى أن التابع يُمازح المتبوع من الرؤساء والملوك ، ولا يقتضى ذلك تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ، ولكن يقتضى الاستئناس بهم على ما ذكرناه في أول الكتاب ، والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزأ به واعتقاد تحقيره .

المضرق بين الاستهزاء والسنخرية: أن الإنسان يُسنتهنزاً به من غير أن يسبق منه فعل يُسنتهنزاً به من أجله ، والسنخر يدل على فعل يسبق من المسنخور منه ، والعبارة من اللفظين تدل على صحة ما قلناه ، وذلك أنك تقول: استهزات به فتعدى الفعل منك بالباء ، والباء للإلصاق ، كأنك الصقت به استهزاء من غير أن يدل على شيء وقع الاستهزاء من أجله ، وتقول : سخرت منه ؛ فيقتضى ذلك من وقع السنخر من أجله ، كما تقول : تعجبت منه فيدل ذلك على فعل وقع التعجب من أجله ، ويجوز أن يقال :

أصل سَخِرْتُ منه التسخير ، وهو تذليل الشيء ، وجعلك إياه منقادًا ، فكأنك إذا سخرت منه جعلته كالمنقاد لك ، ودخلت من للتبعيض ؛ لأنك لم تُسنخره كما تُسنخر الدابة وغيرها ، وإنما خدعته عن بعض عقله ، وبنى الفعل منه على فعلّت لأنه بمعنى عنيت ، وهو أيضًا كالمطاوعة ، والمصدر السُخْرية كأنها منسوبة إلي السُّخْرة مثل العبودية ، واللَّصوصية ، وأما قوله تعالى ﴿ لَيَتَخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًا ﴾ [الزخرف : ٢٢] فإنما هو بعث الشيء المسخر ، ولو وضع موضع المصدر جاز ، والهُزّء يجرى مجرى العبث ، ولهذا جاز هزأت مثل عبَثْت ، فلا يقتضى معنى التسخير فالفرق بينهما بين .

المفرق بين المُزاح والهَزْل : أن الهَزل يقتضى تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه ، والمزاح لا يقتضى ذلك ، ألا ترى أن الملك يمازح خدمه وإن لم يتواضع لهم تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه ، والنبى على يمازح (١) ولا يجوز أن يقال : يَهُزل ، ويقال : لمن يسخر : يهزل ، ولا يقال : يمزح .

المُعرق بين المُزاح والمجون: أن المجون هو صلابة الوجه ، وقلّة الحياء من قولك : مَجَنَ الشّئ يمجُن مُجونا ، إذا صلُبَ وغُلُظ ، ومنه سميت الخشبة التي يدق عليها القصارُ الثوبَ ميجنة (٢) وأصل الميجنة البقعة الغليظة تكون في الوادي وأصلها موجنة فقُلبت الواو ياءً للكسرة ما قبلها، ومنه الوَجين وهو الغليظ من الأرض ، ومنه ناقة وجُناء صلُّبة شديدة ، وقيل: هي الغليظة الوَجنات والوَجنة ما صلُب من الوجه ، والمجون : كلمة مولدة لم تعرفه العرب ، وإنما تعرف أصله وهو الذي ذكرناه ، وقيل : المزاح: الإبهام للشيء في الظاهر ، وهو على خلافه في الباطن من غير اغترار للإيقاع في مكروه ، والاستهزاء : الإيهام لما يجب في الظاهر ، والأمر على خلافه في الباطن على جهة الاغترار .

الضرق بين الجدّ والانكماش: أن الانكماش سرعة السير ، يقال:

⁽١) انظر الشمائل للترمذى . والمُزاح بضم الميم مصدر مزح كمنع يقال : مزح مزحا ومُزاحا ، ويقال : مازح مزاحا كقاتل قتالا ، والمضموم هنا هو المناسب دون المكسور لأنه مصدر باب المفاعلة ، وهى غير مناسبة فى حقه تَلَقه : قال ابن حجر وغيره : وهو الانبساط مع الغير من غير إيداء له ، وبه فارق الهزء والسخرية .

⁽٢) في الأصل مجنة ، والتصويب من لسان العرب . وهي مدقة قصار الثياب . قال : والجمع مواجن ومياجن .

انكمش سيره إذا أسرع فيه ، ثم استعمل في كل شيء تصح فيه السرعة فتقول : انكمش على النسخ والكتابة ، وما يجرى مع ذلك ، والجد صدق القيام في كل شيء ، تقول : جُد في السير وجد في إغاثة زيد ، وفي نصرته ، ولا يقال : انكمش في إغاثة زيد ونصرته إذ ليس مما تصح فيه السرعة .

الباب الثانى والعشرون ك

هى الفرق بين الحيلة والتدبير، والسحر والشعبدة، والمُكْر والكيْد وما يقرب من ذلك، وبين العجب والإمر وما بسبيله

الشرق بين الحيلة والتدبير: أن الحيلة ما أحيل به عن وجهه ، فيُجلّب به نفع ، أو يُدفع به ضر ، فالحيلة بقدر النفع والضر من غير وجه ، وهى في قول الفقهاء على ضربين : محظور ومباح ، فالمباح أن تقول لمن يحلف على وطء جاريته في حال شرائه لها قبل أن يشتريها : أعتقها ، وتزوجها ، ثم طأها ، وأن تقول لمن يحلف على وطء امرأته في شهر رمضان : أخريج في سفر وطأها ، والمحظور أن تقول لمن ترك صلوات : ارتد ثم أسلم يسقط عنك قضاؤها ، وإنما سمى ذلك حيلة ، لأنه شيء أحيل من جهة إلى جهة أخرى ، ويسمى تدبيرًا أيضا . ومن التدبير ما لا يكون حيلة وهو تدبير الرجل لإصلاح ماله ، وإصلاح أمر ولده وأصحابه ، وقد ذكرنا اشتقاق التدبير قبل .

المضرق بين السّحروالشّعبدة: أن السحر هو التمويه ، وتخيل الشيء بخلاف حقيقته مع إرادة تجوزه على من يقصده به ، وسواء كان ذلك في سرعة أو بطء ، وفي القرآن : ﴿ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴾ [طه: ١٦] والشعبذة ما يكون من ذلك في سرعة، فكل شعبذة سحر ، وليس كل سحر شعبذة .

المفرق بين السّحر والتّمويه: أن التمويه هو تغطية الصواب، وتصوير الخطأ بغير صورته، وأصله طلاء الحديد والصّفر() بالذهب والفضة ليوهم أنه ذهب وفضة، ويكون التمويه في الكلام وغيره تقول: كلام مُموه إذا لم تبين حقائقه، وحلّى مموه إذا لم يعين جنسه، والسحر اسم لما دق من الحيلة حتى لا تقطن الطريقة، وقال بعضهم: التمويه اسم لكل حيلة لا تأثير لها، قال: ولا يقال: تمويه إلا وقد عرف معناه والمقصد منه، ويقال: (١) الصّفر - بالضم - الذي يعمل منه الأولى. وأبو عبيدة يقوله بالكسر كما في الختار، وقال في الرسيط؛ المناس، الأصغر.

سحر وإن لم يعزف المقصد منه ولهذا قيل: التمويه ما لا يثبت، وقيل: التمويه أن ترى شيئا مجوزًا له بغيره كما يفعل مموه الحديد فيجوزه بالذهب. وسمى النبى ﷺ البيان سحرًا(٢) وذلك أن البليغ يبلغ ببلاغته ما لا يبلغ الساحرُ بلطافة حيلته.

المضرق بين العَجَب والإمر: أن الإمر: العجب الظاهر المكشوف، والشاهد أن أصل الكلمة الظهور، ومنه قيل للعلامة: الأمارة لظهورها والإمرة والإمارة ظاهر الحال، وفي القرآن ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إمْرا ﴾ [الكهف : ٧٠].

المُصْرِقَ بِينَ الْعَجَبِ وَالْإِدّ أَنَ الْإِدّ الْعَجِبِ المُنكر ، وأصله من قولك أدَّ البعير كما تقول : نَدّ أَى شَرَد ، فالإد العجب الذي خرج عما في العادة من أمثاله ، والعجب ما يُستعظام الشيء لخفاء سببه ، والمعجب ما يُستعظم لخفاء سببه .

المضرق بين العجيب والطريف: أن الطريف خلاف التليد ، وهو ما يستطرفه الإنسان من المال ، والتليد المال القديم الموروث ، والطريف من المال أعجب إلى الانسان ، وسمى كل عجيب طريفا وإن لم يكن مالا .

المفرق بين المخدع والمكيد : أن الخدع هو إظهار ما ينطق خلافه ، أراد اجتلاب نفع أو دفع ضر ، ولا يقتضى أن يكون بعد تدبر ونظر وفكر ألا ترى أنه يقال : خدعه في البيع إذا غَشّه من جُشّاء (٢) وهمه الإنصاف ، وإن كان ذلك بديهة من غير فكر ونظر ، والكيد لا يكون إلا بعد تدبر وفكر ونظر ، ولهذا قال أهل العربية : الكيد : التدبير على العدو وإرادة إهلاكه ، وسميت الحيل التي يفعلها أصحاب الحروب بقصد إهلاك أعدائهم مكايد لأنها تكون بعد تدبر ونظر ، ويجيء الكيد بمعنى الإرادة وهو قوله تعالى :

⁽٢) ذكره ابن الأثير في تذكرته مادة وسحرة نقلا عن الهروى حيث قال فيه : وإن من البيان لسحراة ، أى: منه ما يصرف قلوب السامعين ، وإن كان غير حق ، وقيل : معناه : إن من البيان ما يكتسب به من الإثم . ما يكتسبه الساحر بسحره ، فيكون في معرض الله ، ويجوز أن يكون في معرض المدح لأنه يستمال به القلوب ، ويترضي به الساخط ، ويستنزل به الصعب ، والسحر في كلامهم : صرف الشيء عن وجهه .

(٣) في أساس البلاغة : بجنا لقمان من غير شبع مثل فيمن يتحلى بغير ماهو فيه .

﴿ كَذَلكَ كَدْنَا لَيُوسُفَ ﴾ [يوسف: ٢٠] أي: أردْنا، ودل على ذلك بقوله: ﴿ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّه ﴾ [يوسف: ٢٠] وإن شاء الله بمعنى المشيئة، ويجوز أن يقال: الكيد الحيلة التي تقرب وقوع المقصود به من المكروه وهو من قولهم: كاد يضعل كذا، أي: قرب إلا أنه قيل في هذا: يكاد، وفي الأولى يكيد للتصرف في الكلام، والتفرقة بين المعنيين، ويجوز أن يقال: إن الفرق بين الخدع والكيد: أن الكيد اسم لفعل المكروه بالغير قهرًا تقول: كايدني فلان، أي: ضرني قهرًا، والخديعة: اسم لفعل بالغير من غير قهر بل بأن يريد بأنه ينفعه، ومنه الخديعة في المعاملة، وسمى الله تعالى قصد أصحاب الفيل مكة: كيدًا في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجْعَلُ كَيْدَهُمُ فِي تَصْلِيلُ ﴾ [الفيل: ٢] وذلك أنه كان على وجه القهر.

المفرق بين الخدع والغرور: أن الغرور إيهام يحمل الإنسان على فعل ما يضره مثل: أن يرى السراب فيحسبه ماء فيُضيع ماءه، فيهلك عطشًا، وتضييع الماء فعل أدّاه إليه غرورُ السراب إياه، وكذلك غرّ إبليسُ آدم ففعل آدم الأكلّ الضارّ له. والخدّع أن يستر عنه وجه الصواب فيوُقعَه في مكروه، وأصله من قولهم: خدّع الضبُّ إذا توارى في جُحره، وخدعه في الشراء أو البيع إذا أظهر له خلاف ما أبطن فضره في ماله، وقال على بن عيسى: الغرور إيهام حال السرور فيما الأمر بخلافه في المعلوم، وليس كل إيها، غروراً لأنه قد يوهمه مخوفا ليحذر منه فلا يكون قد غره، والاغترار ترك الحزم فيما يمكن أن يتوثق فيه فلا عذر في ركوبه، ويقال في الغرور: غره فضيع ماله وأهلك نفسه، والغرور قد يسمى خُدّعًا، والخدّع يسمى غُرورًا على التوسع والأصل ما قلناه، وأصل الغرور الغفلة، والغرّ الذي لم يجرب على التوسع إلى هذا، فكأن الغرور يوقع المغرور فيما هو غافل عنه من الضرر، والخدّع مرجع يستر عنه وجه الأمر.

المفرق بين الكيد والمُكر: أن المكر مثل الكيد في أنه لا يكون إلا مع تدبر وفكر إلا أن الكيد أقوى من المكر، والشاهد: أنه لا يتعدى بنفسه، والمكر يتعدى بحرف فيقال: كاده يكيده، ومكر به ولا يقال: مكره، والذي يتعدى

بنفسه أقوى ، والمكر أيضا تقدير ضرر الغير من أن يفعل به ، ألا ترى أنه لو قال له : أقدر أن أفعل بك كذا لم يكن ذلك مكرًا وإنما يكون مكرا إذا لم يعلمه به ، والكيد اسم لإيقاع المكروه بالغير قهرًا سواء علم أو لا ، والشاهد قولك : فلان يكايدنى فسمى فعله كيدًا وإن علم به ، وأصل الكيد المشقة ، ومنه يقال : فلان يكيد لنفسه ؛ أى : يقاسى المشقة ، ومنه الكيد لإيقاع ما فيه من المشقة ، ويجوز أن يقال : الكيد ما يقرب وقوع المقصود من المكروه على ما ذكرناه ، والمكر ما يجتمع به المكروه من قولك : جارية ممكورة الخلّق، أى : ملتفة مجتمعة اللحم غير رَهّلة .

المفرق بين الحيلة والمكر: أن من الحيلة ما ليس بمكر وهو أن يقدر نفع الغير لا من وجهه ، فيسمى ذلك حيلة مع كونه نفعا ، والمكر لا يكون نفعا . وفرق آخر وهو أن المكر يقدر ضرر الغير من غير أن يعلم به ، وسواء كان من وجهه أو لا ، والحيلة لا تكون إلا من غير وجهه ، وسمى الله تعالى ما توعد به الكفار مكرًا في قوله تعالى : ﴿ فَلا يَأْمَنُ مُكُر اللّه إلا الْقَوْمُ الْخُاسرُونَ ﴾ [الأعراف : ١٠] وذلك أن الماكر يُنزل المكروه بالممكور به من حيث لا يعلم ظلما كان هذا سبيل ما توعدهم به من العذاب سماه مكرا ، ويجوز أن يقال : سماه مكرا ؛ لأنه دبره ، وأرسله في وقته ، والمكر في اللغة التدبير على العدو ، فلما كان أصلهما واحدًا قام أحدهما مقام الآخر ، وأصل المكر في اللغة الفتل ، ومنه قيل : جارية ممكورة ؛ أي : ملتفة البدن، وإنما سميت الحيلة مكرا لأنها قيلت على خلاف الرشد .

المفرق بين الغرر والخطر: أن الغرر يفيد ترك الحزّم والتوثق فيتمكن ذلك فيه ، والخطر ركوب المخاوف رجاء بلوغ الخطير من الأمور ، ولا يفيد مفارقة الحزم والتوثق .

الباب الثالث والعشرون

فى الفرق بين الحُسن والوَضاءة ، والبهجة ، والطهارة والنظافة ، وما يخالف ذلك من القبح والسماجة ، وغير ذلك

المفرق بين الحُسن والوضاءة: أن الوضاءة تكون في الصورة فقط ، لأنها تتضمن معنى النظافة ، يقال : غلام وضيء إذا كان حسنا نظيفا ، ومنه قيل : الوضوء لأنه نظافة ، ووضع الإنسان وهو وضيء ، ووضاء كما تقول : رجل قراء ، وقد يكون حسنا ليس بنظيف ، والحُسن أيضا يستعمل في الأفعال ، والأخلاق ، ولا تستعمل الوضاءة إلا في الوضوء ، والحسن على وجهين : حُسن في التدبير ، وهو من صفة الأفعال ، والحُسن في المنظر ويطلق على السماع يقال : صورة حسنة ، وصوت حسن .

المفرق بين الحسن ، والقسامة : أن القسامة حُسن يشتمل على تقاسيم الوجه ، والقسم المستوى أبعاضه في الحسن ، والحسن يكون في الجملة والتفصيل ، والحُسن أيضا يكون في الأفعال والأخلاق ، والقسامة لا تكون إلا في الصور .

المُصْرِقَ بِينَ الْحُسنَ والوَسامة : أن الوسامة هي الحُسنَن الذي يظهر للناظر ويتزايد عند التوسم هو التأمل يقال توسمته إذا تأملتَهُ وهو على حسب ما قال الشاعر :

يريدك وجُهه حُسْنًا إذا ما زِدْتُه نَظَرا(١)

والوسامة أبلغ من الحسن ، وذلك أنك إذا كررت النظر في الشيء الحسن، وأكثرت التوسم له نقص حسنه عندك ، والوسيم هو الذي تزايد حسنه على تكرير النظر .

المفرق بين الحسن والبهجة : أن البهجة حسن يفرح به القلب ، وأصل البهجة السرور ، ورجل بهج وبهيج مسرور ، وابتهج إذا سر ، ثم سمى (١) القاتل أبو نواس . انظر مهذب الأغاني / ٧ شعراء حكم . وقد ولد في أوائل العقد الخامس من القرن الثاني للهجرة .

الحسن الذى يبهج القلب بهجة ، وقد يسمى الشيء باسم سببه ، والبهجة عند الخليل حسن لون الشيء ونضارته ، قال : ويقال : رجل بَهِجٌ أى مبتهج بأمر يسره فأشار إلى ما قلناه .

المُصْرِقَ بين الحُسن والصّباحة: أن الصباحة إشراق الوجه وصفاء بشرته ، مأخوذ من الصبّح وهو بريق الحديد وغيره ، وقيل للصبّح : صبّح لبريقه ، وأما المُلاحة فهى أن يكون الموصوف بها حلوا مقبول الجملة وإن لم يكن حَسننًا في التفصيل ، قال العرب : الملاحة في الفم ، والحلاوة في العينين ، والجمال في الأنف ، والظّرف في اللسان ، ولهذا قال الحسن : إذا كان اللص ظريفا لم يُقطع ؛ يريد : أنه يدافع عن نفسه بحلاوة لسانه ، وبحُسبّن منطقه ، والمشهور في المُلاحة هو الذي ذكرته .

المصرق بين الحسن والجمال: أن الجمال هو ما يشتهر ويرتفع به الإنسان من الأفعال والأخلاق، ومن كشرة المال والجسم، وليس هو من الحسن في شيء ألا ترى أنه يقال: لك في هذا الأمنر جمال، ولا يقال: لك فيه حسن، وفي القرآن: ﴿ وَلَكُمْ فيها جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرُحُونَ ﴾ لك فيه حسن، وفي القرآن: ﴿ وَلَكُمْ فيها جَمَالٌ حِينَ الريحُونَ وَحِينَ تَسْرُحُونَ ﴾ [النحل: ١] يعنى الخيل والإبل، والحسن في الأصل الصورة ثم استعمل في الأفعال والأخلاق والأحوال في الأفعال والأخلاق والأحوال الظاهرة ثم استعمل في الصور، وأصل الجمال في العربية العظم، ومنه قيل الجملة لأنها أعظم من التفاريق، والجُمَّل الحبل الغليظ(٢)، والجمّل من عنه من التفاريق، والجُمَّل الحبل الغليظ(٢)، والجَمَل سمى جَملاً لعظم خلقته، ومنه قيل للشحم المذاب جَميل لعظم نفعه.

المفرق بين الجَمال والنبل : أن النبل هو ما يرتفع به الإنسان من الرواء ومن المنظر ، ومن الأخلاق والأضعال ، ومما يختص به من ذلك في نفسه دون ما يضاف يقال : رجل نبيل في فعله ومنظره ، وفرس نبيل في حسنه وتمامه .

والجمال يكون في ذلك ، وفي المال ، وفي العشيرة ، والأحوال الظاهرة،

⁽٢) قال في مختار الصحاح : والجُمَّل - بجيم مضمومة وميم مشددة مفتوحة - الحَبُّل الغليظ - حبل السفينة الذي يقال له : القَلْس ، وهو حبال مجموعة .

فهو أعم من النبل ، ألا ترى أنه يقال : لك فى المال والعشيرة جَمال ، ولا يقال: لك فى المال نبل ، ولا هو نبيل فى ماله ، والجمال أيضا يستعمل فى موضع الحُسنُن فيقال : وجه جَميل ، كما يقال : وجه حَسنَن ، ولا يقال : نبيل بهذا المعنى ، ويجوز أن يكون معنى قولهم : وجه جميل أنه يجرى فيه السنّمَن، ويكون اشتقاقه من الجميل وهو الشحم المذاب .

المفرق بين الجَمال والبَهاء : أن البهاء جَهارة المنظريقال : رجل بَهِيّ إذا كان مجهر المنظر وليس هو في شيء من الحسن والجمال ، قال ابن دريد : بهي يبهى بهاء من النبل ، وقال الزَّجّاج : من الحسن ، والذي قال ابن دريد ألاً ترى أنه يقال : شيخ بَهيّ ولا يقال غلام بَهيّ ، ويقال : بَهَاتُ به بالهمز (٢) إذا أنست به، وناقة بَهَاء إذا أنست بالحالب .

الفرق بين الجمال والسرو: أن السرو هو الجودة ، والسرى من كل شيء الجيد منه يقال : طعام سرى ، وفرس سرى ، وكل ما فضل جنسه فهو سرى وسرة القوم وجُوهُهم لفضلهم عليهم ، ولا يوصف الله تعالى بالسرو كما لا يوصف بالجودة والفضل .

المضرق بين الكمال والتمام: أن قولنا: كمال اسم لاجتماع أبعاض الموصوف به ، ولهذا قال المتكلمون: العقل كمال علوم ضروريات يميز بها القبيح من الحسن يريدون اجتماع علوم ، ولا يقال: تمام علوم ؛ لأن التمام اسم للجزء ، والبعض الذي يتم به الموصوف بأنه تام ، ولهذا قال أصحاب النظم: القافية تمام البيت ، ولا يقال: كمال البيت ويقولون: البيت بكماله أي باجتماعه ، والبيت بتمامه أي بقافيته ، ويقال: هذا تمام حقك للبعض الذي يتم به الحق ، ولا يقال كمال حقك ، فإن قيل: لم قلت: إن معنى قول المتكلمين: كمال علوم اجتماع علوم ؟ قلنا: لا اختلاف بينهم في ذلك ، والذي يوضحه أن العقل المحدود بأنه كمال علوم هو هذه الجملة . واجتماعها ، ولهذا لا يوصف المراهق بأنه عاقل ، وإن حصل بعض هذه العلوم أو أكثرها له وإنما يقال له : عاقل إذا اجتمعت له .

⁽٣) في الأصل «بهابه بالتمر» والتصويب من لسان العرب «بها» .

المفرق بين البشروالبساشة: أن البشر أول ما يظهر من السرور بلقي من يلقاك ، ومنه البشارة وهي أول ما يصل إليك من الخبر السار (1) : فإذا وصل إليك ثانياً لم يسم بشارة ، ولهذا قالت الفقهاء : إن من قال : من بشرني بمولود من عبيدي فهو حر ! إنه يعتق أول من يخبره بذلك ، والنّغيّة هي الخبر السار وصل أولا أو أخيراً (٥) وفي المثل : البشر علم من أعلام النّجة والهشاشة هي الخفة للمعروف ، وقد هششت يا هذا بكسر الشين، وهو من قولك : شيء هش ، إذا كان سهل المتناول فإذا كان الرجل سهل العطاء قيل : هو هش بين الهشاشة . والبشاشة إظهار السرور بمن تلقاه وسواء كان أولا أو أخيراً .

المفرق بين ذلك وبين طُلاقة الوجه: أن طُلاقة الوجه خلاف العبوس . وقد والعبوس تكرّه الوجه عند اللقاء والسؤال ، وطلاقته انحلال ذلك عنه ، وقد طُلُق يَطْلُق طَلاقة كما قيل صَبُح صَبَاحَة ، ومَلُحَ مَلاَحة ، وأصل الكلمة : السيّهولة والانحلال ، وكل شيء تُطلقه من حبس أو تَحُلّه من وَثاق فينصرف كيف شاء ، أو تُحلّه بعد تحريمه ، أو تُبيحه بعد المنع ، تقول : أطلقته ، وهو طلّق ، ومنه طلّقت المرأة لأن ذلك تخليص من الحلّ .

المفرق بين الطهارة والنظافة: أن الطهارة تكون في الخلقة والمعاني ، لأنها تقتضى منافاة العيب ؛ يقال : فلان طاهر الأخلاق ، وتقول : المؤمن طاهر مطهر يعنى أنه جامع للخصال المحمودة ، والكافر خبيث لأنه خلاف المؤمن ، وتقول : هو طاهر الثوب والجسد ، والنظافة لا تكون إلا في الخلق واللباس ، وهي تُفيد منافاة الدنس ، ولا تستعمل في المعانى ، وتقول : هو نظيف الصورة ، أي : حسنها ، ونظيف الثوب والجسد ، ولا تقول : نظيف الخلق .

الفرق بين القبنح والسَّماجة: أن السَّماجة فعل العيب، والشاهد: قول الهذلي:

(٥) قال في اللسان «نغي» والنّغيّة من الكلام والخبر: ما يبلغك من الخبر قبل أنّ تستبينه . ونغى إليه نّغيّة : قال له قولا يفهمه .

⁽٤) قال في اللسان : والبشارة المطلقة لا تكون إلا بالخير ، وإنما تكون بالشر إذا كانت مقيدة لقوله تعالى :
﴿ فَبَشْرِهُم بِعَذَابِ أَلِيمٍ * [آل عمرِان: ٢١] قال ابن سيدة : والتبشير يكون بالخير والشر .

* فمنهم صالح وسُميجُ (٦) *

وجعل السماجة نقيض الصلاح ، والصلاح فعل ، فكذلك ينبغى أن تكون السماجة ، فلو كانت السماجة قبح الوجه ، لم يحسن أن يقول ذلك ؛ ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول : فمنهم صالح وقبيح الوجه .

وقال ابن دريد : ربما قيل لمن جاء بعيب : سمج ، ثم اتسع فى السماجة فاستعمل مكان قبح الصورة ؛ فقيل وجه سميج وسمّج كما قيل : قبيح كأنه جاء بعيب ، لأن القبح عَيّب .

المفرق بين المقبيح والوحش: أن الوَحْش: الهزيل، وقد توحش الرجل إذا هُزلَ، وتوحش أيضاً إذا تجوع فسمى القبيح المنظر باسم الهزيل، لأن الهزيل قبيح، ويجوز أن يقال إن الوحش هو المتناهى فى القباحة حتى يتوحّش الناظر من النظر إليه، ويكون الوحش على هذا التأويل بمعنى الموحش، وتوحّش الرجل أيضًا إذا تعرّى، ويجوز أن يكون الوحش العارى من الحُسن، وهو شبيه بما تقدم من ذكر الهُزال.

المفرق بين السرور والاستبشار: أن الاستبشار هو السرور بالبشارة والاستفعال للطلب، والمستبشر بمنزلة من طلب السرور في البشارة فوجده، وأصل البشرة من ذلك، لظهور السرور في بَشَرة الوجه.

المضرق بين السرور والفرح: أن السرور لا يكون إلا بما هو نفع أو لذة على الحقيقة، وقد يكون الفرح بما ليس بنفع ولا لذة كفرح الصبى بالرقص والعَدّو، والسباحة، وغير ذلك مما يتعبه ويؤذيه، ولا يسمى ذلك سرورًا، ألا ترى أنك تقول: الصِّبيان يفرحون بالسباحة والرقص، ولا تقول يُسمَرُون بذلك. ونقيض السرور الحُزن، ومعلوم أن الحُزن يكون بالمرازى، فينبغى أن يكون السرور بالفوائد، وما يجرى مجراها من المَلاذ، ونقيض الفرح الغمّ، وقد يغتم الإنسان بضرر يتوهمه من غير أن يكون له حقيقة وكذلك يفرح بما لا حقيقة له كفرح الحالم بالمنتى وغيره، ولا يجوز

⁽٦) قال في اللسان : السّمج ، والسّميج : الذي لا ملاحة له ، قال أبو ذؤيب الهذلي : فإن تصرمي حبلي ، وإن تتبدّلي خليلا ، ومنهم صالح وسميج وقيل : سميج هنا في بيت أبي ذؤيب : الذي لا خير عنده .

أن يَحَزّنَ ويُسر بما لا حقيقة له ، وصيغة الفرّح والسرور في العربية تنبئ عما قلناه فيهما ، وهو الفرّح فعل ، مصدر فعل فعلا ، وفعل المطاوعة والانفعال ، فكأنه شيء يحدث في النفس من غير سبب يوجبه ، والسرور(٢) اسم وضع موضع المصدر في قولك : سرّ سروراً ، وأصله سررا ، وهو فعل يتعدى ويقتضى فاعلا ، فهو مخالف للفرح من كل وجه ، ويقال : فرح إذا جعلته كالنسبة ، وفارح إذا بنيته على الفعل ، قال الفراء : الفرح الذي يفرح في وقته ، والفارح الذي يفرح في أستقبل مثل طمع وطامع .

المُصْرِقَ بِينَ السرور والجدل: أن الجذّل هو السرور الثابت مأخوذ من قولك: جاذل أى منتصب ثابت لا يبرح مكانه، وجذّل كلّ شيء أصلة، ورجل جَذُلان ولا يقال: جَاذل إلا ضرورة (٨).

المُصْرِقَ بِينِ السَّرُورِ والحبُورِ: أن الحبُورِ هي النعمة الحسنة من قولك حبرتُ الثوبَ إذا حسنتُه وفسر قوله تعالى ﴿ فِي رَوْضَة يُحْبَرُون ﴾ [الروم:١٠] أي : يُنَعَّمُون وإنما يسمى السرورُ حُبورًا لأنه يكون مع النعمة الحسنة ، وقيل في المثل « ما من دارِ ملئت حَبْرة إلا ستُمُلا عَبْرة ، قالوا الحَبْرة ها هنا السرور والعبرة الحزن ، وقال العَجّاج (٩) :

الحمد لله الذي أعطى الحَبِّرُ ﴿ هُو إِلَى الْحَقِّ إِنِّ الْمُولَى شُكِّر

وقال الفراء: الحبور الكرامة ، وعندنا أن هذا على جهة الاستعارة ، والأصل فيه النعمة الحسنة ، ومنه قولهم للعالم : حَبِّرٌ (١٠) لأنه حُبِرَ بأحسن الأخلاق ، والمداد حبِّر لأنه يُحسن الكتب .

المصرق بين الهم والغم : أن الهم هو الفكر في إزالة المكروه واجتلاب المحبوب ، وليس هو من الغم في شيء ألا ترى أنك تقول لصاحبك : اهتم في حاجتي ، ولا يصح أن تقول : اغتم بها . والغم معنى ينقبض القلب معه (٧) قال في المساح : وسرّه يسره سررورا - بالضم - والاسم السرور بالفتح . إذا أفرحه ، والمسرّة منه ، وهو ما يُسر به الانسان .

⁽٨) قال في الوسيط : وجاء جاذل في الشعر .

 ⁽٩) ذُكر الشطر الأول منه في اللسان «حبرة معزوا أيضا إلى العجاج ، وقال : الحَبْر ، والحَبْر ، والحَبْر ، والحَبْر ، والحَبْر ، والحَبْر ، والحَبْر ،
 كله السرور .

⁽١٠) حبر – بفتح الحاء وكسرها . ويروبه المحدّثون كلهم بالفتح .

ويكون لوقوع ضرر قد كان ، أو توقع ضرر يكون ، أو يتوهمه ، وقد سمى الحزن الذى تطول مدته حتى يُذيب البدن هَمًا ، واشتقاقه من قولك : انَّهَمَّ الشحم إذا ذاب ، وهَمَّه إذا أذابه .

المصرق بين الحنزن والكرب: أن الحزن تكاثف الغم وغلظه مأخوذ من الأرض الحرزن وهو الغليظ الصلّب، والكرب تكاثف الغم مع ضيق الصدر ولهذا يقال لليوم الحار: يوم كرب، أى: كرب من فيه، وقد كرب الرجل وهو مكروب وقد كربه، إذا غمه وضيّق صدره.

المفرق بين الحزن والكآبة ؛ أن الكآبة أثر الحزن البادى على الوجه ومن ثم يقال عليه كآبة ، ولا يقال : علام حزن أو كرب ، لأن الحزن لا يُرى ، ولكن دلالته على الوجه ، وتلك الدلالات تسمى كآبة والشاهد قول النابغة :

إذا حَلَ بالأرض البَرِيَّة أصبحت كثيبة وجه غِبُّها غيرُ طائل (١١) فجعل الكآبة في الوجه ،

المضرق بين الغم ، والحسرة ، والأسف : أن الحسرة غم يتجدد لفوت فائدة فليس كل غم حسرة ، والأسف : حسرة معها غضب أو غيظ ، والآسف الغضبان المتلهف على الشيء ، ثم كثر حتى جاء في معنى الغضب وحده قوله تعالى : ﴿ فَلَمَا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف : ٥٠] أى أغضبونا ، واستعمال الغضب في صفات الله تعالى مجاز ، وحقيقته : إيجاب العقاب للمغضوب عليه ،

المفرق بين الحزن والبث : أن قولنا : الحُزن يفيد غلّظ الهم ، وقولنا : البَث يفيد أنه ينبث ، ولا ينكتم من قولك : أبثثته ما عندى ، وبثثته إذا أعلمته إياه ، وأصل الكلمة : كثرة التفريق ، ومنه قوله تعالى : كَالْفَراشِ الْمَبْثُوثِ ﴾ [القارعة : ؛] وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِي وَحُزْنِي إِلَى اللّهِ ﴾ [يوسف : ٨٦] فعطف البَث على الحزن لما بينهما من الفرق في المعنى وهو ما ذكرناه .

⁽١١) قال في اللسان : ويقال للخسيس الدون : ماهو بطائل . ويقول الجوهرى : هذا أمر لا طائل فيه : إذا لم يكن فيه غنّاء ومزية . لا يتكلم به إلا في الجحد . وأصل الطائل : النفع والفائدة .

الباب الرابع والعشرون الساب الرابع والعشرون

في الفرق بين الإرسال والإنفاذ ، وبين النبي والرسول

المضرق بين الإرسال والإنفاذ: أن قولك: أرسلت زيداً إلى عمرو يقتضى أنك حمَّلته رسالة إليه، أو خبرًا، وما أشبه ذلك، والإنفاذ لا يقتضى هذا المعنى ألا ترى أنه إن طُلبَ منك إنفاذ زيد إليه فأنفذته إليه قلت: أنفذته، ولا يحسن أن تقول أرسلته، وإنما يستعمل الإرسال حيث يستعمل الرسول.

المضرق بين البعث والإرسال: أنه يجوز أن يُبعث الرجلُ إلي الآخر لحاجة تخصه دونك، ودون المبعوث إليه، كالصبى تبعثهُ إلى المكتب؛ فتقول: بعثته، ولا تقول: أرسلته، لأن الإرسال لا يكون إلا برسالة وما يجرى مجراها.

المفرق بين البعث والإنفاذ: أن الإنفاذ يكون حَملا وغير حَمّل ، والبعث لا يكون حَمّل ، ويستعمل فيما يعقل دون مالا يعقل فتقول: بعثت فلانًا بكتابى ، ولا يجوز أن تقول بعثت كتابى إليك ، كما تقول: أنفذت كتابى إليك، وتقول: أنفذت كتابى إليك، وتقول: أنفذت إليك جميع ما تحتاج إليه ، ولا تقول فى ذلك: بعثت ، ولكن تقول: بعثت إليك بجميع ما تحتاج إليه ؛ فيكون المعنى بعثت فلانا بذلك (١) .

المضرق بين البعث والنُشور: أن بعث الخلق اسم لإخراجهم من قبورهم إلى الموقف ، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَنْ بَعَشَنا مِن مُسرْقَدنا ﴾ [يس: ٢٠] والنُشور اسم لظهور المبعوثين وظهور أعمالهم للخلائق ، ومنه قولك : نشرت اسمك ، ونشرت فضيلة فلان ، إلا أنه قيل : أنشر الله الموتى بالألف ، ونشرت الفضيلة والثوب للفرق بين المعنيين .

المُصرف بين الرسول والنبي : أن النبي لا يكون إلا صاحب معجزة ، وقد يكون الرسول رسولا لغير الله تعالى ، فلا يكون صاحب معجزة . والإنباء

⁽١) قال فى المصباح : وكل شيء ينبعث بنفسه ، فإن الفعل يتعدى إليه بنفسه ، فيقال : بعثنه ، وكل شيء لا يتبعث بنفسه كالكتاب والهدية فإن الفعل يتعدى إليه بالباء ، فيقال : بعث به .

عن الشيء قد يكون من غير تحميل النبأ ، والإرسال لا يكون إلا بتحميل ، والنبوة يغلب عليها الإضافة إلى النبى فيقال : نبوة النبى ؛ لأنه يستحق منها الصفة التي هي على طريقة الفاعل ، والرسالة تضاف إلى الله ، لأنه المرسل بها ، ولهذا قال : برسالتي ولم يقل بنبوتي (٢) ، والرسالة جملة من البيان يحملها القائم بها ليؤديها إلى غيره ، والنبوة تكليف القيام بالرسالة ، فيجوز إبلاغ الرسالات ، ولا يجوز إبلاغ النبوات .

المصرق بين المُرسك والرَّسُول ؛ أن المرسك يقتضى إطلاق غيره له ، والرسول يقتضى إطلاق لسانه بالرسالة .

⁽۲) وردت كلمة رسالة في القرآن ثلاث مرات : مرة مضافة إلى الظاهر وهو «ربي» ، ومرتين إلى ضميره ع

١- ١٠ يا قَرْم لقد اللُّفْتُكُم رِسالة ربِّي ٥ [الأعراف: ٧١] .

٢ ــ .هُ وإنْ لَمْ تَفْعَلُ فَمَا بِلُغَتْ رَسَالُتُهُ ﴿ الْمَائِدَةُ: ٢٧] .

٣- هُ الله أعلم حيث يجعل رسالته أم [الأنعام : ١٢١].

إ - ه المه العلم حيث يبعن وسلسه ما والم علم الما الله على الناس برسالة : « إنِّي اصطفيتُك على النَّاس برسالاتي اليس منها ما هو مجرور بالباء ، أما ما جاء مجرورا بالباء فجمع رسالة : « إنِّي اصطفيتُك على النَّاس برسالاتي وبكلامي ما ١٤٤٠ على النَّاس برسالاتي

الباب الخامس والعشرون في الفرق بين الزمان والدهر، والأجل والمدة، والسنة والعام وما يجرى مع ذلك

المفرق بين المنهر والمدة ، أن الدهر جمع أوقات متوالية مختلفة كانت أو غير مختلفة ، ولهذا يقال : الشتاء مدة ، ولا يقال دهر ، لتساوى أوقاته فى برد الهواء ، وغير ذلك من صفاته ، ويقال للسنين : دهر لأن أوقاتها مختلفة فى الحر والبرد ، وغير ذلك ، وأيضا من المدة ما يكون أطول من الدهر ؛ ألا تراهم يقولون : هذه الدنيا دهور ولا يقال : الدنيا مُدد ، والمُدة والأجل متقاربان ، فكما أن من الأجل ما يكون دهورًا فكذلك المدة .

المفرق بين المدة والزمان: أن اسم الزمان يقع على كل جمع من الأوقات وكذلك المدة ، إلا أن أقصر المدة أطول من أقصر الزمان ، ولهذا كان معنى قول القائل لآخر – إذا سأله أن يمهله – أمهلنى زمانا آخر ، غير معنى قوله: مدة أخرى ، لأنه لا خلاف بين أهل اللغة أن معنى قوله: مدة أخرى أجُلُّ أطول من زمن ، ومما يوضح الفرق بينهما: أن المدة أصلها المد وهو الطول ، ويقال : مده إذا طوله إلا أن بينها وبين الطول فرقا وهو : أن المدة لا تقع على أقصر الطول ، ولهذا يقال : مد الله في عمرك ، ولا يقال لوقتين مدة ، كما لا يقال لجوهرين إذا ألفا : أنهما خط ممدود ، ويقال لذلك : طول ، فإذا صح هذا وجب أن يكون قولنا : الزمان مدة ، يراد به أنه أطول الأزمنة ، كما إذا قلنا للطويل : إنه ممدود ؛ كان مرادنا أنه أطول من غيره ، فأما قول القائل : آخر الزمان ، فمعناه أنه آخر الأزمنة لأن الزمان يقع على الواحد والجمع فاستثقلوا أن يقولوا : آخر الأزمنة ، والأزمان . فاكتفوا بزمان .

المفرق بين الزمان والوقت: أن الزمان أوقات متوالية مختلفة ، أو غير مختلفة ، و غير مختلفة ، وهو المقدر بالحركة الواحدة من حركات الفلك وهو يجرى من الزمان مجرى الجزء من الجسم ، والشاهد أيضاً أنه يقال ،

زمان قصير وزمان طويل ، ولا يقال وقت قصير .

المضرق بين الوقت والميقات: أن الميقات ما قدر ليعمل فيه عمل من الأعمال ، والوقت وقت الشيء قدره مُقدر أو لم يُقدره ، ولهذا قيل : «مواقيت الحج» للمواضع (١) التي قدرت للإحرام ، وليس الوقت في الحقيقة ساعة غير حركة الفلك ، وفي ذلك كلام كثير ليس هذا موضع ذكره .

المُصرف بين العام والسنة : أن العام جمع أيام ، والسنة جمع شهور؛ ألا ترى أنه لما كان يقال أيام الزُّنج فيل عام الزُّنج ، ولما لم يقل شهور الزنج لم يقل سنة الزُّنج ، ويجوز أن يقال : العام يفيد كونه وقتا لشيء ، والسنة لا تفيد ذلك ، ولهذا يقال : «عام الفيل» ، ولا يقال : «سنة الفيل»، ويقال في التاريخ : سنة مائة ، وسنة خمسين ولا يقال عام مائة ، وعام خمسين ، إذ ليس وقتًا لشيء مما ذكر من هذا العدد ، ومع هذا فإن العام هو السنة ، والسنة هي العام ، وإن اقتضى كل واحد منهما مالا يقتضيه الآخر مما ذكرناه ، كما أن الكل هو الجمع ، والجمع هو الكل وإن كان الكل إحاطة بالأبعاض ، والجمع إحاطة بالأجزاء .

الضرق بين السِّنَة والحِجة : أن الحِجّة تفيد أنها يُحَجّ فيها ، الحِجّة المرة الواحدة (٢) من حَجَّ يَحُجّ ، الحَجَّة فَعْلة مثل الجَلسة والقُعْدة ، ثم سميت يها السُّنة ، كما يسمى الشيء باسم ما يكون فيه .

المفرق بين الحين والسُّنة ، أن قولنا : حين اسمٌ جَمَع أوقاتًا متناهية سواء كان سنة ، أو شهورًا ، أو أياما ، أو ساعات ، ولهذا جاء في القرآر لمعان مختلفة ، وبينه وبين الدهر فرق ، وهو أن الدهر يقتضى أنه أوقات متوالية مختلفة على ماذكرنا ، ولهذا قال الله عز وجل حاكيا عن الدهريين: ﴿ وَمَا يُهْلَكُنَا إِلاَّ الدُّهْرُ ﴾ [الجاثية: ٢١] أي: يهلكنا الدهر باختلاف أحواله ، والدهر أيضاً لا يكون إلا ساعات قليلة، ويكون الحين كذلك .

الضرق بين الدهر والعصر: أن الدهرهو ما ذكرناه ، والعصر لكل

⁽١) ومن أجل هذا كانت هناك مواقيت مكانية ، وأخرى زمانية للحج . (٢) قال في مختار الصحاح : والحجة : المرة الواحدة وهي من الشواذ ، لأن القياس الفتح . والحجة - بالكسر -أيضا السنة . والجمع الحجج ، بوزنَ عنب .

مختلفين معناهما واحد ، مثل الشتاء والصيف ، والليلة واليوم ، والغداة والسحر، يقال لذلك كله: العصر، وقال المبرد في تأويله قوله عز وجل: ﴿ وَالْعُصْرِ ١٦ إِنَّ الْإِنسَانَ لَفي خُسْرِ ٢ ﴾ [العصر : ١-٢] قال : العصر هاهنا الوقت . قال : ويقولون : أهل هذا العصر ، كما يقولون: أهل هذا الزمان . والعصر: اسم للسنين الكثيرة قال الشاعر:

أصبح منى الشباب قد نكرا إن بانَ منى فقد ثُوَى عَصْرًا(٣) وتقول عاصرت فلانا ، أي : كنت في عصره ، أي : زمن حياته .

المُصرق بين الوقت والساعة : أن الساعة هي الوقت المنقطع من غيره ، والوقت اسم الجنس ، ولهذا تقول : إن الساعة عندى ، ولا تقول الوقت عندی ،

المصرق بين البُكْرة والغَداة ، والمساء والعيشاء والعَشي ، والأصيل : أن الغُـداة اسم لوقت ، والبُكرة فُعُلة من بَكر يَبْكرُ بُكُورًا ألا ترى أنه يقال : صلاة الغُداة ، وصلاةً الظهر ، والعصر ، فتضاف إلى الوقت ، ولا يقال : صلاة البُّكرة ، وإنما يقال : جاء في بُكرة كما تقول جاء في غُدُوة وكلاهما فعل مثل النَّقلة ، ثم كثر استعمال البُّكرة حتى جربت على الوقت ، وإذا فاء الفيء سمى عَشيّة ، ثم أصيل بعد ذلك ، ويقال ، فاء الفيء إذا زاد على طول الشجرة ، ويقال : أتيته عشية أمس ، وساتيه العشية ليومك الذي أنت هيه ، وسآتيه عَشِيٌّ غُد بغير هاء ، وسآتيه بالعَشييّ والْغداة ؛ أي : كل عَشييّ وكُلّ غداة ، والطفل(1) وقت غروب الشمس ، والعشاء بعد ذلك ، وإذا كان بعيد العصر فهو المساء ويقال للرجل عند العصر إذا كان يبادر حاجة : قد أمسيت وذلك على المبالغة .

الضرق بين الزمان والحقبة والبرهة : أن الحقبة اسم للسنة ، إلا أنها تفيد غير ما تفيده السنة ، وذلك أن السنة تفيد أنها جمع شهور ، والحقبة تفيد أنها ظرف لأعمال ولأمور تجرى فيها مأخوذة من الحقيبة ، وهي ضَرَّبٌ من الظّروف تتّخُدُ من الأدُم يجعل الراكب فيها متاعه ، وتشد خلف (٣) نكر - يفتح النون وكسر الكاف - الشيء : جهله . وبان : بعد . وعصرًا : سنين كثيرة .
 (٤) قال في الوسيط : طَفَلَت الشمس طَفُلا وطُفولا : مالت للغروب .

رَحله أو سنرجه ، وأما البُرهة فبعض الدهر ؛ ألا ترى أنه يقال : برهة من الدهر ، كما يقال : قطعة من الدهر ، وقال بعضهم : هي فارسية مُعَرِّبة .

المضرق بين المدة والأجل: أن الأجل الوقت المضروب لانقضاء الشيء ، ولا يكون أجلا بجعل جاعل ، وما عُلم أنه يكون في وقت فلا أجل له ، إلا أن يحكم بأنه يكون فيه ، وأجل الإنسان هو الوقت لانقضاء عمره ، وأجل الدَّيِّن مَحلُّه ، وذلك لانقضاء مدة الدين ، وأجل الموت : وقت حلوله ، وذلك لانقضاء مدة الحياة قبله فأجل الآخرة الوقت لانقضاء ما تقدم قبلها قبل ابتدائها ، ويجوز أن تكون المدة بين الشيئين بجعل جاعل ، وبغير جعل جاعل، وكل أجل مدة ، وليس كل مدة أجلا .

الفرق بين النهار واليوم: أن النهار اسم للضياء المنفسح الظاهر لحصول الشمس بحيث ترى عينها ، أو معظم ضوئها ، وهذا حد النهار وليس هو في الحقيقة اسم للوقت ، واليوم اسم لقدار من الأوقات يكون فيه هذا السنّا() ، ولهذا قال النحويون : إذا قلت : سرت يومًا فأنت مُوقّت تريد مبلغ ذلك ومقداره ، وإذا قلت : سرت اليوم ، أو يوم الجمعة ، فأنت مؤرخ فإذا قلت : سرت اليوم ، أو يوم الجمعة ، فأنت المغنى سرت في الضياء المنفسح ، ولهذا يضاف النهار إلى اليوم ، فيقال : سرت نهار يوم الجمعة ، ولهذا لا يقال للغلس والسحر نهار حتى يستضىء الجو .

المفرق بين الدهر والأبد ؛ أن الدهر أوقات متوالية مختلفة غير متناهية وهو في المستقبل خلاف قط في الماضى ، وقوله عز وجَل : ﴿ خالدين فيها أبدًا ﴾ [النساء : ٥٠] حقيقة ، وقولك : أفعل هذا.أبدًا مجاز ، والمراد : المبالغة في إيصال هذا الفعل .

الفرق بين الوقت وإذ : وهما جميعًا اسم لشىء واحد حتى يمكن أحدهما ولم يتمكن الآخر ، أو مضمن بالمضاف إليه ليكون البيان غير معناه بحسب ذلك المضاف إليه ، والوقت مطلق ،

⁽٥) السنا : الضوء الساطع كما في الوسيط .

الباب السادس والعشرون في الفرق بين الناس والعشرون والأنام، في الفرق بين الناس والخلق، والعالم والبشر، والورى والأنام، وما يجرى مع ذلك، والفرق بين الجماعات وضروب القرابات

ه وبين الصُّحبُة والقرابة ، وما بسبيل ذلك

المفرق بين الناس والمخلق: أن الناس هم الإنس خاصة ، وهم جماعة لا واحد لها من لفظها ، وأصله عندهم أناس ، فلما سكنت الهمزة أدغمت (١) اللام كما قيل: «لكنّا» وأصله : لكن أنا ، وقيل : الناس لغة مفردة فاشتقاقه من النّوس ، وهو الحركة ناس يَنُوس نُوسًا إذا تحرك ، والأناس لغة أخرى ، ولو كان أصل الناس أناسا لقيل في التصغير أُنيّس ، وإنما يقال : نُويّس ، فاشتقاق أناس من الأنس خلاف الوحشة ، وذلك أن بعضهم يأنس ببعض ، والمخلق مصدر سمى به المخلوقات والشاهد قوله عز وجل : ﴿ خَلَق السَّمْوَات بغيْر عَمَد ترونها ﴾ [لقمان : ١٠] ثم عدد الأشياء من الجماد والنبات والحيوان ثم قال : ﴿ هَذَا خَلْقُ الله ﴾ [لقمان : ١١] وقد يختص به الناس ؛ فيقال : ليس في الخلق مثله ، وقد يجرى على الجماعات الكثيرة فيقال : جاءني خَلِّق من الناس ؛ أي : جماعة كثيرة .

المضرق بين الإنسى والإنسان: أن الإنسى يقتضى مخالفة الوحشى، ويدل على هذا أصل الكلمة، وهو الأنس، والأنس خلاف الوحشة، والناس يقولون: أنّسٌ ووَحَشَنة، وأما قولهم إنسى ووحشى، والإنس والجن فأجرى في هذا مجرى الوحش، فاستعمل في مضادة الإنس، والإنسان يقتضى مخالفته البهيمية فيذكرون أحدهما في مضادة الآخر، ويدل على ذلك أن اشتقاق الإنسان من النسيان، وأصله إنسيان، فلهذا يصغر فيقال أنيسيان (٢)، والنسيان لا يكون إلا بعد العلم فسمى الإنسان إنسانا، لأنه ينسى ما علمه، وسميت البهيمة بهيمة لأنها أبهمت على العلم والفهم، ولا تفهم، وسميت البهيمة بهيمة لأنها أبهمت على العلم والفهم، ولا تفهم، وهمي خلاف الإنسان، والإنسانية خلاف البهيمية في الموض مع الموض في قول الشاع: مع الأناس الآمينا.

الحقيقة ، وذلك أن الإنسان يصبح أن يعلم إلا أنه ينسى ما علمه ، والبهيمة لا يصبح أن تعلم .

المضرق بين الناس والورى: أن قولنا: الناس يقع على الأحياء والأموات، والوَرَى الأحياء منهم دون الأموات، وأصله من ورَى الزندُ يَرى؛ إذا أظهر النار، فسسمى الوَرَى وَرَى لظهوره على وجه الأرض، ويقال: الناس الماضون، ولا يقال الوَرَى الماضون.

الضرق بين العالم والناس: أن بعض العلماء قال: أهل كل زمان عالم وأنشد:

* وخنْدف مامة هذا العالم(٦) *

وقال غيره ما يحوى الفلك عالم ، ويقول الناس : العالم السفلى يعنون الأرض وما عليها ، والعالم العلوى يريدون السماء وما فيها ، ويقال على وجه التشبيه : الإنسان العالم الصغير ، ويقولون ، إلى فلان تدبير العالم؛ يعنون الدنيا ، وقال آخرون : العالم اسم لأشياء مختلفة وذلك أنه يقع على الملائكة والجن والإنس ، وليس هو مثل الناس ، لأن كل واحد من الناس إنسان ، وليس كل واحد من العالم ملائكة.

المُفرق بين العالم والدُّنيا : أن الدنيا صفة ، والعالم اسم تقول : العالم السفلى والعالم العلوى والسفلى صفة ، السفلى والعالم العلوى والسفلى صفة ، والعالم العلوى والسفلى صفة ، وليس فى هذا إشكال فأما قوله تعالى : ﴿ وَلَلدًّارُ الآخِرَةُ خَيْرٌ ﴾ [الأنعام : ٢٠] ففيه حذف أى : دار الساعة الآخرة ، وما أشبه ذلك .

الفرق بين الأنام والناس: أن الأنام – على ما قال بعض العلماء يقتضى تعظيم شأن المسمى من الناس؛ قال الله عز وجل: ﴿ اللَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٣] وإنما قال لهم: جماعة – وقيل: رجل واحد – إن أهل مكة قد جمعوا لكم، ولا تقول: جاءنى الأنام (1)

⁽٣) عزاه في اللسان للعجاج.

⁽٤) قال في المحيط ، والأنام كسحاب ، وساباط ، وأمير : الخلق ، أو الجن والإنس ، أو جميع ما على وجه الأرض. وجاء في الوسيط : والناس : اسم للجمع من بني آدم ، واحده إنسان من غير لفظه ، وقد يراد به الفضلاء دون غيرهم مراعاة لمعنى الإنسانية . ، وفي التنزيل العزيز : ﴿ وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن النَّاسُ بِهِ البقرة : ١٠]

تريد بعض الأنام .

المفرق بين الناس والبرية: أن قولنا: بريّة يقتضى تميز الصورة، وقولنا الناس لا يقتضى ذلك؛ لأن البرية فعلية من برأ الله الخلق أى مَيَّز صُورَهم، وترك همزه، لكثرة الاستعمال، كما تقول: هم الخابية، والذرية وهي من ذَرِّء الخلق، وقيل أصل البرية البري، وهو القطع، وسمى بَريّة لأن الله عز وجل قطعهم من جملة الحيوان فأفردهم بصفات ليست لغيرهم، وذكر أن أصلها من البري وهو التراب، وقال بعض المتكلمين؛ البرية اسم إسلامى لم يعرف في الجاهلية، وليس كما قال لأنه جاء في شعر النابغة وهو قوله:

* قُمْ في البَرِيّة فاحدُدُها عن الفَنَد(٥) *

والنابغة جاهلي الأبيات.

المفرق بين الناس والبشر: أن قولنا: البشر يقتضى حسن الهيئة وذلك أنه مشتق من البشارة، وهي حسن الهيئة، يقال: رجل بشير، وامرأة بشيرة إذا كان حسن الهيئة؛ فسمى الناس بَشَرًا لأنهم أحسن الحيوان هيئة، ويجوز أن يقال: إن قولنا بشر يقتضى الظهور وسموا بشرًا لظهور شأنهم، ومنه قيل لظاهر الجلد: بَشَرة، وقولنا: الناس يقتضى النوس وهو الحركة، والناس جمع، والبشر واحد وجمع، وفي القرآن: ﴿ مَا هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مَثْلُكُمْ ﴾ [المؤمنون: ٢٠] وتقول: محمد خير البشر يعنون الناس كلهم، ويثنى البشر فيقال بَشران وفي القرآن: ﴿ إِبَشَرَيْنِ مِثْلِنا ﴾ [المؤمنون: ٢٠] ولم يسمع أنه يجمع.

المصرق بين الناس والجبلة: أن الجبلة اسم يقع على الجماعات المجتمعة من الناس حتى يكون لهم معظم وسواد، وذلك أن أصل الكلمة الغلط والعظم، ومنه قيل: الجبل لغلطه وعظميه، ورجل جبلٌ، وامرأة

⁽٥) قال في اللسان : والحد : المنع ، وحد الرجل عن الشر ، أي منعه ، يحد حداً : منعه وحبسه ؛ تقول : حددت فلانا عن الشر ومنه قول النابغة : إلا سليمان إذ قال الإله له

قم في البرية ، فاحددها عن الفتد والفند الظلم والقول السيئ . وانظر شرح المعلقات بتحقيقي - إصدار دار الطلائع .

جبلّة غليظة الخلق وهى القرآن: ﴿ وَاتَّقُوا الّذِي خَلْقَكُمْ وَالْجبِلّةَ الأَوْلِينَ ﴾ [الشّعراء: ١٨٤] وقال تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَضَلْ مِنكُمْ جَبِلاً كَثيراً ﴾ [يس: ١٦] أى جماعات مختلفة مجتمعة أمثالكم ، والجبلّ: أول الخلق ، جَبلّه إذا خلقه الخلق الأول ، وهو أن يخلقه قطعة واحدة قبل أن يميز صورته ؛ ولهذا قال النبي ﷺ : «جُبلت القلوبُ على حبُ من احسنن إليها» (١) وذلك أن القلب قطعة من اللحم ، وذلك يرجع إلى معنى الغلّظ .

وخلاف الإنسى الجني:

المفرق بينه وبين الشيطان: أن الشيطان هو الشرير من الجن ، ولهذا يقال للانسان إذا كان شريرًا: شيطان ، ولا يقال: جنى لأن قولك: شيطان يفيد الشرولا يفيده قولك: جنّى ، وإنما يفيد الاستتار، ولهذا يقال على الإطلاق: لعن الله الشيطان، ولا يقال : لعن الله الجنّى ، والجنّى اسم الجنس ، والشيطان صفة .

المُصْرِقَ بين الرجل والمرء: أن قولنا: رجل يفيد القوة على الأعمال؛ ولهذا يقال في مدح الإنسان: إنه رجل، والمرء يفيد أدب النفس، ولهذا يقال: المروءة أدب مخصوص.

المفرق بين الجماعة ، والفوج ، والثلّة ، والزّمرة ، والحزب : أن الفوّج الجماعة الكثيرة ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَرَأَيْتَ النّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللّه الجماعة الكثيرة ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَرَأَيْتَ النّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللّه أَفْواجا ﴾ [النصر : ٢] وذلك أنهم كانوا يُسلمون في وقت أن نزلت هذه الآية قبيلة قبيلة قبيلة، ومعلوم أنه لا يقال للثّلة : فوج كما يقال لهم : جماعة ، والثّلة الجماعة تندفع في الأمر جملة من قولك : ثللتُ الحائط إذا نقضت أسفله فاندفع ساقطًا كله ، ثم كثر ذلك حتى سمى كل بئر ثلا ، ومنه ثل عرشه ، وقيل الثلل الهلاك ، والزّمرة جماعة لها صوت لا يفهم ، وأصله من الزّمار وهو صوت الأنثى من النعام ، ومنه قيل : الزّمرة ، قرب منها الزّجّلة وهي الجماعة لها زَجَل وهو ضرب من الأصوات ، وقال أبو عبيدة : الزّمرة جماعة في تقرقة ، والحزّب الجماعة تتحزب على الأمر ، أي : تتعاون جماعة في النمر ، أي : تتعاون ال : ره والخرة ، والمرف ، ومنه في النمب عن ابن مسود مرفوعا ، وموقونا ، وهو الخورة ، والمرف ،

وحزب الرجل الجماعة التى تعينه فيقوى أمره بهم وهو من قولك : حزينى الأمر إذا اشتد .

المُصْرِقَ بِينَ الْجَمَاعَةَ وَالْبَوْشُ : أَنَ الْبَوْشُ هَمَ الْجَمَاعَةَ الْكُثْيرةُ مِنَ أَخْلَاطُ النّاس ، ولا يقال لبنى الأب الواحد بُوْش ، ويقال أيضاً : جماعة من الحمير ، ولا يقال بوش من الحمير ، لأن الحمير كلها جنس واحد .

وأما العُصبة فالعشرة وما فوقها قليلا ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ وَنَحْنُ عُصَبّةٌ ﴾ [يوسف : ٨] وقيل : هي من العشرة إلى الأربعين ، وهي في العربية الجماعة من الفرسان . والركب رُكّبان الإبل خاصة ، ولا يقال للفرسان ركّب، والعَدي : رجال يعدون في الغزو ، والرّجل جمع راجل ، والنقيضة هي الطليعة ، وهم قوم يتقدمون الجيش فيُنقون الأرض ، أي ينظرون مافيها من قولك : نقضت المكان إذا نظرت ، والمقنب نحو الثلاثين يُغّزي بهم ، والحضيرة (٢) نحو الخمسة إلى العشرة يغزى بهم ، والكتيبة العسكر المجتمع فيه آلات الحرب من قولك : كتبت الشيء إذا جمعته ، وأسماء الجماعات كثيرة ليس هذا موضع ذكرهاوإنما نذكر المشهور منها فمن ذلك:

المضرق بين الجماعة والطائفة: أن الطائفة في الأصل الجماعة التي من شأنها الطوف في البلاد للسفر، ويجوز أن يكون أصلها الجماعة التي تستوى بها حلقة يطاف عليها، ثم كثر ذلك حتى سمى كل جماعة طائفة، والطائفة في الشريعة قد تكون اسما لواحد قال الله عز وجل: ﴿ وإن طائفتان من المؤمنين افْتتلُوا فَأصلحوا بَيْنَهُما ﴾ [الحجرات: ٩] ولا خلاف في أن التين إذا اقتتلا كان حكمهما هذا الحكم، وروى في قوله عز وجل: ﴿ وَلَيْشُهُدُ عَذَابَهُما طَائفةٌ مَنَ المُؤمنينَ ﴾ [النور: ٢٠] أنه أراد واحدًا، وقال: يجوز قبول الواحد بدلالة قولة تعالى: ﴿ فَلُولًا نَفَر مِن كُلِ فَرْقَة مَنْهُمْ طَائفةٌ ﴾ [التوبة: ٢٠] أي التوبة: ٢٠] أي التوبة : ٢٠] أي التوبة العمل في خبر الطائفة ، وقد تكون الطائفة واحدًا ،

الفرق بين الجماعة والفريق: أن الفريق الجماعة الثانية من جماعة

⁽٧) قال في الوسيط : الحضيرة : جماعة القوم أو المعدون للقتال منهم ، ومن العسكر مقدمتهم .

أكثر منها تقول : جاءنى فريق من القوم ، وفريق الخيل ما يفارق جمهورها في الحلبة فيخرج منها (^) وفي المثل : أسرع من فريق الخيل ، والجماعة تقع على جميع ذلك .

المفرق بين الجماعة والفئة: أن الفئة هي الجماعة المتفرقة من غيرها من قولك: فَأُوتُ (١) رأسته أي فلقته ، وانفأى القدر إذا انفرج مكسورًا ، والفئة في الحرب القوم يكونون وراء المحاربين ، يلجئون إليهم إن كان خوف أو هزيمة ومنه قوله عز وجل: ﴿ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فَئَة ﴾ [الأنفال: ١٦] ، ثم قيل لجمع كل من يمنع أحدًا وينصره فئة ، وقال أبو عبيدة: الفئة الأعوان .

المُوق بين الشيعة والجماعة: أن شيعة الرجل هم الجماعة المائلة إليه من محبتهم له، وأصلها من الشياع، وهي الحطب الدقاق التي تجعل مع الجَزْل في النار لتشتعل، كأنه يجعلها تابعاً للحطب الجَزْل لتشرق(١٠).

المُصرِقَ بين الناس والثُبَة : أن الثَّبَة الجماعة المجتمعة على أمر يُمدحون به وأصلها تُبَّينتُ الرجلَ تَشْبِتَهُ إذا أثنيتَ عليه في حياته خلاف أَبَّنتُهُ إذا أثنيتَ عليه بعد وفاته ؛ قال الله عز وجل : ﴿ فَانفِرُوا تُبَاتِ ﴾ [النساء : ٧٠] وذلك لاجتماعهم على الإسلام ونصرة الدين ،

المُصْرِقَ بِينَ القُومِ والقرن : أن القرن اسم يقع على من يكون من الناس في مدة سبعين سنة ، والشاهد قول الشاعر :

إذا ذهب القرن الذي أنت فيهم وخُلُفْت في قُرْن فأنت غريب(١١)

وسنُمتوا قَرِّنا لأنهم حد الزمان الذي هم فيه ، ويعبر بالقرن عن القوة ومنه قوله عَلَيْ وَهُ الله عن القوة ومنه قوله عَلَيْ وَهُ الله الله الله الله الوقت أقوى ، ويجوز أن يقال : إنهم سنُمتوا قرناء لاقترانهم في العصر، (٨) وتال في الوسيط : الفريق من الخيل : سابقها ، والعبارتان بمنى . وانظر المثل في تهذيب مجمع الأمثال للميداني رقم ١٢٥٣ .

(٩) قال في الوسيط : الفأو : الصدع والانفراج بين الجبلين .

(١٠) قال الراغب في مفرداته : شيعت النار بالحطب: قويتها . وجاء في أساس البلاغة : ومن المجاز شيعت النار بالحطب .

. (١١) ذكره في اللسان دون عزو وقال : القرن من الناس أهل زمان واحد . وقال صاحب كشف الخفاء ٣٣٣/١ هو مما أنشده الإمام أحمد بلفظ : هإذا سلف، بدلا من إذا ذهب ، وهما بمعنى .

(۱ٌ۲) ذكره ابَّن الْأثير في تذكرته «قَرن» وعزاه لأبي موسى .

وقال بعضهم: أهل كل عصر قرن: وقال الزجاج: القرن أهل كل عصر فيهم نبى، أو من له طبقة عالية فى العلم، فجعله من اقتران أهل العصر بأهل العلم، فإذا كان فى زمان فترة، وغلبة جهل لم يكن قرنا، وقال بعضهم: القرن اسم من أسماء الأزمنة فكل قرن سبعون سنة، وأصله من المقارنة، وذلك أن أهل كل عصر أشكال ونظراء ذو أسنان متقاربة، ومن ثم قيل: هو قرنه أى على سنه، ومنه هو قرنه لاقترانه معه فى القتال، والقوم هم الرجال الذين يقوم بعضهم مع بعض في الأمور، ولا يقع على والتساء إلا على وجه التبع كما قال عز وجل: ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ والشاهد على ما قاناه قول زهير:

وما أدرى وسوف إخالُ أدرى القوم ال حصن أم نساءُ ١٦ فأخرج النساء من القوم .

المشرق بين الجماعة والملأ: أن الملأ الأشراف الذين يملئون العيون جمالا والقلوب هيبة ، وقال بعضهم: الملأ الجماعة من الرجال دون النساء، والأول الصحيح ، وهو من مللت ، ويجوز أن يكون الملأ الجماعة الذين يقومون بالأمور من قولهم هو مليء بالأمر إذا كان قادراً عليه ، والمعنيان يرجعان إلى أصل واحد وهو الملّة .

المفرق بين النفر والرهط: أن النفر الجماعة نحو العشرة من الرجال خاصة ينفرون لقتال ، وما أشبهه ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ كَامُ انفرُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ اثَّاقَاتُمْ إِلَى الأَرْضِ ﴾ [التوبة : ٢٨] ثم كثر ذلك حتى سموا نفرًا ، وإن لم ينفروا ، والرهط الجماعة نحو العشرة يرجعون إلى أب واحد ، وسموا رهطًا بقطعة أديم يقطع أطرافها مثل الشُرك ، فتكون فروعها شتى ، وأصلها واحد ، تلبسها الجارية يقال لها : رهط ، والجمع رهاط قال الهذلي :

* وطعن مثل تعطيط الرهاط * وتقول : ثلاثة رهط ، وثلاثة نَفر لأنه اسم لجماعة ، ولو كان اسما - ٢٨٠ - واحدًا لم تجز إضافة الثلاثة إليه ، كما لا يجوز أن تقول ثلاثة رجل ، وثلاثة فلس ، وقال عز وجل : ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدينة تسْعَةُ رَهْط ﴾ [النمل : ١٨] على التذكير لأنه وإن كان جماعة فإن لفظه مذكر مفرد ، فيقال : تسعة على اللفظ ، وجاء في التفسير : أنهم كانوا تسعة رجال ، والمعنى على هذا وكان في المدينة تسعة من رهط .

المضرق بين الجماعة والمسردمة: أن السّردمة البقية من البقية ، والقطعة منهم . قال الله عز وجل: ﴿ لَسُرْدَمَةٌ قَلِيلُونَ ﴾ [الشعراء: ١٠] أي قطعة ، وبقية ، لأن فرعون أضل منهم الكثير ؛ فبقيت منهم شردمة أي قطعة قال الشاعر:

جاء الشتاء وقميصى أخلاق شراذمٌ يضحكُ مننى التواق(١٣) وقال آخر:

* يجدن في شرادم النعال *

*الضروق بين ضروب القرابات :

المفرق بين الأهل والآل: أن الأهل يكون من جهة النسب والاختصاص في من جهة النسب قولك: أهل الرجل لقرابته الأُدنيَّن، ومن جهة الاختصاص قولك: أهل البصرة، وأهل العلم، والآل خاصَّةُ الرجل من جهة القرابة أو الصَّحبة تقول: آل الرجل لأهله وأصحابه، ولا تقول: آل البصرة، وآل العلم، وقالوا: آل فرعون: أتباعه وكذلك آل لوط، وقال المبرد: إذا صنفرت العرب الآل قالت: أُهيّل، فيدل على أن أصل الآل الأهل (11)، وقال بعضهم: الآل عيدان الخيمة وأعمدتها، وآل الرجل مشبّهون بذلك لأنهم مُعتَمدُه، والذي يُرفع في الصحاري آل لأنه يرتفع كما ترفع عيدان الخيمة، والشخص آل لأنه كذلك.

المضرق بين الولد والابن: أن الابن يفيد الاختصاص، ومداومة

⁽١٣) قال في اللسان : أنشده ابن برى لراجز . قال : والتُّواق : ابنه .

⁽¹¹⁾ بناءً على أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، وجاء في اللسان : وآلُ الرجل أهله ، وآل الله ، وآل رسوله ، أولياؤه . أصلها أهل ، ثم أبدلت الهاء همزة ، فصارت في التقدير أأل ، فلما توالت الهمزنان أبدلوا الثانية ألفا كما قالوا : آدم وآخر . وفي الفعل آمن وآزر .

الصحبة ؛ ولهذا يقال : ابن الفَّلاة لمن يداوم سُلُوكها ، وابن السُّرَى لمن يُكثر منه ، وتقول : تبنيت ابنًا إذا جعلته خاصًا بك ، ويجوز أن يقال : إن قولنا: هو ابن فلان يقتضى أنه منسوب إليه ، ولهذا يقال : الناس بنو آدم ، لأنهم منسوبون إليه وكذلك بنو إسرائيل ، والابن في كل شيء صغير فيقول الشيخ للشاب: يابني ، ويسمى الملك رعيتُه الأبناء ، وكذلك أنبياء من بني إسرائيل، كانوا يسمون أممهم أبناءهم ، ولهذا كُنيَ الرجل بأبي ضلان ، وإن لم يكن له ولد على التعظيم ، والحكماء والعلماء يسمون المتعلمين أبناءهم ، ويقال لطالبي العلم: أبناء العلم، وقد يكنى بالابن كما يكنى بالأب كقولهم: ابن عُسرٌس ، وابن نَمِسرَة ، وابن آوى ، وبنت طبِّق ، وبنات نَعش ، وبنات (١٥) وَرِّدَان، وقيل : أصل الابن التأليف والاتصال من قولك : بنيته وهو مبنى وأصله : بنيُّ . وقيل : بَنَّوُّ ؛ ولهذا جمع على أبناء فكان بين الأب والابن تأليف ، والولد يقتضي الولادة ، ولا يقتضيها الابن ، والابن يقتضي أبًا ، والولد يقتضي والدًا ، ولا يسمى الإنسان والدًا إلا إذا صار له ولد ، وليس هو مثل الأب ، لأنهم يقولون في التكنية : أبو فلان وإن لم يلد فلاناً ، ولا يقولون في هذا: والد فلان إلا أنهم قالوا في الشاة: والد في حملها قبل أن تلد ، وقد ولدت إذا ولدت إذا أخذ ولدها والأبن للذكر ، والولد للذكر والأنثى .

المفرق بين الآل والعترة: أن العيترة على ماقال المبرد: النصاب، ومنه عترة فلان أى: منصبه، وقال بعضهم: العترة أصل الشجرة الباقى بعد قطعها، قالوا: فعترة الرجل أصله، وقال غيره عترة الرجل أهله وبنوأعمامه الأدنون، واحتجوا بقول أبى بكر رَوْقَ عن عترة رسول الله عَلَيْ عن عترة رسول الله على عنى قريشا، فهى مفارقة للآل على كل قول، لأن الآل هم الأهل والأتباع، والعترة هم الأصل في قول، والأهل وبنو الأعمام في قول آخر.

المصرق بين الأبناء والدرية ، أن الأبناء يختص به أولاد الرجل وأولاد بناته ، لأن أولاد البنات منسوبون إلى آبائهم كما قال الشاعر :

⁽١٥) قال في المصباح : (الابن) أصله بنو - بفتحتين لأنه يجمع على بنين ، وهو جمع سلامة ، وجمع السلامة لا تغيير فيه ، وجمع القلة أبناء . وقيل : أصله بنو - بكسر الباء مثل حِمْل بدليل قولهم : بنت .

بنُونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

ثم قيل للحسن والحسين عليهما السلام ولدا رسول الله على التكريم، ثم صار اسمًا لهما لكثرة الاستعمال، والذرية تنتظم الأولاد والذكور والإناث والشاهد قوله عز وجل: ﴿ وَمِن ذُرِيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ ﴾ [الأنعام: ١٨] ثم أدخل عيسى في ذريته.

المُصْرِقَ بِينَ العَقِبِ والولد : أن عقبَ الرجل ولده الذكور والإناث وولد بنيه من الذكور والإناث ، إلا أنهم لا يُستمون عقبًا إلا بعد وفاته فهم على كل حال ولده ، والفرق بين الاسمين بين .

المفرق بين الولد والسبط : أن أكثر ما يستعمل السبط في ولد البنت ومنه قيل للحسن والحسين - رضى الله عنهما - سبطا رسول الله عليه ، وقد يقال للولد : سبط إلا أنه يفيد خلاف ما يفيده لأن قولنا : سبط يفيد أنه يمتد ويطول ، وأصل الكلمة من السبوط وهو الطول والامتداد ، ومنه قيل : السابط (١٦) لامتداده بين الدارين والسبطانة ما يرمى فيها البندق من ذلك ، والسبط شجر سمى بذلك لامتداده وطوله .

المشرق بين البَعل والزُّوج : أن الرجل لا يكون بعلا للمرأة حتى يدخل بها وذلك أن البعال : النكاح والملاعبة ومنه قوله عليه السلام وأيام أكل وشرب وبعال (١٧) وقال الشاعر :

وكم من حَصانِ ذاتِ بعلِ تركتُها إذا الليلُ أدجَى لم تَجِدُ من تُباعِله (١٨) وأصل الكلمة القيام بالأمر ، ومنه يقال للنخل إذا شرب بعروقه ولم يحتج إلى سقى : بعل كأنه يقوم بمصالح نفسه .

* ومما يجرى مع ذلك:

المفرق بين الصاحب والقرين : أن الصحبة تفيد انتفاع أحد الصاحبين (١٦) قال في اللسان : والساباط : سقيفة بين حائطين ، وفي الحكم بين دارين ، أما السبطانة فهي قناة جوفاء مضروبة بالمقب يرمى فيها بسهام صغار ينفخ فيها نفخا فلا تكاد تخطئ .

(١٧) الحديث ذكره ابن الأثير في تذكرته ، وعزاه للهروى : لم قال : البعال : النكاح ، وملاعبة الرجل أهله ، والمباعلة : المباشرة . ا.ه. .

. (١٨) عزاه في اللسان للحطيفة ، ويقال للمرأة : هي تباعل زوجها بعالا ومباعلة ، أي تلاعبه ، وأراد أنك قتلت زوجها أو أسرته.

بالآخر ، ولهذا يستعمل فى الآدميين خاصة ؛ فيقال : صحب زيد عمرا ، وصحبه عمرو ، ولا يقال : صحب النجم النجم النجم ، أو الكون الكون ، وأصله فى العربية الحفظ ومنه يقال : صحبك الله ، وسر مصاحبًا أى محفوظًا ، وفى القرآن : ﴿ وَلا هُم مَنّا يُصْحَبُونَ ﴾ [الأنبياء : ٣٠] أى: يُحفظون وقال الشاعر :

* وصناحبي من دَوَاعِي الشُّرُّ مُصْطَحَب (١٩) *

والمقارنة تفيد قيام أحد القرينين مع الآخر ، ويجرى على طريقته وإن لم ينفعه ، ومن ثم قيل : قران النجوم ، وقيل للبعيرين يشد أحدهما إلى الآخر بحبل : قرينان ، فإذا قام أحدهما مع الآخر لبطش فيهما فهما : قررنان فإنما خولف بين المثالين لاختلاف المعنيين والأصل واحد .

المصرق بين المولى والولى: أن الولى: يجرى في الصفة على المان والمُعين تقول: الله ولى المؤمنين، أي: مُعينهم، والمؤمن ولى الله، أي: المعان بنصر الله عز وجل، ويقال أيضا: المؤمن ولى الله، والمراد أنه ناصر لأوليائه ودينه، ويجوز أن يقال: الله ولى المؤمنين بمعنى أنه يلى حفظهم وكلاءتهم، كولى الطفل المتولى شأنه، ويكون الولى على وجوه: منها ولى المرأة القائم بأمرها، ومنها ولى المقتول الذي هو أحق بالمطالبة بدمه.

وأصل الولى جعل الثانى بعد الأول من غير فصل ، من قولهم هذا يلى ذاك وأيًا ، وولاه الله كأنه يلي أمره ولم يكله إلى غيره ، وولاه أمره وكلّه إليه كأنه جعله بيده ، وتولى أمر نفسه قام به من غير وسيطة ، وولى عنه خلاف ولى إليه ، ووالى بين رَمّيتين : جعل إحداهما تلى الأخرى ، والأولى هو الذى الحكمة إليه أدعى ، ويجوز أن يقال : معنى الولى أنه يحب الخير لوليه ، كما أن معنى العدو أنه يريد الضرر لعدوه .

والمولى على وجوه: هو السيد، والمملوك والحليف، وابن العم، والأولى بالشيء، والصاحب، ومنه قول الشاعر:

جارى ومولاى لا يَزْني حريمهما وتمامه : جارى ومولاى لا يَزْني حريمهما وصاحبي من دواعي السوء مُصْطَحَبُ

ولستُ بمولى سواة أدعى لها فإن لسوات الأمور مواليا

أى : صاحب سوأة ، وتقول : الله مولى المؤمنين ، بمعنى أنه معينهم ، ولا يقال : إنهم مواليه بمعنى أنهم معينو أوليائه ، كما تقول : إنهم أولياؤه بهذا المعنى .

المفرق بين الخلّة والصداقة: أن الصداقة اتفاق الضمائر على المودة فإذا أضمر كل واحد من الرجلين مودة صاحبه ، فصار باطنه فيها كظاهره، فإذا أضمر كل واحد من الرجلين مودة صاحبه ، فصار باطنه فيها كظاهره، سُميا صديقين ولهذا لا يقال: الله صديق المؤمن ، كما أنه وَليّه ، والخلّة الاختصاص بالتكريم ، ولهذا قيل: إبراهيم خليل الله لاختصاص الله إياه بالرسالة ، وفيها تكريم له ، ولا يجوز أن يقال: الله خليل إبراهيم ، لأن إبراهيم لا يجوز أن يخص الله بتكريم ، وقال أبو على – رحمه الله تعالى: يقال للمؤمن: إنه خليل الله ، وقال على بن عيسى : لا يقال ذلك إلا لنبى لأن الله – عز وجل – يختصه بوحيه ، ولا يختص به غيره ، قال: والأنبياء كلهم أخلاء الله .

ومما يجرى مع ذلك:

المضرق بين الصنفوة والصنفو: أن الصفو مصدر سمى به الصافى من الأشياء اختصارًا واتساعًا ، والصفوة خالص كل شيء ، ولهذا يقال : محمد والأشياء اختصارًا واتساعًا ، والصفوة خالص كل شيء ، ولهذا يقال : محمد والنبية - صفوة الله ، ولا تقول : صفو الله . فالصفوة والصفو مختلفان ، وإن كانا من أصل واحد كالخبرة والخبر ، ولو كان الصفوة والصفو لغتين على ماذكر ثعلب في الفصيح لقيل : محمد شي صفو الله ، كما قيل صفوة الله .

المُصرق بين الاصطفاء والاختيار: أن اختيارك الشيء أخذُك خير مافيه في الحقيقة ، أو خيره عندك ، والاصطفاء أخذ ما يصفو منه ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما موضع الآخر ، واستعمل الاصطفاء فيما لا صفو له على الحقيقة .

الباب السابع والعشرون في الفرق بين الإظهار والإفشاء والجهر

أن الإفشاء كثرة الإظهار ، ومنه أفشى القوم إذا كثر مالهم ، مثل أمشوا والفَشَاء كثرة المال ، ومثله المشاء ، وقريب منه النماء ، والصباء ، وقد أنمى القوم وأصبوا وأمشوا ، وأفشوا إذا كثر مالهم ، ولهذا يقال : فشى الخير في القوم ، أو الشر إذا ظهر بكثرة ، وفشا الجرب إذا ظهر وكثر ، والإظهار يستعمل في كل شيء والإفشاء(١) لا يصح إلا فيما لا تصح فيه الكثرة ولا يصح في ذلك ألا ترى أنك تقول : هو ظاهر المروءة ، ولا تقول : كشير المروءة .

المشرق بين الجهر والإظهار: أن الجهر عموم الإظهار والمبالغة فيه ، ألا ترى أنك إذا كشفت الأمر للرّجُل والرّجُلين قلت : أظهرته لهما ، ولا تقول : جهرت به إلا إذا أظهرته للجماعة الكثيرة ، فيزول الشك ولهذا قالوا : ﴿ أَرِنَا اللّهَ جَهْرةً ﴾ [النساء : ١٥٣] أى : عياناً لا شك معه ، وأصله رفع الصوت يقال : جهر بالقراءة إذا رفع صوته بها وفي القرآن ﴿ وَلا تَجْهَر بُهُ لاتُكُ وَلا تُخَافَت بها ﴾ [الإسراء : ١٠٠] أى: بقراءتك في صلاتك ، وصوت جهير ، رفيع الصوت ، ولهذا يتعدى بالباء فيقال : جهرت به كما تقول: رفع صوته به ، النه في معناه ، وهو في غير ذلك استعارة ، وأصل الجهر : إظهار المعنى للنفس ، وإذا أُخرج الشيء من وعاء أو بيت لم يكن ذلك جهراً ، وكان إظهاراً ، وقد يحصل الجهر نقيض الهمس ، لأن المعنى يظهر للنفس بظهور الصوت .

المُعْرِقَ بِين الجَهروالكُشف: أن الكُشف مضمن بالزوال ، ولهذا يقال لله عز وجل : كاشف الضر ، ولم يجز في نقيضه ساتر الضر ، لأن نقيضه من الستر ليس متضمنًا بالثبات فيجرى مجراه في ثبات الضر ، كما جرى هو في زوال الضر ، والجهر غير مضمن بالزوال .

⁽١) جاء في أساس البلاغة ومشيء؛ ومن المجاز مشت المرأة : كثرت أولادها منشاء ، وناقة ماشية ولأدة . وإن فلانا للو مشاء ، ومال ذومشاء : ذو نماء . وأصبت المرأة : كثر صبيانها .

المفرق بين الإعلان والجهر: أن الإعلان خلاف الكتمان ، وهو إظهار المعنى للنفس ، ولا يقتضى رفع الصوت به ، والجهر يقتضى رفع الصوت به، ومنه يقال : رجل جَهير وجَهْوَرى إذا كان رفيع الصوت .

المصرف بين البُدُو والمظهور: أن الظهور يكون بقصد ، وبغير قصد ، تقول : استتر فلان ثم ظهر ، ويدل هذا على قصده للظهور ، ويقال : ظهر أمر فلان وإن لم يقصد لذلك ، فأما قوله تعالى : ﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِ وَالْبَحُرِ ﴾ [الروم : ١١] فمعنى ذلك الحدوث وكذلك قولك : ظهرت في وجهه حُمرة ، أي : حدثت ولم يَعن أنها كانت فيه فظهرت ، والبُدُو ما يكون بغير قصد ، تقول : بدا البرق ، وبدا الصبح وبدت الشمس ، وبدا لي الشيء ، لأنك لم تقصد للبُدُو ، وقيل في هذا بُدُو ، وفي الأول (٢) بَدء وبين المعنيين فرق ، والأصل واحد .

المُصْرِقَ بِينِ الكِتِمانِ ، والإخفاء ، والستَّر ، والحجاب وما يقرب من ذلك ، أن الكتمان هو السكوت عن المعنى ، وقوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللّٰهِينَ يَكُتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِن الْبَيْنَاتَ ﴾ [البقرة : ١٠٩] أي : يسكتون عن ذكره ، والإخفاء يكون في ذلك وفي غيره ، والشاهد أنك تقول : أخفيت الدرهم في الثوب ، ولا تقول : كتمت ذلك ، وتقول : كتمت المعنى وأخفيته ، فالإخفاء أعم من الكتمان .

المفرق بين قولك : سترته ، وبين قولك : كننته : أن معنى كننته : صنته والموضع الكنين هو المصون ، وذلك أنه يكون كنينا وإن لم يكن مستورًا ، وقيل الدر المكنون ، لأنه في حُق يصان فيه ، وجارية مكنونة في الحجاب ، أي : مصونة قال الأعشى :

* وييضة في الدّعص(٢) مكنونة *

والبيضة ليست بمستورة وإنما هى مصونة عن الترجرج والانكسار ، واكتننت الشيء في نفسى إذا صنته عن الأداء ، ودخلت فيه الألف واللام على معنى جعلت له كذا ، وفي القرآن ﴿ مَا تُكنُ صُدُورُهُمْ ﴾ [النمل: ٧٤].

 ⁽۲) جاء في مفردات الراغب : والبدء والإبداء تقديم الشيء على غيره .
 ويقال بدا الشيء بدواً وبداء ، أي ظهر ظهوراً بيناً .

⁽٣) الدَّعْس : - بكسر الدال - رمل مجتمع أقل من الحقف .

المفرق بين الغشاء والغطاء ؛ أن الغشاء قد يكون رقيقا ، يبين ما تحته ، ويتوهم الرائى أنه لا شيء عليه لرقته ، ومن ثمّ سميت أغشية البدن ، وهي أعصاب رقيقة ، قد غشى بها كثير من أعضاء البدن مثل الكبد والطّحال ، فالغطاء يقتضى ستر ما تحته ، والغشاء لا يقتضى ذلك ؛ ومن ثم قيل ؛ غشي على الإنسان ؛ لأن ما يعتريه من الغشى ليس بشيء بين ، والغطاء لا يكون إلا كثيفا متلاصقا ، وقيل ؛ الغشاء يكون من جنس الشيء ، والغطاء ما يقتضيه من جنسه كان أو من غير جنسه ، ولذلك تقول : تغطيت بالثياب ولا تقول : تغطيت بالثياب

الفرق بين الغطاء والستر: أن الستر ما يسترك عن غيرك وإن لم يكن مُلاصقًا لك مثل الحائط والجبل ، والغطاء لا يكون إلا ملاصقا ، ألا ترى أنك تقول : تسترت بالحيطان ، ولا تقول : تغطيت بالحيطان وإنما تغطيت بالثياب لأنها ملاصقة لك ، والغشاء أيضا لا يكون إلا ملاصقا .

المفرق بين السترنى عنه ، ولا غطانى ، وتقول : حجبنى فلان عن كذا ، ولا تقول : سترنى عنه ، ولا غطانى ، وتقول : احتجبت بشىء ، كما تقول : تسترت به فالحجاب هو المانع والمنوع به ، والستر هو المستور به ، ويجوز أن يقال : حجاب الشىء ما قصد ستره ، ألا ترى أنك لا تقول لمن منع غيره من الدخول إلى دار الرئيس من غير قصد المنع له : أنه حجبه ، وإنما يقال : حجبه إذا قصد منعه ، ولا تقول : احتجبت بالبيت إلا إذا قصدت منع غيرك عن مشاهدتك ألا ترى أنك إذا جلست فى البيت ولم تقصد ذلك لم تقل : إنك قد احتجبت . وفرق آخر أن الستر لا يمنع من الدخول على المستور والحجاب يمنع .

⁽٤) وقد جاء فى القرآن الكريم : ﴿ واسْتَغْشُوا ثَيَابِهُمْ ﴾ ا نوح: ﴿ ا. ويقول الراغب فى مفرداته : أي جعلوها غشارة على أسماعهم ، وذلك عبارة عن الامتناع من الإصغاء ، وقيل : «استغشوا ثيابهم» كناية عن العدو ؛ كقولهم : شمر ذيلا ، وألقى ثوبه ، ويقال : غشيته سوطا أو سيفا ككسوته وعممته .

الباب الثامن والعشرون

فى الفرق بين الطلب والسؤال ، والروم والاقتضاء ، وما يجرى مع ذلك ، · ول الفرق بين البعث والإنفاذ ، وما يقرب منه

المضرق بين الطلب والسوال: أن السوال لا يكون إلا كلاما ، ويكون الطلب بالسعى وغيره ، وفي مثل : عليك الهرب ، وعلى الطلب .

المفرق بين الطلب والمحاولة : أن المحاولة الطلب بالحيلة ثم سمى كل طلب محاولة .

المفرق بين الالتماس والطلب: أن الالتماس طلب باللمس، ثم سمى كل طلب التماسًا مجازًا.

المفرق بين الطلب والبحث: أن البحث هو طلبُ الشيء مما يخالطهُ ، فأصله أن يبحث التراب عن شيء يطلبه ، فالطلب يكون لذلك ولغيره ، فأصله أن يبحث التراب عن الأمور تشبيها بمن يبحث التراب لاستخراج الشيء.

الفرق بين الطلب والاقتضاء: أن الاقتضاء على وجهين: أحدهما اقتضاء الدين ، وهو طلب أدائه ، والآخر مطالبة المعنى لغيره كأنه ناطق بأنه لابد منه ، وهو على وجوه: منها الاقتضاء لوجود المعنى كاقتضاء الشكر من حكيم لوجود النعمة ، وكاقتضاء وجود النعمة لصحة الشكر ، وكاقتضاء وجود مثل آخر ، وليس كالضد الذي لا يحتمل ذلك ، وكاقتضاء القادر المقدور ، والمقدور القادر ، وكاقتضاء وجود الحركة للمحل من غير أن يقتضى وجود المحل وجود الحركة ، لأنه قد يكون فيه السكون ، واقتضاء الشيء لغيره قد يكون بجعل جاعل وبغير جعل جاعل وذلك نحو : ضرب يقتضى ذكر الضارب بعده بوضع واضع اللغة له على هذه الجهة ، وضرب لا يقتضى ذلك وكلاهما يدل عليه .

المفرق بين الطلب والروم: أن الروم على ما قال على بن عيسى: طلب الشيء ابتداء ولا يقال: رُمت إلا لما تجده قبل، ويقال: طلبت في الأمرين، ولهذا لا يقال: رُمت الطعام والماء، وقيل: لا يستعمل الرَّوم في الحيوان

أصلا ؛ لا يقال : رمت زيدًا ولا رمت فرسا ، وإنما يقال : رمت أن يفعل زيد كذا ، فيرجع الروم إلى فعله وهو الروم والمرام .

ومما يجرى مع ذلك:

المضرق بين أوحى ووحى : أن وحى جعله على صفة كقولك : مسفرة ، وأوحى جعل فيها معنى الصفة لأن أفعل أصله التعدية كذا قال على بن عيسى .

فى الفرق بين الكتُب والنسخ، وبين المنشور والكتاب، والدفتر، والصحيفة وما يقرب من ذلك

الفرق بين الكتب والنسخ: أن النسخ نقل معانى الكتاب ، وأصله الإزالة ومنه نسخت الشمس الظل ، وإذا نقلت معانى الكتاب إلى آخر ، فكأنك أسقطت الأول وأبطلته ، والكتب قد يكون نقلا وغيره ، وكل نسخ كُتب ، وليس كل كتب نسخا .

المضرق بين الزير والكتب: أن الزير الكتابة في الحَجَر نَقَرًا ، ثم كثر ذلك حتى سمى كل كتابة زيرًا ، وقال أبو بكر : أكثر ما يقال الزير ، وأعرفه الكتابة في الحجر ، قال : وأهل اليمن يسمون كل كتابة زيرًا ، وأصل الكلمة الفخامة والغلّظ ، ومنه سميت القطعة من الحديد زُبرة ، والشعر المجتمع على كتف الأسد زُبرة ، وزبرت البئر إذا طويتها بالحجارة ، وذلك لغلظ الحجارة ، وإنما قيل للكتابة في الحجر : زير لأنها كتابة غليظة : ليس كما يكتب في الرُقوق ، والكواغد وفي الحديث «الفقير الذي لا زَبْر لهه الحال ، لا متعتمد له ، وهو مثل قولهم : رقيق الحال ، كأن الزير فخامة الحال ، ويجوز أن يقال : الزيور كتاب يتضمن الزجر عن خلاف الحق من قولك : زيره إذا زجره ، وسمى «زبُورُ داود» لكثرة مزاجره ، وقال الزجاج : الزيور : كل كتاب ذي حكمة .

الشرق بين المنشور والكتاب: أن قولنا : عند فلان منشور ، يفيد أن (١) ذكره ابن الأثير في تذكرته وزَبرَ عنه الهروى ، في حديث أهل النار ، وعد منهم والضعيف الذي لا زبر له الله عقل له يؤبره ، وينهاه عن الإقدام على مالا ينبغي .

عنده مكتوباً يقويه ويؤيده ، والمنشور في الأصل صفة الكتاب ، وفي القرآن : ﴿ كَتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا ﴾ [الإسراء: ١٣] لأنه قد صار اسما للكتاب المفيد الفائدة التي ذكرنا والكتاب لا يفيد ذلك .

الفرق بين الكتاب والدُفتر: أن الكتاب يفيد أنه مكتوب ، ولا يفيد الدفتر ذلك ألا ترى أنك تقول : عندى دفتر بياض ، ولا تقول عندى كتاب بياض .

المفرق بين الصحيفة والدفتر: أن الدفتر لا يكون إلا أوراقا مجموعة ، والصحيفة تكون ورقة واحدة تقول: عندى صحيفة بيضاء، فإذا قلت: صحف أفدت أنها مكتوبة، وقال بعضهم يقال: صحائف بيض، ولا يقال: صحف بيض وإنما يقال: من صحائف إلى صحف ليفيد أنها مكتوبة وفي القرآن: ﴿ وَإِذَا الصّحف نُشُرَت ﴾ [التكوير: ١٠] وقال أبو بكر: الصحيفة قطعة من أدم أبيض، أو ورق يكتب فيه.

المضرق بين الكتاب والمُصحف: أن الكتاب يكون ورقة واحدة ، ويكون جملة أوراق ، والمصحف لا يكون إلا جماعة أوراق صحفت أى جمع بعضها إلى بعض ، وأهل الحجاز يقولون: مصنحف بالكسر أخرجوه مخرج ما يتعاطى باليد ، وأهل نجد يقولون: مُصحف وهو أجود اللغتين ، وأكثر ما يقال المصحف لمصحف القرآن ، والكتاب أيضا يكون مصدرًا بمعنى الكتابة؛ يقول : كتبته كتابًا وعلمته الكتاب والحساب وفي القرآن: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كَتَابًا فِي قَرْطُاسٍ ﴾ [الأنعام: ٧] أى : كتابة في قرطاس ، ولو كان الكتاب هو المكتوب لم يحسن ذكر القرطاس .

المفرق بين الكتاب والسفر: أن السفر الكتاب الكبير ، وقال الزجاج : الأسفار الكتب الكبار ، وقال بعضهم : السفر الكتاب يتضمن علوم الديانات خاصة ، والذي يوجبه الاشتقاق أن يكون السفر الواضح الكاشف للمعانى من قولك : أسفر الصبح إذا أضاء ، وسفرت المرأة نقابها إذا ألقته فانكشف وجهها ، وسفرت البيت كنسته ، وذلك لإزالتك التراب عنه حتى تنكشف أرضه ، وسفرت الريح التراب أو السحاب ، إذا قشعته فانكشفت السماء .

المفرق بين الكتاب والمجلة : أن المُجلّة كتاب يحتوى على أشياء جليلة من الحكم وغيرها قال النابغة :

مَجَلَتهُم ذاتُ الإِنَه ودينهُم كريمٌ به يرجون حسن العواقب(٢) ولا يقال للكتاب إذا اشتمل على السَّخَفِ والمُجُون ، وما شاكل ذلك مجلة .

⁽٢) ذكره فى اللسان ورواه بلفظ * قويم فما يرجون غير العواقب * وقال : والمجلة - بالجيم - الصحيفة يكتب فيها ، ويقول ابن سيده : والمجلة الصحيفة فيها الحكمة ، كذا روى بيت النابغة بالجيم . يريد الصحيفة لأنهم كانوا نصارى فعني الإنجيل .

ومن روى مُحَلَّتهم - بالحاء - أراد الأرض المقدسة ، وناحية الشام ، والبيت المقدس ، وهناك كان بنو جفنة .

الباب التاسع والعشرون

فى الضرق بين غاية الشيء ومداه ، ونهايته وحده ، وآخره وما يجرى مع ذلك

المفرق بين غاية الشيء والمدى: أن أصل الغاية الراية ، وسميت نهاية الشيء غايته ، لأن كل قوم ينتهون إلى غايتهم في الحرب ، أي : رايتهم ، ثم كثر حتى قيل لكل ما ينتهي إليه : غاية ، ولكل غاية نهاية ، والأصل ما قلناه، ومدى الشيء ما بينه وبين غايته والشاهد قول الشاعر :

ولَّمْ نَدِّر إِن خُضِنْنَا مِن الموت خَيْضَةُ لم العمر باق والمدى متطاول ١٩

يعنى مدى العمر ، والمعنى أن الأمل منفسح لما بينه وبين الموت ، ومن ذلك قولهم : هو منى مدى البصر ، أى : هو حيث يناله بصرى ، كأن بصرى ينفسح بينى وبينه ، ثم كثر ذلك حتى قيل للغاية : مدى ، كما يسمى الشيء باسم ما يقرب منه .

المُصْرِقَ بِينَ الأمد والغاية : أن الأمد حقيقة ، والغاية مستعارة على ما ذكرنا ، ويكون الأمد ظرفا من الزمان والمكان ، فالزمان قوله تعالى : ﴿ فَطَالُ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ ﴾ [الحديد : ١٦] والمكان قوله تعالى : ﴿ تَوَدُّ لُوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمُدًا بَعِيدًا ﴾ [آل عمران : ٣٠] .

المضرق بين آخر الشيء ، ونهايته : أن آخر الشيء خلاف أوله وهما اسمان ، والنهاية مصدر مثل الحماية والكفاية إلا أنه سمى به مُنْقَطَعُ الشيء فقيل : هو نهايته أي منتها ، وخلاف المنتهي ، فكما أن قولك : المبتدأ يقتضى ابتداء فعل من جهة اللفظ ، وقد انتهى الشيء إذا بلغ مبلغا لا يزاد عليه ، وليس يقتضى النهاية منتهى إليه ، ولو اقتضى ذلك لم يصح أن يقال : للعالم نهاية ، وقيل : الدار الآخرة لأن الدنيا تؤدى إليها ، والدنيا بمعنى الأولى ، وقيل : الدار الآخرة كما قيل مسجد الجامع ، والمراد مسجد اليوم الجامع ، ودار الساعة الآخرة ، وأما حق اليقين فهو كقولك : محض

⁽١) قال في المصباح : أنثى آخِر - بكسر الخاء - آخِرة ، أما الآخِر - بالفتح - بمعنى الواحد فأثناه أخرى .

اليقين ، وعين اليقين . وليس قول من يقول : هذه إضافة الشيء إلى نعته بشيء ، لأن الإضافة توجب دخول الأول في الثاني حتى يكون في ضمنه ، والنعت تحلية ، وإنما يحلّى بالشيء الذي هو بالحقيقة ، ويضاف إلى ما هو غيره في الحقيقة تقول : هذا زيد الطويل ، فالطويل هو زيد بعينه ، ولو قلت زيد الطويل وجب أن يكون زيد غير الطويل ، ولا يجوز إضافة الشيء إلا إلى غيره أو بعضه ، فغيره نحو عبد زيد ، وبعضه نحو ثوب حرير ، وخاتم ذهب ، أي من حرير ، ومن ذهب ، وقال المازني عام الأول إنما هو عام زمن الأول .

المُصْرِقَ بِين الآخَروالآخِر: أن الآخَر بمعنى ثان ، وكل شيء يجوز أن يكون له ثالث وما فوق ذلك يقال فيه : آخَر ، ويقال للمؤنث : أُخْرَى، وما لم يكن له ثالث ضما ضوق ذلك قيل : الأول والآخِر ، ومن هذا ربيع الأول وربيع الآخِر .

المُعْرِقُ بين الحد والنهاية والعاقبة: أن النهاية ما ذكرناه، والحد يُفيد معنى تمييز المحدود من غيره، ولهذا قال المتكلمون: حد القدرة كذا، وحَد السواد كذا، وسمى حَدًا لأنه يمنع غيره من المحدود فيما هو حد له، وفي هذا تمييز له من غيره، ولهذا قال الشُّرُوطيّون اشترى الدار بحدودها، ولم يقولوا بنهاياتها لأن الحد أجمع للمعنى، ولهذا يقال: للعالم نهاية، ولا يقال: للعالم حَد ، فإن قيل: فعلى الاستعارة وهو بعيد، وعندهم أن حد الشيء منه، فقال أبو يوسف والحسن بن زياد: إذا كتب: حدها الأول دار زيد، دخلت دار زيد في الشراء، وقال أبو حنيفة: لا تدخل فيه، وإن كتب عدها الأول المسجد، وأدخله فسد البيع في قولهما، وقال أبو حنيفة: لا يفسد، لأن هذا على مقتضى الغرف، وقصد الناس في ذلك معروف، يفسد، لأن هذا على مقتضى الغرف، وقصد الناس في ذلك معروف، وأما العاقبة فهي ما تؤدي إليه التأدية، والعاقبة هي الكائنة بالسبب الذي من شأنه التأدية، وذلك أن السبب على وجهين: مولد ومُؤد، وإنما العاقبة في المؤدى، فالعاقبة يؤدي إليها السبب المقدم وليس كذلك: الآخرة، لأنه في كان يمكن أن تجعل هي الأولى في العدة،

المُفرق بين الجانب والناحية والجهة ، قال المتكلمون : إن جانب الشيء غيره ، وجهته ليست غيره ، ألا ترى أن الله تعالى لو خلق الجزء الذي لا يتجزأ منفردًا لكانت له جهات ست ، بدلالة أنه يجوز أن تجاوره ستة أجزاء من كل جهة جزء ، ولا يجوز أن يقال : إن له جوانب لأن جانب الشيء ما قرب من بعض جهاته ، ألا ترى أنك تقول للرجل : خذ على جانبك اليمين ، تريد ما يقرب من هذه الجهة لوكان جانبك اليمين أو الشمال منك لم يمكنك الأخذ فيه ، وقال بعضهم : ناحية الشيء كله ، وجهَّتُه بعضهُ ، أو ما هو في حكم البعض ، يقال : ناحية العراق ، أي العراق كُلها وجهة العراق يراد بها بعض أطرافها . وعند أهل العربية أن الوجه مستقبل كل شيء ، والجهة النحو يقال: كذا على جهة كذا ، قاله الخليل ، قال: ويقال رجل أحمر من جهة الحمرة ، وأسود من جهة السواد ، والوجهة القبلة قال تعالى: ﴿ وَلَكُلِّ وِجْهَةً ﴾ [البقرة : ١٤٨] أي في كل وَجِّهِ استقبلته ، وأخذت فيه ، وتُجاه الشيء ما استقبلته يقال : توجهوا إليك ، ووجهوا إليك ، كل يقال ، غير أن قولك : وجُّهُوا إليك على معنى ولُّوَّا وجوههم ، والتوجه الفعل اللازم ، والناحية فاعلة بمعنى مفعولة ، وذلك أنها مُنْحُوَّة ، أي : مقصودة ، كما تقول: راحلة ، وإنما هي مرحولة ، وعيشة راضية ، أي : مرضية .

الفرق بين الجانب والكنف: أن الكنف هو ما يَسَد الشيء من أحد جانبيه ، ولهذا يستعمل في المعونة ، فيقال : أكنف الرجُل إذا أعانه ، وكنفته إذا حُطّته ، وكنفت الإبل إذا حُطتها في حظيرة من الشجر ، ويجوز أن يقال: الفرق بين الجانب والكنف : أن الكنف هو الجانب المعتمد عليه ، وليس كذلك الجانب .

الباب الثلاثون ك

في الفرق بين أشياء مختلفة

المضرق بين الهبوط والنزول: أن الهبوط نزول يعقبه إقامة ، ومن ثم قيل: هبطنا مكان كذا ، أى: نزلناه ، ومنه قوله تعالى: ﴿ اهْبِطُوا مِصْرا ﴾ [البقرة: ١١] وقوله تعالى: ﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ٣٨] ومعناه: انزلوا الأرض للإقامة فيها ، ولا يقال: هبط الأرض إلا إذا استقر فيها ، ويقال: نزل وإن لم يستقر .

المُصْرِقَ بِينَ الظُعنَ والرحيل: أن الظُّعنَ هو الرحيل في الهوادج، ومن ثُم سميت المرأة إذا كانت في هودجها ظُعينة، ثم كثر ذلك حتى سميت كل امرأة ظعينة، والظِّعانُ حبل يُشندُ به الهَوْدَج قال الشاعر:

* كما حادُ الأَزْبُ عَنِ الطُّعانِ(١) *

والمظعون المشدود بالظعان ، ثم كثر الظعن حتى قيل لكل رحل : ظعن ، والأصل ما قلناه .

المضرق بين الهنيء والمريء: أن الهنيء هو الخالص الذي لا تكدير فيه ويقال ذلك في الطعام، وفي كل فائدة لم يَعْتُرضَ عليها ما يفسدها، والمريء المحمود العاقبة يقال مريء ما فعلت، أي: أشرفت على سلامة عاقبته، وقال الكسائي: تقول: هنّاني الطعام، ومراني الطعام بغير ألف، فإذا أفردت، قلت: أمراني بغير همز، وقال المبرد: هذا الكلام لو كان له وجه لكان قمنًا أن يأتي فيه بعلة، وهل يكون فعل على شيء إذا كان وحده، فإذا كان مع غيره انتقل لفظه والمراد واحد ١٤ وإنما الصحيح ما أعلمتك وأمراني بغير همز معناه هضمَّة معدتي.

أثرَّت الغَىَّ ثم نزعتَ عنه كما حاد الأَرَبُّ عن الظعان

⁽١) ذكره في اللسان ،ظعن، وهو مما أنشده ابِن بَرَى لِلنابغة وتمامِه :

والظعان : الحبل الذي يشد به الهودج ، وفي التهذيب يشد به الحَمْل . والزبب في الإبل كثرة شعر العينين والحاجبين ، ولا يكاد يكون الأزّب إلا نفورًا ، وفي المثل : كل أزّبٌ نفورٌ .

المضرق بين النبند والطرح: أن النبد اسم لإلقاء الشيء استهانة به ، وإظهارًا للاستغناء عنه ، ولهذا قال تعالى : ﴿ فَنَبَدُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [آل عمران :١٨٧] وقال الشاعر :

نظرتُ إلى عُنُوانِهِ فنبذتُهُ كَنَبُذِكِ نَعُلاً أَخُلُقَتُ مِن نِعَالكا(٢) والطرح اسم لجنس الفعل ؛ فهو يكون لذلك ، ولغيره .

المضرق بين التنحية والإزالة: أن الإزالة تكون إلى الجهات الست ، والتنحية: الإزالة إلى جانب اليمين أو الشمال ، أو خلف ، أو قدام ، ولا يقال لما صعد به أو سفل به: نُحِّى ، وإنما التنحية في الأصل تحصيل الشيء في جانب ، ونحو الشيء جانبه .

المضرق بين قولك: تابعت زيدا ، وقولك: وافقته: أن قولك: تابعته ، يفيد أنه قد تقدم منه شيء اقتديت به فيه ، ووافقته ، يفيد أنكما اتفقتما معا في شيء من الأشياء ، ومنه سمى التوفيق توفيقا ، ويقول أبو على رحمه الله عليه – ومن تابعه يريد به أصحابه ، ومنه سمى التابعون التابعين، وقال أبو على – رحمه الله – ومن وافقه يريد من قال بقوله ، وإن لم يكن من أصحابه ، وأيضا فإن النظير لا يقال : إنه تابع لنظيره ، لأن التابع دون المتبوع ، ويحوز أن يوافق النظير النظير .

الفرق بين قولك: اجتزا به، وقولك: اكتفى به: أن قولك: اجتزا يق تضى أنه دون ما يحتاج إليه، وأصله من الجَزّ، وهو اجتزاء الإبل بالرَّطِّب عن الماء، وهى وإن اجتزات به يقتضى أنه دون ما تحتاج إليه عنه، فهى محتاجة إليه بعض الحاجة، والاكتفاء يفيد أن ما يكتفى به قدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان، تقول: فلان في كفاية، أي فيما هو وفق حاجته من العيش.

المضرق بين المحض والخالص: أن المحض هو الذى يكون على وجهه ، لم يخالطه شيء . والخالص هو المختار من الجملة ، ومنه سمى الذهب (٢) ذكره في اللسان دخلي، ما أنشده ابن برى شاهدا على أخلَن الثوبُ لأبي الأسود الدولي . وهو أيضا مما أنشده سيبويه لأبي الأسود .

النقى عن الغش خالصًا ، ومن الأول قولهم : لبن مُحِّض ، أى : لم يخالطه ماء .

المُصْرِقَ بِينَ الْعَدْلُ والضِداء : أن الفداء ما يجعل بدل الشيء لينزل على حاله التي كان عليها ، وسواء كان مثله أو أنقص منه ، والعدل ما كان من الفداء مثلا لما يُفدى ، ومنه قوله تعالى :﴿ وَلا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ ﴾ [البقرة : ١٣٠] وقال تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَدْلٌ ﴾ [البقرة : ٢٠٠]

المُصْرِقُ بِين قولك : تَكَأَدنِى الشيء ، وقولك : شق على : أن معنى قولك : تكأدنى (٢) آذانى ، ومعنى قولك : شق على : الأشق الطويل سمى بذلك لبعد أوله من آخره والشقة البعد ، والشقة من الثياب ترجع إلى هذا ، وأما قولهم : بَهَظَنى الشيء فمعناه شق على حتى غلبنى ، والباهظ الشاق الغالب ، وأما قولهم : بَهَرَنى الشيء ، فإن الباهر الذى يغلب من غير تكلف، ومنه قيل : القمر الباهر .

المصرق بين الصراط ، والطريق ، والسبيل : أن الصراط هو الطريق السبهل قال الشاعر :

حُشونا أرضهم بالخيل حتى تركناهم أذلُّ من الصّراط

وهو من الذل خلاف الصُعوبة ، وليس من الذّل خلاف العز ، والطريق لا يقتضى السهولة ، والسبيل اسم يقع علي ما يقع عليه الطريق ، وعلي ما لا يقع عليه الطريق تقول : سبيل الله ، وطريق الله ، وتقول : سبيلك أن تفعل كذا ، ولا تقول : طريقك أن تفعل به ، ويراد به سبيل ما يقصده ، فيضاف إلى القاصد ، ويراد به القصد ، وهو كالمحبة في بابه والطريق كالإرادة .

المضرق بين قولك : عندى ولدننى : أن لدنى يتمكن تمكن عند ، ألا ترى أنك تقول : هذا القول عندى صواب ، ولا تقول : لدنى صواب ، وتقول : عندى مال ، ولا تقول : عندى مال ، إلا أنك تقول عندى مال ، ولا تقول : عندى مال ، إلا أنك تقول ذلك في المال الحاضر عندك ، ويجوز أن تقول : عندى مال ، وإن كان غائبا عنك ؛ لأن لدنى هو لما يليك وقال بعضهم : لدن لغة في لَدُننى .

(٣) قال في اللسان : تكاءدني الأمر : شق على . تفاعل وتفعّل بمعنى ، وتكاءدني كتكأدني .

المضرق بين قولك : عندى كذا ، وقولك : قبلى كذا ، وقولك في بيتى كذا: قال الفقهاء : أصل هذا الباب أن المقرّ مأخوذ بما في لفظه لا يُسقطه عنه ما يقتضيه ، ولا يزاد ماليس فيه ، فعلى هذا إذا قال : لفلان على ألف درهم ، ثم قال : هي وديعة لم يصدق ، لأن موجب لفظه الدين ، وهو قوله : على ، لأن كلمة على ذمة فليس له إسقاطه ، وكذا إذا قال : له قبلي ألف درهم ؛ لأن هذه اللفظة تتوجه إلى الضمان وإلى الأمانة إلا أن الضمان عليها أغلب حتى سمى الكفيل قبيلا ، فإذا أطلق كان على الضمان وأخذ به، إلا أن يقيده بالأمانة ، فيقول : له قبلي ألف درهم وديعة وقوله : على لا يتوجه إلى الضمان ، فيلزمه به الدين ، ولا يصدق في صرفه عند فصل أو وصل ، قوله : وعندى ، وفي منزلى ، وما أشبه ذلك من الأماكن لا يقتضي الضمان ولا الذمة لأنها ألفاظ الأمانة .

المضرق بين قولك : من مالى وقولك : في مالى : أن قولك : في مالى إقرار بالشركة ، وقولك : من مالى إقرار بالهبة ، فإذا قال : له من دراهمى درهم ، فهو للهبة وإن قال : له في دراهمي كان ذلك إقرارًا بالشركة .

المضرق بين مع وعند: أن قولك: مع يفيد الاجتماع في الفعل، وقولك: عند يفيد الاجتماع في الفعل، وقولك: عند يفيد الاجتماع في المكان، والذي يدل على أن عند تفيد المكان، ولا تفيده مع أنه يجوز ذهبت إلى عند زيد، ولا يجوز ذهبت إلى مع زيد، ومن ثمّ يقال: أنا معك في هذا الأمر، أي معينك فيه كأني مشاركك في فعله، ولا تقول في هذا المعنى: أنا عندك.

المفرق بين الرسوخ والمثبات والرُسُوّ: أن الرسوخ كمال الثبات ، والشاهد أنه يقال للشيء المستقر على الأرض : ثابت ، وإن لم يتعلق بها تعلقا شديدًا، ولا يقال : راسخ . ولا يقال : حائط راسخ ؛ لأن الجبل أكمل ثباتا من الحائط وقال الله تعالى : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعلْمِ ﴾ [آل عمران : ٧] أى : الثابتون فيه ، وقد تكلمنا في ذلك قبل ، ويقولون : هو أرسخهم في المكرمات أى : أكملهم ثباتا فيها ، وأما الرَّسو فلا يستعمل إلا في الشيء الثقيل نحو : الجبل ، وما شاكله من الأجسام الكبيرة يقال : جبل راس ولا

يقال: حائط راس، ولا عود راس وفي القرآن: ﴿ بِسُمِ اللّهِ مَحَسِراً هَا وَمُرْسَاهَا ﴾ [هود: ١١] شبهها بالجبل لعنظمها فالرَّسوّ هو الثبات مع العظم، والثقل، والعلو، فإن استعمل في غير ذلك فعلى التشبيه والمقاربة نحو قولهم: أرسيت العود في الأرض.

المفرق بين اخمدت النار واطفاتها: أن الإخماد يستعمل في الكثير، والإطفاء في الكثير والقليل يقال: أخمدت النار، وأطفأت النار، ويقال: أطفأت السراج، ولا يقال أخمدت السراج، وطفئت النار يستعمل في الخمود مع ذكر النار فيقال خمدت نيران الظلم، ويستعار الطفي في غير ذكر النار؛ فيقال: طفئ غضبه، ولا يقال: خمد غضبه؛ وفي الحديث «الصدقة تطفئ غضب الرب»(1) وقيل: الخمود يكون بالغلبة والقهر والإطفاء بالمداراة والرفق، ولهذا يستعمل الإطفاء في الغضب لأنه يكون بالمداراة والرفق، والإخماد يكون بالغلبة، ولهذا يقال: خمدت نيران الظلم والفتة.

وأما الخمود والهمود: فالفرق بينهما: أن خمود النار أن يسكن لهبها ويبقى جمرها، وهمودها ذهابها البتة . وأما الوُقود بضم الواو فاشتعال النار، والوقود بالفتح ما يوقد به .

المفرق بين القناعة والقصد: أن القصد هو ترك الإسراف والتقتير جميعًا ، والقناعة الاقتصار على القليل والتقتير ، ألا ترى أنه لا يقال : هو قنوع إلا إذا استعمل دون ما يحتاج إليه ، ومقتصد لمن لا يتجاوز الحاجة ، ولا يقصر دونها ، وترك الاقتصاد مع الغنى ذم ، وترك القناعة معه ليس بذم ، وذلك أن نقيض الاقتصاد الإسراف ، وقيل الاقتصاد من أعمال الجوارح ، لأنه نقيض الإسراف ، وهو من أعمال الجوارح ، والقناعة من أعمال القلوب .

⁽٤) أورده الزرقانى فى مختصر المقاصد الحسنة (برقم ٧٧٥) بلفظ دصدقة السَّر تطفئ غضب الرب، وقال محققه : رواه الترمذى ٢٣/٢ ، عن أنس بلفظ : إنّ الصدقة لتطفئ غضب الرب وتدفع ميتة السوء، وقال : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه . وانظر المقاصد ٢٦٠ ، والدرر ٢٧٩ ، والتمييز ٩٣ ، والكشف ٢٢/٢ ، والفوائد للشوكاني ١٥٨ ، وصحيح الجامع الصغير ٢٤٠/٣ «برقم ٣٦٥٣» .

الفرية، وأصلها من قولك: سألت أسال، أى: طلبت، وهما يتواسلان أى: القرية، وأصلها من قولك: سألت أسال، أى: طلبت، وهما يتواسلان أى: يطلبان القرية التى ينبغى أن يطلب مثلها، وتقول: توسلت إليه بكذا فتجعل كذا طريقًا إلى بغيتك عنده، والدريعة إلى الشيء: هي الطريقة إليه، ولهذا يقال: جعلت كذا ذريعة إلى كذا فتجعل الذريعة هي الطريقة نفسها، وليست الوسيلة هي الطريقة، فالفرق بينهما بيّن.

المفرق بين قولنا : فاض ، وبين قولنا : سال : أنه يقال فاض إذا سال بكثرة ومنه الإفاضة من عرفة ، وهو أن يندفعوا منها بكثرة ، وقولنا : سال لا يفيد الكثرة ، ويجوز أن يقال : فاض إذا سال بعد الامتلاء ، وسال على كل وجه .

المضرق بين النجم والكوكب: أن الكوكب اسم للكبير من النجوم ، وكوكب كل شيء معظمه ، والنجم عام في صغيرها وكبيرها ، ويجوز أن يقال : الكواكب هي الثوابت ، ومنه يقال : فيه كوكب من ذهب أو فضة ، لأنه : ثابت لا يزول ، والنجم الذي يطلع منها ويغرب ، ولهذا قيل للمنجم : منجم لأنه ينظر فيما يطلع منها ، ولا يقال له كوكب .

المضرق بين الأفوال والغيوب: أن الأفول هو غيُوب الشيء وراء الشيء ولهذا يقال: أفل النجمُ لأنه يغيب وراء جهة الأرض، والغيوب يكون فر ذلك وفي غيره! ألا ترى أنك تقول: غاب الرَّجُل، إذا ذهب عن البصر وإن لم يستعمل إلا في الشمس والقمر والنجوم، والغيوب يستعمل في كل شيء وهذا أيضًا فرق بيِّنٌ.

المفرق بين الزّلزُلة والرّجفة: أن الرجفة الزلزلة العظيمة ، ولهذا يقال: زلزلت الأرض زلزلة خفيفة ، ولا يقال : رُجَفت إلا إذا زلزلت زلزلة شديدة ، وسميت زلزلة الساعة رجفة لذلك ، ومنه الإرجاف ، وهو الإخبار باضطراب أمر الرجل ورجف الشيء إذا اضطرب ، يقال : رُجَفت منه إذا

 ⁽٥) عبارة القاموس المحبط في «سأل» : ويقال : سال يسال كخاف يخاف ، وهما يتساولان . أما في «وسل» فإنه قال الوسيلة والواسلة المنزلة عند الملك والدرجة والقربة .

تقلقلت.

الفرق بين السلخ والإخراج : أن السلخ هو إخراج ظرف أو ما يكون بمنزلة الظرف له ، والإخراج عام في كل شيء وهو الإزالة من محيط أو ما يجرى مجرى المحيط .

المفرق بين الخلط واللبس: أن اللبس يستعمل في الأعراض مثل الحق والباطل وما يجرى مجراهما ، وتقول: في الكلام لبس ، والخلط يستعمل في العرض والجسم فتقول: خلطت الأمرين ، ولبستهما وخلطت النوعين من المتاع ، ولا يقال: لبستهما ، وحد اللبس منع النفس من إدراك المعنى بما هو كالسترله ، وقلنا ذلك لأن أصل الكلمة الستر.

المُعرق بين الرجوع والفيء: أن الفيء هو الرجوع من قرب، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة: ٢٢١] يعنى الرجوع ليس ببعيد، ومنه سمى مال المشركين فيئاً لذلك، كأنه فاء من جانب إلى جانب.

المصرق بين هولك: هو همين به ، وهولك: هو حرى به ، وخليق به ، وجدير به : أن القمين يقتضى مقاربة الشيء والدنو منه حتى يُرجى تحققه، ولذلك قيل : خبز قمين إذا بدا ينكرج كأنه دنا من الفساد ، ويقال للقودح الذي تتخذ منه الكوامخ : القمن ، وقولك : حَرى به يقتضى أنه مأواه ، فهو أبلغ من القمين ، ومن ثم قيل لمأوى الطير : حَراها ، ولموضع بيضها الحَرى (٢) ، وإذا رجا الإنسان أمرًا وطلبه قيل : تحرّاه كأنه طلب مستقره ومأواه ومنه قول الشاعر :

فإن نُتِجَتُ مُهُرًا كُرِيمًا فبالحرى وإن يك إقراف فمن قبِلِ الفَحْلِ(٧)

وأما خليق به بين الخلاقة ، فمعناه أن ذلك مقدر فيه ، وأصل الخلق التقدير ، وأما قولهم : جدير به ، فمعناه أن ذلك يرتفع من جهته ، ويظهر

⁽٦) قال فى الوسيط : الحرا : مصدر ويوصف به على لفظه بمعنى الحري . ويطلق الحرى على الناحية والجانب وكناس الظبى ، وموضع البيض . وكناس الظبى ، وموضع البيض . (٧) ذكر فى اللسان الشطر الثاني فى «قرف» دون عزو ، وقال : والمقرف : الندل ، وعليه وجه قوله : وإن يك إفراف إلخ .

من قولك : جدر الجدار إذا بني وارتفع ، ومنه سمى الحائط جدّارًا .

المضرق بين اللّمس والمس ، أن اللمس يكون باليد خاصة ليعرف اللين من الخشونة ، والحرارة من البرودة ، والمس يكون باليد وبالحَجَر ، وغير ذلك ولا يقتضى أن يكون باليد ، ولهذا قال تعالى : ﴿ مَسَّتْهُمُ الْبَاسَاءُ ﴾ [البقرة : ٢١٤] وقال: ﴿ وَإِن يَمْسَسْكَ اللّهُ بِضَرّ ﴾ [الأنعام : ٢١] ولم يقل : يلمسك ،

المفرق بين الرجوع والإياب: أن الإياب هو الرجوع إلى منتهى المقصد ، والرجوع يكون لذلك ولغيره ؛ ألا ترى أنه يقال : رجع إلى بعض الطريق ولا يقال آب إلى بعض الطريق ، ولكن يقال إن حصل في المنزل ، ولهذا قال أهل اللغة : التأويب : أن يمضى الرجل في حاجته ، ثم يعود فيثبت في منزله ، وقال أبو حاتم - رحمه الله - التأويب أن يسير النهار أجمع ليكون عند الليل في منزله وأنشد :

البايتون قريبا من بيوتهم ولو يشاءون آبو الحيُّ أو طرقوا

وهذا يدل على أن الإياب الرجوع إلى منتهى القصد ، ولهذا قال تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ [الغاشية : ٢٠] كأن القيامة منتهى قصدهم ؛ لأنها لا منزلة بعدها .

المفرق بين الرجوع والانقلاب: أن الرجوع هو المصير إلى الموضع الذى قد كان فيه قبل ، والانقلاب المصير إلى نقيض ما كان فيه قبل ، ويوضح ذلك قولك : انقلب الطين خَزَفًا ، فأما رجوعه خزفاً فلا يصح لأنه لم يكز قبل خزفا .

المضرق بين الرجوع والإنابة : أن الإنابة الرجوع إلى الطاعة ، فلا يقال لمن رجع إلى معصية : أنه أناب ، والمنيب اسم مدح كالمؤمن والمتقى .

المُصْرِقَ بِينَ الْهَدْى والْبَدَنَة : أَن البُدُن ما تبدن من الإبل أَى تسمن ، يقال : بَدُنْتُ الناقة إذا سمنتها ، وبدُن الرجل سَمِن ، ثم كثر ذلك حتى سميت الإبل بُدّنًا مهزولة كانت أو سمينة فالبَدّنَة اسم يختص به البعير ، إلا أن البقرة لما صارت في الشريعة في حكم البَدّنة قامت مقامها ، وذلك أن

النبى ﷺ قال : «البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة، (^) فصار البقر فى حكم البدن ، ولذلك كان يقلد البقرة كتقليد البدنة فى حال وقوع الإحرام بها لسائقها ، ولا يقلد غيرها ، والهدى يكون من الإبل والبقر والغنم ، ولا تكون البدنة من الغنم والبدنة لا يقتضى إهداؤها إلى موضع ، والهدى يقتضى إهداؤه إلى موضع لقوله تعالى : ﴿ هَدْيًا بَالِغُ الْكُعْبَةُ ﴾ [المائدة : ٥٠] فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهدى ، فمن قال على بدنة جاز له نحرها بغير مكة ، وهو كقوله على جزور ، ومن قال على هدى لم يجز أن يذبحه إلا بمكة ، وهذا قول جماعة من التابعين ، وبه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله ، وقال غيرهم: إذا قال : على بدنة أو هدى فبمكة ، وإذا قال : جُزور فحيث يرى ، وهو قول أبى يوسف .

المفرق بين قولك: حاق به ، وقولك: نزل به ؛ أن النزول عام فى كل شىء يقال: نزل بالمكان ، ونزل به الضيف ، ونزل به المكروه ، ولا يقال: حاق إلا فى نزول المكروه فقط ، تقول: حاق به المكروه يحيق حيقا وحيوقا ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَحَاقَ بِهِم مًا كَانُوا به يَسْتَهُ زِءُونَ ﴾ [هود: ٨] يعنى العناب ، لأنهم كانوا إذا ذكر لهم العناب استهاءوا به ، وأراد جزاء استهزائهم ، وقيل: أصل حاق حق ، لأن المضاعف قد يقلب إلى حرف نحو قول الراجز:

* تَقَضَّى البازِي إذا البازِي كُسرَ(١) *

وهذا حسن في تأويل هذه الآية لأن فيه معنى الخبر الذي أتت به الرسل.

أى كسر جناحيه لشدة طيرانه .

⁽٨) جاء في العدة شرح العمدة عن جابر قال : كنا ننحر البدلة عن سبعة ، فقيل له : والبقر ؟ فقال : وهل هي إلا من البدن ١٢١٨ . وأحكام الهدى والأضاحي سواء . وحديث جابر رواه مسلم (برقم ١٣١٨) .

⁽٩) اللسان - قضض - تَقَضَض : إذا أسرع في طيرانه منكدرا على الصيد ، قال : وربما قالوا : تقضى يتقضى ، وكان في الأصل تقضض ، ولما اجتمعت ثلاث ضادات قلبت إحداهن ياء كما قالوا : تمطى ، وأصله تمطط ، أي تمدد . وقبله للعجاج :

إذا الكرامُ ابتدرُوا السباعَ بَدَرِ تَقْضُى البارى إذا البارى كَسَر

الفرق بين الضَّيِّق والحَرج : أن الحَرج ضيق لا منفذ فيه ، مأخوذ من الحَرَجَة وهي الشجر الملتف حتى لا يمكن الدخول فيه ولا الخروج منه ، ولهذا جاء بمعنى الشك في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لا يَجدُوا في أَنفُسهمْ حَرَجًا مَمَّا قَضَيْتُ ﴾ [النساء: ٦٠] أي شكًا لأن الشاك في الأمر لا ينفذ فيه ، ومثله : ﴿ فَلا يَكُن فِي صَدُّركَ حَرَجٌ مَنْهُ ﴾ [الأعراف: ٢] وليس كل ما خاطب به النبيَّ عَلَيْ والمؤمنين ، أرادهم به ، ألا ترى إلى قوله : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ في الْقَتْلَى ﴾ [البقرة: ١٧٨] والقصاص في العمد ، فكأنه أثبت لهم الإيمان مع قتل العمد ، وقتل العمد يبطل الإيمان ، وإنما أراد أن يُعَلِّمهم الحكم فيمن يستوجب ذلك ، ونحوه قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تأكلُوا الربا أضعافًا مُضاعفة ﴿ [آل عمران : ١٣٠] وقد تكلمنا في هذا الحرف فى «كتاب تصحيح الوجوه والنظائر» بأكثر من هذا ، ومما قلنا : قال بعض المفسرين في قوله تعالى : ﴿ وَمَا جُعَلَ عَلَيْكُمْ في الدّين منْ حَرَجٍ ﴾ [الحج : ١٨] أنه أراد ضيقًا لا مخرج منه ، وذلك أنه يتخلص من الذنب بالتوية ، فالتوبة مخرج ، وترك ما يصعب فعله على الإنسان بالرُّخُص ، ويحتج به فيما اختلف فيه من الحوادث ، فقيل إن ما أدى إلى الضيق فهو منفى ، وما أوجب التوسعة فهو أولى.

المضرق بين المُحنّق والإذهاب: أن المحق يكون للأشياء، ولا يكون في الشيء الواحد يقال: محق الدنانير، ولا يقال محق الدينار؛ إذا أذهبه بعينه، ولكن تقول: محق الدينار إذا أردت قيمته من الوَرق، فأما قوله تعالى: ﴿ يَمْحَقُ اللّهُ الرّبا ﴾ [البقرة: ٢٧٦] فإنه أراد أن ثواب عامله يُمّحق. والثواب أشياء كثيرة، والشاهد قوله تعالى: ﴿ وَيُربِي الصَدَقَات ﴾ [البقرة: ٢٧٦] ليس أنه يُربى نفستها، وإنما يُربى ثوابها، فلذلك يمحق ثواب فاعل الربا، ونحن نعلم أن المال يزيد بالربا في العاجل.

الْفرق بين الوضيعة والخسران: أن الوضيعة ذهاب رأس المال ، ولا يقال لمن ذهب رأس ماله كله: قد وُضع ، والشاهد أنه من الوضع خلاف الرَّفْع ، والشيء إذا وُضع لم يذهب ، وإنما قيل : وضع الرجل على

الاختصار، والمعنى أن التجارة وضعت من رأس ماله ، وإذا نفد ماله وضع ، لأن الوضع ضد الرفع ، والخُسران ذهاب رأس ماله ، وإذا نقص ماله فقد وضع ، لأن الوضع ضد الرفع والخسران ذهاب رأس ماله كله ، ثم كثر حتى سمى ذهاب بعض رأس المال خسرانا ، وقال الله تعالى : ﴿ خُسرُوا أَنفُسَهُمْ ﴾ [الأنعام : ١٦] لأنهم عدموا الانتفاع بها فكأنها هلكت وذهبت أصلا ، فلم يقدر منها على شيء ، وأصل الخسران في العربية الهلاك .

المفرق بين المُضِيُ والذهاب: أن المُضِيِّ خلاف الاستقبال، ولذا يقال: ماض ومستقبل، وليس كذلك الذهاب، ثم كثر حتى استعمل أحدهما في موضع الآخر، وقال على بن عيسى: قبلُ نقيضُ بعدُ ونظيرهما من المكان خُلف، وأمام، فقيل فيما مضى قبلُ ، وفيما يأتى بعدُ ، ويقال: المستقبل والماضى.

المضرق بين الإقبال ، والمضى ، والمجىء : أن الإقبال الإتيان من قبل الوجه والمجىء إتيان من أى وجه كان .

المفرق بين قولك جئته ، وجئت إليه : أن فى قولك : جئت إليه معنى الغاية من أجل دخول إلى ، وجئته قصدته بمجىء ، وإذا لم تعد : لم يكن فيه دلالة على القصد كقولك : جاء المطر .

المفرق بين المقارية والملاقاة: أن الشيئين يتقاربان وبينهما حاجز، يقال: التقى الحدان والفارسان، والملاقاة أيضاً أصلها: أن تكون من قُدّام، ألا ترى أنه لا يقال: لقيته من خلفه، وقيل: اللقاء اجتماع الشيء مع الشيء على طريق المقاربة، وكذلك يصح اجتماع عرضين في المحل، ولا يصح التقاؤهما، وقيل: اللقاء يقتضى الحجاب، يقال: احتجب عنه ثم لقيه، وأما المصادفة فأصلها أن تكون من جانب، والصدفان جانبا الوادى ومنه قوله تعالى: ﴿ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَدَفَيْنِ ﴾ [الكهف: ٢٠].

المفرق بين النبري ، والمجلس ، والمقامة : أن النبري هو المجلس للأهل ، ومن ثم قيل : هو أنطقهم في النبري ، ولا يقال في المجلس إذا خلا من أهله: ندى ، وقد تنادى القوم إذا تجالسوا في الندى ، والمقامة : - بالضم-

المجلس - يُؤكل - فيه ويُشرب والمقامة - بالفتح - المجلس الذي يتحدث فيه، والمقامة بالفتح - أيضا - الجماعة ، وأما المقام فالإقامة ، والمقام - بالفتح- مصدر قام يقوم مقاما ، والمقام أيضا موضع القيام .

المُعرق بين اقام بالمكان وغَنى بالمكان : أن معنى قولك غَنى بالمكان يَغْنَى غَنْيَ المكان يَغْنَى غَنْيًا أنه أقام به إقامة مستغنى به عن غيره ، وليس في الإقامة هذا المعنى.

المصرق بين العكوف والإقامة: أن العكوف هو الإقبال على الشيء والاحتباس فيه ، ومنه قول الراجز:

* باتت تبييًا حوضها عكوفا(١٠)

ومنه الاعتكاف لأن صاحبه مقبل عليه يحبس فيه غير مشتغل بغيره والإقامة لا تقتضى ذلك .

المضرق بين المجلس والمُحفل : أن المُحفل هو المجلس الممتلئ من الناس من قولهم ضَرِّعٌ حَافل إذا كان ممتلئا .

المفرق بين الدّنو والقرب: أن الدُنو لا يكون إلا فى المسافة بين شيئين تقول: داره دانية ، ومَزاره دان ، والقرب عام فى ذلك وفى غيره تقول: قلوبنا تتقارب ، ولا تقول: تتدانى ، وتقول: هو قريب بقلبه ، ولا يقال: دان بقلبه إلا على بعد ،

المضرق بين قولك : طُلُّ دَمُه وقولك : أَهْدِرَ دَمُه : أن قولك : طُل دَمُه ، معناه أنه بَطُل ولم يطلب به ، ويقال : طُل القتيلُ نفسته ، وطله فلان إذا أبطله ، وأما أهدر فهو أن يُبيحه السلطان أو غيرُه ، وقد هَدرَ الدمُ هدرًا ، وهو هادر ، كأنه مأخوذ من قولك : هَدر الشيءُ إذا غلى وفار ، وكذلك هَدرُ الحمامة ، وهو ما دار ولُجٌ في صوته بمنزلة غليان القدر ، ويقال للمستقتل من الناس : قد هدر دَمَه .

المصرق بين الظل والفيء : أن الظل يكون ليلا ونهارًا ، ولا يكون الفيء

⁽١٠) مما أنشده ابن قتيبة في الاقتضاب رقم ٢٨ ، وهو في إصلاح المنطق ص ٤١٩ ، وقال ابن السكيت . تبيًا حوضها : أي تعتمد حوضها . وقد أورده في اللسان مما أنشده ابن الأعرابي ضمن خمسة أبيات .

إلا بالنهار وهو ما فاء من جانب إلى جانب ، أى : رجع ، والفىء الرجوع ، ويقال : الفىء التبع لأنه يتبع الشمس ، وإذا ارتفعت الشمس إلى موضع المقال من ساق الشجرة قيل قد عقل الظل .

المفرق بين الوسط والوسط: أن الوسط لا يكون إلا ظرفاً (١١) ؛ تقول : قعدت وسلط القوم ، وثوبى وسلط الثياب ، وإنما تخبر عن شيء فيه الثوب ، وليس به ، فإذا حركت السين كان اسما ، وكان بمعنى بعض الشيء ، تقول : وسلط رأسه صلب ألب ، فترفع لأنك إنما تخبر عن بعض الرأس ، لا عن شيء فيه ، والوسك السيء الذي لا ينفك من الشيء المحيط به جوانبه كوسلط الدار ، وإذا حركت السين دخلت عليه في ؛ فتقول : احتجم في وسلط الدار ، وإذا حركت السين دخلت عليه في ؛ فتقول : احتجم في قسلط رأسه ، ووسلط رأسه ؛ بموضع هذا في وسلط القوم ، كما لا يقال قعدت في بين القوم ، كما أن بين لا يدخل عليه في في فكذلك لا تدخل على ما أدى عنه بين القوم ، كما أن بين لا يدخل عليه في في فكذلك لا تدخل على ما أدى عنه بين .

المفرق بين قولك: البَين والوسط: أن الوسط يضاف إلى الشيء الواحد وبين تضاف إلى شيئين فصاعدا لأنه من البينونة: تقول: قعدت وسط الدار، ولا يقال: قعدت بين الدارين، أي: حيث تباين إحداهما صاحبتها، وقعدت بين القوم، أي: حيث تباينوا من المكان، والوسط يقتضي اعتدال الأطراف إليه، ولهذا قيل: الوسط العَدِّل في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةُ وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

المُعرق بين الطلوع والبزوغ والشروق: أن البزوغ أول الطلوع ، ولهذا قال تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً ﴾ [الأنعام: ٧٠] أى : لما رآها في أول أحوال طلوعها تفكر فيها فوقع له أنها ليست بإله ولهذا سمى الشرط تبزيغا ، لأنه شِق خفى ، كأنه أول الشق ، يقال : بزغ قوائم الدابة ، إذا شرطها ، واسم

⁽١١) قال في الوسيط : الوَسَط – بفتح الواو والسين – وسط الشئ : ما بين طرفيه وهو منه .

والوَّسْط - بسُكون السين - ظرف بمعنى «بين؛ يقال : جلس وسُط القوم .

⁽١٢) قال فى اللسان ، واعلم أنه متى دخل على «وسط» حرف الوعاء خرج عن الظرفية ، ورجعوا فيه إلى وسط ، ويكون بمعنى وسط كقولك : جلست فى وسط القوم وفى وسط رأسه دهن . والمعنى فيه مع تخركه كمعناه مع سكونه إذا قلت : جلست وسط القوم ، ووسط رأسه دهن ، ألا ترى أن وسط القوم بمعنى وسط القوم ؟

ما يبزغ به المبزغ ، وقيل : البزوغ نحو البروز ، وبزغ قوائم الدابة إذا شرطها ليبرز الدم، والشروق : الطلوع تقول : طلعت ، ولا يقال : شرق الرجل ، كما يقال : طلع الرجل ، فالطلوع أعم .

المصرق بين النوق وإدراك الطعم: أن الذوق ملابسة يحس بها الطعم وإدراك الطعم يتبين به من ذلك الوجه ، وغير تضمين ملابسة الحسن ، وكذلك يقال: ذقته فلم أجد له طعما .

المضرق بين قوله: لا يغفران يشرك به ، وقوله: لا يغفرالشرك به : فيما قال على بن عيسى : أن لا تدل على الاستقبال ، وتدل على وجه الفعل في الإرادة ونحوها إذا كان : فقد يريد الإنسان الكفر مع التوهم أنه إيمان ، كما يريد النصرائي عبادة المسيح ، ويجوز إرادته أن يكفر مع التوهم أنه إيمان . والفرق من جهة أخرى أن المصدر لا يدل على زمان ، وأن يفعل يدل على زمان ، ففي قولك : أن مع الفعل زيادة ليست في المصدر .

المفرق بين الاستقامة والإصابة: أن الإصابة مضمنة بملابسة الغرض وليس كذلك الاستقامة ، لأنه قد يمر على الاستقامة ، ثم ينقطع عن الغرض الذى هو المقصد في الطلب .

المفرق بين قولك اتى فلان ، وجاء فلان : أن قولك : جاء فلان ، كلام تام ، لا يحتاج إلى صلة ، وقولك : أتى فلان ، يقتضى مجيئه بشىء ، ولهذا يقال : جاء فلان نفسه ولا يقال : أتى فلان نفسه ، ثم كثر ذلك حتى استعمل أحد اللفظين في موضع الآخر .

المُصْرِقَ بِينَ اولاء واولئك : أن أولاء لمّا قُرُب ، وأولئك لِمَا بَعُد، كما أن ذا لما قرب ، وذلك لما بعد ، وإنما الكاف للخطاب ، ودخلها معنى البعد ، لأن ما بَعُد عن المخاطب يحتاج من إعلامه ، وإنه مخاطب بذكره لما لا يحتاج إليه ما قرب منه لوضوح أمره .

الضرق بين من يأتنى فله درهم ، والذى يأتينى فله درهم : أن جواب الجزاء يدل على أنه يستحق من الفعل الأول ، والفاء في خبر الذي مُشبّهة

بالجزاء ، وليست به ، وإنما دخلت لتدل على أن الدرهم يجب بعد الإتيان .

الضرق بين الجواب بالفاء وبين العطف: أن العطف يوجب الاشتراك في المعنى ، والجواب يوجب أن الثانى مرتبط بالأول كقوله تعالى : ﴿ وَلا تَمسُوهَا بسُوءِ فَيَأْخُذَكُمُ عَذَابٌ قَريبٌ ﴾ [هود: ١٤] .

المفرق بين الركون والسكون: أن الركون السكون إلى الشيء بالحب له، والإنصات إليه، ونقيضه النفور عنه، والسكون خلاف الحركة، وإنما يستعمل في غيره مجازًا.

المفرق بين لما ولم: ان لما يوقف عليها نحو: قد جاء زيد، فتقول: لما ، اى : لما يجىء . ولا يجوز فى ذلك كلامهم: كاد ولَمَّا كاد يفعل ولم يفعل، ولما جواب قد فعل، ولم جواب فعل لأن قد للتوقع، وقال سيبويه: ليست ما فى لما زائدة، لأن لما تقع فى مواضع لا تقع فيها لم، فإذا قال القائل: لم يأتنى زيد، فهو نفى لقوله أتانى زيد، وإذا قال: لما يأتنى، فمعناه أنه لم يأت، وإنما يتوقعه.

المفرق بين التابع والتالى: أن التالى فيما قال على بن عيسى: ثان ، وإن لم يكن يتدبر بتدبر الأول ، والتابع إنما هو المتدبر بتدبر الأول ، وقد يكون التابع قبل المتبوع في المكان ، كتقدم المدلول وتأخر الدليل ، وهو مع ذلك يأمر بالعدول تارة إلى الشمال ، وتارة إلى اليمين كذا قال ،

الفرق بين الخالى والماضى: أن الخالى يقتضى خلو المكان منه ، وسواء خلا منه بالغيبة أو بالعدم ، ومنه لا يخلو الجسم من حركة أو سكون . لامتناع خلو المكان منهما ، وأما لا يخلو الشيء من أن يكون موجودًا أو معدومًا ؛ فمعناه أنه لا يخلو من أن يصح له معنى إحدى الصفتين .

المفرق بين سوف والسين في سيفعل: أن سوف إطماع كقولهم: سوفته أي: أطمعته فيما يكون، وليس كذلك السين.

المُصرِقَ بين قولك: مالك لا تفعل كذا ؟ وقولك لم لا تفعل ؟ أن قولك لم لا تفعل ؟ أعم لأنه قد يكون بحال يرجع إلى غيره، ومالك لا تفعل ؟

بحال يرجع إليه .

الفرق بين المكان والمكانة : أن المكانة الطريقة ، يقال : هو يعمل على مكانته ومكينته ، أى : على طريقته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنَّا عَامَلُونَ ﴾ [هُود : ١٢١] والمكان مَفّعل من يكون ، ويكون مصدراً وموضعاً .

المضرق بين قولك : تمامًا له ، وتماما عليه : فى قوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى اللَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام : ١٠٤] أن تماما له يدل على نقصانه قبل تكميله ، وتماما عليه يدل على نقصانه فقط لانه يقتضى مضاعفة عليه ،

المفرق بين أم وأو: أن أم استفهام وفيها ادعاء إذا عادلت الألف ، نحو: أزيد في الدار ؟ وليس ذلك في أو ، ولهذا اختلف الجواب فيهما ؟ فكان في أم بالتعبير ، وأو بنعم أولا .

المفرق بين النار، والسعير، والجحيم، والحريق: أن السعيرهو النار الملتهبة الحرّاقة، أعنى أنها تسمى حريقا في حال إحراقها للإحراق! يقال: في العود نار، وفي الحجر نار، ولا يقال فيه سعير، والحريق النار الملتهبة شيئًا وإهلاكها له، ولهذا يقال وقع الحريق في موضع كذا، ولا يقال وقع السعير، فلا يقتضى قولك: السعير ما يقتضيه الحريق، ولهذا يقال: فلان مستعرر حرّب، كأنه يُشعلها ويُلهبها، ولا يقال مُحرق، والجحيم: نار على نار، وجمر على جمر، وجاحمة شديدة تلهبه، وجاحمة الحرب أشد موضع فيها، ويقال لعين الأسد جَحْمة لشدة توقدها. وأما جَهنّم فيفيد بُعدَ القعر من قولك: جهنام إذا كانت بعيدة القعر.

المُصْرِقَ بِينَ النورِ والضياء : أن الضياء ما يتخلل الهواء من أجزاء النور فيبيض بذلك ، والشاهد أنهم يقولون : ضياء النهار ، ولا يقولون : نور النهار إلا أن يعنوا الشمس ، فالنور الجملة التي يتشعب منها ، والضوء مصدر ضاء يضوء ضوءًا يقال ضاء وأضاء ، أي ضاء هو ، وأضاء غيرَه .

الفرق بين النطفة والمني : أن قولك : النطفة يفيد أنها ماء قليل ، والماء القليل تسميه العرب النطفة ، يقولون : هذه نطفة عذبة ، أى : ماء عذب . ثم كثر استعمال النطفة في المني حتى صار لا يُعرف بإطلاقه غيره ،

وقولنا: المنى يفيد أن الولد يقدر منه ، وهو من قولك : منى الله له كذا ، أى: قدره ؛ ومنه المنا الذي يوزن به لأنه مقدر تقديراً معلوماً .

المضرق بين قولك : ازاله عن موضعه ، وازله : أن الإزلال عن الموضع هو الإزالة عنه دفعة واحدة من قولك زلّت قدمه ، ومنه قيل : أزل إليه النعمة إذا اصطنعها إليه بسرعة ، ومنه قيل للذنب الذي يقع من الإنسان على غير اعتماد : زلة ، والصفاء الزلّال بمعنى المزلّ .

المضرق بين الضيق والضيق : قال المفضل الضيق - بالفتح - في الصدر والمكان ، والضيق - بالكسر - في البخل ، وعسر الخلق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ مَمَّا يَمكُرُونَ ﴾ [النحل : ١٢٧] وقال غيره : الضيق مصدر ، والضيق اسم ضاق الشيء ضيّة أوهو الضيق والضيق ما يلزمه الضيق ، وهذا المثال يكون لما تلزمه الصفة مثل سيّد وميّت . والضائق : ما يكون فيه الضيق عارضا ومنه قوله تعالى : ﴿ وَضَائقٌ به صَدْرُكَ ﴾ [هود : ١٢].

المُصْرِقَ بِينَ الْخَلْف والْخَلَف : أنه يقال لمن جاء بعد الأول خَلْف ، شَرًا (١٢) كان أو خيراً ؛ والدليل على الشر قول لبيد :

* ويقيتُ في خَلْفٍ كَجِلْدِ الأَجْرَبِ *

وعلى الخير قول حسان:

لنا القدمُ الأعلى عليكَ وحُلْفنا لأوَّلنا في طاعةِ الله تابع (١٤) والخُلَف - بالتحريك - ما أُخْلِفَ عليك بدلا مما أخذ منك .

المفرق بين ما ولا: أن «لا» جواب استفهام كقولك: أتقول كذا ؟ فيكون الجواب: الجواب لا ، و «ما » جواب عن الدعوى تقول: قلت كذا ، فيكون الجواب: ما قلت .

ذهب الذين يعاش في أكنافهم وبقيت في خلّف كجلد الأجرب .

⁽١٣) ذكره في اللسان خلف . شاهداً للمدموم . وتمامه :

⁽١٤) المخلّف : المتخلفون عن الأولين ، والباقون ، وانظر ديوانه (ص ١٤٧) من قصيدة قالها في يوم بدر عنوانها ؛ «تذكرت عصوا قد مضي» .

المفرق بين السكب والصبّب والسنفوح والهمول والهملُ : أن السكب هو الصبّ المتتابع ، ولهذا يقال : فرس سكّب إذا كان يتابع الجرى ، ولا يقطعه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَماء مّسْكُوب ﴾ [الواقعة : ٢١] لأنه دائم لا ينقطع ، والصب يكون دفعة واحدة ، ولهذا يقال : صبه فى القالب ، ولا يقال سكبه فيه ، لأن ما يصب فى القالب يصب دفعة واحدة ، والسنفوح اندفاع الشيء السائل وسرعة جريانه ، ولهذا قيل : دم مستفوح ، لأن الدم يخرج من العرق خروجا سريعا ، ومنه سنفّح الجبل ، لأن سيله يندفع إليه بسرعة ، والهمول يفيد أن الهامل يذهب كل مذهب من غير مانع ، ولهذا قيل : أهملت للواشي ؛ إذا تركتها بلا راع فهى تذهب حيث تشاء بلا مانع ، وأما الهمر وفكثرة السيلان في سهولة ومنه يقال : همر في كلامه إذا أكثر منه ، ورجل مهمار كثير الكلام، وظبية همير بسيطة الجسم ، والهطل دوام السبيكان في سكون كذا حكى السكرى ، وقال : الهطلان مطر إلى اللين ما هو ، وأما السبّح فهو عموم الانصباب ، ومنه يقال شاة ساح ، كأن جسمها أجمع يَصنُبً السبّح فهو عموم الانصباب ، ومنه يقال شاة ساح ، كأن جسمها أجمع يَصنُبً

المضرق بين اللَّمْع واللَّمَع: أن اللمع أصله في البرق ، وهي البرقة ، ثم الأخرى المرة بعد المرة ، واللَّمْح مثل اللَّمع في ذلك إلا أن اللمع لا يكون إلا من بعيد ، هكذا حكاه السُّكري في تفسير قول امرىء القيس :

وتخرجُ منه المعاتُ كأنها أكُفُّ تَلَقَّى الفوزَ عند المُفيض (١٦)

والبّرقُ أصله فيما يقع به الرعب ؛ ولهذا استعمل في التهدد .

المفرق بين التبديل والإبدال: قال الفراء: التبديل تغيير الشيء عن حاله، والإبدال جعل الشيء مكان الشيء .

المُصْرِقَ بِينَ الدُّلُو والذُّنُوبِ: أَن الدُّلُو تكون فارغة ومَلأَى ، والذُّنُوب لا

⁽١٥) الودك الدُّهن ، والمراد : أنها غاية في السَّمن .

⁽١٦) ديوان امرئ القيس (ص ١٢٦) من قصيدة عنوانها : «أعنى عند المفيض» . يقول : كأن هذا البرق في السحاب لسرعته وانتشاره أكُف تتسابق طمعا في القمر .

والمراد بالفوز هنا : القمر ، والمفيض : الذي يضرب بقداح الميسر ، فالأكف تتلقى إفاضته ، وتتسابق إليها .

فإن أبى كان له القليب

فلولا أنها مملوءة ما كان لقوله:

* لنا ذنوب وله ذنوب *

معنى ،

وكذا قول علقمة:

* فُحَقُّ لشَّأْسِ مِن نَدَاكَ ذَنُوبُ (١٨) *

ساجلنا : شاركنا في الاستقاء بالسجال ، والذُّنُّوبُ تذكر وتؤنث ، وهكذا .

المسرق بين الكأس والقدح: وذلك أن الكأس لا تكون إلا مملوءة، والقدر تكون مملوءة والقدر مملوءة وغير مملوءة وكذلك الفرق بين الخُوان والمائدة وذلك أنها لا تسمى مائدة إلا إذا كان عليها طعام، وإلا فهو خُوان .

والله سبحانه وتعالى أعلم.

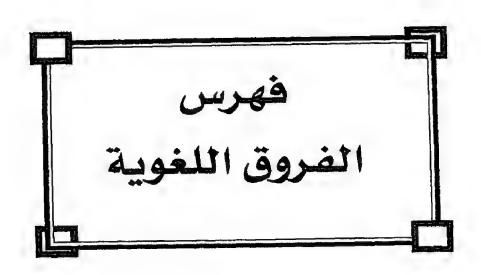
تم الكتاب بحمد الله وعونه وإليك الفهرس التفصيلي .

المحقق

⁽١٧) قال في اللسان : قال الفراء : الذنوب في كلام العرب : الدلو العظيمة ، ولكن العرب تذهب به إلى النصيب والحظ وأنشد الفراء : لها ذَّلوب ولكم ذنوب في في أبيتم فلنا القليب

والمعنى : إني أوثر شريبي بالحظ الأوفر والنصيب الأجزل ، فإن لم يرض أوثره بالجميع . والشريب من يشرب معك . وهذا المثل أصله في السقاة يقتسمون الماء ، فيكون لهذا ذنوب ، ولهذا ذنوب .

⁽۱۸) هذا البيت من شواهد سيبويه (۲۱/٤) وهو لعلقمة بن عبدة . انظر ديوانه ۱۳۲ ، والمنصف ۳۳۲: ۳ ، وأمالى ابن الشجرى ۱۸۱/۲ ، وابن يعيش ۵۸/۵ وشرح شواهد الثنافية ٤٩٤ ، والمفضليات ٣٩٦ . يقول للحارث ابن أبى شمر الغسانى وشطره الأول : * وفي كل حي قلد حَبطٌ بتعمة * خبطت : أسديت وأتعمت . وأصل الخبط: ضرب الشجر بالعصا ليتحات ورقه ، فتعلقه الإبل ، فجعل ذلك مثلا للعطاء . وشأس هو شأس بن عبدة أخوه ، وكان الحارث قد أسره . والمدنوب – بالفتح – الدلو الملأى ماء ، فضربه مثلا في القسم والحظ .



النصيف المناوي	والتراب البران والمراب والم
٣	الإهداء
٤	الحب الذي تفتقده لغتنا الجميلة في عصرنا الحاضر!
	مقدمة المحقق
٩	أضواء كاشفة تتناول ما يأتي :
1.	أولا - المؤلف
111	أ ثانيا – كتاب الفروق اللغوية
17	ثالثا – مؤلفات أبي هلال العسكري
1 2	رابعا - مخطوطات الكتاب ومختصراته
1 &	خامسا - عملي في هذا الكتاب
17	ظاهرة الترادف في عصرنا الحديث
1 7	مصادرها – رأى العلم فيها
41	مقدمة المؤلف
	الباب الأول
1 1	في الإبانة عن كون اختلاف العبارات والأسماء موجبا
	لاختلاف المعاني في كل لغة ، والقول في الدلالة على الفروق
. 44	بينها
	الباب الثاني
49	في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما
	الباب الثالث
	في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال وبين النظر والتأمل ،
٦٨	وبين النظر والرؤية ، وما يجرى مع ذلك
	الباب الرابع
	في الفرق بين أقسام العلوم ، وما يجرى مع ذلك من الفرق
۸۰	بين الإدراك والوجدان ، وفي الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفها.

الباب الخامس
في الفرق بين الحياة والنماء ، والحي والحيوان ، وبين الحياة
والعيش والروح - وما يخالف ذلك ، وفي الفرق بين الحياة
والقدرة والاستطاعة والقوة والقدرة ، وما يقرب من ذلك ،
والفرق بين ما يضاده ويخالفه
الباب السادس
في الفرق بين القديم والعتيق ، والباقي والدائم ، وما يجرى
مجرى دلك
الباب السابع
في الفرق بين أقسام الإرادات وما يقرب منها ، وبين أقسام
ما يضادها ويخالفها ، وبين أقسام الأفعال
الباب الثامن
في الفرق بين الفرد والواحد ، وما يجرى مع ذلك ، وفي
الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع ، وما هو من قبيل
الجمع من : التأليف والتصنيف والنظم ، والتنضيد ، والممارسة
والمجاورة ، والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفصل .
الباب التاسع
في الفرق بين المثل والشبه ، والعديل والنظير ، وما يخالف
ذلك من المختلف والمتضاد ، والمتنافى ، وما يجرى فى ذلك
A malest a dust
الباب العاشر
فى الفرق بين الجسم والجرم ، والشخص والشبح ، وما يقرب من ذلك
الباب الحادي عشر
في الفرق بين الأصل والأس ، والجنس ، والنوع ، والصَّنف
، وما يقرب من ذلك

140	الباب الثاني عشر في الفرق بين القسم ، والحظ ، والنصيب ، وبين السخاء والجود ، وأقسام العطيات ، وبين الغنى والجدة ، وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة
1.41	الباب الثالث عشر فى الفرق بين العز والشرف ، والرياسة والسؤدد ، وبين الملك والسلطان ، والدولة والتمكين ، والنصرة والإعانة وبين الكبير والعظيم ، والفرق بين الحكم والقضاء ، والقدرة والتقدير ، وما يجرى مع ذلك
194	الباب الرابع عشر فى الفرق بين الإنعام والإحسان ، وبين النعمة والرحمة والرافة ، والنفع والخير ، وبين الحلم والصبر ، والوقار والتؤدة ، وما بسبيل ذلك .
Y.9	الباب الخامس عشر فى الفروق بين الحفظ ، والرعاية ، والحراسة ، وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين الضمان والوكالة والزعامة ، وما يقرب من ذلك الباب السادس عشر فى الفرق بين الهداية والصلاح والسداد ، وما يخالف ذلك من الغى والفساد ، وما يقرب منه
*17	الباب السابع عشر فى الفرق بين التكليف والاختبار ، والفتنة والتجريب ، وبين اللطف والتوفيق ، وبين اللطف واللطف ، وما يجرى مع ذلك

	الباب الثامن عشر
44.	فى الفرق بين الدين والملة ، والطاعة والعبادة ، والفرض والوجوب والحلال والمباح ، وما يجرى مع ذلك
	الباب التاسع عشر
	في الفرق بين الثواب والعوض ، وبين العوض والبدل ، وبين
444	القيمة والثمن ، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب والعداب والألم والوجع ، وما يجرى مع ذلك
	الباب العشرون
	فى الفرق بين الكبر والتيه ، والجبرية والزهو ، وبين ما يخالف ذلك من التذلل والخضوع والخشوع والهون ، وما
747	بسبيل ذلك
	الباب الحادي والعشرون في الفرق بين العبث واللعب والهزل والمزاح ، والاستهزاء
Yot	والسخرية وما يخالف ذلك
	الباب الثاني والعشرون في الفرق بين الحيلة والتدبير ، والسحر والشعبذة ، والمكر
YoV	والكيد ، وما يقرب من ذلك وبين العجب والإمر ، وما بسبيله .
	الباب الثالث والعشرون
441	فى الفرق بين الحسن والوضاء ، والبهجة والطهارة ، والنظافة ، وما يخالف ذلك من القبح والسماجة وغير ذلك
	الباب الرابع والعشرون
AFF	في الفرق بين الإرسال والإنفاذ ، وبين النبي والرسول

44.	الباب الخامس والعشرون فى الفرق بين الزمان والدهر ، والأجل والمدة ، والسنة والعام، وما يجرى مع ذلك
YV £	الباب السادس والعشرون فى الفرق بين الناس والخلق ، والعالم والبشر ، والورى والأنام ، وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين الجماعات وضروب القرابات
7.47	الباب السابع والعشرون في الفرق بين الإظهار ، والإفشاء ، والجهر
444	الباب الثامن والعشرون فى الفرق بين الطلب والسؤال ، والرّوم والاقتضاء ، وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين البعث والإنفاذ وما يقرب منه
797	الباب التاسيع والعشرون في الفرق بين غاية الشي ومداه ، ونهايته وحدّه ، وآخره ، وما يجرى مع ذلك
797	الباب الثلاثون في الفرق بين أشياء مختلفة

977-5829-05-4

رقم الإيداع :

هذا الكتاب

خضعت ظاهرة الترادف اللفظى فى اللغة العربية لكثير من الآراء والنظريات المتعارضة من جانب علماء فقه اللغة القدامى والمحدثين ، فقبل البعض وجهد الترادف وأنكر وجود المعاني الفارقة ، بينما أنكر آضرون وجود الترادف الترادف التام وعدوه نوعًا من الترف مؤكدين على وجود المعانى الفارقة بين ما يبدو مترادفا من ألفاظ .

وفى هذا الكتاب يتبنى مؤلفه أبو هلال العسكرى القول بوجود المعانى الفارقة الدقيقة بين ما يسمى «بالمترادفات» ، حيث يكشف لنا من خلال ثلاثين باباً عن تلك الفروق والدقائق متناولا ثلاثة مجالات وهى : ما يعرض منه فى كتاب الله تعالى ، وما يجرى فى ألفاظ الفقهاء والمتكلمين ، وما يدور بين الناس من محاورات ، هما يفيد الباحثين والمدققين وأصحاب الحس الأدبى الدقيق.

إن هذا الكتاب ليهدف إلى إيقاظ الحس اللغوى وتقويته فى عقولنا وأفعدتنا ويدعونا إلى تنمية مهاراتنا فى انتقاء الكلمات ومعرفة مواضعها ، وصولاً إلى تعبير دقيق وعبارة محكمة ، وفكر سليم .

الناشر